

المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم الحديث

الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به



رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

اعداد

عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الحنفير

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

محمد داود الصالح

رئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين

سنة ١٤٠٩ - ١٤٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين ، والمعاقبة للمتقين ، ولا عذر ولا عذر ، ولا عذر ولا عذر ،
الظالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، وقائد الفرس
المجولين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحابته المهداة المهتدين ،
وعلى جميع من تبعهم باحسان الى يوم الدين .

أما بعد :

فقد كثر في الآونة الأخيرة النقاش حول بعض المسائل الهامة
في الدين ، واحترق النزاع فيها بين من ينتسب الى العلم ، ومن هذه
المسائل مسألة الاحتجاج بالحديث الضعيف ؛ الذي نلجج عنه الازواء بفقهائهم
الأمة لذكرهم الضعيف في كتبهم ، غافلين أو متغافلين أن الفقهاء حينما
ذكروها لم يعلموا بضعفها ، ولكن ذكروها دون بحث عنها ، وأحالوا
نقدها على صيرفة الحديث لكونهم أفقروهم عن الكشف عن درجتها ،
فالبحت عن كيفية رولية الأخبار من وظيفة حملة السنة النبوية ، وإن كان
المؤمل من طالب العلم - عموما - محدثا أو فقيها أن لا يحمل بغير
بيلفه حتى يعلم درجته ، إلا أن الاختصاص بفن معين والاقتصار عليه
قد يفرض على صاحبه عدم الخروج عنه الى غيره لضيق الوقت ، وتشعب
المسوم .

ونتيجة حتمية لهذا النزاع وجدت نفسي وأمثالي من المبتدئين في
طلب العلم بحاجة ماسة الى مؤلف يجمع أحكام الحديث الضعيف ، وجميع
ما يتعلق به استقلالا دون تعرض لغيره من أنواع علوم الحديث ؛ خصوصا
وأن الأحاديث الضعيفة غزت كثيرا من الكتب التي يكتبها بعض المعاصرين

(ب)

عن الاسلام ، كما شاعت على السنة العديد من الخطباء والوعاظ والمتحدثين ، وعلى كل ما بحثه العلماء ضمن كتب علوم الحديث من بيان لأحكام الحديث الضعيف ، وما وضعه بعضهم من قواعد كما فعل ابن القيم في كتابه القيم " المنار المنيف في الصحيح والضعيف " ، فاني لم أجد من أفرد في تصنيف جامع مستقل ، الا ما كان من كراسة كتبها الشيخ علوى المالكي^(١) - جزاه الله خيرا - وسماها " المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف " ؛ الا أنها رسالة صغيرة لا تروى غليل الباحث ان لا تتجاوز خمس عشرة ورقة من الحجم الصغير ، وجواب كتبه الشيخ أبو الحسنات اللكنوي^(٢) ضمن أجوبة كتبها عن أسئلة عشرة سئلا^(٣) ، فاستعنت بالله - سبحانه وتعالى - وعزمت على اختيار هذا الموضوع لأنال به درجة " الماجستير " من قسم السنة النبوية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، وقد جعلته مكونا من : تمهيد ، وثلاثة أبواب ، وخاتمة على النحو التالي :-

(١) هو : الشيخ علوى بن عباس المالكي الحسني ، مدرس من علماء مكة المكرمة ، تخرج بمدرسة النجاح ، وتفقه في المسجد الحرام ، ثم قام بالتدريس فيهما .

له : نفحات الاسلام من محاضرات البلد الحرام ، المواعظ الدينية ، ديوان شعر ، وغيرها ، توفي سنة احدى وتسعين وثلاثمائة وألف .

انظر : الأعلام للزركلي ٢٥٠/٤ ط ٤ .

(٢) هو : الشيخ الكبير العلامة عبد الحي بن عبد الحليم بن أمين الله اللكنوي الحنفي .

له : السعاية في كشف ما في شرح الوقاية ، التعليق المسجد على موطأ محمد ، الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة ، وغيرها ، توفي سنة أربع وثلاثمائة وألف .

انظر : نزهة الخواطر في تراجم علماء الهند ٢٣٤/٨ - ٢٣٩ .

(٣) انظر : كتاب الأجوبة الفاضلة ص ٣٦ - ٥٩ ، وكتابه الآخر " ظفر

الأمني " ص ٩٧ - ١٠٧ .

(ج)

التمهيد : ويحتوى على المباحث الآتية :-

أ - تعريف الحديث النبوى الشريف .

ب - تقسيم الخبر باعتبار وصوله اليه .

ج - تقسيم الخبر من حيث القبول والرد .

د - تقسيم المقبول الى صحيح وحسن .

الباب الأول : في الحديث الضعيف ومسالك الضعف الى الحديث ، ويشتمل

على مقدمة وفصلين :-

التقدمة : في تعريف الحديث الضعيف .

الفصل الأول : في المسلك الأول من مسالك الضعف الى الحديث ،

وهو السقط من السند .

الفصل الثاني : في المسلك الثاني من مسالك الضعف الى الحديث ،

وهو الطعن في الراوى .

الباب الثاني : في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف ، ويشتمل على مقدمة

وفصلين أيضا .

التقدمة : في الاحتجاج بالسنة النبوية .

الفصل الأول : في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام

وفضائل الأعمال .

الفصل الثاني : في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في تفسير

كتاب الله وقراءة شيء منه ، وفي أخبار المغازى والسير .

الباب الثالث : ويشتمل على عدة مباحث من متعلقات الحديث الضعيف ،

وقد قسمته الى زميرتين جعلتهما في فصلين :-

الفصل الأول : ويشتمل على المباحث الآتية :-

١ - عناية المحدثين بالسند والمتن .

٢- حكم الرواية عن الضعفاء .

٣- أضعف الأسانيد .

الفصل الثاني : ويشتمل على المباحث الآتية :-

١- مظاهر الحديث الضعيف .

٢- الكتب المصنفة في الضعفاء .

٣- الكتب المصنفة في أنواع خاصة من الحديث الضعيف .

الخاصة : ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي ،
ثم أعقبت ذلك بفهارس للآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأعلام ،
والمصادر والموضوعات .

وفي أثناء الرسالة نقلت النصوص وأقوال الأئمة من مصادرها الأصلية ،
ولم أشأ أن أشين هذه النقول بكثرة التحليق عليها ، بل اكتفيت بتنظيمها
وتسويقها وتوضيح المراد منها ، وترجيح ما أراه راجحاً من أقوالهم عند
الاختلاف ، كل ذلك على سبيل الاختصار ، حفاظاً على أساليب أولئك الأئمة
لما تتمتع به من دقة في التعبير ، وجزالة في الأسلوب .

وفي ختام هذا التقديم ، أتقدم بوافر الشكر ، وخالص الدعاء لفضيلة
أستاذي الدكتور محمد أديب الصالح الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف
على هذه الرسالة ، رغم ما يقوم به من أعمال كثيرة ، ومع ذلك فلم يغفل
علي بوقت ولا رأى ، مما جعل لملاحظاته وتوجيهاته أكبر الأثر على إخراج
هذه الرسالة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبيينا
محمد ، وآله وصحبه .

وكتبه

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

تمهيد

يحتوى على المباحث الآتية :-

١- تعريف : الحديث ، الخبر ، الأثر ،

السنة ، الحديث القدسي .

٢- تقسيم الخبر باعتبار وصوله اليينا :-

أ - مقواتر .

ب - آحاد .

تعريف كل منهما وأقسامه .

٣- تقسيم الخبر من حيث القبول والرد :-

أ - مقبول .

ب - مردود .

تقسيم المقبول الى :-

١- صحيح لذاته .

٢- حسن لذاته .

٣- صحيح لغيره .

٤- حسن لغيره .

* أما المردود فسيأتي الكلام عليه في الباب الأول ، وما بعده .

تصريف الحديث النبوي الشريف :

التصريف اللفوي :

الحديث نقيض القديم ، والحدث نقيض القدمة ، حدث الشيء يحدث حدثاً وأحدثه فهو محدث ومحدث .^(١)

فالحديث ما يحدث به المحدث حديثاً ، ورجل حدث : أى كثير الحديث .^(٢)

قال الجوهرى :^(٣) الحديث الخبر يأتي على القليل والكثير ، ويجمع على أحاديث على غير قياس . كقطيع وأقاطيع .^(٤)^(٥)

وقد ورد ذكر الحديث في القرآن على خمسة أوجه :-

الأول : بمعنى الأخبار والآثار . (... أتحدثونهم بما فتح الله عليكم ... الآية) .^(٦)

الثاني : بمعنى القول والكلام . (... ومن أصدق من الله حديثاً) .^(٧)

الثالث : بمعنى القرآن العظيم . (فليأتوا بحديث مثله ... الآية) .^(٨)

(١) لسان العرب مادة " حدث " .

(٢) تهذيب اللغة للأزهري ٤/٤٠٥ .

(٣) الجوهرى : هو اسماعيل بن حماد أبو نصر ، أصله من فزاراب ، ودخل العراق صغيراً ، وسافر إلى الحجاز ، فطاف البادية ، وعاد إلى خراسان ، ثم أقام في نيسابور .

أشهر مؤلفاته : الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية - ، توفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة .

انظر : معجم الأدباء ٦/١٥١ - ١٦٥ ، بنية الوعاة ١/٤٤٦ - ٤٤٨ .

(٤) الصحاح للجوهرى مادة " حديث " .

(٥) لسان العرب لابن منظور ، مادة " حدث " .

(٦) الآية ٧٦ من سورة البقرة .

(٧) الآية ٨٧ من سورة النساء .

(٨) الآية ٣٤ من سورة الطور .

الرابع : بمعنى القصص ذات العبر . (الله نزل أحسن الحديث ...
(١) الآية) .

الخامس : بمعنى العبر في حديث الكفار والفجار . (... فجعلناهم
أحاديث ... الآية) . (٢)

وكل كلام يبلغ الانسان من جهة السمع أو الوحي في يقظته
أو منامه يقال له : حديث . قال تعالى : (واذ أسر النبي الى بعض
أزواجه حديثا ... الآية) . (٣)

أما النبي صلى الله عليه وسلم فقد أطلق على كلامه حديثاً ، وذلك
حينما سأله أبو هريرة قائلاً : " من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة ؟ ،
فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم : " لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا
يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على
الحديث " . (٤)

التعريف الاصطلاحي :

عرفه الكرمانى^(٥) بأنه : علم يعرف به أقوال الرسول صلى الله عليه
وسلم وأفعاله وأحواله . (٦)

(١) الآية ٢٣ من سورة الزمر .

(٢) الآية ١٩ من سورة سبأ .

(٣) الآية ٣ من سورة التحريم ، انظر : بصائر ذوي التمييز

للغفيري وآبادى ٤٣٩/٢ .

(٤) رواه البخارى ١٩٣/١ ، ٤١٨/١١ " المطبوع مع الفتح " ، والنسائي

في سننه الكبرى كما في تحفة الأشراف للحافظ المزى ٤٨٣/٩ .

(٥) الكرمانى : هو محمد بن يوسف بن علي الكرمانى ثم البغدادي ،
أخذ عن أبيه وجماعة ببلده ثم ارتحل الى شيراز ومكة والطائف ، ودخل الشام
ومصر واستوطن بغداد .

من مؤلفاته : شرح البخارى ، وشرح مختصر ابن الحاجب ، وحاشية على
تفسير البيضاوى ، توفي سنة ست وثمانين وسبعمائة بطريق الحج .

انظر : الدرر الكامنة للحافظ ابن حجر ٧٧/٥ ، درة المجال ٢٥٠/٢ .

(٦) شرح البخارى للكرمانى ١٢/١ ، وانظر : عمدة القارى للمصني ١١/١ .

- وقال شيخ الاسلام ابن تيمية^(١) : " الحديث النبوي .. عند الاطلاق .. ينصرف الى ما حدث به عنه صلى الله عليه وسلم بعد النبوة من قوله وفعله واقراره "^(٢).
- وعرفه الحافظ ابن حجر^(٣) : بأنه ما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم^(٤).
- وعرفه السخاوي^(٥) : بأنه ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً له أو فعلاً أو تقريراً أو صفة حتى الحركات والسكنات في اليقظة والنمائم^(٦).

- (١) ابن تيمية : هو أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحراني أبو العباس تقي الدين ، المولود في " حران " سنة احدى وستين وستمئة ، وتحول به أبوه الى دمشق ، أفتى وصنف ودرس وناظر وصرع في التفسير والأصول .
- زادت تصانيفه على أربعة آلاف كراسة ، ومنها : الفتاوى الكبرى ، والجواب الصحيح ، ومنهاج السنة ، وغيرها ، توفي سنة ثمان وعشرين وسبعمائة . انظر : البداية والنهاية لابن كثير ١١٧/١٤ - ١٢١ ، فوات الوفيات لابن شاکر الكتبي ٧٤/١ - ٨٠ .
- (٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٦/١٨ - ٧ .
- (٣) ابن حجر : هو أحمد بن علي بن حجر العسقلاني شهاب الدين أبو الفضل ، حافظ وقته ، وإمام عصره ، ولح بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث ، ورحل الى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ .
- من مؤلفاته : فتح الباری شرح صحيح البخاری ، والأصابة ، ولسان الميزان ، وتهذيب التهذيب وتقريره ، والنخبة وشرحها ، وغيرها . توفي سنة اثنتين وخمسين وثمانمئة .
- انظر : الضوء اللامع للسخاوي ٣٦/٢ ، البدر الطالع للشوكاني ٨٧/١ .
- (٤) فتح الباری ١٩٣/١ .
- (٥) السخاوي : هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين السخاوي ، مؤرخ محدث مفسر .
- صنف المصنفات الكثيرة النافعة ، منها : الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع ، فتح المغيـث شرح ألفية الحديث ، والمقاصد الحسنة ، وغيرها . توفي سنة اثنتين وتسبعمائة .
- انظر : الضوء اللامع له ٢/٨ - ٣٢ ، شذرات الذهب لابن العماد ٨/١٥ .
- (٦) فتح المغيـث ١٢/١ . وقارن به : شرح النخبة للملاعلي القاري ص ١٦ .

نقد التصريفات السابقة :

تصريف الكرمانى : غير شامل للتقرير ، فهو غير جامع ؛ ومع ذلك يقول فيه السيوطى : (١) انه غير محزر . (٢)

وتصريف شيخ الاسلام ابن تيمية : لم يذكر فيه الوصف ؛ فهو غير جامع أيضا .

وتصريف الحافظ ابن حجر : مجمل ، فليس بجامع ولا مانع .

وتصريف السخاوى : لم يقيد بما بعد النبوة ، فهو غير مانع .

وأحسن تصريف للحديث الشريف - فى نظرى - : هو تصريف شيخ الاسلام ابن تيمية اذا أضيف اليه الوصف .

وهكذا : نرى هذه التصريفات تتفق فى حصر الحديث بكونه ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره ، لكن الحافظ الطيبى (٣) ذكر أن السلف أطلقوا الحديث على أقوال الصحابة والتابعين لهم باحسان وآثارهم وفتاواهم . (٤)

(١) السيوطى : هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبى بكر ابن محمد الخضرى السيوطى الشافعى ، صاحب المؤلفات التى تزيد على خمسمائة مؤلف ، منها : الدر المنثور ، والاتقان فى علوم القرآن ، تدريب الراوى ، حسن المحاضرة ، وغيرها ، توفي سنة احدى عشر وتسعمائة . انظر : حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة له ٣٣٥/١ - ٣٤٤ ، شذرات الذهب لابن العماد ٥١/٨ - ٥٥ .

(٢) تدريب الراوى ص ٥ .

(٣) الطيبى : هو الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبى ، الامام المشهور بالكرم والتواضع ، وشدة الرى على الفلاسفة والمبتدعة .

من مصنفاته : شرح الكشاف للزمخشرى ، وشرح مشكاة المصابيح ، والخلاصة فى أصول الحديث ، وغيرها . توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة .

انظر : البدر الطالع للشوكانى ٢٢٩/١ - ٢٣٠ .

(٤) الخلاصة فى أصول الحديث للطيبى ص ٣٠ .

الخبر : مرادف للحديث ، كما تقدم في كلام الجوهرى ^(١) . ونقله
الحافظ ابن حجر عن علماء الفن ^(٢) .

ويرى آخرون : أن الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
والخبر ما جاء عن غيره ، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها
" الاخبارى " ، ولمن يشتغل بالسنة النبوية " المحدث " ^(٣) .

ويرى جماعة من أهل العلم أن بين الحديث والخبر عموماً وخصوصاً
مطلقاً ، فكل حديث خبر من غير عكس ^(٤) ، على اعتبار أن الحديث هو
المرفوع فقط ، وأن الخبر يشمل المرفوع والموقوف ^(٥) .

الأثر : هو مرادف للحديث أيضاً ، ومن ثم قيل لمن يشتغل
بالحديث " الأثرى " .

وقيل : هو أعم من الحديث فيشمل المرفوع والموقوف ، ومنه شرح
معاني الآثار ^(٦) ، لاشتماله عليهما ^(٧) .

ويرى الفقهاء الخراسانيون قصره على الموقوف ^(٨) .

السنة : وهي مرادفة للحديث أيضاً ، فقد عرفها الحافظ ابن حجر :
بأنها ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقواله وأفعاله وتقريبه

-
- (١) انظر ما تقدم ص ٢ من الرسالة .
(٢) شرح نخبة الفكر ص ٧ .
(٣) المصدر السابق وتدريب الراوى ص ٦ .
(٤) انظر : المصدرين السابقين .
(٥) انظر : توجيه النظر للجزائرى ص ٣ .
(٦) لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي
الطحاوى الحنفى ، المتوفى سنة احدى وعشرين وثلاثمائة .
(٧) فتح المغيث للسخاوى ٩/١ .
(٨) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٢ ، والتقريب للنووى مع التدريب
ص ١٠٩ .

وما هم بفعله^(١) .

وهي كذلك عند الأصوليين^(٢) مرادفة للحديث^(٣) .

لكن رد اللفظين الى أصولهما يؤكد وجود بعض الفروق الدقيقة بين الاستعمالين .

فالحديث : اسم من التحديث الذي هو الاخبار ، ثم سمي به قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره وصفته .

أما السنة : فانها تهما لأصلها اللغوي - الذي هو الطريقة - نجد أن لفظها يوحي بأنها الطريقة التي سلكها النبي صلى الله عليه وسلم في سيرته^(٤) .

فاذا كان الحديث عاما يشمل قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله ، فالسنة خاصة بأعماله^(٥) .

ومن هذا المنطلق ندرك معنى قول عبد الرحمن بن مهدي^(٦) حسين

(١) فتح الباري ٢٤٥/١٣ .

(٢) انظر: مختصر الطوفي "البابل" ص ٤٩ ، مختصر التحرير ص ٣٠ ، ارشاد الفحول ص ٣٣ ، فتح الباري ٢٤٥/١٣ .

(٣) أما السنة عند الفقهاء : فهي ما كان فعله راجعا على تركه ، ولا اثم في تركه كما في تهذيب الأسماء واللفات ١٥٦/١/٢ ، وفي كتب المقائد يراد بها ما يقابل البدعة . / انظر لطلاقات السنة : الأحكام للآمدى ١٦٩/١ ، شرح الكوكب المنير ص ٢١١ "التصويب" ، تيسير التحرير ٢٠/٣ ، فواتح الرحموت ٩٢/٢ ، السنة لابن أبي عاصم ٦٤٥/٢ - ٦٤٧ .

(٤) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٦١/٣ .

(٥) انظر : تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة اليها للندوى ص ١٨ -

٢٠ .

(٦) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان المنبري مولاهم أبو سعيد البصري ، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث ، قال ابن المديني : ما رأيت أعلم منه ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة .

انظر : تقريب التهذيب ٤٩٩/١ .

سئل عن الأوزاعي^(١) ، وسفيان الثوري^(٢) ، ومالك بن أنس أيهم أعلم ؟

فقال : الأوزاعي امام في السنة ، وليس بامام في الحديث ، وسفيان امام في الحديث ، وليس بامام في السنة ، ومالك امام فيهما معا^(٣) .

لكن الحافظ ابن الصلاح^(٤) لما سئل عن هذا الكلام أجاب : بأن السنة - هنا - ضد البدعة ، وقد يكون الانسان من أهل الحديث وهو مبتدع ، ومالك - رضي الله عنه - جمع بين السنتين ، فكان عالما بالسنة أى : الحديث ، ومعتقد السنة ، أى : كان مذهبه مذهب أهل الخسوق من غير بدعة^(٥) .

لكن هذا التوجيه غير وجيه ، لأنه يلزم منه أن سفيان الثوري مع معرفته بالحديث لا يصرف البدع وأهلها ، وهذا بعيد .

(١) الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي أبو عمرو الشامي ، الامام العلم . قال ابن سعد : كان ثقة مأمونا فاضلا خيرا كثير الحديث والعلم والفقه ، توفي سنة سبع وخمسين ومائة .

انظر : خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي ١٤٦/٢ - ١٤٧ .
(٢) الثوري : هو سفيان بن سميد الامام أبو عبد الله الثوري ، أحد الأعلام علما وزهدا ، قال ابن المبارك : ما كتبت عن أفضل منه ، وقال ورقاء : لم ير سفيان مثل نفسه . توفي في شعبان سنة احدى وستين ومائة .

انظر : الكاشف للذهبي ٣٧٨/١ .
(٣) ترتيب المدارك للقاضي عياض ١٣٢/١ ، شرح الزرقاني على الموطأ

٣/١ .

(٤) ابن الصلاح : هو الامام الحافظ تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوري الشافعي أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه ، وأسماء الرجال .

من مؤلفاته : علوم الحديث ، والفتاوى ، وغيرهما . توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة .

انظر : وفيات الأعيان لابن خلكان ٢٤٣/٣ - ٢٤٤ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٣٠/٤ .

(٥) فتاوى ابن الصلاح ص ٣٦ .

وأجود منه ما قاله الشيخ ولي الله الدهلوي^(١) حيث قال ما ملخصه :
 " ان السلف على قسمين : قسم يستنبط من النصوص مباشرة ، وآخر يستنبط
 من القواعد الكلية التي هذبها جماعة من الأئمة بدون التفات إلى
 مأخذها ، فالثوري كان اماما في نقل الأحاديث ، وآثار الصحابة بأسانيد
 صحيحة ، والأوزاعي كان اماما في معرفة قواعد السلف في كل باب من
 أبواب الفقه ، وأما الامام مالك فكان اماما في كلا الأمرين^(٢) .

لكن هذا التفريق لم يعمش طويلا فيما بعد ، وأضحت الكلمتان
 مترادفتين ، ولا يذكر التفريق بينهما الا من أجل فهم مثل هذه العبارة
 الواردة عن ابن مهدي .

الحديث القدسي :

الأحاديث النبوية ، منها : ما يسنده الرسول صلى الله عليه وسلم
 إلى نفسه اسنادا مباشرا فيسمى حديثا بالمعنى المتقدم المتعارف عليه
 بين المحدثين .
 ومنها : ما يحكيه النبي صلى الله عليه وسلم عن الله - عز وجل - بأسلوب

(١) الدهلوي : هو ولي الله أحمد بن عبد الرحيم المصنعي
 الدهلوي ، محدث مفسر فقيه أصولي .
 من مؤلفاته : حجة الله البالغة ، والمصنف شرح الموطأ بالفارسية ،
 والمسوى من أحاديث الموطأ بالعربية ، وغيرها . توفي سنة ست وسبعين
 ومائة وألف .
 انظر : مقدمة المسوى ١/١ - ١٢ ، معجم المؤلفين ١٣/١٦٩ .
 (٢) تسهيل دراية الموطأ تمريب مقدمة المصنف المطبوعة مسع
 المسوى ١/ ١٥ - ١٧ .

غير أسلوب القرآن الكريم^(١) ، وهذا مع مغايرته لأسلوب القرآن الكريم اذا صح تظهر عليه النفحة الالهية ، والهيئة الربانية ، والنوع الأخير هو ما اصطلح المحدثون على تسميته بالحديث القدسي .

تعريفه :

القدسي منسوب الى القدس ، والقدس : الطهارة والنزاهة ، ومنه اسمه تبارك وتعالى (القدس) أى : الطاهر المنزه عن العيوب والنقائص ، ومنه الأرض المقدسة لأنها يتقدس فيها من الذنوب ، وروح القدس جبريل لأنه خلق من طهارة^(٢) .

فالحديث القدسي : ما أضافه الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأسنده الى ربه عز وجل من غير القرآن^(٣) .

فهو حديث ؛ لكون الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحاكم له عن ربه عز وجل .

وقدسي : لأنه منسوب الى القدس ، لأنه صادر عن الله تبارك وتعالى .

-
- (١) هناك فرق بين القرآن الكريم والحديث القدسي من وجوه ، منها :
 أ- أن القرآن الكريم كلام الله تعالى بلفظه ومعناه ، والحديث القدسي كلام الله بمعناه فقط .
 ب- أن القرآن الكريم منقول بطريق التواتر بخلاف الحديث القدسي .
 ج- أن القرآن الكريم معجزة باقية على مر الدهر محفوظة من التفسير والتبديل بخلاف الحديث القدسي .
 د- أن القرآن الكريم يحرم مسه للمحدث ، وتحرم تلاوته للجنب بخلاف الحديث القدسي .
 هـ- أن القرآن الكريم متعبد بتلاوته ، فهو المتعين للقراءة في الصلاة ، ومجرد قراءته عبادة بخلاف الحديث القدسي .
 (انظر : فتح المبين بشرح الأريسين للنهيشي ص ٢٠٠ - ٢٠١ ، قواعد التحديث للقاسمي ص ٦٦ .)
 (٢) انظر : النهاية لابن الأثير وتلخيصها الدر النثير للسيوطي مادة " قدس " .
 (٣) انظر : الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية لابن علان ٣٨٩/٧ .

صحيح الحديث القدسي :

للحديث القدسي صيغتان :

أحدهما : أن يقول الراوى : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيما يرويه عن ربه عز وجل .

مثال ذلك : ما روى مسلم عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى :
" اني همرست الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا
تظالموا ... الحديث " . (١)

الثانية : أن يقول الراوى : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال
الله تعالى ، أو يقول الله عز وجل .

مثال ذلك : ما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، قال : قال الله عز وجل : " اذا هم عبيد بحسنة
ولم يعملها كتبها له حسنة ... الحديث " . (٢)

تنبيه : وصف الحديث بكونه قدسيا لا يعني أنه صحيح ،
اذ أن الصحة والضعف مرجعهما الى السند ، وهذه الوصفية مرجعها
الى نسبة الكلام الى الله تبارك وتعالى .

فعلى هذا قد يكون الحديث القدسي صحيحا ، وقد يكون حسنا ،
وقد يكون ضعيفا .

- (١) رواه مسلم مطولا ١٣١/١٦ - ١٣٤ بشرح النووي .
(٢) رواه مسلم ١٤٧/٢ - ١٤٩ بشرح النووي ، والنسائي في سننه
الكبرى كما في تحفة الأشراف ١٠/١٦٨ ، والترمذي رقم ٣٠٧٥ ،
وقال : حسن صحيح .

أقسام الحديث النبوي :أولا : تقسيمه باعتبار وصوله اليينا :

الحديث باعتبار وصوله اليينا ، اما أن تتعدد طرقه ورواياته ،
أو لا تتعدد .

فان تعددت الطرق ، فلا يخلو الأمر من شيئين :-
أولهما : أن يكون التعدد بلا حصر وتحيل العادة ثواطؤ جميع
رواته على الكذب أو وقوعه منهم اتفاقا ، وهذا ما يسمى في الاصطلاح
بالمتواتر .

ثانيهما : أن يكون محصورا بعدد معين ، وهذا ما يسمى
في الاصطلاح بالآحاد .

وهذا التعدد ان كان بما فوق الاثنين ، فهو المسمى بالمشهور .
وان كان بالاثنيين فقط ، فهو المسمى بالمعزى ، وهذا المسمى
هو نهاية التعدد .

وان لم تتعدد طرقه ، ولو كان الانفراد في طبقة من طبقات رواته
فهو ما اصطلح على تسميته بالغريب ، وقد اصطلح العلماء على تسمية
هذه الأقسام الثلاثة - المشهور ، المعزى ، الغريب - بالآحاد .

واليك الكلام على هذه الأقسام بإيجاز :

القسم الأول : المتواتر .

تعريفه :
لغة : مشتق من التواتر ، بمعنى التتابع . يقال : تواترت
الابل والقطيا وكل شيء اذا جاء بعضه في اثر بعض ولم تجيء مصطفة .^(١)

(١) تاج المروس من جواهر القاموس للزبيدي مادة "وتر" .

واصطلاحاً : ما نقله عدد لا يمكن موافاتهم على الكذب عن مثلهم ويستوى طرفاه والوسط ، ويخبرون عن حسي لا مظنون^(١) .

شروط المتواتر :

للمتواتر شروط أربعة ، هي :-

١- أن يخبر به عدد كثير يحصل العلم الضروري بصدق خبرهم من غير حصر على الصحيح ، ومن العلماء من عين رقماً لأدنى العدد المطلوب ، فقل : عشرة لأنه أول جموع الكثرة ، وقل : أربعون ، وقل : سبعون عدة أصحاب موسى عليه السلام ، وقل : ثلاثمائة وبضعة عشر عدة أصحاب بدر ، وقل غير ذلك^(٢) .

٢- أن يخبروا عن علم لا عن ظن ، فان أهل بلد عظيم لو أخبروا عن طائر ظنوا أنه حمام ، أو عن شخص أنهم ظنوا أنه زيد ، لم يحصل العلم بكونه حماماً أو زيداً^(٤) .

٣- أن يكون علمهم مستنداً إلى أمر محس ، ان لو أخبروا عن حدوث العالم ، أو عن صدق الأنبياء ، لم يحصل لنا العلم ، فلا بد أن يستند فيه ناقلوه إلى الحواس كالسمع والبصر ، لا لمجرد ادراك العقل ،

-
- (١) شرح النووي على مسلم ١/١٣١ ، وانظر : الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ١/٩٥ - ٩٦ ، والنهاية له ص ٥٠ .
- (٢) شرح نخبة الفكر ص ٨ ، وانظر : مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ١٨/٥٠ .
- (٣) انظر : تدريب الراوى ص ٣٧١ ، ألفية السيوطي يشرح أحمد شاكر ص ٤٤ ، وارشاد الفحول ص ٤٧ - ٤٨ .
- (٤) المستصفى للغزالي ص ١٥٨ ، وجامع الأصول لابن الأثير ١/١٢١ .

قال الحافظ ابن حجر : " الأخبار التي تشاع ، ولو كثر ناقلوها ان لم يكن مرجعها الى أمر حسي من مشاهدة أو سماع لا تستلزم الصدق .^(١)

٤- أن توجد هذه الشروط في جميع طبقات السند ، لأن كل عصر يستقل بنفسه ، فلا بد من وجود الشروط فيه ، ولأجل ذلك لم يحصل لنا العلم بصدق اليهود مع كثرتهم في نقلهم عن موسى - عليه السلام - تكذيب كل ناسخ لشريعته^(٢) .

أقسام التواتر :

ينقسم التواتر الى أربعة أقسام ، هي :-

الأول : التواتر اللفظي . وهو ما تواتر لفظه ومعناه .

ومثاله : حديث "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"^(٣) .

فانه نقله من الصحابة العدد الجم^(٤) . وقد سمي الشيخ محمد أنسور

الكشميري^(٥) هذا القسم بتواتر الاسناد^(٦) .

(١) فتح الباري شرح صحيح البخارى ٢٩٢/٩ - ٢٩٣ .

(٢) روضة الناظر لابن قدامة ص ٨٨ ، وانظر : شرح شرح النخبة للملا علي القارى ص ١٩ - ٢٤ لهذه الشروط .

(٣) الحديث : رواه البخارى ٢٠٠/١ ، ٢٠٢ مع الفتح ، ومسلم ٦٦/١ - ٦٧ بشرح النووي ، وأبو داود رقم ٣٦٥١ ، والترمذى رقم ٢٦٦١ ، وابن ماجه رقم ٣٠ ، ٣٧ ، وأحمد ١٥٩/٢ .

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤٢ .

(٥) الكشميري : هو الامام المحدث الكبير الشيخ محمد أنسور شاه الكشميري ثم الديوبندى ، ولد بقرية "ودوان" بكشمير ، ثم انتقل الى الهند طلبا للعلم .

من أهم مؤلفاته : فيض الباري على صحيح البخارى ، توفي سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة وألف .

انظر : نفحة المنبر في حياة الامام الأنور لمحمد يوسف البنسورى .

(٦) انظر : فيض الباري ٢٠/١ .

الثاني : التواتر المعنوي . وهو ما تواتر معناه دون لفظه .

وذلك كأحاديث رفع اليدين عند الدعاء ، فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث^(١) ، كل منها فيه أنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه في الدعاء ، لكنها في قضايا متعددة ، وألفاظ مختلفة ، وقد سماه الكشميري : بتواتر القدر المشترك^(٢) .

الثالث : تواتر الطبقة . كتواتر القرآن الكريم ، فقد تواتر على البسيطة شرقا وغربا ، درسا وتلاوة ، حفظا وقراءة ، و تلقاه الكافة عن الكافة طبقة عن طبقة اقرأ وارقي الى حضرة الرسالة^(٣) .

الرابع : تواتر العمل والتوارث . وهو أن يعمل به في كل قرن من عهد صاحب الشريعة الى يومنا هذا جم فقير من العاملين ؛ بحيث يستحيل عادة تواطؤهم على كذب أو غلط كالسواك والصلوات الخمس^(٤) .

وهناك نوع خامس ذكره الشاطبي^(٥) في الموافقات ، وهو المستقرأ من جملة أدلة ظنية تضافرت على معنى واحد حتى أفادت فيه القطع ، فان للاجتماع من القوة ما ليس للافتراق ، وقال : انه شبيه بالتواتر المعنوي^(٦) .

(١) جمعها السيوطي في جزء " فض الوعاء " في أحاديث رفع اليدين في الدعاء " ، وانظر بعضها : في تحفة الأخواني للمباركفوري ٢ / ٢٠٠ - ٢٠٢ .

(٢) فيض الباري ١ / ٧٠ - ٧١ .

(٣) ، (٤) المصدر السابق ، ومقدمة فتح الطهم لشبيرا أحمد العثماني ص ١٢ - ١٣ .

(٥) الشاطبي : هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الفرناطي الشهير بالشاطبي ، العلامة المحقق الأصولي النظار ، أحد الجهابذة الأخيار . من مؤلفاته : الموافقات في أصول الفقه ، والاعتصام في الحوادث والبدع ، وغيرها . توفي سنة تسعين وسبعمائة .

انظر : شجرة النور الزكية ص ٢٣١ ، الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي ٢ / ٢١٢ - ٢١٣ .

(٦) انظر : الموافقات للشاطبي ١ / ٣٦ .

والفرق بينه وبين التواتر الممنوع أن الوقائع في التواتر الممنوع كلها تدل على المطلوب مباشرة ، أما هذا النوع فيعوضه مباشر ، وبعضه بطريق غير مباشر .^(١)

حكم التواتر :

الخبر المتواتر يجب تصديقه ضرورة ، لأنه مفيد للعلم القطعي الضروري ؛ وإن لم يدل عليه دليل آخر ، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال روايته ، وهذا أمر ظاهر لا يستريب فيه عاقل ، خلافاً للسمنية الذين حصروا العلوم في الحواس ، وهذا مذهب باطل ، لأنه لا يخطف اثنان في وجود بلدة تسمى بغداد ، وإن لم يدخلها ، ولا يشك أحد في وجود الأنبياء ، بل في وجود الأئمة الأربعة رحمهم الله .^(٢)

وقد نبه الله سبحانه وتعالى في مواضع من كتابه على إفادة التواتر العلم اليقين حيث جملة بمنزلة الرؤية البصرية ، فخطب رسوله صلى الله عليه وسلم أو المؤمنين أو غيرهم بأمثال قوله : (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل)^(٤) . وقوله : (ألم تر كيف فعل ربك بعسان)^(٥) . وقوله : (ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن... الآية)^(٦) . فإن هذه الوقائع كانت معلومة عندهم بالتواتر ، فمخر عن علمها

(١) انظر: تعليق الشيخ عبد الله د راز على الموافقات ٣٦/١ .
(٢) السمنية : بضم السين وفتح اليم فرقة من عبدة الأصنام ، تقول بالتناسخ ، وتتكرر وقوع العلم بالأخبار ، قال ابن منظور : السمنية : قوم من أهل الهند د هريون .
انظر: الصحاح للجوهري ، ولسان العرب مادة " سمن " ، وانظر:

الفرق بين الفرق ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٣) انظر: المستقصى للفرزالي ص ١٥٦ ، ١٦٥ .

(٤) الآية ١ من سورة الفيل .

(٥) الآية ٦ من سورة الفجر .

(٦) الآية ٦ من سورة الأنعام .

برؤيتها ، وفيه اشارة الى أنه جعل العلم الحاصل من التواتر بمنزلة
المشاهد في القطعية .^(١)

القسم الثاني : الآحاد .

تعريفه :

هو ما قصر عن صفة التواتر ، ولم يقع به العلم
وان روته الجماعة .^(٢)

فهو شامل لما رواه الواحد والأثنان والثلاثة ، وغيرها من الأعداد
التي لا تشمر بأن العدد دخل بها في حيز التواتر .

أنواعه :

يتنوع خبر الآحاد الى مشهور وعزيز وغريب كما تقدم .^(٣)

النوع الأول : المشهور .

تعريفه :

هو ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة ما لم يبلغ حد التواتر .^(٤)

هذا ما يراه الحافظ ابن حجر ، ويرى ابن الصلاح أن مروى الثلاثة

لا يسمى مشهورا ، وانما يسمى عزيزا .^(٥)

ويسمى هذا النوع بالمستفيض على رأى جماعة من أئمة الفقهاء ،

ومنهم من غاير بينهما بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهاه سسواء ،

(١) مقدمة فتح الملهم شرح صحيح مسلم ص ١١ .

(٢) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٥٠ ، وفيه ولم يقطع وأثبت المحقق

في الهامش ولم يقع عن نسخة أخرى ، ولعلها أولى .

(٣) انظر: ص ١٢ من الرسالة .

(٤) انظر: شرح نخبة الفكر ص ١١ ، ١٤ .

(٥) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤٣ ، وانظر: البيقونية مع شرحها

والمشهور أعم من ذلك ، ومنهم من عكس (١) .

المشهور عند الحنفية :

يرى الحنفية أن المشهور ليس بقسم من أقسام الآحاد ؛ بل هو قسم متوسط بين المتواتر والآحاد ، ويخصصون المشهور بما فقد شرط التواتر في طبقة الصحابة فقط ، فهو في أصله خبر آحاد ، لكنه انتشر بعد ذلك وتلقاه العلماء بالقبول ، فصار ينقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب ، وهم القرن الثاني بعد الصحابة - رضي الله عنهم - ومن بعدهم وأولئك قوم ثقات أئمة لا يتهمون ، فصار بشهادتهم وتصديقهم بمنزلة المتواتر حجة من حجج الله تعالى حتى قال الجصاص (٢) : انه أحد قسمي المتواتر (٣) .

مثال المشهور :

يمثل له ، بقوله عليه الصلاة والسلام : " ان الله لا يقبض هذا العلم انتزاعا ينتزعه من المباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى اذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا ففسلوا فأفتوا بغير علم فضلوا

-
- (١) شرح نخبة الفكر ١٤ ، تدريب الراوى للسيوطي ص ٣٦٨-٣٦٩ .
 (٢) الجصاص : هو أحمد بن علي أبو بكر الرازي الامام الكبير الشأن المعروف بالجصاص ، قال الخطيب : هو امام أصحاب أبي حنيفة في وقته وكان مشهورا بالزهد ، خوطب في أن يلي القضاء فامتنع .
 له من المصنفات : أحكام القرآن ، وشرح مختصر الكرخي ، وشرح مختصر الطحاوي ، وغيرها . توفي سنة سبعين وثلاثمائة .
 انظر : الجواهر المضية ١/ ٢٢٠ - ٢٢٤ ، الطبقات السنية ١/ ٤٧٧ -

٠٤٨٠

- (٣) انظر : أصول السرخسي ١/ ٢٩١ - ٢٩٢ ، أصول السرخسي بهامش كشف الأسرار ٢/ ٣٦٨ .

وأضلو^(١) .

تتبييه :

ما تقدم هو المشهور الاصطلاحي ، وهناك مشهور غير اصطلاحي ، ويقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير اعتبار أى شرط ، فيشمل ما له سند واحد ، وما له أكثر من اسناد ، وما لا اسناد له أصلا . ولهذا النوع أمثلة كثيرة ، وصفت فيه المصنفات المتعددة^(٢) ، ان ليس له ضابط يضبطه الا مجرد الشهرة على الألسنة ، سواء كان صحيحا أو ضعيفا أو موضوعا .

فمن المشهور بين أهل الحديث خاصة حديث أنس بن مالك :
 " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على رعل وذكوان "^(٣) .
 ومن المشهور عند الفقهاء : " أبغض الحلال الى الله الطلاق "^(٤) .

(١) رواه البخارى ١٩٤/١ مع الفتح ، ومسلم ٢٢٣/١٦ - ٢٢٤ مع النووي ، والترمذى رقم ٢٦٥٤ ، وابن ماجه رقم ٥٢ ، وأحمد ١٦٢/٢ ، ١٩٠ ، والدارمي ٧٧/١ . قال الحافظ ابن حجر - في فتح البارى - ١٩٥/١ :
 " اشتهر هذا الحديث من رواية هشام بن عروة ، فوقع لنا من رواية أكثر من سبعمين نفسا عنه ، ووافقه على روايته عن أبيه عروة أبو الأسود المدني ، وحديثه في الصحيحين ، والزهري وحديثه في النسائي ، ويحيى بن أبي كثير وحديثه في صحيح أبي عوانة ، ووافق أباه على روايته عن عبد الله بن عمرو بن عبد الحكم بن ثوبان ، وحديثه في مسلم " .
 (٢) منها :

- ١- المقاصد الحسنة للسخاوى .
 - ٢- الدرر المنتشرة للسيوطي .
 - ٣- تمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع .
 - ٤- كشف الخفاء ومزيل الالباس للمجلوني ، وغيرها .
- (٣) رواه البخارى ٩٠/٢ مع الفتح ، ومسلم ١٧٨/٥ - ١٧٩ مع النووي .
 (٤) أخرجه أبو داود رقم ٢١٧٨ ، وابن ماجه رقم ٢٠١٨ . قال الخطابي - في معالم السنن ٩٢/٣ : " المشهور في هذا عن محارب ابن دثار مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيه ابن عمر " .
 وقال المنذرى في مختصر سنن أبي داود ٩٢/٣ : " المشهور في المرسل " .

ومن المشهور عند الأصوليين : " رفع عن أمّتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " .^(١)

ومن المشهور عند النحاة : " نعم المبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه " .^(٢)

ومن المشهور عند الأدباء : " أدبني ربي فأحسن تأديبي " .^(٣)

ومن المشهور عند الأطباء : " المدة بيت الداء " .^(٤)

ومن المشهور عند العامة : " العجلة من الشيطان " .^(٥)

(١) أخرجه ابن ماجه رقم ٢٠٤٥ بلفظ " ان الله وضع عن أمّتي " ، وأخرجه أيضا برقم ٢٠٤٣ عن أبي زر ، وأبو عوانة في مسنده ٧٨/١ عن أبي هريرة ، والطبراني في الكبير ٩٤/٢ عن ثوبان بلفظ " ان الله تجاوز عن أمّتي ... الحديث " . وهو صحيح لكثرة طرقه . / انظر : طرقه مع تخريجها في ارواء الفليل للألباني ١٢٣/١ - ١٢٤ .

(٢) قال السخاوي في المقاصد ص ٤٤٩ : ذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب . ثم رأيت بخط شيخنا - يميني ابن حجر - أنه ظفر به في مشكل الحديث لابن قتيبة ، لكن لم يذكر له اسنادا .

قلت : أخرجه أبو نعيم في الحلية ١٧٧/١ ، لكن في سالم مولى أبي حذيفة .

وانظر : الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٣) رواه ابن السمعاني في أدب الاملاء والاستملاء ص ١ ، ونسبه السخاوي في المقاصد ص ٢٩ للمسكوي في الأمثال وضعفه . وضعفه أيضا الألباني . / انظر : سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٠١/١ - ١٠٢ ، وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : ان معناه صحيح ، ولكن لا يعرف له اسناد ثابت . / انظر : مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٣٧٥/١٨ .

(٤) هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب . / انظر : الفصاح على اللماز ص ١٢٨ ، والمقاصد الحسنة للسخاوي ص ٢٨٩ .

(٥) أخرجه الترمذي برقم ٢٠١٣ بلفظ " الأناة من الله ، والعجلة من الشيطان ، وقال حديث غريب .

حكم المشهور :

المشهور بقسميه الاصطلاحي وغير الاصطلاحي لا يوصف بكونه صحيحاً أو غير صحيح ، بل منه الصحيح والحسن والضعيف ، لكن اذا صح المشهور الاصطلاحي كانت له ميزة ترجحه على المميز والفريب ^(١) ، هذا على مذهب الجمهور ، أما الحنفية - وتقدم بيان المشهور عندهم - فقد اختلفوا فيه . فذهب أبو بكر الرازي منهم الى أنه مثل المتواتر ، فيثبت به العلم اليقيني ، لكن بطريق الاستدلال ، لا بطريق الضرورة .

ونذهب عيسى بن أبان ^(٢) منهم الى أنه يوجب علم طمأنينة ، لا علم يقين ، فكأنه دون المتواتر وفوق خبر الواحد حتى جازت به الزيادة على كتاب الله ^(٣) .

النوع الثاني : المميز :تمريفه :

هو الحديث الذي لم يقل رواه عن اثنين في جميع طبقات

السند .

سعي بذلك اما لقلة وجوده من قولهم : عز الشيء يعزز قل فلا يكاد يوجد ^(٤) ، أو لكونه عز أى : قوى بمجيبه من طرق أخرى من قولهم : أعزّه وعززّه اذا قواه وشدّ أزره ، وفي التنزيل : (... فعززنا بثالث ... الآية) ^(٥) . أى : قوينا وشددنا ^(٦) .

-
- (١) تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان ص ٢٤ .
 - (٢) عيسى بن أبان بن صدقة القاضي أبو موسى ، تفقه على محمد بن الحسن ، وتفقه عليه أبو خازم القاضي ، له كتاب في الحج ، توفي سنة احدى وعشرين ومائتين . / انظر : الفوائد البهية ص ١٥١ .
 - (٣) كشف الأسرار ٢ / ٣٦٨ ، مقدمة فتح الملهم ص ١٤ - ١٥ .
 - (٤) انظر : القاموس المحيط وشرحه مادة " عزز " .
 - (٥) الآية ١٤ من سورة يس .
 - (٦) القاموس المحيط مادة " عزز " ، وانظر : بصائر ذوي التمييز ٤ / ٦١ .

وهذا الحد هو ما اختاره الحافظ بن حجر^(١) ، أما ابن الصلاح ، فيرى :
أنه ما رواه اثنان أو ثلاثة .^(٢)

وقد تمنى صاحب فتح الملهم^(٣) أن لو سمي المحدثون ما رواه الثلاثة
بالمعز ، لقوله تعالى : (... فمززنا بثالث ... الآية) ،^(٤) وما رواه
اثنان بالمؤزر ، لقوله تعالى : (واجعل لي وزيراً من أهلي) ،^(٥) لأن
الاصطلاح كلما قرب من الاستعمال القرآني ؛ كان أحسن وأليق .^(٦)

مثاله :

حديث : " لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده " .
فقد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنس كما في الصحيحين ، وأبو هريرة^(٧)
كما في البخاري ، ورواه عن أنس قتادة^(٨) ، وعبد المعز بن صهيب ، ورواه عن^(٩)
^(١٠)

-
- (١) انظر : شرح النخبة ص ١٥ .
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤٣ .
(٣) هو الشيخ الكبير شبير أحمد بن فضل الرحمن العثماني الديوبندي ،
المتوفى سنة تسع وستين وثلاثمائة وألف . / انظر : ترجمته في أول مقدمة
فتح الملهم .
(٤) الآية ١٤ من سورة يس .
(٥) الآية ٢٩ من سورة طه .
(٦) مقدمة فتح الملهم ص ١٤ .
(٧) البخاري ٥٨/١ مع الفتح ، ومسلم ١٥/٢ مع النووي .
(٨) البخاري ٥٨/١ مع الفتح .
(٩) قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي أبو الخطاب البصري ، ثقة
ثبت ، يقال : ولد أكمه ، رأس الطبقة الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومائة .
انظر : تقريب التهذيب ١٢٣/٢ .
(١٠) عبد المعز بن صهيب البناني مولاهم البصري ، وثقه أحمد ،
قال ابن قانع : مات سنة ثلاثين ومائة .
انظر : خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ١٦٦/٢ .

قتادة شعبة^(١) ، وسعيد^(٢) ، ورواه عن عبد العزيز اسماعيل بن علية^(٣) ، وعبد الوارث^(٤) ،
ورواه عن كل جماعة^(٥) .

حكمه :

العزیز كالمشهور لا يوصف بكونه صحيحا أو غير صحيح ، بل
منه الصحيح وغير الصحيح حسب قوة اسناده أو ضعفه ، لكن اذا صح
كان أقوى من الغريب لتمدد طرقه وليس كون الحديث عزيزا بشرط لصحة
الحديث خلافا لمن زعم ذلك^(٦) .

النوع الثالث : الغريب :

تعريفه :

هو ما رواه راو منفردا بروايته ، فلم يروه غيره ، أو انفرد
بزيادة في متنه أو اسناده^(٧) . سمي غريبا لانفراد راويه عن غيره ، كالغريب

(١) شعبة بن الحجاج بن الورد الحافظ أمير المؤمنين في الحديث
أبو بسطام الأزدي الصنكي مولا هم الواسطي ، امام ثبت حجة ناقد جهيل .
قال أحمد : كان غلط شعبة في الأسماء ، توفي سنة ستين ومائة .

انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٠٢/٧ - ٢٢٨ .

(٢) سعيد بن أبي عروبة ، واسمه مهران مولى بني عدي أبو النظر
اليشكري ، روى عن قتادة وغيره ، من ثقات المسلمين قبل الاختلاط .
مات سنة خمس وخمسين ومائة .

انظر: تهذيب التهذيب ٦٣/٤ - ٦٦ .

(٣) اسماعيل بن ابراهيم بن علية أبو بشر الامام ، قال الذهبي : امام
حجة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة .

انظر: الكاشف للذهبي ١١٨/١ - ١١٩ .

(٤) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري مولا هم أبو عبيدة
التنوري البصري ، ثقة ثبت ، رمي بالقدر ولم يثبت عنه ، مات سنة ثمانين ومائة .

انظر: تقريب التهذيب ٥٢٧/١ .

(٥) انظر: شرح نخبه الفكر ص ١٨ .

(٦) واليه يوصى كلام الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٧٧ ، والكرمانى
في شرح البخارى ٣٥/٦ ، ٤٦/٢٢ حيث ادعى أن ذلك شرط البخارى ،
وانظر: تفنيده في فتح البارى ٥٢٥/١٠ .

(٧) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤٤ .

الذى بعد عن أهله .

والغريب والفرد مترادفان لفظة واصطلاحاً ، إلا أن أهل الاصطلاح
غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال ، وقلته ، فالفرد أكثر ما يطلقونه
على الفرد المطلق ، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي^(١) ، وسيأتي
التمريف بهما قريباً .

أقسامه :

- ينقسم الغريب بالنسبة لموضع التفرّد فيه الى قسمين ، هما :-
- ١- فرد مطلق : وهو ما كانت الغرابة في أصل سنده ، أى طرفه
الذى فيه الصحابي ، فإن الراوى عن الصحابي اذا تفرد برواية الحديث ،
فإن هذا الحديث يسمى غريباً غرابة مطلقة .
 - ومثاله : حديث " انما الأعمال بالنيات " ^(٢) فلم يروه عن النبي صلى
الله عليه وسلم الا عمر ، ولم يروه عن عمر الا علقمة بن وقاص ^(٣)
 - ٢- فرد نسبي : وهو ما كانت الغرابة في أثناء سنده ، كأن يرويه عن
الصحابي أكثر من واحد ، ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد .
 - سعى بذلك ؛ لأن التفرد وقع فيه بالنسبة الى شخص معين ^(٤) .

- (١) شرح نخبة الفكر ص ٢٩ .
- (٢) رواه البخارى ٩/١ مع الفتح ، ومسلم ٥٣/٣ مع النووي ، وأبو داود
رقم ٢٢٠١ ، والترمذى رقم ١٦٤٧ ، والنسائي ٥١/١ ، وابن ماجه
رقم ٤٢٢٧ ، وأحمد ٢٥/١ ، ٤٣ .
- (٣) علقمة بن وقاص الليثي المدني ، ولد في حياة النبي صلى الله عليه
وسلم ، ثقة ثبت من الثانية ، مات في خلافة عبد الملك .
- انظر: تقريب التهذيب ٣١/٢ .
- (٤) شرح نخبة الفكر ص ٢٨ - ٣٠ .

ومثاله : حديث أنس " أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة
وعلى رأسه المغفر " (١) فقد تفرد به مالك عن الزهري (٢).

حكمه :

قد يكون الغريب صحيحا ، مثل حديث : " إنما الأعمال بالنيات " (٣)
وقد يكون حسنا كالحديث الذي رواه الترمذي عن أبي الدرداء ،
وأبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل أنه قال :
" ابن آدم اركع لي من أول النهار أربع ركعات أكفك آخره " (٤) وقال : هذا
حديث حسن غريب .

وقد يكون ضعيفا ، وهو الغالب في الفرائب حتى حذر الأئمة من
روايتها ، فقد قال أحمد بن حنبل : لا تكتبوا هذه الأحاديث الفرائب ،
فإنها مناكير ، وعامتها عن الضعفاء (٥).

(١) رواه البخاري ١٦٥/٦ مع الفتح ، ومسلم ١٣١/٩ مع النووي ،
وأبو داود رقم ٢٦٨٥ ، والترمذي ١٦٩٣ ، والنسائي ١٥٨/٥ ، وابن
ماجه رقم ١٨٠٥ .

(٢) الزهري : هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب
الزهري أبو بكر ، أحد الأئمة الأعلام ، قال أيوب : ما رأيت أعلم منه ، وقال
مالك : ما له في الناس نظير . مات سنة أربع وعشرين ومائة .
انظر : خلاصة تهذيب تهذيب الكمال ٤٥٧/٢ .

(٣) تقدم تخريجه آنفا .

(٤) رواه الترمذي رقم ٤٧٥ ، وأحمد ٢٨٦/٥ - ٢٨٧ ، وأبو داود
رقم ١٢٨٩ من حديث نعيم بن همار .

(٥) انظر : تدريب الراوي ص ٢٧٦ ، شرح الديباج المذهب لملا
حنفي ص ٣٧ .

ثانيا : تقسيم الحديث من حيث القبول والرد :

تقدم تقسيم الخبر الى متواتر - مفيد للعلم القطعي الذي لا يندع مجالا للشك والارتياح في قبوله ، ولذلك فهو ليس بحاجة الى بحث من صحة سنده أو ضعفه ، ، والى آحاد قابل للتقيد والأخذ والرد .
فالآحاد بأنواعه الثلاثة - المشهور والمزبور والتفريب - متشوع السنن مقبول ومردود .

والمقبول أيضا - له أقسام اصطلح العلماء على تسميتها الصحيح والحسن .

ولكل من هذين النوعين أقسام :

فأقسام الصحيح ، اثنان : -

١- الصحيح لذاته .
٢- الصحيح لغيره .

وأقسام الحسن ، اثنان :-

١- الحسن لذاته .
٢- الحسن لغيره .

واليك الكلام على هذه الأنواع الأربعة ^(١) .

الصحيح لذاته :

تعريفه :

لغة : مأخوذ من الصحة ضد السقم ، تقول : لصحت الكتاب والحساب تصحيحا ، اذا كان سقيما فأصلحت خطأه ^(٢) . وهي حقيقة

(١) أما النوع الثاني ، وهو المردود ، فسيأتي الكلام على حقيقته وأسباب رده في الباب الأول ، وحكمه في الباب الثاني ان شاء الله تعالى .

(٢) انظر: تاج المروس للزبيدي مادة "صحح" .

في الأجسام ، واستعمالها هنا مجاز .^(١)

واصطلاحها : ما رواه عدل تام الضبط ، متصل السند ، غير معلل ولا شان .^(٢)

وعرفه الخطابي^(٣) ، بقوله : الصحيح ما اتصل سنده وعدلت نقلته .^(٤)
والفرق بين الحديث : أن الأول اشترط فيه لصحة الحديث مع اتصال سنده وثقة رجاله خلوه من الشذوذ والملة ؛ بينما يفهم من الثاني أنه لا يشترط لصحة الحديث ذلك ، كما أنه لا يشترط في الراوى أن يكون ضابطا .

وزعم بعض المعاصرين^(٥) : أن اصطلاح الخطابي هو الذى جرى عليه مؤلفوا الصحيح ، كالبخارى ومسلم ، ومثل لذلك بحديث جابر في قصة جملته ، فقد أخرجها البخارى وفيها اختلاف كثير في مقدار الثمن ، وفي اشتراط ركوبه ، وقد رجح البخارى الطرق التي فيها الاشتراط على غيرها مع الأمرين ، ورجح - أيضا - كون الثمن أوقية مع تخريج ما يخالفه .^(٦)

(١) انظر : تدريب الراوى ص ٢٢ ، لكن قال ابن علان في شرح الأذكار ٢٣/١ - ٢٤ : كونه حقيقة عرفية هو الأولى لتبادر هذا اللفظ عندهم حالة الاطلاق الى المعنى الآتي - يعني : الاصطلاحي - والتبادر آية الحقيقة .

(٢) شرح نخبة الفكر ص ٣٠ ، وانظر : علوم الحديث ص ١٠ .
(٣) الخطابي : هو أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم بن خطاب البستي ، الامام العلامة المحدث الرجال ، صاحب التصانيف .
من مؤلفاته : شرح البخارى ، وشرح سنن أبي داود ، وغريب الحديث .
توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي ١٠١٩/٣ .

(٤) معالم السنن شرح سنن أبي داود للخطابي ١٠٠/١ .

(٥) هو الدكتور محمد محمد السماحي في كتابه "غيث المستفيث" قسم

المصطلح ص ٣٢ .

(٦) انظر : قصة جابر في البخارى ٣٢٠/٤ ، ٣١٤/٥ مع الفتوح ، ومسلم ٣٠/١١ - ٣٦ مع النووى ، وأبو داود رقم ٣٥٠٥ ، والترمذى رقم ١٢٥٣ ، والنسائي ٢٦١/٧ ، وابن ماجه رقم ٢٢٠٥ .

قلت : وهذا كلام فيه نظر ، لأن اشتراط الضبط للراوى ، وسلامة مرويّه من الشذوذ والعلة أمر لا بد منه لصحة الحديث .
 أما تمثيله بحديث جابر... رضي الله عنه - ففيه نظر أيضا ، لأن علقته غير قاده ، فالمقصود من الحديث حاصل مع وجود هذا الاختلاف ، والعلة اذا أطلقت انصرفت الى القاده ، لكن لو وصفت العلة في الحد بكونها قاده ، لكان أولى ، وقد أضافها الحافظ ابن كثير^(١) في اختصاره لمعلوم الحديث .^(٢)

شروط الصحيح لذاته :

يؤخذ من التمرّيف السابق أن لصحة الحديث شروطا لا بد من توافرها ، وهي :-

- ١- عدالة رواته .
- ٢- تمام ضبطهم .^(٣)
- ٣- اتصال سنده بأن يكون كل راو من رواته قد سمعه من شيخه .
- ٤- عدم الشذوذ بأن لا يمارض راويه الثقة غيره من الثقات .
- ٥- عدم العلة القاده بأن لا يكون الحديث في ظاهره سليما ، وقد انطوى في باطنه على ما يوجب رده .

(١) ابن كثير : هو اسماعيل بن عمر بن كثير الحافظ عماد الدين أبو الفداء قدوة العلماء والحفاظ وعمدة أهل المصاني والألفاظ ، لازم المزي وأخذ عن ابن تيمية كثيرا .
 صنف : التفسير ، والتاريخ المسمى البداية والنهاية ، والأحكام وغيرها .
 توفي سنة أربع وسبعين وسبعمائة .

انظر: طبقات المفسرين للداودي ١/ ١١٠-١١٢ .

(٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ١٧ .

(٣) سيأتي الكلام على كل من العدالة والضبط بمشيئة الله تعالى .

حكمه :

الحديث الصحيح موجب للعمل باجماع المحدثين ، ومن يعتد به من الأصوليين والفقهاء ، فهو حجة من حجج الشرع ، لا يسع المسلم ترك العمل به .

لكن اختلف العلماء فيه ، هل هو موجب للعمل القطعي اليقيني أو الظن ؟ على أقوال :-

الأول : ذهب الجمهور من الأصوليين الى أنه لا يفيد القطع ؛ بل يفيد الظن ، ورجحه النووي ^(١) في تقريبه ^(٢) ، وابن عبد البر ^(٣) في التمهيد ^(٤) .

الثاني : وذهب آخرون الى أنه يفيد العلم اليقيني ، وهو مذهب داود الظاهري ^(٥) ، وهكي عن مالك ^(٤) ، واختاره ابن حزم ^(٦) وانتصر له ،

(١) النووي : هو الامام الأئمة القدوة شيخ الاسلام محيي الدين أبوزكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الزاهد الورع ، صاحب التصانيف ، منها : شرح صحيح مسلم ، وشرح المذهب ، ورياض الصالحين ، والارشاد ، والتقريب في اختصار علوم الحديث ، وغيرها . توفي سنة ست وسبعين وستمائة . انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي ٤ / ١٤٧٠ - ١٤٧٤ .

(٢) انظر : التقريب مع التدريب ص ٧٠ ، والمبسوط للسرخسي ٤ / ١٦١ . (٣) ابن عبد البر : هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النيسري أبو عمر ، فقيه حافظ مكث ، قال الباجي : هو أحفظ أهل المغرب ، وقال ابن حزم : لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله ، فكيف أحسن منه . له : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، والتمهيد ، والاستذكار ، وجامع بيان العلم وفضله ، وغيرها . توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة . انظر : الصلة لابن بشكوال ٢ / ٦٧٧ - ٦٧٩ ، بنية الملتصص ص ٤٨٩ - ٤٩١ .

(٤) انظر : التمهيد لابن عبد البر ١ / ٨ . (٥) داود بن علي بن خلف أبو سليمان الفقيه الأصبهاني ، سكن بغداد امام أهل الظاهر ، كان ورعا ناسكا زاهدا ، صنف كتبا كثيرة ، توفي سنة سبعين ومائتين .

انظر : تاريخ أصبهان ١ / ٣١٢ - ٣١٣ ، تاريخ بغداد ٨ / ٣٦٩ - ٣٧٥ . (٦) هو : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري الأندلسي القرطبي ، الامام العلامة ، صاحب المصنفات ، منها : المحلى ، والفصل ، والأحكام ، وغيرها . توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة . انظر : مرآة الجنان للياقضي ٣ / ٧٩ ، نفح الطيب للمقرئ ٢ / ٢٨٣ - ٢٨٩ .

وأطال في الاحتجاج له ، والرد على مخالفه ^(١) .

الثالث : اختار ابن الصلاح أن ما أخرجه البخارى ومسلم ففي صحيحهما ، أو رواه أحدهما مقطوع بصحته ، والعلم اليقيني النظرى حاصل له باستثناء أحاديث قليلة تكلم فيها بعض الحفاظ ^(٢) ، وتبهمه ابن كثير ^(٣) .

الرابع : اختار ابن الحاجب ^(٤) ، وشيخ الاسلام ابن تيمية ، والحافظ ابن حجر أن خبر الواحد اذا احتفت به قرائن ، فانه يفيد العلم ^(٥) . ولمله أولى الأقوال .

الحسن لذاته :

تعريفه : لفظة : مأخوذ من الحسن ضد القبح ، وهو عبارة عن كسل مبهم مرغوب فيه ، وذلك على ثلاثة أضرب :-

- ١- مستحسن من جهة العقل .
- ٢- مستحسن من جهة الهوى .
- ٣- مستحسن من جهة الحسن ^(٦) .

واصلها : اختلف العلماء في تعريف الحسن :

-
- (١) انظر: الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١٠٧/١ - ١٢٣ .
 - (٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤ - ٢٥ .
 - (٣) انظر: اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٢٩ .
 - (٤) ابن الحاجب : هو أبو عمرو عثمان بن عمرو الكردى المعروف بابن الحاجب ، المالكي الفقيه الأصولي النحوى المقرئ ، صاحب المصنفات المتعة ، منها : الكافية في النحو ، مختصر المنتهى في الأصول ، وغيرهما . توفي سنة ست وأربعين وستمائة .
 - انظر: مرآة الجنان للياقبي ١١٤/٤ ، الفتح المبين ٦٥/٢ - ٦٦ .
 - (٥) انظر: مختصر المنتهى لابن الحاجب مع شرح المضد وهواشيه ٥٥/٢ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٠/١٨ ، نخبة الفكر مع شرحها ص ٢٠ .
 - (٦) انظر: مختار الصحاح ، المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني مادة "حسن" .

فعمد الامام الترمذى ، الحسن : كل حديث يروى لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك .^(١)

وقد اعترض ابن الصلاح على هذا التعريف ، بأنه ليس فيه ما يفصل الحسن من الصحيح .^(٢)

وقد أجيب عن هذا الاعتراض ، بأن قول الترمذى : أن لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب يدخل فيه المستور والمجهول ، ونحوهما ، وراوى الصحيح لابد وأن يكون ثقة .^(٣)

كما انتقده ابن كثير بأنه يخالف قول الترمذى في كثير من الأحاديث : هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه الا من هذا الوجه .^(٤)

وأجيب عنه : بأن الترمذى اذا قال حسن غريب ، قد يعني أنه غريب من ذلك الطريق ، لكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن ،^(٥) أو أن هذا الحد ينطبق على الحسن حيث يفرد ، ولا يأتي مع صفة أخرى .^(٦)

وعرفه الخطابي ، بقوله : ما عرف مخرجه ، واشتهر رجاله ، وعليه مدار أكثر الحديث ، وهو الذى يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء .^(٧)

وانتقد هذا التعريف بكونه لا يوصل الحسن من الصحيح ، بل ومن الضعيف أيضاً .^(٨)

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | علل الترمذى في آخر جامعه ٤٥٧/٩ . |
| (٢) | انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٦ . |
| (٣) | تدريب الراوى للسيوطي ص ٨٨ . |
| (٤) | انظر: اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٣٢ . |
| (٥) | مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٣٩/١٨ . |
| (٦) | انظر: شرح النخبة ص ٤٥ ، شرح الديباج المذهب ص ٢٣ . |
| (٧) | معالم السنن للخطابي ١١/١ . |
| (٨) | علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٦ ، ومختصره لابن كثير ص ٣١ ، شرح الديباج المذهب ص ٢٤ . |

وأجيب ، بأن قوله : عليه مدار أكثر الحديث ، من جملة التعريف ،
فان غالب الأحاديث والآثار لا يبلغ رتبة الصحيح ^(١) .

وقوله : وهو الذى يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله الفقهاء ، مخرج
للضعيف .

وعرفه ابن الجوزى ^(٢) ، بقوله : ما فيه ضعف قريب محتمل ، ويصلح
البناء عليه والعمل به ^(٣) .

وانتقد بكونه ليس مضبوطا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره ^(٤) .

التعريف المختار :

ما اتصل سنده بنقل العدل الذى خف ضبطه عن مثله الى منتهاه
من غير شذوذ ولا علة قاذرة .

واختار هذا التعريف الحافظ ابن حجر ^(٥) ، والسيوطي ^(٦) .

فعلى هذا يتفق مع الصحيح لذاته في أربعة شروط ، هي :-

(١) محاسن الاصطلاح للهلقينى ص ١٠٣ .

(٢) ابن الجوزى : هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد
ابن علي بن الجوزى الحافظ الكبير جمال الدين البغدادى الحنبلى الواعظ
المفتن ، صاحب التصانيف الكثيرة ، منها : زاد المسير في التفسير ، والمنتظم
في التاريخ ، وصفة الصفوة ، وغيرها . توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة .
انظر : التكملة لوفيات النقلة للمندرى ١/ ٣٩٤ - ٣٩٥ ، العبر للذهبي
٢٩٧/٤ - ٢٩٨ .

(٣) الموضوعات لابن الجوزى ١/ ٣٥ .

(٤) التقييد والايضاح للعراقي ص ٤٦ .

(٥) انظر : شرح نخبة الفكر ص ٤٢ .

(٦) انظر : ألفية السيوطي ص ١٥ . بشرح الشيخ أحمد شاكـر .

١- عدالة الرواة .

٣- عدم الشذوذ .

ويختلفان في الضبط ، فيشترط

بخفته .

مثاله :

جامع أبي عيسى الترمذى مشحون بالأحاديث الحسان ، ويمكن أن يمثل له بحديث عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم : " نهى أن تناشد الأشعار في المسجد ، وعن البيع والاشتراء فيه ، وأن يتعلق الناس يوم الجمعة قبل الصلاة " . رواه الترمذى ، وقال : حديث حسن .^(١)

حكمه :

يرى جماهير العلماء أن الحديث الحسن كالصحيح في الاحتجاج به ، وإن كان دونه في القوة ، ولهذا أدرجه طائفة في نوع الصحيح .^(٢)

ونذهب البخارى الى أن الحديث الحسن لا يعمل به في التحريم والتحليل ، واختاره ابن العربي .^(٣)
^(٤) والراجح : ما ذهب اليه الجمهور .

(١) الترمذى رقم ٣٢٢ .

(٢) التقريب للنووى مع التدريب ص ٩١ ، وانظر: الديباج المذهب

ص ٢٧ . (٣) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني ١/ ١٨٠ .

(٤) ابن العربي : هو الامام العلامة القاضي فخرالمغرب أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي الفقيه الأصولي .

من مؤلفاته : شرح الموطأ ، أنوار الفجر ، أحكام القرآن ، عارضة الأهودى ، وغيرها . توفي سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة .

انظر: نفح الطيب ٢/ ٢٣٣ - ٢٥٠ ، تاريخ قضاة الأندلس ص ١٠٥ -

١٠٧ . (٥) انظر: عارضة الأهودى شرح الترمذى لابن العربي ٢/ ٢٣٢ ، توضيح

الأفكار للصنعاني ١/ ١٨٠ .

الصحيح لفهره :تمريفه :

هو ما رواه عدل قل ضبطه عن الدرجة العليا ، واتصل سنده ، وتوسع
بطريق آخر مساو أو أرجح أو بأكثر ، وكان غير معمل ، ولا شاذ .^(١)

ويرى الشيخ جمال الدين القاسمي أن ما تلقى بالقبول ، أو وافق^(٢)
آية من كتاب الله تعالى ، أو بعض أصول الشريعة ، أنه يحكم له بالصحة ؛
وان لم يكن له اسناد صحيح .^(٣)

مثاله :

ما روى الترمذى عن محمد بن عمرو^(٤) عن أبي سلمة^(٥) عن أبي هريرة ،
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم
بالسواك عند كل صلاة " .^(٦) وقال الترمذى - بمعد روايته - حديث أبي هريرة

(١) شرح النخبة ص ٣١ ، وشرحه ص ٥٢ ، توجيه النظر ص ٢١٢ .
(٢) القاسمي : هو جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم القاسمي ،
عالم مشارك في أنواع من العلوم .

صنف : محاسن التأويل في التفسير ، وقواعد التحديث ، وإصلاح المساجد
عن البدع والموائد ، وغيرها . توفي سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة وألف .

انظر : معجم المؤلفين لكهالة ١٥٧/٣ - ١٥٨ .

(٣) قواعد التحديث ص ٨٠ ، وانظر : قواعد في علوم الحديث ص ٦٠ .

(٤) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي أبو عبد الله ، ويقال :
أبو الحسن المدني ، قال يحيى القطان : محمد بن عمرو رجل صالح ليس بأحفظ
الناس للحديث ، وقال أبو هاتم : صالح الحديث ، وقال ابن معين : مرة ثقة ،
وأخرى : ليس بحجة . توفي سنة أربع وأربعين ومائتين أو خمس وأربعين ومائتين .

انظر : الجرح والتعديل ١/٤ - ٣٠ - ٣١ ، تهذيب التهذيب ٩/٣٧٥ -

٣٧٧ .
(٥) أبو سلمة : هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، أحمد
الأعلام ، قال ابن سعد : كان ثقة فقيها كثير الحديث . مات سنة أربع وتسعين .

انظر : طبقات ابن سعد ٥/١٥٥ - ١٥٧ ، والخلاصة ٣/٢٢١ .

(٦) الترمذى رقم ٢٢ . والحديث رواه البخارى ٢/٣٧٤ مع الفتح ، =

انما صح لأنه قد روى من غير وجه .

حكمه :

الصحيح لغيره مرتبة دون الصحيح لذاته ، وفوق الحسن لذاته ، فهو مقبول يحتاج به ، وان كان دون الصحيح لذاته في القوة ، فاذا كان الحسن لذاته مقبولا عند الجماهير ، فالصحيح لغيره من باب أولى .

الحسن لغيره :

تعريفه :

هو ما كان ضعف راويه لسوء حفظ أو تدليس ، أو جهالة ، أو كان مرسلا ، وجاء من وجه آخر .^(١)
ويرى ابن الصلاح أن تعريف الترمذى للحسن^(٢) منتزل على هذا النوع .^(٣)

مثاله :

روى الترمذى عن بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " المؤمن يموت بعرق الجبين " .^(٤)

قال الترمذى : وفي الباب عن ابن مسعود ، وقال : هذا حديث حسن . وقد قال بعض أهل العلم : لا نعترف لقتادة سماعة من عبد الله بن بريدة .^(٥)

= ومسلم ١٤٢/٣ - ١٤٣ مع النووي ، وأبو داود رقم ٤٦ ، والنسائي ١٢/١ ، من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، وابن ماجه رقم ٢٨٧ عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة .

- (١) شرح النخبة ص ١٠٥ ، ألفية السيوطي ص ١٥ .
 - (٢) تقدم تعريف الترمذى للحسن في ص ٣١ من هذه الرسالة .
 - (٣) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ٢٧-٢٨ .
 - (٤) الترمذى رقم ٩٨٢ ، والنسائي ٦/٤ ، وابن ماجه رقم ١٤٥٢ .
 - (٥) عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي المروزي قاضيا ثقة ، مات سنة خمس ومائة ، وقيل : خمس عشرة ومائة ، وله مائة سنة .
- انظر : تقريب التهذيب ١/٣٠٣ - ٤٠٤ .

فقد حسنه الترمذى رغم انقطاعه لمجيئه من طريق آخر.

حكمه:

الحسن لغيره ، كالحسن لذاته مقبول ، وان كان دونه في المرتبة .
قال الحافظ ابن حجر : ومع ارتقائه الى درجة القبول ، فهو منحط
عن رتبة الحسن لذاته ، وربما توقف بعضهم عن اطلاق الحسن عليه .
(١)

* * *

(١) شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ص ١٠٥ - ١٠٦ .

الباب الأول

الحديث الضعيف ، ومسالك الضعف الى الحديث

ويشتمل على مقدمة وفصلين :-

المقدمة : في تعريف الحديث الضعيف .

الفصل الأول : في المسلك الأول من مسالك الضعف الى الحديث ،

السقط من السند ، وهو نوعان :-

١- سقط ظاهر .

٢- سقط خفي .

الفصل الثاني : في المسلك الثاني من مسالك الضعف الى الحديث ،

الظمن في الراوى ، وهو من جهتين :-

١- من جهة عدالته .

٢- من جهة ضبطه .

التقدمية :

تعريف الحديث الضعيف :

التعريف اللغوي :

الضعيف : من الضعف - يضم الضاد وفتحها - خلاف القوة والصحة ، فالضم لفة قريش ، والفتح لفة تميم ، وهما لفتان لمداول واحد ، ويستعملان لضعف البدن ، وضعف الرأي مما ، نسب الأزهرى ^(١) هذا القول للبصريين ^(٢) ، وقد قرئ قوله تعالى : (... وعلم أن فيكم ضعفا ... الآية) ^(٣) . وقوله تعالى : (الله الذي خلقكم من ضعف ... الآية) ^(٤) . بالوجهين ^(٥) .

قال القرطبي ^(٦) : الضم لفة النبي صلى الله عليه وسلم ^(٧) .

وقيل : الضعف - بالفتح - في العقل والرأي ، ومنه الحديث في الرجل الذي يخذع في البيوع : " انه يبتاع وفي عقدته ضعف " ^(٨) . ^(٩)

(١) الأزهرى : هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن نوح أبو منصور الأزهرى اللغوى ، امام جليل جمع فنون الأدب ، حجة فيما يقوله وينقله ، وتهذيب اللغة برهان على كمال أدبه . توفي سنة سبعين وثلاثمائة . انظر : البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٠٥ .

(٢) تهذيب اللغة ١ / ٤٨٢ .

(٣) الآية ٦٦ من سورة الأنفال .

(٤) الآية ٥٤ من سورة الروم .

(٥) انظر : زاد المسير لابن الجوزى ٣ / ٣٧٨ - ٣٧٩ ، فتح القدير للشوكاني ٤ / ٢٣٢ .

(٦) القرطبي : هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصارى القرطبي أبو عبد الله العابد الصالح العارف الزاهد .

من مؤلفاته : الجامع لأحكام القرآن ، التذكار في أفضل الأذكار ، التذكرة في أحوال الآخرة ، وغيرها . توفي سنة احدى وسبعين وستمائة .

انظر : الديباج المذهب لابن فرعون ٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩ ، نفح الطيب ٢ / ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٧) تفسير القرطبي ١٤ / ٤٦ .

(٨) أى : في رأيه ونظره في مصالح نفسه . / انظر : النهاية لابن الأثير مادة " عقد " .

(٩) الحديث رواه أبو داود رقم ٣٥٠١ ، والترمذى رقم ١٢٥٠ ، وقال : حسن غريب ، والنسائي ٧ / ٢٥٢ ، وابن ماجه رقم ٢٣٥٤ ، وأحمد ٣ / ٢١٧ .

ومنه قول الشاعر :

ولا أشارك في رأى أخصا ضعف ولا ألين لمن لا يبتغي ليني

والضعف - بالضم - في الجسد .^(١)

وهذا التفريق ضعيف ، لأن الفتح كما ورد في الرأى والعقل ، ورد في الجسم ، فقد قرأت الآيتان المذكورتان بالوجهين والمراد بهما ضعف الجسد .

وقال الشاعر :

ومن يلق خيرا يغمر الدهر عظمه على ضعف من حاله وفتور^(٢)

والمراد بالضعف في هذا البيت ضعف الجسد .

التعريف الاصطلاحي :

تقدم في التمهيد أن الحديث الصحيح ما استكمل خمسة شروط ، هي :-

١- عدالة الرواة .

٢- تمام ضبطهم .

٣- اتصال سنده .

٤- سلامته من الشذوذ .

٥- سلامته من العلة القاذرة .

كما أنه لا بد من توافر هذه الشروط للحديث الحسن ؛ إلا أن

ضبط روايته أو أهدهم أخف من ضبط رواية الحديث الصحيح .

(١) انظر: المحكم لابن سيده ٢٥٣/١ - ٢٥٤ ، المفردات في غريب

القرآن ، والقاموس المحيط مادة " ضعف " ، بمائر نوى التميز

٤٧٤/٣ .

(٢) البيت في المحكم لابن سيده ٢٥٤/١ ، لسان العرب ، وتاج

المعروس مادة " ضعف " عن ابن الأعرابي ولم يذكرها قائله .

- فما اشتمل على هذه الشروط ، فهو الحديث المقبول .
- أما الحديث الذى لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ، ولا صفات الحديث الحسن ، فهو الضعيف .
- (١) بهذا عرفه الحافظ ابن الصلاح ، وتبعه كل من النووى ، وابن كثير .
- (٢) لكن الحافظ المراقي اعترض على هذا التعريف ، وقال : ان ذكر الصحيح غير محتاج اليه لأن ما قصر عن الحسن ؛ فهو عن الصحيح أقصر .
- (٣) ولهذا اقتصر عليه في ألفيته (٤) ، وتبعه على ذلك السيوطي ، والبيقوني (٥) ، (٦) ، (٧)

- (١) علوم الحديث ص ٣٧ ، التقريب للنووى مع التدريب ص ١٠٥ ، اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٢٧ .
- (٢) المراقي : هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر ابن ابراهيم المهراني المراقي ، زين الدين ، حافظ العصر .
- صنف كتباً كثيرة ، منها : تخریج أحاديث الأحياء للفزالي ، ونظم علوم الحديث لابن الصلاح في ألفية ، وشرحها ، وشرح في اكسال شرح الترمذى لابن سيد الناس . قال ابن حجر : لم نر في هذا الفن أتقن منه ، وعليه تخرج غالب أهل عصره . توفي سنة ست وثمانائة .
- انظر : انباء الضمير بأبناء العمر لابن حجر ١٢٠/٥ - ١٢٦ .
- (٣) انظر : شرح ألفية المراقي له ١١١/١ - ١١٢ .
- (٤) حيث يقول : أما الضعيف فهو ما لم يبلغ مرتبة الحسن . . . البيت .
- (٥) انظر : ألفية السيوطي ص ١٩ مع شرح أحمد شاكر .
- (٦) البيقوني : هو عمر بن الشيخ محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي البيقوني ، وسماه في معجم المؤلفين " طه " بدل " عمر " ، وقال : انه محدث أصولي . وذكر أنه كان حياً قبل سنة ثمانين وألف .
- له : البيقونية في مصطلح الحديث .
- انظر : هاشية الأجهوري على شرح الزرقاني على منظومة البيقونية ص ٦ ، معجم المؤلفين ٤٤/٥ .
- (٧) حيث يقول في منظومته ص ٣٠ مع شرح الزرقاني ، وهاشية الأجهوري : وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو الضعيف . . . البيت .

وقبلهم ابن دقيق العيد^(١) في الاقتراح^(٢).

لكن أجاب بعض معاصري ابن حجر^(٣) : بأن مقام التمرير يقتضي
الايضاح ، وذلك لأنه لا يلزم من عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف
الصحيح ، إذ الصحيح - بشرطه السابق - لا يسمى حسنا ، فالترديد متعين .
ونظير ذلك ، قول النحوي إذا عرف الحرف بعد تمرير الاسم
والفعل ، قال : الحرف : ما لا يقبل شيئا من علامات الاسم والفعل^(٤) .
لكن هذا التنظير غير مطابق ، لأنه ليس بين الاسم والفعل عموم
ولا خصوص ، بخلاف الصحيح والحسن ، فبينهما عموم وخصوص ، ويمكن
اجتماعهما ، وانفراد كل منهما ، بخلاف الاسم والفعل والحرف .
والحق : أن كلام ابن الصلاح مقترض ، وذلك أن كلامه يقتضي
أن الحديث حيث تتقدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفا ، وليس
كذلك ، لأن تمام الضبط مثلا إذا تخلف صدق أن صفات الصحيح لم
تجتمع ، ويسمى الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات سواء حسنا لا ضعيفا ،
وإذا انعدمت أية صفة من صفات الحسن كان الحديث ضعيفا^(٥) .

-
- (١) ابن دقيق العيد : هو تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب
ابن مطيع القشيري ، المعروف بابن دقيق العيد ، التقي لقباً ونعتاً ،
والولي سمة وسمتاً .
من مصنفاته : " الامام " وهو كتاب عظيم ، ومختصره " الالمام " ،
والاقتراح في علوم الحديث ، وشرح العنوان في أصول الفقه ، وغيرها .
توفي سنة اثنتين وسبع مائة .
انظر : طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٢٢٧ - ٢٣٣ .
(٢) الاقتراح لابن دقيق العيد ورقة (٥) مخطوط .
(٣) ذكر بهامش النكت على ابن الصلاح لابن حجر المخطوط
المحفوظ بجامعة الملك سعود ورقة ٦٣/ب : أنه الزركشي .
(٤) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ورقة ٦٣/ب من مخطوطة
جامعة الملك سعود ، و ٢٨٥ - ٢٨٦ من النكت المطبوع بالآلة الكاتبة
بتحقيق : الشيخ ربيع بن هادي ، وانظر : توضيح الأفكار للصنعاني ١/٢٤٦ -
٢٤٧ ، وشرح الأذكار لابن علان ١/٢٤٧ .
(٥) انظر : المراجع السابقة .

وأجاب ابن الوزير اليماني^(١) عن هذا : بأن ابن الصلاح لا يلزمه أن يحد الضعيف على رأى غيره ، وإنما كان يلزمه لو كان يرى أن كل صحيح حسن ، أو كان الدليل على أن كل صحيح حسن قاطعاً ملتزماً لكل مكلف أن يسميه بذلك ، وليس كذلك ، وإنما هذا الكلام في اصطلاح أهل الأثر ، ولم يصطلحوا كلهم على أن كل صحيح حسن .^(٢)

لكن الذى تفيده عبارة ابن الصلاح أنه يقول : بأن الصحيح — أخص من الحسن ، فانه قسم الحسن الى قسمين ، وأفاد فيما ذكره أخصية الصحيح ، ثم قال في آخر كلامه : ومن أهل الحديث من لا يفرق نوع الحسن ويجمعه مندرجاً في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يحتاج به .^(٣)

واختار الحافظ ابن حجر أن تعريف الضعيف :

حديث لم تجتمع فيه صفات القبول .

وعلل اختياره بأنه أسلم من الاعتراض وأخصر .^(٤)

قلت : وهو كذلك ، فانه أسلم من الاعتراضات الواردة على تعريف

ابن الصلاح في جمعه بين صفتي الحسن والصحة .

كما أنه أخصر ؛ إذ جمع اللفظين في لفظ واحد ، وأسلم من تعريف

المصراقي ومن تبعه في اقتضائه على صفة الحسن ، إذ قد يكون الحديث

صحيحاً وليس بحسن كما ذكر ذلك جماعة .

(١) ابن الوزير : هو محمد بن ابراهيم بن علي بن المرتضى الاسام الكبير ، المجتهد المطلق ، صاحب المؤلفات البديعة ، مثل : المواصم والقواصم ، والروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ، وإيثار الحق على الخلق ، وغيرها . توفي سنة أربعين وثمانمائة .

انظر : البدر الطالع للشوكاني ٢/ ٨١ - ٩٣ .

(٢) تنقيح الأنظار لابن الوزير مع شرحه توضيح الأفكار ١/ ٢٤٧ .

(٣) علوم الحديث ٢٧ - ٢٨ ، ٣٦ ، وانظر : توضيح الأفكار ١/ ٢٤٧ .

(٤) النكت على ابن الصلاح ص ٢٨٦ من المطبوع بالآلة الكاتبة بتحقيق :

الدكتور ربيع بن هادي .

وتبعا لتخلف أى صفة من صفات القبول يتنوع الضعيف ، فهو أنسواع كثيرة ، أوصلها ابن حبان ^(١) الى خمسين قسما الا واحدا ، والمراقي الى اثنين وأربعين قسما ^(٢) ، كما أوصلها بعضهم الى ثلاثة وستين قسما ^(٣) ، وأوصلها آخر الى مائة وتسعة وعشرين قسما باعتبار المقل ، والى واحد وثمانين باعتبار امكان الوجود ، وان لم يتحقق وجودها ^(٤) . وبلغت في احصاء بعضهم الى خمسمائة واحد عشر صورة ^(٥) .

ونذكر ابن الصلاح طريقة استخراج هذه الصور ، بقوله : وسبيل من أراد البسط أن يعتمد الى صفة معينة ، منها ، فيجعل ما عدت فيه من غير أن يخلفها جابر قسما واحدا ، ثم ما عدت فيه تلك الصفة مع صفة أخرى معينة قسما ثانيا ، ثم ما عدت فيه مع صفتين معينتين قسما ثالثا ، وهكذا

(١) ابن حبان : هو الامام الحافظ الملامة أبو حاتم محمد بن حبان ابن أحمد بن حبان التميمي البستي ، قال الحاكم : كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ ، وكان من عقلاء الرجال . من مصنفاته : المسند الصحيح ، التاريخ ، المجروحين ، الثقات ، وغيرها . توفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة .

انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي ٩٢٠/٣ - ٩٢٤ .
(٢) انظر : شرح ألفية المراقي له ١١٢/١ - ١١٦ ، توضيح الأفكار ٢٤٩/١ - ٢٥٣ .

(٣) هو الشيخ محمد بن علي المجدولي المالكي الأزهرى في رسالة له سماها " فتح اللطيف في قسم الضعيف " المخطوط المحفوظ بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد رقم ١٣٨٤٩/٣ (مجاميع) .

(٤) انظر : تدريب الراوى للسيوطي ص ١٠٥ .

(٥) هو الشيخ محمد بن خليفة المرحومي الشوبرى الشافعي في رسالة له في بيان أقسام الحديث الضعيف ، مخطوط محفوظ بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد رقم ١١٢٩/٤ (مجاميع) .

ونذكر الشيخ محمد بن محمد السماحي في كتابه " غيث المستفيث " ص ٧ . أنها : خمسمائة وعشرة أقسام .

الى أن يستوفي الصفات المذكورات جميع ، ثم يمود ويمين من الابتسداء^١ صفة غير التي عينها أولا ، ويجعل ما عدت فيه وحدها قسما ، ثم القسم الآخر ما عدت فيه مع صفة أخرى ولتكن الصفة الأخرى غير الصفة الأولى المبدوء بها ، لكون ذلك سبق في أقسام عدم الصفة الأولى ، وهكذا هلم جرا الى آخر الصفات .^(١)

ونذكر السيوطي أنه أراد بسطها في التدريب ، لكنه رأى شيخ الاسلام ابن حجر ، قال : ان ذلك تصب ليس وراءه أرب .

ثم وجه ذلك بأنه لا يخلو اما أن يكون لأجل معرفة مراتب الضعيف ، وما كان منها أضعف أولا ، فان كان الأول ، فلا يخلو من أن يكون لأجل أن يعرف أن ما فقد من الشرط أكثر أضعف أو لا .

فان كان الأول ، فليس كذلك ، لأن منها ما يفقد شرطا واحدا ويكون أضعف مما فقد الشروط الخمسة الباقية ، وهو ما فقد الصدق ، وان كان الثاني ، فما هو ؟

وان كان لأمر غير معرفة الأضعف ، فان كان لتخصيص كل قسم باسم فليس كذلك ، فانهم لم يسموا منها الا القليل ، كالمعضل ، والمرسل ، ونحوهما ، أو لمعرفة كم يبلغ قسما بالبسط ، فهذه ثمرة مرة ، أو لخبر ذلك فما هو ؟ ، ثم قال السيوطي : فلذلك عدلت عن تسويد الأوراق بتسطيره .^(٢)

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٧ - ٣٨ .

(٢) تدريب الراوي ص ١٠٥ - ١٠٦ .

مسالك الضعف الى الحديث :

عرفنا - فيما سبق - أن الحديث الضعيف هو الحديث الذي لم تجتمع فيه شروط القبول ، بأن كان فاقدا لأحد الشروط المشترطة لقبول الحديث ، لكن هذا الضعيف الذي فقد شرطاً من شروط القبول قد يرتفع الى درجة القبول اذا جاء من طرق أخرى ، كما تقدم ^(١) .

فملى هذا يكون مسالك الضعف الى الحديث ستة ، هي :-

- ١- عدم اتصال سنده .
 - ٢- عدم عدالة رواته ، أو بعضهم .
 - ٣- كون الرواة أو بعضهم غير ضابطين .
 - ٤- اشتماله على شذون سواء كان في متنه أو سنده أو فيهما .
 - ٥- اشتماله على علة قاذحة سواء كانت في متنه أو سنده أو فيهما .
 - ٦- عدم مجيئه من وجه آخر اذا كان قابلاً للانجبار .
- هكذا عدد بعض العلماء أسباب الضعف ^(٢) ، لكن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - حصر أسباب الضعف في سببين رئيسيين ، هما :-

١- السقط من السند .

٢- الطعن في الراوى ^(٣) .

ولا فرق بين هاتين الوجهتين ؛ إذ أن الشذون داخل في مخالفة الثقات التي هي من أوجه الطعن في الراوى ، والملة داخلية في وهـم الراوى ، وهو كذلك ، وسأعتمد طريقة ابن حجر لاختصارها وشمولها ، وقد جعلتهما في فصلين :-

(١) انظر: ص ٣٥ من هذه الرسالة ، وانظر: ما سيأتي ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .

(٢) انظر: توضيح الأفكار للضعفاني ٢٤٨/١ - ٢٤٩ .

(٣) انظر: نخبة الفكر وشرحها للحافظ ابن حجر ص ٦٣ .

الفصل الأول

المسلك الأول من مسالك الضعف الى الحديث

السقط من السند :

تمريف السند : لغة : ما ارتفع من الأرض ، وما قابلك من الجبل وعلا عن السفح ، والجمع : أسناد ، وكل شيء أسندته الى شيء فهو مسند ومسند ، ويقال : أسند في الجبل : اذا ما صعد ، كما يقال : فلان سند أى معتمد .^(١)

فالسند : ما يستند اليه ويعتمد عليه من متكأ ونحوه .

واصطلاحاً : الاخبار عن طريق المتن .^(٢)

قال ابن جماعة^(٣) : وأخذنا من السند ، وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل ، لأن المسند يرفعه الى قائله ، أو من قولهم : فلان سند أى : معتمد ، فسمي الاخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه .^(٤)

والاسناد : رفع الحديث الى قائله .^(٥)

(١) تهذيب اللغة للأزهري ٣٦٥/١٢ - ٣٦٦ ، الصحاح ولسان العرب مادة "سند" .

(٢) اتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطي ص ١٥ بهامش مفتاح العلوم .

(٣) هو : بدر الدين محمد بن جماعة الكثاني الحموي ، له معرفة بفنون عدة ، كان ينطوى على دين وتعبد وتصون وتصوف وعقل ووقار وجلال وتواضع ، ولي قضاء القدس ، ثم قضاء الديار المصرية .

من مصنفاته : المنهل الروى في الحديث النبوى ، المسالك في علوم المناسك وغيرهما ، توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة .

انظر : تنمة المختصر لابن الوردي ٤٢٨/٢ ، التاج المـ

لصديق حسن خان ص ٢٩٦ وفيه وفاته سنة أربع وأربعين وسبعمائة .

(٤) ، (٥) تدريب الراوى ص ٥ - ٦ ، اتمام الدراية ص ٥١ ، شرح

الزرقاني على البيهقيونية ص ٩ - ١٠ ، حاشية لقط الدرر ص ٤ .

والمسند من الحديث : ما اتصل اسناده حتى يرفع الى النبي صلى الله عليه وسلم .^(١)

فالسند : هو سلسلة الرجال الذين يذكروهم المحدث ابتداءً بشيخه ، وانتهاءً برسول الله صلى الله عليه وسلم .
والسقط من السند : انقطاع تلك السلسلة بسقوط راو أو أكثر عمداً من بعض الرواة ، أو عن غير عمد ، من أول السند أو من آخره أو من أثنائه ، سواء كان هذا السقط ظاهراً أو خفياً .

أنواع السقط :

يتنوع السقط من الاسناد بحسب ظهوره وخفائه الى نوعين :-

- أ - سقط ظاهر .
- ب - سقط خفي .

السقط الظاهر :

السقط الظاهر كاسمه لا يخفى على من يشتغل بهذا العلم ، بل يشترك في معرفته الأئمة الحاذقون بهذا الفن ، وغيرهم ممن له أدنى الملم بمعلوم الحديث .

ويدرك هذا النوع من السقط بعدم التلاقي بين الراوى وشيخه لكونه لم يدرك عصره ، أو أدركه ، لكن لم يجتمعا^(٢) ، وليست للتلميذ من

(١) تهذيب اللغة للأزهري ٣٦٥/١٢ .

(٢) لا يرد على هذا أن الامام مسلم يكتفي بالمعاصرة ، ولا يشترط اللقاء كما في شرح النووي على صحيحه ١٤/١ ، لأننا نقول : انه يكتفي بها اذا لم يعلم أنهما لم يجتمعا ، أما اذا تيقنا أنهما لم يجتمعا ، فالسند منقطع بلا شك .

شيخه اجازة^(١) ، ولا وجادة^(٢) ؛ ومن ثم احتيج لمعرفة تواريخ الرواة ،
مواليدهم ووفياتهم ، وأوقات طلبهم وارتحالهم وبلدانهم أيضا ، وقد افترض
أقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم^(٣) .

أنواعه :

السقط الظاهر ، لا يخلو اما أن يكون من مبادئ السند ، أو من
آخره بعد التابعي ، وقبل الرسول صلى الله عليه وسلم ، فالأول المعلق ،
والثاني المرسل .

أو يكون السقط في غير مبادئ السند وآخره ، وهذا اما أن يكون
الساقط اثنين فصاعدا مع التوالي أو لا ، فالأول يسمى : المفضل ، والثاني :
يسمى المنقطع .

وهذه الأنواع الأربعة أكثر ما يقسم اليها السقط الظاهر ، واليك
الكلام عليها :^(٤) -

(١) الاجازة : هي الاذن في الرواية ، وقد يحصل عليها الراوى
من شيخ لم يلتق به ، كأن يقول الشيخ : أجزت مروياتي لمن أدرك زماني .
انظر: فتح الباقي شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري ٢/٦٠ ، ٦٤ .
(٢) الوجادة : هي أن يقف على أحاديث بخط راويها ، غــير
المناصر له ، أو المناصر ولم يلقيه ، أو لقيه ولم يسمع منه ، أو سمع منه
ولكن الواجد لا يروى تلك الأحاديث الخاصة عنه بسماع ولا اجازة .
انظر: تدريب الراوى ص ٢٨٢ ، والالمام للقاضي عياض ص ١١٦-١١٧
وسماها " الخط " .

(٣) شرح نخبة الفكر ص ٧٠ .

(٤) سياطي الكلام على السقط الخفي وأنواعه بعد الكلام على أنواع
السقط الظاهر .

النوع الأول : المعلق :تعريفه :

لغة : اسم مفعول من علق الشيء بالشيء ، ومنه ، وعليه
بمعنى أناطه به ، ^(١) والمعلق : التشبث بالشيء ، يقال : علق الصيد في
الحباله ، وأعلق الصائد اذا علق الصيد في حبالته . ^(٢)

واصطلاحاً : هو الذي حذف من مبتدأ اسناده واحد أو أكثر ، ولو
الى آخر الاسناد . ^(٤)

كذا أطلق كثير من أهل العلم في تعريفه دون تقييد .

وقيده الملا علي القارى ^(٥) بالتوالي ^(٦) .

وقيده ابن الصلاح ، وتبعه النووى بكونه مجزوماً به ، كقال ، وفعل ،
وأمر ، ونهى ، وذكر ، وحكى ؛ أما ما كان بغير صيغة الجزم ، كيروى عن
فلان كذا ، أو يقال عنه كذا ، أو يذكر ، أو يحكى ، وشبهها ، فزعموا
أن المحدثين لم يستعملوه في هذه الصيغة . ^(٧)

لكن الذى يراه كثير من المحققين أن غير المجزوم به داخل فـي

(١) المحكم لابن سيدة . ١٢٢/١ .

(٢) المفردات في غريب القرآن مادة "علق" .

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٠ .

(٤) هدى السارى مقدمة فتح البارى ص ١٧ .

(٥) القارى : هو علي بن محمد سلطان الهروى المعروف بالقارى

الحنفى ، أحد صدور العلم ، فريد عصره .

له : شرح المشكاة ، شرح الشمائل ، شرح الشفاء ، وغيرها . توفي
سنة أربع عشرة وألف .

انظر : خلاصة الأثر للمصطفى ١٨٥/٣ - ١٨٦ .

(٦) شرح شرح النخبة ص ١٠٦ .

(٧) علوم الحديث ص ٦٣ ، والتقريب مع التدريب ص ١٣٦ -

مسمى المعلق ، منهم : أبو الحجاج المزى ^(١) حيث أورد في تحفة الأشراف ما في البخارى من ذلك ممثلاً عليه علامة التعليق ^(٢) .

بل ان النووى نفسه أورد في رياض الصالحين حديث عائشة : " أمرنا أن ننزل الناس منازلهم " ^(٣) ، وقال : ذكره مسلم في صحيحه تعليقا ، فقال : وذكر عن عائشة ^(٤) .

سمي هذا النوع من الحديث معلقا ، لأنه بحذف أوله صار كالشيء المقطوع عن الأرض ، الموصول من الأعلى بالسقف مثلاً .

قال ابن الصلاح : كأنه مأخوذ من تعليق الجدار ، وتعليق الطلاق ، ونحوه لما يشترك الجميع فيه من قطع الاتصال ^(٥) .

وتمقبه السراج البلقيني ^(٦) قائلا : ان أخذه من تعليق الجدار ظاهراً ، أما من تعليق الطلاق ونحوه ، فليس التعليق هناك لأجل قطع الاتصال ،

(١) المزى : هو المالم الحبر الحافظ الأحدث الشمام جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزى أبو الحجاج . له : تهذيب الكمال في أسماء الرجال في مائتين وخمسين جزءاً ، وكتاب الأطراف في بضعة وثمانين جزءاً . توفي سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة .

انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٩٨/٤ - ١٥٠٠ .

(٢) انظر مثلاً ٣٩٠/١ من كتاب " تحفة الأشراف " .

(٣) رواه مسلم في مقدمة صحيحه ٥٥/١ مع النووى .

(٤) رياض الصالحين للنووى ص ١٧٤ .

(٥) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٦٤ .

(٦) البلقيني : هو سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير ابن صالح الكنانى ، مجتهد عصره ، وعالم المائة الثامنة ، برع في الفقه والحديث والأصول ، انتهت اليه رئاسة المذهب الشافعى والافتاء ، وبلغ رتبة الاجتهاد ، له تصانيف في الفقه والحديث والتفسير ، وغيرها . توفي سنة خمس وثمانمائة .

انظر : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي ٣٢٩/١ .

بل لتعليق أمر على أمر^(١).

قلت : لعل مراد ابن الصلاح تعليق المرأة لا تعليق الطلاق ،
ومنه قوله تعالى : (... فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمهلكة
... الآية)^(٢) . أى : ليست بمطلقة ولا ذات زوج .

قال القرطبي : هذا تشبيه بالشئ المعلق من شيء ، لأنه لا على
الأرض استقرار ، ولا على ما علق عليه انحمل^(٣) .

ومنه قول المرأة في حديث أم زرع : " ان أنطق أطلق ، وان أسكت
أعلق " .^(٤)

واستبعد الحافظ ابن حجر أخذه من تعليق الجدار^(٥).

صور المعلق :

للحديث المعلق صور كثيرة ، منها :-

١- أن يحذف جميع السند مع اضافته لقائل .

كقول البخاري : وقال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب القبر : " كان

لا يستتر من بوله " .^(٦)

وهذه الصورة لم يذكرها المزني تعليقا في الأطراف^(٧) .

(١) محاسن الاصطلاح للبلقيني ص ١٧٤ .

(٢) الآية ١٢٩ من سورة النساء .

(٣) تفسير القرطبي ٤٠٧/٥ .

(٤) حديث أم زرع رواه البخاري ٢٥٤/٩ - ٢٥٥ مع الفتح ، ومسلم

٢١٢/١٥ - ٢٢٢ بشرح النووي مطولا .

(٥) نقله عنه : السخاوي في فتح المغيث ٥٥/١ .

(٦) البخاري ٣٢١/١ مع الفتح .

(٧) انظر : فتح المغيث ٥٥/١ .

- ٢- أن يحذف جميع السند مع عدم الاضافة الى قائل .
كقول البخارى : كانت أم الدرداء تجلس في الصلاة جلسة الرجل ،
وكانت فقيهة .^(١)
- ٣- أن يحذف جميع السند الا الصحابي .
كقول البخارى ، قال أنس : " حسر النبي صلى الله عليه وسلم عن فخذه " .^(٢)
وهذه الصورة كالأولى لم يذكرها المزي في الأطراف تمليقا .^(٣)
- ٤- أن يحذف جميع السند الا الصحابي والتابعي .
كقول البخارى : وقال حميد عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم :
" لا يبرز في القبلة ولا عن يمينه ، ولكن عن يساره أو تحت قدمه " .^(٤)
^(٥)
- ٥- أن يحذف من حديثه ويضيفه الى من فوقه .
كقول البخارى - بعد أن ذكر حديث أنس - : كان النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم اذا دخل الخلاء قال : " اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث " .^(٦)

(١) البخارى ٣٠٥/٢ مع الفتح ، وقد وصله البخارى نفسه في التاريخ الصغير ١٩٣/١ عن مكحول .
(٢) البخارى ٤٧٨/١ مع الفتح .
(٣) انظر: فتح المنيث للسخاوي ٥٥/١ .
(٤) حميد بن أبي حميد الطويل ، أبو عبدة الخزاعي مولا هم ، وقيل غير ذلك البصري ، واختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال ، قال ابن معين : يقال له : تيرويه ، وثقه المجلي وأبو حاتم . توفي سنة اثنتين وأربعين ومائة ، وقيل : سنة ثلاث وأربعين ومائة .
انظر: التاريخ ليحيى بن معين ٢٣٨/٤ ، تهذيب التهذيب ٣٨/٣ - ٤٠ .
(٥) البخارى ١٤/٢ مع الفتح .
(٦) رواه البخارى ٢٤٢/١ مع الفتح ، وأبو داود رقم ٤ ، والترمذى رقم ٥٥ .

قال : وقال غندر ^(١) عن شعبة : " اذا أتى الخلاء " ^(٢).

وليس من صيغ المعلق ما عزاه المصنف لشيخه بصيغة " قال " ، بل
حكمها حكم المعنعن ، فيشترط للحكم باتصاله شيان :-

١- لقاء الراوى لمن روى عنه .

٢- سلامته من التدليس ^(٣).

ومثال ذلك : قول الامام البخارى : وقال هشام بن عمار ^(٤) حدثنا صدقة
ابن خالد ^(٥) حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ^(٦) حدثنا عطية بن قيس
الكلابي ^(٧) حدثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري ^(٨) ، قال حدثني

(١) غندر : هو محمد بن جعفر المدني البصرى المعروف بغندر ، ثقة
صحيح الكتاب ، الا أن فيه غلطة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين
ومائة . / انظر : تقريب التهذيب ١٥١/٢ .

(٢) البخارى ٢٤٢/١ مع الفتح ، وقد وصله البزار في مسنده عن محمد
ابن بشار عن غندر بلفظه كما في الفتح ٢٤٤/١ .

(٣) ألفية العراقي مع شرحها فتح المفيث ٥٥٥/١ .

(٤) هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السلمي الدمشقي
خطيب جامعها ، وثقه ابن معين ، والعجلي ، وقال النسائي : لا بأس به
تغير لما كبر ، توفي سنة خمس وأربعين ومائتين .

انظر : تهذيب التهذيب ٥١/١١ - ٥٤ .

(٥) صدقة بن خالد الأموى مولا هم أبو العباس الدمشقي ، قال الامام
أحمد : ثقة ثقة ، وقال ابن معين : ثقة . توفي سنة ثمانين ومائة .

انظر : التاريخ ليحيى بن معين ٤١٧/٤ ، العلل ومعرفة الرجال
٨٤/١ ، والخلاصة ٤٦٧/١ .

(٦) عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي الداراني أبو عتبة ثقة ، وفي
التاريخ الصغير : له كتابان سمع أحدهما ، ولم يسمع الآخر . مات سنة
ثلاث وخمسين ومائة .

انظر : التاريخ الصغير للبخارى ١١٧/٢ - ١١٨ ، والكاشف ١٩١/٢ .

(٧) عطية بن قيس الكلبي أو الكلاعي ، أبو يحيى الحمصي المقرئ ،
قال أبو هاتم : صالح الحديث ، وقال أبو مسهر : توفي سنة عشر ومائة ،
وقال ابنه : مات سنة احدى وعشرين ومائة .

انظر : الجرح والتمديد ٣٨٤/١/٣ ، والخلاصة ٢٣٤/٢ .

(٨) عبد الرحمن بن غنم الأشعري مختلف في صحبته ، وذكره المجلي =

أبو عامر^(١) ، أو أبو مالك الأشعري^(٢) ، والله ما كذبني سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف ... الحديث " .^(٣)

فلا الثقات الي زعم أبي محمد بن حزم الظاهري أن الحديث منقطع فيما بين البخاري وهشام ، وجعل حكمه بانقطاعه جوابا عن الاحتجاج به على تحريم المعازف ، وأخطأ في ذلك من وجوه^(٤) . والحديث صحيح معروف

= في كبار ثقات التابعين ، وقال ابن حبان : زعموا أن له صحة ، وليس ذلك بصحيح عندي ، مات سنة ثمان وسبعين .

انظر : الثقات لابن حبان ٧٨/٥ ، والتقريب ١/٤٩٤ .

(١) أبو عامر الأشعري له صحة ، اسمه : عبد الله بن هانئ ، وقيل : عبد الله بن وهب ، وقيل : عبيد ، وقيل غير ذلك ، وليس بسم أبي موسى الأشعري ، يقال : مات في خلافة عبد الملك .

انظر : تهذيب الكمال للمزي الورقة ٨٠٩ مخطوط .

(٢) أبو مالك الأشعري له صحة ، قيل اسمه : الحارث بن الحارث ، وقيل : عبيد ، وقيل : عبيد الله ، وقيل غير ذلك في خلاف كثير ، حتى قال أبو أحمد الحاكم : أمره مشتبہ جدا ، توفي في خلافة عمر .

انظر : الاصابة ٢٥٦/٧ ، تهذيب التهذيب ٢١٨/١٢ - ٢١٩ .

(٣) رواه البخاري ٥١/١٠ مع الفتح ، وأبو داود رقم ٤٠٣٩ بلفظ " ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الخمر والحرير ... الحديث " ، وابن ماجه رقم ٤٠٢٠ بلفظ " ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها ، يمزف على رؤوسهم بالمعازف ... الحديث " .

(٤) ذكرها الحافظ ابن القيم في " اغاثة اللهفان " ٢٥٩/١ - ٢٦٠ ، نقلها منه باختصار :-

(١) أن البخاري قد لقي هشام بن عمار وسمع منه ، فإذا قال : قال هشام ، فهو بمنزلة قوله عن هشام .

(٢) أنه لو لم يسمع منه ، فهو لم يستجز الجزم به عنه الا وقد صح عنه أنه حدث به .

(٣) أنه أدخله في كتابه المسمى بالصحيح محتجا به ، فلولا صحته عنده لما فعل ذلك .

(٤) أنه علقه بصيغة الجزم دون صيغة التمرير .

(٥) أنا لو أضربنا عن هذا كله صفحا ، فالحديث صحيح متصل عند غيره ، فقد رواه أبو داود ، وابن ماجه .

الاتصال بشرط الصحيح^(١) ، لأن البخارى قد لقي هشاما وحدث عنه
بأحاديث ، ولم يصف البخارى أحد بالتدليس^(٢) . بل هو من أهدى خلق الله
عن التدليس^(٣) .

حكم المعلق :

الحديث المعلق ضعيف ، لأنه فقد شرطاً من شروط القبول ، وهو
اتصال السند بحذف راو أو أكثر من أول اسناده مع عدم علمنا بحال
ذلك المحذوف .

وهذا الحكم خاص بما اذا كان المعلق في كتاب لم يشترط مؤلفه
الصحة ، أو اشترط ولم يف بشرطه^(٤) ، أما اذا وجد المعلق في كتاب
التزم صحته كالصحيحين^(٥) ، فهذا له حكم خاص ، وهو أنه لا يخلو من
هالين :-

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٦١ - ٦٢ .

(٢) انظر: فتح المفيت للسخاوى ٥٥٠/١ .

(٣) تدبيل : زعم الكرمانى أن البخارى يستعمل صيغة قال في مقام
المذاكرة والمعاورة ، لكن الحافظ ابن حجر لم يرض هذا ونفى أن يكون
منحصراً في المذاكرة ، وقال : انه يستعمله فيما يكون ظاهره الوقف ، وفيما
يصلح للمتابعات لتخلص صيغة التحديث لما وضع الحديث لأجله من الأصول
المرفوعة ، واستدل على ذلك بوجود كثير من الأحاديث عبر فيها البخارى في
الجامع بصيغة القول ، وعبر فيها في غير الجامع من تصانيفه بصيغة التحديث .
انظر: شرح الكرمانى على البخارى ١١٤/٦ ، ١٤٧/٢٠ ، فتح البارى

٥١٣/٢ ، ١١/١٠ .

(٤) كالحاكم وابن حبان .

(٥) يوجد في البخارى من المعلقات ١٣٤١ حديثاً معلقاً ، ذكر

ذلك الحافظ ابن حجر في هدى السارى ص ٤٦٩ .

أما في صحيح مسلم ، فالمعلقات قليلة جداً ، قال السيوطي فـ
التدريب ص ٦٠ : في مسلم في موضع واحد في التيمم ، حيث قال : وروى
الليث بن سعد ، فذكر حديث أبي الجهم بن الحارث بن الصمة : " أقبل
النبي صلى الله عليه وسلم من نهو بشر جمل . . . الحديث " . وفيه أيضاً
موضعان في الحدود والبيوع ، رواهما بالتعليق عن الليث بعد روايتهما =

الحال الأولى : ما كان معلقا وجاء موصولا في الكتاب نفسه ، وهذا

هو الكثير الغالب على معلقات الصحيحين .

وسبب التعليق : أنه كثيرا ما يحتاج الى تكرار الحديث لتمسده ما يستفاد منه من أحكام ، فتمتد الحاجة الى التكرار لجأ الى الاختصار ، فعلق الاسناد خشية التطويل ، ويندرجدا أن يكرر حديثا بسنده ومتمنه .^(١)

الحال الثانية : ما لم يوجد الا معلقا ان لم يوصل في موضع آخر

من الكتاب ، وهذه لا تخلو من صورتين :-^(٢)

الصورة الأولى : أن يصدر الحديث المعلق بصيغة الجزم ، مثل :

قال ، وروى ، وأمر ، وذكر ، وهكى ، فهذه الصيغة يستفاد منها الصحة الى من علق عنه ، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من الرجال ، فممنهم من هو على شرط الصحيح ، ومنهم من لا يلتحق بشرطه ، أما ما كان على شرطه فلا غبار عليه ، وأما ما لا يلتحق بشرطه ، فقد يكون صحيحا على شرط غيره ، وقد يكون حسنا صالحا للحجة ، وقد يكون ضعيفا لا من جهة قدح في رجاله ، بل من جهة انقطاع يسير في اسناده .^(٣)

= بالاتصال ، وفيه بمد ذلك أربعة عشر موضعا كل حديث منها رواه متصلا ثم عقبه بقوله : ورواه فلان . هـ ، وانظر : شرح النووي على مسلم ١٦/١ - ١٨ .

(١) مجموع ما كره البخاري باسناده ومتمنه نحو عشرين حديثا . / انظر فتح الباري ١٦/١ ، ٣٤٠/١١ ، وانظرها مسطرة في مقدمة ارشاد الساري للقسطالاني ٢٥/١ - ٢٦ .

(٢) مجموع ما في البخاري من هذا النوع مائة وستون حديثا . / انظر : هدى الساري ص ٤٦٩ ، فتح الباري ١٣/٥٤٣ ، تدريب الراوي ص ٦٠ ، وذكر الحافظ ابن حجر في هدى الساري ص ٤٧٧ أنها مائة وتسعة وخمسون حديثا .

(٣) انظر : هدى الساري ص ١٧ ، وفيه الأمثلة على ذلك .

الصورة الثانية : أن يصدر الحديث المعلق بصيغة التبريز ، مثل :
 روى ، أو يروى ، أو يذكر ، أو في الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وما أشبهها ، فهذه الصيغة لا يستفاد منها الصحة ولا الضعف ، ففيها
 ما هو صحيح على شرط الصحيح ، وفيها ما هو صحيح ليس على شرطه ،
 وفيها ما هو حسن ، وفيها ما هو ضعيف^(١) ، قال ابن الصلاح : ومع ذلك
 فايراده له في أثناء الصحيح شمر بصفة أصله اشمارا يؤنس به ويركن اليه^(٢) .
 وقال الحافظ ابن حجر : الضعيف الذي لا عاقل له في الكتاب
 قليل جدا ، وحيث يقع ذلك فيه يتمقه المصنف بالتضعيف^(٣) .

ومثال ذلك : قول البخاري : ويذكر عن أبي هريرة رفعه : " لا يتطوع
 الامام في مكانه " ولم يصح^(٤) .

وطريق معرفة الصحيح من غيره من هذه الملاحظات هو البحث عن
 اسناد الحديث والحكم عليه بما يليق به ، وقد تولى ذلك - بالنسبة لصحيح
 البخاري - الحافظ ابن حجر في كتابيه العظيمين : فتح الباري ، وتخليق
 التخليق ، فجزاه الله خيرا .

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢١ ، وهدى الساري
 مقدمة فتح الباري ص ١٨ - ١٩ وفيه الأمثلة على هذا كله .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢١ .

(٣) هدى الساري لابن حجر ص ١٩ .

(٤) البخاري ٣٣٤/٢ مع الفتح ، وأخرجه أبو داود رقم ١٠٠٦
 بلفظ " أيمجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر ، أو عن يمينه أو عن شماله
 في الصلاة يعني : في السجدة " . / وانظر: سنن ابن ماجه رقم ١٤٢٧ .
 قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٣٣٥/٢ : لم يصححه البخاري لضعف
 اسناده ، واضطرابه ، فقد تفرد به ليث بن أبي سليم ، وهو ضعيف
 واختلف عليه فيه . ١٠ هـ

النوع الثاني : المرسل :تعريفه :

لغة : اسم مفعول من الارسال ، وأصله من قولهم : أرسل الشيء : أطلقه وأهمله ، ومن ذلك قول الله تعالى : (ألم تر أننا أرسلنا الشياطين على الكافرين ... الآية)^(١) ومنه حديث عمر - رضي الله عنه - حينما سمع هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأه أياها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفيه فقال لي : " أرسله " .^(٢)

ويحتمل أن يكون من قولهم : جاء القوم أرسالا ، أى : قطعا متفرقين ففي الحديث : " أن الناس دخلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسالا يصلون عليه " .^(٣)

وفي القاموس : الرسل - محركة - القطيع من كل شيء ، جمعه : أرسال^(٤) .

ويحتمل أن يكون من قولهم : ناقة مرسل ، أى : سريعة السير ، ومنه قول الشاعر :

أصبت سعاد بأرض لا تبلغها إلا العتاق النجيات المراسيل^(٥)

ويحتمل أن يكون أصله من الاسترسال الى الانسان ، وهو الاستئناس والطمأنينة اليه .^(٦) ويجمع المرسل على مراسل ومراسيل .

- (١) انظر لسان العرب مادة " رسل " .
- (٢) الآية ٨٣ من سورة مريم .
- (٣) رواء البخارى ٧٣/٥ مع الفتح ، وصلم ٩٨/٦ - ٩٩ مع النسبوى ، والنسائي ١١٦/٢ ، ومالك في الموطأ ٢٠١/١ .
- (٤) أخرجه ابن ماجه رقم ١٦٢٨ ، وأحمد ٨١/٥ مطولا .
- (٥) القاموس المحيط مادة " رسل " .
- (٦) البيت من قصيدة كعب بن زهير الشهيرة " يانت سعاد " . / انظر : ص ٧٤ من شرحها المسمى " مصدق الفضل " لشهاب الدين الهندى .
- (٧) انظر : تهذيب اللغة للأزهري ٣٩٣/١٢ .

واصطلاحها : يختلف تعريف المرسل عند المحدثين عن تعريفه لدى
الفقهاء والأصوليين ، واليك تعريفه عند الفريقين :-

١- المرسل عند المحدثين : هو الذى يرويه المحدث بأسانيد متصلة
الى التابعي ، فيقول التابعي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .^(١)

ومثل القول : لو ذكر التابعي فعلا أو تقريرا نبويا كان داخلا فيه .^(٢)
والمشهور عند المحدثين التسوية بين أن يكون التابعي الذى أرسل
الحديث من كبار التابعين - وهم الذين جلت روايتهم عن الصحابة - أو من
صفارهم - وهم من قل سمعهم وروايتهم عن الصحابة - .^(٣)

وقيل : ان المرسل يختص بما أرسله كبار التابعين دون صفارهم
فأحاديثهم تسمى منقطعة .^(٤)

٢- المرسل عند الفقهاء والأصوليين : المشهور عند الفقهاء والأصوليين
أن المرسل قول غير الصحابي ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .^(٥)
وزهد الى هذا من أهل الحديث الخطيب البغدادي وقطع به ،^(٦)

-
- (١) مصرفة علوم الحديث للحاكم ص ٣٢ .
(٢) توضيح الأفكار للصنعاني ٢٨٣/١ .
(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٧ .
(٤) انظر: التمهيد لابن عبد البر ٢٠/١ - ٢١ ، وشرح ألفية العراقي
له ١٤٤/١ - ١٤٥ .
(٥) انظر: البرهان للجويني ٦٣٢/١ ، مختصر ابن الحاجب ٧٤/٢ ،
روضة الناظر ص ١١٢ - ١١٣ ، المستصفى للبخاري ص ١٩٥ ، الأهمكام
للإمدي ١٢٣/٢ ، تيسير التحرير ١٠٢/٣ .
(٦) هو : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الحافظ أحد
الأئمة الأعلام .
له : تاريخ بغداد ، الكفاية ، وغيرها . توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة .
انظر: المعبر للذهبي ٢٥٣/٣ ، الوافي بالوفيات للصفدي ١٩٠/٧ -
١٩٩ .
(٧) انظر: الكفاية للخطيب البغدادي ص ٥٨ .

وابن الأثير ^(١) في جامع الأصول ^(٢) .

وقال أبو الحسين البصري ^(٣) : الخبر المرسل ، هو أن يسمع الرجل الحديث من زيد عن عمرو ، فإذا رواه قال : قال عمرو وأضرب عن ذكر زيد ^(٤) .

سمي هذا النوع من الحديث مرسلًا ، لأن المرسل أطلق الاسناد ، ولم يقيد به براو معروف ، أو لأن بعض الاسناد منقطع عن بقيته ، أو لأن المرسل أسرع فيه عجلة ، فحذف بعض اسناده ، أو لأنه اطمان الي من أرسل عنه ووثق به لمن يوصله اليه حسب الاحتمالات اللغوية السابقة .

مثال المرسل :

روى الامام مالك في الموطأ عن عبيد الله بن عدي بن الخيار ^(٥) ، قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس بين ظهراني الناس ؛ ان جاءه رجل فساره ، فلم يدرك ما ساره به حتى جهر رسول الله صلى الله عليه

(١) ابن الأثير : هو مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن عبد الكريم المعروف بابن الأثير ، كان عالما بالفقه والأصول والنحو والحديث واللغة ، وله تصانيف مشهورة ، وكان كاتبًا مقلًا . مات سنة ست وستمائة .

انظر: المختصر في أخبار البشر ١١٢/٣ - ١١٣ .

(٢) انظر: جامع الأصول ١١٥/١ .

(٣) هو: محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين البصري المتكلم المعتزلي صاحب التصانيف الواسعة ، توفي سنة ست وثلاثين وأربعمائة .

انظر: المنتظم لابن الجوزي ١٢٦/٨ ، طبقات المعتزلة ص ٣٦٧ .

(٤) المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري ٦٢٨/٢ .

(٥) هو : عبيد الله بن عدي بن الخيار بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي ، قال ابن حبان : له رؤية ، وكان من فقهاء قريش وعلمائهم ، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين ، وكانت وفاته بالمدينة سنة خمس وتسعين .

انظر : طبقات ابن سعد ٤٩/٥ ، الاصابة لابن حجر ٥٠/٥ - ٥٢ .

وسلم ، فإذا هو يستأذن في قتل رجل من المنافقين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جهر : " أليس يشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ؟ فقال الرجل : بلى ، ولا شهادة له . فقال : أليس يصلي ؟ قال : بلى ، ولا صلاة له . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أولئك الذين نهاني الله عنهم " (١) .

فعبىد الله بن عدى بن الخيار تابعي لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد روى عنه هذا الحديث بدون ذكر الوساطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد أسقط من اسناد هذا الحديث آخره ، وأقل هذا السقط أن يكون الصحابي .

مرسل الصحابي :

تمريفة :

هو ما أخبر به الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو فعله مما لم يسمعه أو يشاهده ، أما لصغر سنه (٢) ، أو تأخر إسلامه (٣) ، أو غيابه (٤) .

-
- (١) رواه الامام مالك في الموطأ ١٧١/١ .
 (٢) كابن عباس ، وابن الزبير ، وعائشة رضي الله عنهم .
 (٣) كأبي هريرة وجابر الجعفي - رضي الله عنهما - وغيرهما .
 (٤) انظر : المجموع شرح المذهب للنووي ٦٢/١ ، والفياب يقع لكثير من الصحابة - رضوان الله عليهم - لزراعة أو رعي أو غيرهما ، لكنهم يتناوبون لأخذ العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، من ذلك : ما رواه البخاري عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال : " اني كنت وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد - وهي من عوالي المدينة - وكنا نتناوب النزول على النبي صلى الله عليه وسلم ، فينزل يوماً ، وأنزل يوماً ، فإذا نزلت جئته من خبر ذلك اليوم من الأمور وغيره ، وإذا نزل فعل مثله . . . الحديث " . انظر : البخاري ١٨٥/١ مختصراً ، ١١٤/٥ - ١١٦ مطبوعاً مع الفتح .

مثاله :

روى الشيخان من حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : " أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، ثم حبيب اليه الخلاء ، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه - وهو التمسد - الليالي ذوات العدد ، قبل أن ينزع إلى أهله ، ويتزود لذلك ، ثم يرجع إلى خديجة ، فيتزود لمثلها ، حتى جاءه الحق ، وهو في غار حراء ، فجاءه الملك ، فقال : اقرأ ... الحديث بطوله * (١) .

ومعلوم أن عائشة لم تدرك هذه القصة .

حكم الحديث المرسل :

مرسل الصحابي مقبول عند جماهير الأمة^(٢) ، بل نفى السرخسي^(٣) الخلاف بين العلماء في قبوله^(٤) ، ونقل الأسنوي^(٥) ، والنسفي^(٦) الإجماع

(١) رواه البخاري ٢٢/١ مع الفتح ، ومسلم ١٩٧/٢ مع النووي ، وأحمد ٢٣٢/٦ - ٢٣٣ .

(٢) انظر : شرح النووي على مسلم ٣٠/١ ، روضة الناظر لابن قدامة ص ١١٢ ، وفتح الباري ٤/٧ .

(٣) هو : محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي ، كان اماما علامة حجة متكلمنا مطايرا أصوليا مجتهدا .
من مؤلفاته : المبسوط ، الأصول ، وغيرهما ، توفي سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة .

انظر : الفوائد البهية ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٤) انظر : أصول السرخسي ٣٥٩/١ .

(٥) هو : عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر القرشي الأسنوي الشافعي ، أبو محمد الفقيه الأصولي النحوي ، النظار المتكلم .
صنف : المبهمات على الروضة ، والهداية ، ونهاية السؤل ، وغيرهما ، توفي سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة .

انظر : الفتح المبين في طبقات الأصوليين ١٩٣/٢ - ١٩٤ .

(٦) عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي أبو البركات .
له : كنز الدقائق ، المنار في أصول الفقه ، العمدة في أصول الديسن ، =

على ذلك^(١)، لأن الأمة اتفقت على قبول رواية ابن عباس ونظرائه من صفصار الصحابة مع اكثارهم ، وأكثر روايتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسيل^(٢). قال البراء بن عازب : ما كل الحديث سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحدثنا أصحابنا عنه ، كانت تشغلنا عنه رعية الابل^(٣). وفي رواية عنه : ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يوشذ فيحدث الشاهد الغائب^(٤).

والغالب أن مثل هؤلاء لا يروون الا عن الصحابة ، والصحابة عدالتهم مصروفة ، وان رويوا عن غير صحابي - وهذا نادر جدا - فانهم لا يروون الا عن علموا عدالتهم ، ان العدالة هي الغالبة على معاصري الصحابة من التابعين ، على أن أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين - على قلته - ليس أحاديث مرفوعة ، بل هو من أخبار الماضين والاسرائيليات ، أو قصص للموعظة والاعتبار أو موقوفات^(٥).

وشذ قوم منهم الأستاذ أبو اسحاق الاسفرائيني^(٦) ، فقالوا : مرسل

= وغيرها ، توفي سنة عشر وسبعمائة .

انظر : تاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٣٠ ، الفوائد البهية ص ١٠١ -

١٠٢ . (١) انظر : نهاية السؤل للأسنوى مع شرح البدخشي ٢/٢٦٤ ، المنار

للسنفي مع شرح ابن الملك ص ٢١٦ .

(٢) ذكر الفزالي في المستقصى ص ١٩٦ أن الأحاديث التي صرح ابن عباس بسماعها من النبي صلى الله عليه وسلم أربعة فقط ، وذكر السخاوي في فتح المفيث ١/١٤٧ عن بعضهم أنها تسعة ، وعن بعض المتأخرين أنها دون العشرين ، وذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١١/٣٨٣ أن الصحيح والحسن منها فقط يزيد على الأربعين .

(٣) الأثر : رواه أحمد في المسند ٤/٢٨٣ .

(٤) الكفاية ص ٥٤٨ ، وروى نحوه عن أنس بن مالك .

(٥) تدريب الراوي للسيوطي ص ١٢٦ .

(٦) هو : ابراهيم بن محمد الاسفرائيني الشافعي صاحب الاجتهاد والورع والمعلوم الشرعية والعقلية واللغوية ، أقام بالصراق مدة ، ثم انتقل الى اسفرائين ، فدخل عليه أهل نيسابور ونقلوه اليها ، ودرس فيها الى أن مات سنة ثمان عشرة وأربعمائة .

انظر : طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ١٣٥ - ١٣٦ .

الصحابي لا يقبل الا اذا عرف بصريح خبره أو بعادته أنه لا يروى الا عن صحابي ، لأنه قد يروى عن لم تثبت لنا صحبته ^(١) ، ونحو هذا القول لابن الأثير في جامع الأصول ^(٢) .

لكن هذا رأى مرجوح مردود لم يعتمد به العلماء من المحدثين ، فلم يعدوا مرسل الصحابي من المرسل ، لأنه في حكم الموصول ^(٣) . قال ابن الصلاح : ثم انا لم نجد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي ، مثل ما يرويه ابن عباس ، وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يسموه منه ، لأن ذلك في حكم الموصول المسند ^(٤) .

وأما مراسيل غير الصحابة :

فقد اختلف العلماء فيها ، هل يحتج بها كمراسيل الصحابة أو لا ؟ على أقوال :-

القول الأول : ذهب الأئمة أبو حنيفة ومالك وأحمد - في رواية عنه - الى أن الحديث المرسل صحيح يحتج به في الدين ^(٥) ، واختاره الآمدي ^(٦)

(١) انظر: المجموع ٦٢/١ ، روضة الناظر ص ١١٢ ، فتح الباري ٤/٧ .

(٢) انظر: جامع الأصول ١١٨/١ - ١١٩ .

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٠ - ٥١ .

(٤) انظر: فواتح الرحموت ١٧٤/٢ ، مسودة آل تيمية ص ٥٠ .

عارضة الاحوذى ١٣/١ ، ٥٠/٢ ، ٢٢٧ .

(٥) هو : سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد التقلبي الآمدي ، أوجد الفضلاء ، كان أدرك أهل زمانه ، فصيح الكلام ، جيد التصنيف . له : دقائق الحقائق ، غاية المرام في علم الكلام ، منتبه السسول ، وغيرها ، توفي سنة احدى وثلاثين وستائة .

انظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء ص ٦٥٠ - ٦٥١ ، الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي ٥٧/٢ - ٥٨ .

في أحكامه^(١) ، وتسببه الفزالي^(٢) الى الجباهير^(٣) ، بل نقل ابن عبد البر حسن الطبرى^(٤) : ان التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل ، ولم يأت عنهم انكاره ، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم الى رأس المائتين^(٥) .

وقال بعض القائلين بهذا القول حتى قدموا المرسل على المسند^(٦) . وقد احتج القرافي^(٧) لهذا الرأي قائلا : ان سكوت الراوى مع عدالته عن ذكر من روى عنه وعلمه أن روايته يترتب عليها شرع عام يقتضي الجزم بعدالة المسكوت عنه ، فسكوته كاخباره بعدالته ، والسكوت لوزكى المسكوت عنه عندنا قبلنا تركيته ، وقبلنا روايته ، فكذلك سكوته عنه^(٨) .

-
- (١) انظر: الأحكام للآدمى ١٢٣ / ٢ ، منتهى السؤل له ٩٠ / ١ .
 (٢) هو أبو حامد محمد بن محمد الفزالي حجة الاسلام ، زين الدين الطوسي ، الفقيه الشافعي .
 صنف : البسيط ، الوسيط ، الوجيز في الفقه ، المستصفى في أصول الفقه ، احياء علوم الدين ، وغيرها ، توفي سنة خمس وخمسمائة .
 انظر : وفيات الأعيان لابن خلكان ٢١٦ / ٤ - ٢١٩ .
 (٣) انظر : المستصفى للفزالي ص ١٩٥ .
 (٤) هو : محمد بن جرير بن يزيد الامام أبو جعفر الطبرى ، أحد الأعلام ، صاحب التفسير والتاريخ ، وغيرها ، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره ، توفي سنة عشر وثلاثمائة .
 انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ١٠٦ / ٢ - ١٠٨ .
 (٥) التمهيد لابن عبد البر ٤ / ١ ، ويقصد بذلك عدم المخالف حتى مجيء الامام الشافعي . / انظر : قواعد في علوم الحديث ص ١٤٠ - ١٤١ .
 (٦) انظر : التمهيد ٣ / ١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٠ ، المنحول للفزالي ص ٢٧٣ .
 (٧) هو : شهاب الدين أحمد بن ادريس الصنهاجي الأصل ، المعروف بالقرافي الشيخ الامام العلامة الفقيه الأصولي .
 له : شرح المحصول ، التنقيح وشرحه ، الفروق ، الذخيرة ، وغيرها .
 توفي سنة اثنتين وثمانين وستمائة .
 انظر : المنهل الصافي لابن تغرى بردى ٢١٥ / ١ - ٢١٧ .
 (٨) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٧٩ .

واحتج له أيضا بأن الغالب على أهل تلك القرون الصدق والمدالة
بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم لهم بقوله : "خيركم قرني ثم الذين
يلونهم ثم الذين يلونهم . . . الحديث" (١) . قالوا : وإذا لم نطلع على ما
يجرح الراوى ، فالظاهر أنه عدل مقبول الحديث (٢) .

القول الثاني : وذهب جماهير المحدثين ، وكثير من الفقهاء وأصحاب
الأصول إلى أن الحديث المرسل ضعيف ، لا يحتج به ، وحكاه الحاكم (٤)
عن سعيد بن المسيب (٥) ، والزهري ومالك والأوزاعي والشافعي (٦) ، وأحمد
ابن حنبل ، ومن بعدهم من فقهاء المدينة (٧) .

وهو ما أقره الإمام مسلم في صدر صحيحه حيث يقول : والمرسل
من الروايات في أصل قولنا ، وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة (٨) ونقل

- (١) رواه البخارى ٢٥٨/٥ مع الفتح ، ومسلم ٨٧/١٦-٨٩ مع
النووى ، وأبوداود رقم ٤٦٥٧ ، والترمذى رقم ٢٢٢٣ ، والنسائى ١٧/٧-١٨ .
(٢) للمزيد من الأدلة انظر : الكفاية للخطيب البغدادى ص ٥٥٥ ،
وجامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي ص ٦٨-٦٩ ، ٢٥-٢٩ .
(٣) انظر : المجموع شرح المذهب ٦٠/١ .
(٤) هو : الحافظ الكبير امام المحدثين أبو عبد الله محمد بن عبد الله
ابن محمد بن حمدويه النيسابورى المعروف بابن البيع ، صاحب التصانيف .
له : المستدرک على الصحيحين ومعرفة علوم الحديث ، تاريخ نيسابور ،
وغيرها . توفي سنة خمس وأربعمائة .
انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي ١٠٣٩/٣-١٠٤٥ .
(٥) هو : سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي
أحد العلماء الاثبات ، الفقهاء الكبار ، قال ابن المديني : لا أعلم فقي
التابعين أوسع علما منه ، مات بعد التسعين .
انظر : تقريب التهذيب ٣٠٥/١-٣٠٦ .
(٦) الصحيح عنه : ما سيأتي نقله من كتابه " الرسالة " .
(٧) المدخل في أصول الحديث ص ٩٢ مع المجموعة الكمالية رقم ٢ .
(٨) مقدمة صحيح مسلم ١٣٢/١ بشرح النووى .

ابن أبي حاتم^(١) عن أبيه^(٢) وأبي زرعة^(٣) ، قولهما : لا يحتج بالمراسيل ، ولا تقوم
الحجة الا بالأسانيد الصحاح المتصلة^(٤) .

ونسب ابن عبد البر هذا القول الى سائر الفقهاء ، وجميع المحدثين^(٥) ،
والملة في رد المرسل ، هو الجهل الناشئ عن اسقاط الراوى ،
لأنه يحتمل أن يكون الذى سقط من السند غير صحابي بأن يكون تابعيا ،
واذا كان كذلك ، فيحتمل أن يكون ضعيفا ، وان كان المرسل لا يـروى
الا عن ثقة ، فالتوثيق مع الاسهام غير كاف^(٦) ، وإذا كانت رواية المجهول
المسمى لا تقبل لجهالة حاله ، فرواية المرسل أولى ، لأن المروى عنه مجهول
المين والحال^(٧) .

القول الثالث :

قول الامام الشافعي ، وهو التوسط بين القبول والرد ، فهو يأخذ

(١) هو : الامام الحافظ الناقد أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ
الكبير أبي حاتم محمد بن ادريس الحنظلي الرازى ، سمع خلافا بالاقاليم ،
صنف الجرح والتعديل ، والملل ، والمراسيل ، وغيرها . توفي سنة سبع
وعشرين وثلاثمائة .

انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي ٨٢٩/٣ - ٨٣٢ .

(٢) هو : محمد بن ادريس بن المنذر بن داود بن مهران أبو حاتم
الحنظلي الرازى ، أحد الأئمة الحفاظ ، قال الذهبي : كان بارع الحفظ
واسع الرحلة من أوعية العلم ، توفي سنة سبع وسبعين ومائتين .

انظر : المبر في خبر من غير للذهبي ٥٨/٢ .

(٣) هو : عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ أبو زرعة الرازى
الامام الرباني المتقن الحفاظ ، المتوفى سنة أربع وستين ومائتين .

انظر : تاريخ بغداد ٣٢٦/١٠ - ٣٣٦ .

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم ص ٧ .

(٥) التمهيد لابن عبد البر ٥٠/١ .

(٦) انظر : تدريب الراوى للسيوطي ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٧) انظر : المجموع شرح المذهب ٦٠/١ ، وانظر : الحديث

المرسل لمحمد حسن هيتو ص ٣٠ - ٣٣ .

بالمرسل ، لكنه يشترط لقبوله شروطاً أربعة ، ثلاثة منها في المرسل ، والرابع في الحديث المرسل ، واليك هذه الشروط :-

الشرط الأول : أن يكون المرسل من كبار التابعين ، فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد قال عنهم : لا أعلم منهم واحدا يقبل مرسله .^(١)

الشرط الثاني : أن يكون المرسل اذا سمى من روى عنه لم يسمى مجهولاً ، ولا مرغوباً عن الرواية عنه .

الشرط الثالث : أن يكون المرسل اذا شرك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه .^(٣)

الشرط الرابع : أن يكون للحديث المرسل شاهد يزكي قبوله ، وذلك بواحد من أربعة أمور :-

- ١- أن يكون الحفاظ المأمونون قد رَوَوْا مصناه مسنداً الى النبي صلى الله عليه وسلم .
- ٢- أن يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه .
- ٣- أن يوافقه قول لبعض الصحابة ، فان هذه الموافقة دليل على أن المرسل له أصل معتبر .

(١) انظر: الرسالة للامام الشافعي ص ٤٦٥ ، وعلل الامام الشافعي رده

لمراسيل صفار التابعين بأمور :-

أ - انهم أشد تجوزاً فيمن يروون عنه .

ب - انهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه .

ج - كثرة الاحالة ، وانما كثرت الاحالة كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه .

(٢) يسمى هكذا في الأصل باثبات حرف الحلة مع الجزم ، قاله الشيخ أحمد

شاكر في تحقيقه للرسالة ص ٤٦٣ .

(٣) انظر: الرسالة للامام الشافعي ص ٤٦٣ .

٤- أن يفتي بمثله كثير من أهل الملم^(١).

ومن هؤلاء الذين يقبل الشافعي مراسيلهم سعيد بن المسيب ، حيث

يقول : وارسال ابن المسيب عندنا حسن .^(٢)

الراجع :

والراجع - والله أعلم - بعد عرض الأقوال^(٣) ، وما علل به أصحاب كل قول لرأيه أن لا ترفض المراسيل باطلاق ، ولا تقبل كذلك بدون قيود ، فمن عرف من حاله أنه لا يرسل الا عن عدل موثق به ، مشهور بذلك فمرسله مقبول ، ومن لم تكن عادته تلك فلا يقبل مرسله ، وبه يحصل التوفيق بين الأقوال السابقة ، فان قبول الصدر الأول لكثير من المراسيل لا يمكن انكاره ، كما أن رد الطرف الآخر لها لا يستطيع أحد التغافل عنه .

(١) انظر: الرسالة للشافعي ص ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٢) مختصر المزني المطبوع مع الأم ٧٨/٨ .

الا أن أبا اسحاق الشيرازي ذكر في كتابه "اللمع في أصول الفقه"

ص ٤١ أن الشافعية اختلفوا في مراد امامهم بهذا على قولين :-

فمنهم ، من قال : انها حجة .

ومنهم : من قال : هي كغيرها ، وانما استحسناها الشافعي استئناسا

بها لا أنها حجة بدون قيد . وانظر: المجموع شرح المذهب ٦٣/١ .

(٣) من خلال عرض الأقوال ، نلاحظ تدرجا زمنيا في قبول المراسيل ،

فكلما كان الامام أسبق زمنا ، كان أكثر قبولا للمرسل ، فأبو حنيفة ، ومالك ،

وغيرهما ممن عاصرها يقبلونها ، ولا يشترطون الا الثقة بمن ينقل اليهم ،

فلما جاء الشافعي شدد في قبوله ، ووضع القيود ، واشترط الشهادات المزكية ،

حتى جاء الامام أحمد بن حنبل ، فجعل المرسل في سجل الأحماديث

الضعيفة ، وقبله في حال قبولها ، وقدم عليه فتوى الصحابي ، كما في اعلام

الموقمين لابن القيم ٣١/١ - ٣٢ ، ولما جاء المحدثون من بعد الامام أحمد

كانوا بالنسبة للمراسيل أكثر ردا وضمفوها ، ولم يأخذ أكثرهم بها .

والسبب في هذا التدرج الزمني أنه كلما كان الزمن أقرب الى النبي

صلى الله عليه وسلم ، كان المجهولون الذين لم يذكروا أقرب الى فرض الثقة ،

ولأن الرواة الذين ذكروا الحديث من غير أن يذكروهم أهل الثقة والاطمئنان

الى أنهم لا ينقلون الا عن ثقات عدول ضابطين ، وما كان في الامكان بعد =

وأقوى ما احتج به من قبل المراسيل حكاية ابن جرير لاجتماع
التابعين ، وما أقواه من دليل لو كان ابن جرير يرى أن الاجتماع قول
الكل ، لكن ابن جرير يرى أن قول الأكثر يعد اجماعاً ،^(١) ولذلك ذكر الحاكم
من رد المرسل سميد بن المسيب ، وهو من كبار التابعين .

وأقوى ما احتج به من رد المراسيل جهالة الراوى المحذوف ، وإذا
تيقنا أن الراوى المرسل للحديث لا يروى الا عن ثقة ، انتفى المحذور
من جهالته .^(٢)

وقد اختار هذا شيخ الاسلام ابن تيمية^(٣) ، والحافظ الملائي^(٤) . (٥)

= أن تمددت الطبقات بين الفقهاء والنبي صلى الله عليه وسلم ، كما في عصر
الامامين الشافعي وأحمد أن يطمئنوا ذلك الاطمئنان ، وأن يثقوا بحال
الذين لم يذكروا تلك الثقة .

انظر: ابن حنبل للشيخ محمد أبوزهرة ص ٢٣١ .

(١) انظر: روضة الناظر لابن قدامة ص ١٢٤ .

(٢) انظر: الأدلة على رد المرسل في المراسيل لابن أبي حاتم

ص ٣-٧ ، جامع التحصيل في أحكام المراسيل للملائي ص ٥٠ - ٦٨ .

(٣) انظر: منهاج السنة ١١٧/٤ .

(٤) هو: صلاح الدين خليل بن كيكدي بن عبدالله أبوسعيد الملائي

الشافعي الامام المحقق ، بقية الحفاظ ، سمع الكثير ، ورحل ، وبلغ عدد
شيوخه بالسماع سبعمائة .

من مؤلفاته: تلقيح الفهم في صيغ العموم ، جامع التحصيل في أحكام

المراسيل ، منحة الرائي ، وغيرها . توفي سنة احدى وستين وسبعمائة .

انظر: شذرات الذهب لابن العماد ١٩٠/٦ - ١٩١ .

(٥) انظر: جامع التحصيل للملائي ص ٩٦ .

النوع الثالث : العضل :تعريفه :

لغة : مأخوذ من قولهم : عضل بي الأمر وأعزل بي اذا
صعب ، وكل مستصعب فقد عضل ، وكذلك كل شيء ضاق به موضعه فقد
عضل به ، قال الشاعر :

جمع يظلم به الفضاء معضلا يدع الاكام كأنهن صحارى^(١)

فهو معضل ، والمحدثون يقولون : معضل - بفتح الضاد - وهو من
حيث الاشتقاق مشكل ، لكن ابن الصلاح بحث ، فوجد له قولهم أمر عضيل
أى : مستفلق شديد^(٢) .

وقال البلقيني : الأحسن أن يكون من أعضلته ، اذا صيرت أمره
معضلا^(٣) .

ويرى العلائي : أن أصل العضل : المنع الشديد ، مأخذه من
العضلة ، وهي كل لحم صلب في عصب^(٤) ، قال تعالى : (... ولا تعضلوهم
لتذهبوا ببعض ما آتيتهموهن ... الآية)^(٥) . ثم قيل منه : عضلت المرأة
تعضلا اذا نشب الولد في بطنها ، وبقي معترضا ، ثم قيل منه داء عضال
اذا أعيا الأطباء علاجه^(٦) .

(١) انظر : الاشتقاق لابن دريد ص ١٧٨ ، والبيت للنايفة الذبياني ،
كما في مختار الشعر الجاهلي ١٦٧/١ بشرح مصطفى السقا ، وفيه
" جمعا " .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٤ .

(٣) محاسن الاصطلاح للبلقيني ص ١٤٩ .

(٤) جامع التحصيل للعلائي ص ١٥ ، وانظر : المفردات في غريب القرآن
للمراغب الأصفهاني مادة " عضل " .

(٥) الآية ١٩ من سورة النساء .

(٦) جامع التحصيل ص ١٥ - ١٦ .

واصطلاحاً: هو ما سقط من اسناده اثنان فصاعداً^(١) مع التوالي^(٢).

سمي هذا النوع من الحديث معطلاً ، لأن الراوى له باسقاطه رجلين من اسناده فأكثر ، قد ضيق المجال على من يؤديه اليه ، وحال بينه وبين معرفة رواته بالتمديد أو الجرح ، وشدد عليه الحال^(٣) ، أو لأن المحدث أعضله وأعياه فلم ينتفع به من يرويه عنه^(٤).

مثاله:

روى الامام مالك في الموطأ أنه بلغه أن أبا هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ، ولا يكلف من العمل الا ما يطيق " .^(٥)

فهذا الحديث معطل ، لأنه سقط منه راويان متواليان بين ممالك وأبي هريرة ، وهما : محمد بن عجلان^(٦) ، وأبوه^(٧) ، فقد رواه الحاكم عن مالك

- (١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٤ ، والتقريب مع التدريب ع ١٢٩ .
- (٢) شرح ألفية العراقي له ١٦٠ / ١ ، نغمة الفكر مع شرحها ص ٦٩ .
- (٣) انظر: جامع التحصيل ص ١٦ ، وفتح المغيب ١ / ١٥١ .
- (٤) انظر: فتح الباقي شرح ألفية العراقي ١ / ١٥٩ ، شرح شرح النخبة ص ١١٣ ، توضيح الأفكار ١ / ٣٢٨ .
- (٥) موطأ الامام مالك ٤ / ٩٨٠ .
- (٦) هو : محمد بن عجلان القرشي أبو عبد الله المدني أحد العلماء العاملين ، وثقه أحمد ، وابن معين ، وذكره البخاري في الضعفاء . توفي سنة ثمان وأربعين ومائة .
- انظر: التاريخ لابن معين ٣ / ١٩٥ ، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٢ / ٤٣٨ .
- (٧) هو: عجلان مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة المدني ، روى عن أبي هريرة وغيره ، وعنه ابنه محمد ، وآخرون ، قال النسائي : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات .
- انظر: الثقات لابن حبان ٥ / ٢٧٧ - ٢٧٨ ، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٧ / ١٦٢ .

عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة ^(١).

وهناك نوع آخر من المفضل ذكره الحاكم ، وهو أن يعضله الراوى من أتباع التابعين ، فلا يرويه عن أحد ، ويوقفه ، فلا يذكره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متصلاً ^(٢).

ومثاله :

ما روى الأعمش ^(٣) عن الشعبي ^(٤) ، قال : يقال للرجل يوم القيامة : " عملت كذا وكذا ، فيقول : ما عملته ، فيختم على فيه ، فينطق جوارحه... الحديث " ^(٥). فقد أعضله الأعمش ، وهو في صحيح مسلم موصول عن الشعبي عن أنس بن مالك ^(٦).

قال ابن الصلاح : هذا جيد حسن ، لأن الانقطاع بواحد مضموسا الى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين : الصحابي ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذلك باستحقاق اسم الاعضال أولى ^(٧).

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٤٦-٤٧ ، وقد جاء الحديث موصولاً في صحيح مسلم ١٣٤/١١ مع النووي ، والمسنود ٢٤٧/٢ ، ٣٤٢ عن أبي هريرة من غير طريق الامام مالك .

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٤٧ .

(٣) هو : سليمان بن مهران الحافظ أبو محمد الكاهلي ، أحد الأعلام ، قال ابن المديني : له ألف وثلاثمائة حديث ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة .

انظر : الكاشف للذهبي ٤٠١/١ .

(٤) هو : عامر بن شراحيل الحميري أبو عمرو الكوفي الامام المسلم ، قال العجلي : مرسل الشعبي صحيح ، وقال الشعبي : ما كتبت سوداء في بيضاء ، مات سنة ثلاث ومائة .

انظر : الخلاصة للخزرجي ٢٢/٢ .

(٥) معرفة علوم الحديث ص ٤٨-٤٩ .

(٦) انظر : صحيح مسلم ١٠٤/١٨-١٠٥ بنحوه مطولاً .

(٧) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٥-٥٦ .

قلت : كلام ابن الصلاح جار على ما فهمه من كلام الحاكم أنه اذا روى تابع التابعي عن التابعي ، لكن الذى فى المحزفة للحاكم : أن يعضله الراوى من أتباع التابعين ، فلا يرويه عن أحد ، أى : يوقفه على نفسه ، كما تقدم النقل عنه قريباً ، فعلى هذا هو داخل فى النوع الأول ، لأن الراوى تابع التابعي حذف منه راويان ، هما : التابعي والصحابي ، علاوة على وقفه ، وعدم رفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكن افراد الحاكم له عن النوع الأول ، وتمثيله بحديث الشعبي يؤيد ما قاله ابن الصلاح ، لأن الشعبي تابعي ، فلم يحذف الا الصحابي مع الوقف .

حكمه :

الحديث المعضل ضعيف لا يحتج به ، لأنه أسوأ حالا من المرسل لتمدن الساقط من اسناده ، وكذلك هو أسوأ حالا من المعلق اذا حذف من مبدأ اسناده واحد فقط ، فأما اذا كان التعليق بحذف راويين أو أكثر فانه يساوى المعضل فى سوء الحال ، وفي كلا الحالين لا يحتج به كما تقدم .^(١)

(١) انظر: ص ٥٥ من هذه الرسالة ، وانظر: فتح المغيث للسخاوى ١٥٤/١ ، توضيح الافكار للصنعاني ٣٢٩/١ .

النوع الرابع : المنقطع :تعريفه :

لغة : اسم فاعل من انقطع مطاوع قطع ، يقال : قطعـه واقتطعه فانقطع وتقطع ، والقطع ابانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلا^(١) ، والقطع يكون مدركا بالبصر ، كقطع اللحم ونحوه ، وقد يكون مدركا بالبصيرة نحو : قطع الطريق^(٢) ، والانقطاع ضد الاتصال .

واصطلاحا :

يرى بعض العلماء أن المنقطع ما لم يتصل اسناده على أى وجه كان انقطاعه^(٣) ، أى سواء كان هذا الانقطاع في أول السند أو في آخره ، وسواء سقط منه راو واحد أو أكثر من موضع أو أكثر .

(٤)

واعتبر النووي هذا التعريف هو الصحيح .

ويرى آخرون تخصيص المنقطع بما سقط من اسناده راو قبل الصحابي ، أو ذكر فيه رجل مبهم^(٥) ، سواء كان الساقط راويا واحدا أو أكثر من راو شريطة أن تتعدد المواضع ، فلا تكون من موضع واحد^(٦) ، وأن لا يكون الساقط في أول السند^(٧) .

-
- (١) المحكم لابن سيده ٨٨/١ .
 - (٢) بصائر ذوي التمييز ٢٨٢/٤ .
 - (٣) الكفاية ص ٥٨ ، والتمهيد ٢١/١ ، والبيقونية مع شرحها وهاشية الأجهوري ص ٥٧ .
 - (٤) التقريب للنووي مع التدريب ص ١٢٦ - ١٢٧ .
 - (٥) شرح ألفية العراقي له ١٥٨/١ .
 - (٦) فتح الباقي على ألفية العراقي ١٥٨/١ ، مع شرح المصنف .
 - (٧) انظر : شرح نخبة الفكر ص ٦٩ - ٧٠ حيث جعله مقابلا للمعلق كالمرسل والمفضل ، وانظر : التدريب ص ١٣٢ .

والفرق بين الرأيين : أن الأول أعم ، فيدخل فيه المرسل والمعضل ، ولا شك أن هذا الرأي يعضده المعنى اللغوي ، لكن الثاني أدق لتحديد المراد اصطلاحاً ، فلمله أولى لتكون كل كلمة تدل على معنى مستقل .

كما يرى بعض أهل العلم أن الحديث المنقطع ما روى عن التابعي ومن دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله .^(١)

لكن هذا القول - كما قال ابن الصلاح - : غريب بعيد .^(٢)

مثاله :

روى الترمذي عن الحجاج بن أرطاة^(٣) عن عبد الجبار بن وائل

(١) انظر : الكفاية ص ٥٩ ، وهذا القول هو قول الحافظ أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي البردعي /٠ انظر : شرح المراقي على ألفيته ١٢٤/١ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٣ . وهناك نوع يسمى المقطوع وقد اختلف العلماء في المراد به .

ف قيل : انه مرادف للمنقطع غير الموصول ، وقد وجد التعبير به عن المنقطع غير الموصول في كلام الامام الشافعي ، وأبي القاسم الطبراني /٠ انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٣ .

وقيل : انه غير المنقطع ، فهو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم ، أو أفعالهم حيث لا قرينة للرفع فيه ، ليخرج ما هو بحسب اللفظ قول تابعي أو صحابي ، ويحكم له بالرفع للقرينة /٠ انظر : فتح المفتي للسخاوي ١٠٥/١ .

(٣) هو : الحجاج بن أرطاة بن شور بن هبيرة النخعي الكوفي القاضي ، أحد الفقهاء ، صدوق ، كثير الخطأ والتدليس . مات سنة خمس وأربعين ومائة .

انظر : تقريب التهذيب ١٥٢/١ .

ابن حجر^(١) عن أبيه ، قال : " استكرهت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدرأ عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد ، وأقامه على الذي أصابها ، ولم يذكر أنه جعل لها مهرا^(٢) .

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، وليس اسناده بمحتصل .
وعبد الجبار لم يسمع من أبيه ، لأنه ولد بعد أبيه بستة أشهر^(٣) .

حكمه :

الحديث المنقطع ضعيف لا يحتاج به لتخلف شرط من شروط القبول وهو الاتصال - ، ومن منع قبول المرسل ، فهو أشدّ منما للمنقطع ، لأن المجهول في المرسل يحتمل أن يكون صحابيا وهم عدول ، ويحتمل أن يكون تابعيا وهم أقرب الناس إلى العدالة بعد الصحابة^(٤) .

(١) هو : عبد الجبار بن وائل بن حجر الحضرمي أبو محمد الكوفي ، قال ابن معين : ثبت لم يسمع من أبيه . مات سنة اثنتي عشرة ومائة .
انظر : التاريخ ليحيى بن معين ١١/٣ ، والخلاصة للخزرجي ١١٧/٢ .

(٢) رواه الترمذي برقم ١٤٥٢ ، وابن ماجه رقم ٢٥٩٨ ، وأحمد ٣١٨/٤ ، وابن أبي شيبة ٥٤٩/٩ - ٥٥٠ .

(٣) انظر : التاريخ الكبير للإمام البخاري ١٠٦/٢/٣ .

(٤) انظر : توضيح الأفكار للصنعاني ٣٢٩/١ .

السقط الخفي :تعريفه :

هو ما يخفى على كثير ممن يشتغل بهذا العلم ، بسـل لا يدركه الا الأئمة الحذاق المظلمون على طرق الحديث ، وعـلل الأسانيد ،^(١) نظرا لخفائه وعموضه ، فهو بحاجة الى تعب وعناء أكثر من سابقه - السقط الجلي - .

وهذا النوع من السقط تحته قسمان :-

القسم الأول : المدلس .

القسم الثاني : المرسل الخفي .

واليك الكلام على هذين القسمين :-

أولا : المدلس :تعريفه :

لغة : اسم مفعول مشتق من الدلس - بفتحـين - وهو الظلمة كالدلسة - بالضم - ، والدلس : اختلاط الظلام ، ومنه قولهم : أتاننا دلس الظلام ، وخرج في الدلس والفلس .^(٢)

والتدليس : كتمان عيب السلعة عن المشتري ، كالمخادعة .^(٣)

-
- (١) انظر: شرح نخبة الفكر ص ٧٠ .
 (٢) تاج المروس للزبيدي ، التكملة والذيل والصلة للمصنفاني مادة "دلس" ،
 الفائق في غريب الحديث للزمخشري ١/ ٤٣٧ .
 (٣) المضرب في ترتيب المضرب ص ١٦٧ ، قال الأزهرى في التهذيب
 ١٢ / ٣٦٢ : ومن هذا أخذ التدليس في الاسناد .

واصطلاحاً : هو ما أخفي عيبه على وجه يوهم أنه لا عيب فيه .^(١)
 سمي بهذا الاسم ، لأن الراوى لما أخفى على الواقف على الحديث
 وجه الصواب ، كأنه أظلم أمره وغطاه ، كما تخفى الأشياء على البصر
 من الظلمة .

أقسام التدليس :

ينقسم التدليس الى خمسة أقسام :-

- ١- تدليس الاسناد .
- ٢- تدليس التسوية .
- ٣- تدليس القطع .
- ٤- تدليس المطف .
- ٥- تدليس الشيوخ .

١- تدليس الاسناد :

تمريفه :

هو أن يروى المحدث عن لقيه ما لم يسمعه منه موهما
 أنه سمعه منه ، أو عن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمعه منه ،^(٢)
 ويكون بلفظ محتمل للسمع وغيره ، كقال ، أو عن ليوهم غيره أنه سمعه منه ،
 ولا يصرح بأنه سمع منه هذا الحديث ، فلا يقول : سمعت أو حدثني
 أو أخبرني ممن لم يسمع منه حتى لا يصير كذاباً بذلك .^(٣) وقد يكون المسقط

(١) شرح الديباج المذهب لمن لا حنفي ص ٤٦ .
 (٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٦٦ ، وشرح ألفية العراقي له ١/١٨٠ .
 (٣) التمهيد لابن عبد البر ١/٢٢٧ .

واحدًا ، وقد يكون أكثر^(١) .

مثاله :

روى الحاكم عن علي بن خشرم^(٢) ، قال : قال لنا ابن عيينة^(٣) عن الزهري ، ف قيل له : سمعته من الزهري ؟ فقال : لا ، ولا ممن سمعته من الزهري حدثني عبد الرزاق^(٤) عن معمر^(٥) عن الزهري^(٦) .

حكمه :

تدليس الاستناد مكروه جدا ، ناه أكثر العلماء ، وكان شعبة بن الحجاج من أشدهم ندما له ، فقد قال فيه أقوالا ، منها : التدليس أخو الكذب ، وقال : لأن أرتي أحب الي من أن أدلس . وهذا من شعبية افراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير^(٧) . وقال النووي : وظاهر

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٦٦ .

(٢) هو : علي بن خشرم المروزي الحافظ ، وثقه النسائي . مات سنة سبع وخمسين ومائتين .

انظر : الكاشف للذهبي ٢/٢٨٤ .

(٣) هو : سفيان بن عيينة بن ميمون أبو محمد الهلالي الكوفي الحافظ شيخ الاسلام ، قال الشافعي : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز ، وقال أحمد : ما رأيت أعلم بالسنن منه . مات سنة ثمان وتسعين ومائة .

انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي ١/٢٦٢-٢٦٥ .

(٤) هو : عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري أبو بكر الصنعاني ، أحد الأئمة الأعلام الحفاظ ، مات سنة إحدى عشرة ومائتين .

انظر : الخلاصة للخزرجي ٢/١٦١ .

(٥) هو : معمر بن راشد الأزدي الحداني مولا هم البصري الفقيه الحافظ المتقن الورع ، وثقه ابن معين والعجلي وغيرهما ، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة أو ثلاث وخمسين .

انظر : تهذيب التهذيب لابن حجر ١٠/٢٤٣-٢٤٦ .

(٦) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٣٠ .

(٧) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٥٠٨ .

كلام شعبة أنه حرام ، وتحريمه ظاهر ، فانه يوهم الاحتجاج بما لا يجوز الاحتجاج به ، ويتسبب - أيضا - الى اسقاط العمل بروايات نفسه مع ما فيه من الضرر .^(١)

٢- تدليس التسوية :

تعريفه :
هو أن يروى المدلس حديثا عن ضعیف بين ثقتين ، لقي أحدهما الآخر ، فيسقط الضعيف الذي في السند ، ويجعل الاسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل ، فيستوى الاسناد كله ثقات بحسب الظاهر لمن لم يخبر هذا الشأن .^(٢)

وقد سماه القدماء تجويدا ، فيقولون : جوده فلان ، يريدون ذكر من فيه من الأجواد ، وحذف الأذنية .^(٣)

مثاله :

روى ابن أبي حاتم عن بقیة^(٤) ، قال : حدثني أبو وهب الأسدي^(٥)

(١) شرح النووي على مسلم ٣٣/١ .

(٢) انظر : شرح ألفية العراقي له ١٩٠/١ ، التبيين لأسماء

المدلسين ص ٣٤٣ مع المجموعة الكمالية رقم ٢ .

(٣) انظر : توضيح الأفكار للصنعمانی ٣٧٦/١ .

تنبيه : ليس من هذا النوع اذا روى الثقة عن اثنين ، أحدهما ضعيف ، والآخر ثقة ، فيحذف الضعيف ، ويبقى الثقة ، كما فعل الامام البخاري في حذفه عبد الله بن عمر المصري ، واقتصره على مالك في حديث : " اذا جاء أحدكم فراشه فلينفذه بصفة ثوبه ثلاث مرات . . . الحديث " .

انظر : البخاري ٣٧٨/١٣ ، وفتح الباري ٣٨٠/١٣ .

(٤) هو بقیة بن الوليد بن صائد أبو محمد الحميري الكلاعي الحمصي قال ابن المبارك : صدوق ، لكنه يكتب عن أقبل وأدبر ، وقال غير واحد : كان مدلسا . مات سنة سبع وتسعين ومائة .

انظر : میزان الاعتدال للذهبي ٣٣١/١ - ٣٣٩ .

(٥) هو : عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الأسدي مولا هم أبو وهب =

قال : حدثنا نافع^(١) عن ابن عمر ، قال : " لا تحمدوا اسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه " .

قال أبو حاتم : هذا الحديث له علة قل من يفهمها ، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو ، عن اسحاق بن أبي فروة^(٢) ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب ، وهو أسدي ، فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو ، ونسبه إلى بني أسد ، لكي لا يظن به حتى اذا ترك اسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى إليه ، وكان بقية من أفضل الناس لهذا^(٣) .

حكمه :

تدليس التسوية ، هو شر أقسام التدليس ، لأن الثقة الأول قد لا يكون مصروفًا بالتدليس ، ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية

= الجزري الرقي ، أحد الأئمة ، وثقه ابن معين ، والنسائي ، وابن سعد ، وقال : ربما أخطأ . مات سنة ثمانين ومائة .

انظر : الخلاصة ١٩٧/٢ ، التقريب ٥٣٧/١ ، وفيه ابن عمر .
(١) هو : نافع المدوني مولا هم أبو عبد الله المدني ، أحد الأعمام ، قال البخاري : أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر ، مات سنة سبع عشرة ومائة ، وقيل : سنة عشرين ومائة .

انظر : التاريخ الكبير ٨٤/٢/٤ - ٨٥ ، الخلاصة ٨٩/٣ .
(٢) هو : اسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عهد الرحمن الأسود أبو سليمان الأموي ، قال ابن سعد : كان كثير الحديث ، يروي أحاديث منكراً ، ولا يحتجون بحديثه ، وقال أحمد : لا تحل عندي الرواية عنه ، مات سنة أربع وأربعين ومائة .

انظر : تهذيب التهذيب ٢٤٠/١ - ٢٤٢ .

(٣) الملل لابن أبي حاتم ١٥٤/٢ - ١٥٥ ، وانظر : له مثالا

آخر في التلخيص الحبير لابن حجر ٤٠/٢ - ٤١ .

قد رواه عن ثقة آخر ، فيحكم له بالصحة ، وفي هذا غرر شديد .^(١)

٣- تدليس القطع :

تعريفه : هو أن يقول الراوى حدثنا أو سمعت ثم يسكت ثم يقول
فلان أو فلان موهما أنه سمع منهما ، وليس كذلك .^(٢)

مثاله :

ذكر ابن سعد^(٣) عن عمر بن علي^(٤) المقدمي أنه كان يقول : سمعت
وحدثنا ثم يسكت ، ثم يقول : هشام بن عروة^(٥) والأعمش^(٦) .

٤- تدليس العطف :

تعريفه : هو أن يروى المحدث عن شيخين من شيوخه ما سمعاه
من شيخ اشتركا فيه ، ويكون قد سمع من أحدهما دون الآخر ، فيصريح

(١) شرح ألفية المراقي له ١/١٩٠ ، لقط الدرر ص ٧٨ .

(٢) انظر : تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس
- المطبوع ضمن مجلة كلية أصول الدين ، العدد الثالث - ص ١٦٠ ، فتح
المفنيث ١/١٧٣ .

(٣) هو : محمد بن سعد الحافظ العلامة البصري ، مولى بني هاشم
المعروف بكاتب الواقدي ، مصنف الطبقات الكبرى والصفري والتاريخ . توفي
سنة ثلاثين ومائتين .

انظر : تذكرة الحفاظ ٢/٤٢٥ .

(٤) هو : عمر بن علي بن عطاء بن مقدم البصري المقدمي ، قال
ابن معين : كان يدلس ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به . مات سنة تسعين ومائة .
انظر : التاريخ ليعقوب بن معين ٤/٢٠٢ ، الجرح والتمديد ٣/١٢٤-١٢٤

١٢٥ ، ميزان الاعتدال ٣/٢١٤ .

(٥) هو : هشام بن عروة أبو المنذر ، وقيل : أبو عبد الله ، أحد الأعلام ،
قال أبو حاتم : ثقة امام في الحديث . توفي سنة ست وأربعين ومائة .

انظر : الكاشف للذهبي ٣/٢٢٣ .

(٦) الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٢٩١ .

عن الأول ، ويمطف الثاني عليه ، فيوهم أنه حدث عنه بالسمع أيضا ، وإنما حدث بالسمع عن الأول ، ونوى القطع ، فقال : وفلان ، أى : حدث فلان .^(١)

مثاله :

ذكر الحاكم أن جماعة من أصحاب هشيم^(٢) اجتمعوا يوما على أن لا يأخذوا منه التدليس ، ففطن لذلك ، فكان يقول في كل حديث يذكره : حدثنا حصين^(٣) ، ومغيرة^(٤) عن ابراهيم^(٥) ، فلما فرغ قال لهم : هل دلت لكم اليوم ؟ فقالوا : لا . فقال : لم أسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته ، إنما قلت : حدثني حصين ، ومغيرة غرر مسوع لي .^(٦) أى أنه أضمر في الكلام

(١) توضيح الأفكار للصنعاني ٣٧٦/١ ، تعريف أهل التقديس لابن حجر ص ١٦٠ .

(٢) هو : هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية ابن أبي حازم الواسطي ، قال ابن مهدي : هو أحفظ للحديث من سفيان الثوري ، وقال المجلي : ثقة يدلس ، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة .

انظر : تهذيب التهذيب ٥٩/١ - ٦٤ .

(٣) هو : حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي ثقة تفير حفظه في الآخر ، مات سنة ست وثلاثين ومائة .

انظر : تقريب التهذيب ١٨٢/١ .

(٤) هو : مغيرة بن مقسم الضبي مولا هم أبو هشام الكوفي الفقيه الأعشى ، قال ابن فضل : كان يدلس ، وثقه عبد الملك بن أبي سليمان ، والمجلي ، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة .

انظر : الخلاصة ٥١/٣ .

(٥) هو ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران ، فقيه أهل الكوفة ومفتيها ، قال الأعشى : كان صيرفيا للحديث ، مات سنة ست وتسعين .

انظر : طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٩ - ٣٠ .

(٦) معرفة علوم الحديث ص ١٣١ ، وانظر : تعريف أهل التقديس

ص ٢٢٣ .

تنبيه : الأقسام الثلاثة الأخيرة داخلة في القسم الأول ، وهو تدليس الاسناد ، ولذلك اقتصر ابن الصلاح على تقسيم التدليس الى قسمين فقط ، كما في علوم الحديث له ص ٦٦ ، ولم أفعل ذلك ، لأن القسم الخامس ، وهو =

محدوفا ، كما فسره بعبارة .

٥- تدليس الشيوخ :

تعريفه :

هو أن يروي المحدث عن شيخ حديثا سمعه منه ، فيسميه
أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به ؛ كي لا يعرف^(١) .

وذلك كأن يقول الراوى : حدثنا أحمد بن هلال مریدا بذلك الامام
أحمد بن حنبل ، فينسبه الى جد أبيه .

أو يقول : حدثنا أبو صالح مریدا به الامام أحمد أيضا ، وهو مشهور
بأبي عبد الله .

أو يكون الشيخ مشهورا بكونه بغداديا ، فينسبه الى العراق .
أو يصفه بكونه حافظا ، وهو لا يعرف بذلك .

مثاله :

روى الخطيب البغدادي عن شيخه الحسن بن محمد الخلال^(٢) قول
سميد بن المسيب : ان كنت لا أرهل الأيام والليالي في طلب الحديث .

= تدليس الشيوخ كما سيأتي متفق على افراده ، مع أنه يمكن ان خاله فسي
تدليس الاستاد ، لأن الشيوخ من جملة الاسناد ، فيكون التدليس نوعا واحدا
في الاسناد ، وتحت عدة أقسام ، وهو ما فعلت .

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٦٦ ، التبيين لأسماء المدلسين
ص ٣٤٢ مع المجموعة الكمالية رقم (٢) .

(٢) هو : الحسن بن محمد بن الحسن بن علي أبو محمد الخلال ،
قال الخطيب : وهو الحسن بن أبي طالب ، كتبنا عنه ، وكان ثقة ، له معرفة
وتنبه ، وخرج المسند على الصحيحين . مات سنة تسع وثلاثين وأربعمائة .
انظر : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٤٢٥/٧ .

وسماه الحسن بن أبي طالب^(١).

حكمه :

تدليس الشيوخ مكروه ، إلا أنه أخف من تدليس الاسناد ، لأن المدلس لم يسقط أحدا ، وإنما الكراهة بسبب تضيق المروى عنه ، وتوعير طريق معرفته على السامع ، إلا إذا كان من يأخذ عنه غير ثقة ، فيحرم ، لأنه غش للأمة ، وكذب صراح ، أما إذا كان امتحانا للطلاب ، أو تفننا في العبارة بحيث لا يخفى على أهل الفن ، فهو جائز ، وهذا ما يستعمله الخطيب البغدادي في مصنفاته^(٢).

تنبيه :

يلحق بتدليس الشيوخ تدليس البلدان ، كما إذا قال المصري : حدثني فلان بالأندلس ، فأراد موضعا بالقرافة ، أو قال بزقاق حلب ، وأراد موضعا بالقاهرة .

أو قال البغدادي : حدثني فلان بما وراء النهر ، وأراد نهر دجلة ، أو قال بالركة ، وأراد بستانا على شاطئ دجلة .

أو قال الدمشقي : حدثني بالكرك ، وأراد كرك نوح ، وهو بالقرب من دمشق . والأمثلة على هذا كثيرة .

وحكم هذا النوع : الكراهة . لأنه يدخل في باب " التشيع بما لم يعط " ^(٣) ، وإيهام الرحلة في طلب الحديث ، إلا أن تكون هناك

(١) الرحلة في طلب الحديث ص ١٢٨ - ١٢٩ ، وانظر : جامع بيان

المعلم وفضله ٩٤/١ ، والمحدث الفاضل للرامهرمزي ص ٢٢٣ .

(٢) علوم الحديث ص ٦٨ ، توضيح الأفكار ٣٦٩/١ .

(٣) التشيع بما لم يعط لا يجوز ، الحديث : " التشيع بما لم يعط كلابس

ثوبي زور " رواه البخاري ٣١٧/٩ مع الفتح ، ومسلم ١١٠/١٤ - ١١١

مع النووي ، وأبوداود رقم ٤٩٩٧ ، وأحمد ١٦٧/٦ .

قرينة تدل على عدم ارادة التكثير ، فلا كراهة ^(١) .

الأغراض الحاملة على التدليس :

- الأغراض الحاملة على التدليس كثيرة ، أهمها :-
- ١- ضعف الشيخ المدلس عنه ، أو كونه غير ثقة .
- ٢- الأنفة من الرواية عن حدثه لكونه أصغر من الراوى عنه ، أو لأن وفاته تأخرت ، وشارك المحدث عنه في السماع منه جماعة دونه .
- ٣- إيهام علو الاسناد .
- ٤- كثرة الرواية عنه ، فلا يحب الاكثار من ذكر اسمه على صورة واحدة إيهاما لكثرة الشيوخ .
- ٥- فوات شيء من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير ^(٢) .
- ٦- الخوف من عدم أخذ الحديث وانتشاره مع الاحتياج اليه ^(٣) .
- ٧- التفنن في العبارة ، وتقدم قريبا أن الخطيب البغدادي يستعمله في مصنفاته ^(٤) .

حكم رواية المدلس :

اختلف العلماء في حكم رواية من عرف بالتدليس ، على أقوال أهمها :-
القول الأول : يرى جماعة من الفقهاء وأصحاب الحديث أن خبر المدلس غير مقبول مطلقا ، لأنه يتضمن الإيهام لما لا أصل له ، وترك تسمية من لعله غير مرضي ولا ثقة ، وطلب توهم علو الاسناد ، وإن لم يكن

(١) انظر: فتح المغيث ١/ ١٨٤ ، توضيح الأفكار ١/ ٣٧٢-٣٧٣ .

(٢) انظر: الكفاية ص ٥١١ ، التقريب مع التدريب ص ١٤٥ .

(٣) فتح المغيث ١/ ١٧٩ .

(٤) انظر: علوم الحديث ص ٦٨ ، فتح المغيث ١/ ١٨٠ ، تدريب الراوى ص ١٤٥ .

الأمر كذلك (١).

القول الثاني : وقال جمع كثير من أهل العلم : خبر المدلس مقبول ، فلم يجعلوه بمثابة الكذاب ، ولم يروا التدليس ناقضا لعدالته ، وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس ضرب من الارسال (٢) ، وبه يقول علماء الزيدية ، بل قال ابن الوزير اليماني ، انه أولى بالقبول من المرسل (٣).

القول الثالث : وقال آخرون بالتفصيل : ان كان المدلس يروى بلفظ السماع أو التحديث ، فهو مقبول محتج به ، وان روى بلفظ محتمل كالمنعنة فلا يقبل ، وبه يقول الامام الشافعي ، وابن الصلاح ، والتتوي ، وابن حجر ، وغيرهم (٤).

القول الرابع : وقال آخرون بالتفصيل أيضا : ان عرف من المدلس أنه لا يدلس الا عن ثقة ، فانه يقبل بأي صيغة كان ، وان كان المدلس يدلس عن ثقة وغير ثقة ، فلا يقبل الا اذا صرح . وقد ذكر ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا : لا يقبل تدليس الأعشى ، لأنه اذا وقف أحال على غير مليء يعنون على غير ثقة ، اذا سألته عن هذا ؟ قال : عن موسى بن طريف (٥) ، وعباية بن رفاع (٦) ، والحسن

(١) الكفاية ص ٥١٥ ، علوم الحديث ص ٦٧ .

(٢) الكفاية ص ٥١٥ ، التدريب ص ١٤٣ .

(٣) تنقيح الأنظار مع شرحه توضيح الأفكار ١/٣٤٧ .

(٤) انظر: الرسالة للشافعي ص ٣٨٠ ، المحدث الفاضل ص ٤٠٤ .

٤٠٥ ، علوم الحديث ص ٦٧ ، التقريب مع التدريب ص ١٤٤ .

(٥) موسى بن طريف شيخ للأعشى واه ، ضعفه الدارقطني وجماعة .

انظر: المفني في الضعفاء للذهبي ٢/٦٨٤ .

(٦) هو : عباية بن رفاع بن خديج الأنصاري الزرقي ، وثقه

ابن معين والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات .

انظر: الجرح والتمديد ٣/٢٩٠ ، تهذيب التهذيب ٥/١٣٦ .

ابن ذكوان^(١) ، وقالوا : يقبل تدليس ابن عيينة لأنه اذا وقف أحال على ابن جريج^(٢) ومحمّر ، ونظائرهما^(٣) .

القول الخامس : اختار المحدث ظفر أحمد التهانوي^(٤) : ان كان المدلس من ثقات القرون الثلاثة ، فانه يقبل تدليسه كارساله ، وان كان ممن دون هؤلاء ، ففيه تفصيل : ان روى الثقات ما رواه قبل والا فلا^(٥) .

الراجح :

يظهر لي - والله أعلم - رجحان ما اختاره المحققون من العلماء أن المدلس اذا روى بلفظ السماع أو التحدث قبل ، واذا روى بلفظ محتمل للسماع وغيره ، فانه لا يقبل ؛ لاسيما وقد نفى ابن عبد البر الخلاف في ذلك^(٦) .
فقبول المدلس مطلقا غير معقول ، لأن التدليس جرح ، ورده مطلقا غير ممكن لوجود التدليس في كثير من رواية الصحيحين .

- (١) هو : الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري ، قال أبو حاتم وابن معين : ضعيف الحديث ليس بالقوي ، وقال ابن حجر : صدوق يخطئ ، ورعي بالقدر ، وكان يدلس من السادسة .
انظر : الجرح والتمديد ١٣/٢/١ ، تقريب التهذيب ١/١٦٦ .
- (٢) هو : امام أهل الحجاز أبو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي مولاهم المكي ، أول من صنف التصانيف في العلم بمكة ، قال أحمد : ابن جريج من أوعية العلم ، مات سنة خمسين ومائة .
انظر : دول الاسلام للذهبي ١٠٣/١ ، العقد الثمين للفاسي ٥٠٨/٥ .
- (٣) التمهيد ٣٠/١ - ٣١ ، الكفاية ص ٥١٥ .
- (٤) هو : العلامة المفسر المحدث ظفر أحمد بن لطيف العثمانسي التهانوي ، صاحب التصانيف الكثيرة النافعة ، منها : اعلاء السنن ، انباء الوطن ، دلائل القرآن ، وغيرها ، توفي سنة أربع وتسعين وثلاثمائة وألف .
انظر : مقدمة الشيخ أبو غدة لكتاب " قواعد في علوم الحديث " ص ٨ - ١٠ .
- (٥) انظر : قواعد في علوم الحديث ص ١٥٩ ، ١٣٨ .
- (٦) انظر : التمهيد لابن عبد البر ١/١٣ .

ثانيا : المرسل الخفي :تعريفه :

هو أن يروي المحدث عن سمع منه ما لم يسمع منه ،
أو عن لقيه ولم يسمع منه ، أو عن عاصره ولم يلقه .^(١)
سمي هذا النوع من الحديث مرسلا ، لأن المحدث أرسله : أي
أطلقه ولم يقيده بشيخه الحقيقي .
وسمي خفيا لكونه يخفى على كثير من أهل الحديث ، لكون كل من
المحدث وشيخه قد جمعهما عصر واحد .^(٢)

مثاله :

روى المصوام بن حوشب^(٣) عن عبد الله بن أبي أوفى^(٤) - رضي الله عنه -
قال : " كان إذا قال بلال قد قامت الصلاة نهض رسول الله صلى الله عليه
وسلم فكبر " .^(٥) فقد روى عن الامام أحمد : ان المصوام لم يلق ابن أبي أوفى .^(٦)

- (١) شرح ألفية العراقي له ٣٠٦/٢ - ٣٠٧ .
(٢) شرح شرح النخبة للملا علي القاري ص ١١٨ .
(٣) هو : المصوام بن حوشب الشيباني الرمي أبو الحارث الواسطي
أحد الأعلام ، وثقه أحمد وأبو هاتم والمعجلي ، مات سنة ثمان وأربعمائة .
وماثمة .
انظر: العلل ومصرفة الرجال للامام أحمد ١٣٥/١ ، الخلاصة ٣٠٧/٢ .
(٤) هو : عبد الله بن أبي أوفى ، واسمه : علقمة بن خالد بن الحارث
الأسلمي أبو معاوية ، له ولأبيه صحة ، شهد الحديثية ، وروى أحاديث
شهيقة ، وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة .
انظر: الاصابة لابن حجر ١٨/٦ - ١٩ .
(٥) الحديث : رواه البيهقي ٢٢/٢ ، وهو حديث ضعيف للانقطاع
بين المصوام وعبد الله ، ولضعف الحجاج بن فروخ أحد رواة ، قال ابن معين :
ليس بشيء .
انظر: التاريخ ليحيى بن معين ٨٧/٤ .
(٦) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

الفرق بين الارسال الخفي والارسال الظاهر:

الارسال الظاهر : هو ما سقط صحابيه ورفع التابيه كما تقدم ،
أما الخفي : فهو الانقطاع في أي موضع من السند بين راويين متعاصرين
لم يلتقيا ، أو التقيا ولم يقع بينهما سماع ^(١) .

الفرق بين الارسال الخفي والتدليس :

هذا النوع من الارسال أشبه بروايات المدلسين لخفاء السقط فسي
كل منهما ، الا أن العلماء فرقوا بينهما من وجهين :-

الأول : ان المرسل الخفي رواية الشخص عن من لم يسمع منه ، قال
الحافظ أبو بكر البزار : ان الشخص اذا روى عن من لم يدركه بلفظ موهوم
فان ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور ^(٢) .

الثاني : ان التدليس ايها سماع ما لم يسمع ، وليس في الارسال
ايها ، فلو بين المدلس أنه لم يسمع الحديث من الذي دلسه عنه ، لصار
الحديث مرسل لا مدلسا ^(٣) .

(١) شرح ألفية العراقي له ٣٠٦/٢ ، فتح الباقي شرح ألفية العراقي
لزكريا الأنصاري ٣٠٦/٢ مع شرح المصنف .

(٢) هو : أحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر المكي المعروف
بالبزار ، الثقة الحافظ ، صاحب المسند ، قدم بفداده وحدث بها ، وتوفي
بالرملة سنة اثنتين وتسعين ومائتين .

انظر : تاريخ بغداد ٣٣٤/٤ - ٣٣٥ .

(٣) التبيين لأسماء المدلسين لسيط ابن المعجمي ص ٣٤٤ المطبوع

ضمن المجموعة الكمالية رقم (٢) ، شرح النخبة ص ٧٢ .

(٤) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٥١٠ .

ما يعرف به الارسال الخفي :

يعرف خفي الارسال ، بأمور:-

أحدها : أن ينص بعض الأئمة على عدم اللقاء بين الراوى وشيخه ،
أو يعرف ذلك بوجه صحيح .^(١)

الثاني : أن ينص امام على عدم سماع المحدث عن ذلك الشيخ مطلقا ،
كأحد يث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود^(٢) عن أبيه ، وكقول النسائي : الحسن^(٣)
لم يسمع من أبي هريرة شيئا .^(٤)

الثالث : أن ينص امام أو يعبر الراوى عن نفسه - في بعض طرق
الحديث - أنه لم يسمع من شيخه ذلك الحديث فقط ، وإن سمع منه غيره .

(١) يمثل كثير من كتب في علوم الحديث على هذا بما رواه ابن ماجه
من رواية عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : " رحم الله هارس الحرس " . / رواه ابن ماجه برقم ٢٧٦٩ .
وقالوا : ان عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبة كما نص على ذلك المسزى في
تحفة الأشراف ٣١٤/٧ ، والحافظ المراقى في شرح ألفيته ٣٠٧/٢ .
وعندى : أن في التمثيل بهذا الحديث للمرسل الخفي نظرا لمسلم
الماصرة المقتضية لخباء الارسال ، بل فيه انقطاع ظاهر ، لأن عمر بن عبد العزيز
لم يعاصر عقبة ، إذ أنه - رضي الله عنه - ولد سنة احدى وستين أو ثلاث وستين
وعقبة توفي سنة ثمان وخمسين على الصحيح . / انظر لذلك : تاريخ خليفة
ابن خياط ص ٢٢٥ ، والاستيعاب لابن عبد البر ١٠٧٣/٣ .

(٢) هو : أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته ، والأشهر
أنه لا اسم له غيرها ، ويقال : اسمه عامر ، كوفي ثقة ، من كبار الثالثة ، والراجح
أنه لا يصح سماعه من أبيه ، مات بعد سنة ثمانين .

انظر : تقريب التهذيب ٤٤٨/٢ .

(٣) هو : الحسن بن أبي الحسن البصرى ، الامام أبو سعيد ، أحد
أئمة الهدى والسنة ، كان كبير الشأن ، رفيع الذكر ، رأسا في العلم والحمل ،
وكان من أشجع أهل زمانه ، مات سنة عشر ومائة .

انظر : الكاشف ٢٢٠/١ ، والخلاصة ٢١٠/١ - ٢١١ .

(٤) سنن النسائي ١٣٨/٦ .

الرابع : أن يرد في بعض طرق الحديث زيادة اسم راو بينهما .
وهذا الأمر لا يدركه الا الحفاظ النقاد ، لأنه قد يشتهى على كثير من أهل
الحديث ، فقد يكون الحكم للزائد ، وربما كان الحكم للناقص ، والزائد وسوهم ،
فيكون من نوع المزيد في متصل الأسانيد .^(١)

وبهذا القدر ينتهي المسلك الأول من مسالك الضعف الى الحديث ،
وهو السقط من السند ، ويليه - ان شاء الله تعالى - المسلك الثاني : وهو
الطمع في الراوى ، نسأل الله الاعانة على اتقائه بيمينه وكرمه .

(١) انظر: شرح ألفية العراقي له ٣٠٧/٢ ، وتوجيه النظر للجرائرى
ص ٢٦٢ .

الفصل الثاني

المسلك الثاني من مسالك الضعف الى الحديث النهوى الشريف

الطمعن في الراوى

تعريف الطمع:

(١) لفظة: مصدر طعن يطمعن - بفتح الميم - طعنا وطمعانا (١)

ثلبه بالقول السيئ ، ومنه قول الشاعر :

وأبى الكاشحون يا هند الا طمعانا وقول ما لا يقال (٢)

وفلان طعان : أى وقاع في أعراض الناس بالذم والخيبة ونحوهما ،
ومنه الحديث : " لا يكون المؤمن طعانا " (٣)وأما الطمع بالرمح فمضارعه : يطمعن - بضم الميم - فهو من بساب
نصر ينصر .هكذا فرق علماء اللغة بينهما ، لكن الكسائي (٤) يرى أنهما من باب
واحد ، وهو الضم فقط فیهما حيث يقول : لم أسمع أحدا من العرب يقول :(١) يرى بعضهم التفريق بين هذين المصدرين ، فقال : الطمع
بالرمح ، والطمعان بالقول . / انظر: المحكم لابن سيده ٣٤٤ / ١ .
(٢) البيت لأبي زيد حرمة بن المنذر الطائي كما في المحكم
٣٤٤ / ١ ، اللسان مادة " طعن " ولفظه فيهما :
وأبى المظهر العداوة الا . . . البيت .
(٣) هذا بعض حديث رواه الترمذى رقم ١٩٧٨ ، وأحمد في المسند
٤٠٥ / ١ ، ٤٠٦ بلفظ : " ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش
البدئ " .(٤) هو : علي بن حمزة أبو الحسن الأسدي ، المعروف بالكسائي
النحوى ، أحد الأئمة القراء .
صنف : معاني القرآن ، الآثار في القراءات ، وغيرها ، مات بالرى
سنة تسع وثمانين ومائة .

انظر: المعارف لابن قتيبة ص ٥٤٥ ، انباء الرواة للقطي ٢٥٦ / ٢ -

يطمن بالرمح ، ولا في الحسب ، انما سمعت يطمن - يعني بالضم - .^(١)

والمراد بالطمع - هنا - : جرح الراوى باللسان ، والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه ، ومن ناحية ضبطه وحفظه وتيقظه .

تنبيه :

الكلام في الرواة ليس من الغيبة المحرمة ، بل هو أمر جائز باجماع أهل العلم ، وقد أوجبه بعضهم للحاجة اليه ، قال الحسن بن علي الاسكافي : سألت أحمد بن حنبل عن معنى الغيبة ؟ فقال : اذا لم ترد عيب الرجل . قلت : فالرجل يقول : فلان لم يسمع ، وفلان يخطئ ؟ قال : لو ترك الناس هذا لم يعرف الصحيح من غيره .^(٥)

والكلام في الرجال قديم قدم الحديث نفسه ، فقد تكلم الرسول صلى الله عليه وسلم فيهم ، من ذلك قوله : " بنس أخو العشيرة " .^(٦) كما تكلم فيهم كثير من الصحابة والتابعين ، لكنه بقله ، لقلة الضعف في أهل تلك الأزمان ، فلا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقضى فيه الصحابة وكبار التابعين

(١) تهذيب اللغة ١٧٧/٢ ، لسان العرب مادة " طمن " .

(٢) نقل الاجماع على ذلك النووي في " رياض الصالحين " ص ٥٨١ ، وانظر : الرفع والتكميل في الجرح والتمديد ص ٤٥ .

(٣) عنه العزيز بن عبد السلام في قواعد ١٧٣/٢ من البدع الواجبة .

(٤) هو : الحسن بن علي بن الحسن بن علي الاسكافي أبو علي ، جليل القدر ، عنده عن الامام أحمد مسائل صالحة حسان كبار ، أغرب فيها على أصحابه ، ولم أقف على سنة وفاته .

انظر : طبقات الحنابلة ١٣٦/١ - ١٣٧ ، المنهج الأحمد ٢٨٣/١ .

(٥) انظر : طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١٣٧/١ ، المسودة فسي

أصول الفقه لآل تيمية ص ٢٨٠ .

(٦) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري مطولا ٤٥٢/٩ ، ٤٧١ مع الفتح ، ومسلم ١٤٤/١٦ مع النووي ، وأبو داود رقم ٤٧٩٢ ، وأحمد في المسند ٣٨/٦ .

ضعيف الا الواحد بمد الواحد ، ثم ازداد بمد ذلك وانتشر حتى أصبح علما مستقلا صنف فيه المصنفات المظيمة .

كل هذا لا يعني اطلاق عنان اللسان بجرح الرجال من غير حاجة ، فان ذلك انما يجوز للضرورة الشرعية ، ولهذا حكم العلماء بأنه لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة ، قال السخاوي : لا يجوز التجريح بشيئين اذا حصل بواحد .^(٢)

ولهذا تجنب العلماء الكلام في كثير من المتأخرين الذين لا يترتب على معرفتهم صحة حديث أو ضعفه ، لذلك نجد الذهبي^(٣) في مقدمة الميزان يقول : لا أورد من قد تكلم فيه من المتأخرين الا من قد تبين ضعفه ، واتضح أمره من الرواة ، ان العمدة في زماننا ليس على الرواة ؛ بل على المحدثين والمقيدين ، والذين عرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين . . . والحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة^(٤) .

اذا علم أنه ليس كل شخص ينبغي أن يمرض على ميزان الجرح والتعديل ، فكذلك ليس كل شخص مؤهلا لأن يجرح ويعدل ، بل لابد من توافر شروط اشتراطها العلماء في الناقد للرجال ، والمتكلم فيهم ، كالعلم والتقوى والورع والصدق والتجنب عن التعصب ، ومعرفة أسباب الجرح والتزكية^(٥) .

(١) انظر: فتح المغيث للسخاوي ٣/٣١٨ نقلا عن الذهبي .

(٢) المصدر السابق ٣/٣٢٥ .

(٣) هو الامام الحافظ محدث العصر ، وخاتمة الحفاظ ، ومؤرخ الاسلام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان قايماز التركماني ثم الدمشقي . له : تاريخ الاسلام ، سير أعلام النبلاء ، تذكرة الحفاظ ، ميزان الاعتدال ، وغيرها . توفي سنة ثمان وأربعين وسبعمائة .

انظر: طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥١٧ - ٥١٨ .

(٤) مقدمة الميزان ٤/١ ، مقدمة المغني في الضعفاء ٤/١ .

(٥) انظر: الرفق والتكسيل في الجرح والتعديل ص ٥٢ .

قال الحافظ ابن حجر: ينبغي أن لا يقبل الجرح والتعليل إلا من عدل متيقظ^(١). وقال أيضا: ان صدر الجرح من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به^(٢). وقال الشيخ عبد العلي اللكنوي: لا بد للمزكي أن يكون عدلا عارفا بأسباب الجرح والتعديل، وأن يكون منصفًا ناصحًا، لا أن يكون متعصبًا ومحبيا بنفسه، فانه لا اعتداد بقول المتعصب^(٣).

إذا علم هذا كله؛ فينبغي أن يعلم أنه ليس كل جرح مقبولا؛ إذ لا بد أن يكون الجرح مفسرا مبينا سببه، وذلك لأن الناس مختلفون في أسباب الجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحا، وليس بجرح في نفس الأمر^(٤). نقل هذا الخطيب البغدادي عن الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده، كالبخاري ومسلم وأبي داود، وصوبه الخطيب، واختاره ابن الصلاح والنووي^(٥).

-
- (١) شرح نخبة الفكر ص ١٥٤.
 (٢) المصدر السابق ص ١٥٥.
 (٣) هو: عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد اللكنوي أبو المباس الملقب ببحر العلوم، الفقيه الحنفي الأصولي المنطقي.
 من مؤلفاته: فواتح الرحموت شرح مسلم الشبوت، تنوير المنار، رسائل الأركان في الفقه، وغيرها. توفي سنة ثمانين ومائة وألف.
 انظر: الفتح المبين في طبقات الأصوليين ١٣٢/٣.
 (٤) فواتح الرحموت شرح مسلم الشبوت ١٥٤/٢ مع المستقصى.
 (٥) عقد الخطيب البغدادي في الكفاية ص ١٨١ - ١٨٦ بابا ذكر فيه بعض أخبار من استفسر في الجرح، فذكر ما لا يسقط العدالة.
 من ذلك أنه قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على برذون فتركت حديثه. ومعلوم أن هذا ليس بجرح موجب لتركه.
 وأورد ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" ١٥٣/٢ - ١٦٣ شيئا منها وحكم بأنه لا يلتفت إليها، ولا يصرح عليها، وحمل بعضها على أنها خرجت عن غضب من قائلها.
 (٦) انظر: الكفاية ص ١٧٩، علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٦ - ٩٧، والتقريب للنووي مع التدريب ص ٢٠٢.

لكن اختار جمع من أهل العلم أنه لا يجب ذكر السبب اذا كان الجرح أو المعدل عالما بأسباب الجرح والتعديل ، ومن هؤلاء : الحافظ ابن كثير ، والمراقي ، والبلقيني ، والسخاوي .^(١)

أما الحافظ ابن حجر ، فقد اختار تفصيلا حسنا ، وهو : ان كان من جرح مجملا قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحد كائنا من كان الا مفسرا ، لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة ، فلا يزحج عنها الا بأمر جلي ، وان خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسرا اذا صدر من عارف لأنه اذا لم يعدل فهو في حيز المجهول ، واعمال قول المجرح فيه أولى من اهماله .^(٢)

وهذا التفصيل هو الذي تميل اليه النفس .
اذا تقرر هذا فالطمن في الراوى من ناحيتين :-

الأولى : من حيث عدم عدالته .

الثانية : من حيث عدم ضبطه .

واليك الكلام على كل منهما ، وأوجه الطمن الناشئة عن انتائهما .

أولا : المدالمة :

تعريفها :

لغة : مصدر عدل بالضم ، يقال : عدل فلان عدالة وعدولة فهو عدل ، أى مرضي يقنع به ، ويطلق العدل على الواحد وغيره بلفظ واحد ، فيقال : رجل عدل ، ورجلان عدل ، ورجال عدل ، وامرأة عدل ،

(١) انظر : اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٧٩ ، التقييد والايضاح للمعراقي ص ١٤١ ، محاسن الاصطلاح ص ٢٢١ ، فتح المصنوع ٣/٣٢٨ .
(٢) شرح النخبة ص ١٥٥ ، مقدمة لسان الميزان ١٥/١ - ١٦ .

ونسوة عدل ، كل ذلك على معنى رجال ذوو عدل ، ونسوة ذوات عدل ، فهو لا يثنى ولا يجمع ، ولا يؤنث ، فان جاء مجموعا أو مثنى أو مؤنثا ، فعلى أنه قد أجرى مجرى الوصف الذى ليس بمصدر ، وقد حكى ابن جني^(١) : امرأة عدلة ، وقد ورد مجموعا في قول الشاعر :

وتعاقدا المقد الوثيق وأشهدا من كل قوم مسلمين عدولا^(٢)

واصطلاحها : هي ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة^(٣) مما حتى تحصل ثقة النفوس بصدق الراوى^(٤) .

والمراد بالتقوى : اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة^(٥) .
والمروءة : آداب نفسانية تحمل مراعاتها الانسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق ، وجميل العادات^(٦) .

(١) هو : عثمان بن جني أبو الفتح النحوى ، من أحنق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف .

صنف : الخصائص ، واللمع في النحو ، وسر الصناعة ، شرح الفصيح ، شرح ديوان المتنبي ، وغيرها . توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة .
انظر : بغية الوعاة ١٣٢/٢ .

(٢) انظر : لسان العرب ، والمصباح المنير مادة " عدل " .

(٣) شرح نخبة الفكر ص ٣١ .

(٤) المستصفى للفرزالي ص ١٨٢ ، وقد ذكر الخطيب أقوالا كثيرة في المدالة / انظر الكفاية ص ١٣٦ - ١٤٤ ، وانظر : شروط الأئمة الخمسة للهازمي ص ٤٢ .

(٥) شرح نخبة الفكر ص ٣١ .

(٦) توجيه النظر للجزائري ص ٢٨ ، وقد اختلفت عبارات العلماء في تعريف المروءة ، ومردها جميعا الى الاحتراز عما يذم عرفا . / وانظر : شرح شرح النخبة ص ٥٣ ، ولسان العرب مادة " مرأ " .

شروط المداينة :

لا يكون الشخص عدلا حتى تتوافر فيه الشروط الآتية :-

١- الاسلام . ودليل اشتراطه ، قوله تعالى : (... ممن ترضون من الشهداء ... الآية)^(١) . فقير المسلم ليس من أهل الرضى قطعا . قال الحازمي :^(٢) فان تحمل الرواية ، وهو مشرك ، ثم أبدأها في الاسلام ، فلا بأس بذلك .^(٣)

٢- التكليف . وذلك لأن البلوغ مناط تحمل المسؤولية ، والالتزام الواجبات ، وترك المحظورات ، فالصغير والمجنون لا تقبل روايتهما ، كما لا تقبل شهادتهما .^(٤)

٣- السلامة من أسباب الفسق . لمنافاته التقوى آنفة الذكر ، ودليل اشتراطه ، قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ... الآية)^(٥) .

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .
(٢) هو: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن حازم المصروف بالحازمي الهمداني الملقب زين الدين ، الفقيه الحافظ الزاهد الورع . من تصانيفه : المجالة ، الناسخ والمنسوخ ، شروط الأئمة ، وغيرها ، توفي سنة أربع وثمانين وخمسمائة .
انظر: الروضتين في أخبار الدولتين ١٣٧/٢ ، طبقات الشافعية للأستوي ٤١٣/١ - ٤١٤ .

(٣) شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص ٣٩ .
(٤) انظر: المستصفى للقرطبي ص ١٨١ ، ١٨٢ .
(٥) سيأتي الكلام على الفسق بشيء من التفصيل عند الكلام على الوجه الثالث من أوجه الطمن في الراوى المتعلقة بالعدالة .
(٦) الآية رقم ٦ من سورة الحجرات .

٤- السلامة من خوارم المروءة . مثل : البول في الطريق ، والأكل فيه ^(١) ، وصحبة الأراذل ، وإفراط المزح ، واللعب بالحمام ، وكثرة السخرية ، والاستخفاف ؛ وذلك لأن من فعل ذلك ، كان قليل المبالاة ، لا يؤمن أن يستهتر في نقل الحديث النبوي ^(٢) .

فهذه الخصال إذا توافرت في الراوي ، عرفت عدالته ، وكان صادقاً ، لأنها إذا اجتمعت حملت صاحبها على الصدق ، وصرفت عن الكذب ، لما اجتمع فيه من الدوافع الدينية والاجتماعية والنفسية ، مع الإدراك التام بتصرفاته وتحمل المسئولية .

ثبوت العدالة :

تثبت العدالة للراوي بأحد أمرين :-

الأول : أن ينص علماء الجرح والتعديل على عدالته ، وهل يكفي في التعديل

قول واحد ، أو لابد من اثنين ؟ فيه قولان لأهل العلم :-

١- اختار الخطيب البغدادي ، وغيره أنه يكفي قول واحد ، لأن

المدد لم يشترط في قبول الخبر ، فلم يشترط في جرح

راويه وتعميله . وقال ابن الصلاح : هو الصحيح ^(٣) .

(١) الأكل في الطريق يكون قادحاً في المروءة إذا لم يكن من عرف البلد ، أما إذا كان أهل البلد يأكلون في الطرقات ، فانه حينئذ لا يكون قادحاً فيها .

(٢) انظر : المستصفى للنفذالي ص ١٨٢ ، وتيسير التحرير ٣ / ٤٤ ،

وانظر : الشروط مجلدة في علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٤ ، وقارن به الرسالة للإمام الشافعي ص ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي ص ١٦١ ، علوم الحديث

لابن الصلاح ص ٩٨ - ٩٩ .

٢- يرى بعض الفقهاء أنه لا يقبل في التزكية الا اثنان ، سواء كانت التزكية للشهادة أو للرواية .^(١)

والذى يظهر لي : الاكتفاء بواحد فيمن لا جرح فيه ، لاسيما اذا كان المعدل من الأئمة المعتبرين في تعديلهم ، لا من المتسامحين ، ولا المتشددين .^(٢)

أما من اجتمع فيه جرح وتعديل ، فان كانا مبهمين ، قدم التعديل ، وان كان الجرح مفسرا والتعديل مبهما ، قدم الجرح ، لأن مع الجراح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل ، وان كان التعديل مفسرا أيضا بشأن يقول المعدل : عرفت السبب الذى ذكره الجراح ، ولكنه تاب وحسنت حالته ، فانه حينئذ يقدم التعديل .^(٣)

الثاني : تثبت العدالة بالاستفاضة والشهرة ، فاذا اشتهر الراوى بالصدق واستقامة الأمر ، والبصيرة ، والفهم ، فلا يحتاج أن يسأل عنه أئمة الجرح والتعديل ؛ وذلك كالامام مالك بن أنس ، والسفيانيين ، وشعبة ، والأوزاعي ، وأحمد بن حنبل ، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واشتهار الأمر .^(٤)

(١) الكفاية ص ١٦٠ ، التقييد والايضاح ص ١٤٢ .

(٢) يمد الامام أحمد بن حنبل ، والدارقطني ، وابن عدى من المعتبرين ، كما يمد الترمذى ، والحاكم من المتسمحين ، ويمد يحيى القطان ، وأبو حاتم ، والنسائي من المتشددين .

انظر : قواعد في علوم الحديث للتهانوى ص ١٧٨ - ١٧٩ ، فتح المفيت

٣/ ٣٢٥ - ٣٢٦ ، وانظر : فتح البارى ١١/ ٤٤١ .

(٣) تريب الراوى للسيوطي ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٤) انظر : الكفاية ص ١٤٧ ، والتحرير لابن الهمام ص ٣١٧ ، قواعد

في علوم الحديث ص ٢١٠ - ٢١١ .

أما ما يراه ابن عبد البر من أن كل حامل علم معروف المناهية به ،
فأمره محمول على العدالة حتى يتبين جرحه ^(١) ، محتجا بما روى عنه عليه الصلاة
والسلام : " يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الفالين ،
وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين " ^(٢) .

ووافقه على هذا القول ابن السواق ^(٣) من المتأخرين ^(٤) .

فهو قول غير مرضي ، لأن الحديث غير صحيح ، قال الحافظ ابن حجر :
قد أورد ابن عدي ^(٥) هذا الحديث من طرق كلها ضعيفة ^(٦) .

وعلى تقدير ثبوته ، انما يصح الاستدلال به لو كان خيرا ، ولا يصح
حملة على الخبرة ، لوجود من يحمل العلم ، وهو غير عدل ، وغير ثقة ،

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر ١/ ٢٨٠ .

(٢) الحديث وصله ابن عبد البر في التمهيد ١/ ٥٨ - ٦٠ ، والخطيب
البغدادي في شرف أصحاب الحديث ص ٢٨ - ٢٩ ، ونسبه العجلوني في
كشف الغطاء ١/ ١١٩ للطبراني ، وانظر: مقدمة الكامل لابن عدي ص (٢٣) -
٢٣٣ .

(٣) هو: عبد الله بن المواق المصري المحدث الحافظ الأصولي .
من تأليفه: بغية النقاد في أصول الحديث . مات سنة سبع وتسعين
وشماعة .

انظر: معجم المؤلفين ٦/ ١٥٧ .

(٤) انظر: تدريب الراوي ص ١٩٩ .

(٥) هو : أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الحافظ
المتقن الذي لم يكن في زمانه مثله .

له : الانتصار على أبواب مختصر المزني ، الكامل في ضعفاء الرجال ،
وغيرهما ، توفي سنة خمس وستين وثلاثمائة .

انظر: تاريخ جرجان للسهمي ص ٢٨٧ - ٢٩٢ ، تذكرة الحفاظ للذهبي

٣/ ٩٤٠ - ٩٤٢ .

(٦) انظر : الاصابة في ترجمة ابراهيم بن عبد الرحمن المذري ١/ ٢٢٥ -

٢٢٦ ، وقال السيوطي في التدريب ص ٢٠٠ : والحديث من الطريق الذي
أورده ابن عبد البر مرسل أو معضل ، وابراهيم الذي أرسله ، قال في—
ابن القطان : لا نعرفه البتة ، ومما أيضا ضعفه ابن معين ، وأبو هاتم ،
وابن حبان ، وابن عدي ، والجوزجاني . ١٠ هـ

فيلزم من هذا الخلف في الخبر ، فلم يبق له محمل الا على الأمر ، والمعنى
ليحمل هذا العلم ، ففيه أمر للمثقات بحمل العلم ، لأن العلم انما يقبل
عنهم ، لأن المفروض أن العلم الشرعي لا يشتغل به الا من يريد به وجهه
الله ، والدار الآخرة الذي يحمله شعوره هذا على التزام الاسلام قولا
وعملا ، ظاهرا وباطنا .

اذا توافرت شروط العدالة آتفة الذكر في شخص ما ، فانه يكون عدلا
يقبل حديثه اذا انضم اليها صفة الضبط التي سيأتي الحديث عنها ،
أما اذا اختلف شرط من شروط العدالة ، فالراوى مطعون فيه ، ضعيف
عند المحدثين .

هذا وأوجه الطمن المتعلقة بانتفاء العدالة خمسة ، هي :-

أولا : الكذب .

ثانيا : التهمة بالكذب .

ثالثا : الفسق .

رابعا : البدعة .

خامسا : الجهالة .

واليك الكلام على هذه الأوجه واحدا تلو الآخر ، وما يسمى بـ

حديث كل واحد ممن اتصف بصفة من هذه الصفات :-

الوجه الأول من أوجه الطمن في الراوى المتعلقة بالمدالة

الكذب

تعريفه : لغة : نقيض الصدق ، يقال : كذب يكذب كذبا ، وكذبا ، وكذبة ، وكذبة ، وكذبا ، وكذبا ، ورجل كاذب ، وكذاب ، وتكذاب ، وكذوب ، وكذوبة ، وكذبان ، وكذبان ، ومكذبان ، ومكذبانة ، وكذبان ، وكذب ، وكذب .

قال الشاعر :^(١)

وانذا سمعت بأنسى قد بعثتهم بوصال غائبة فقل كذب^(٢)
 واصطلاحا : هو الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عمدا كان أو سهوا^(٣) .
 فلا يشترط لتسمية الكلام كذبا كونه صدر من قائله عمدا ، بل مجرد
 الاخبار على خلاف الواقع يسمى كذبا ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : " من
 كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " .^(٤)

ووجه الاستدلال من الحديث حيث قيد الكذب بالتمدد ، فيدل على أن
 هناك كذبا آخر ، ألا أنه لا وعيد فيه ، وهو السهو والغلط .

كما يدل له قوله صلى الله عليه وسلم : " صدق الله وكذب بطن
 أخيك " .^(٥) قال الحافظ ابن حجر : أهل الحجاز يطلقون الكذب فسي

(١) هو : جريئة بن الأشيم كما في لسان العرب مادة " كذب " .
 (٢) انظر : اصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٨٩ ، المحكم لابن سيدة
 ٤٩١/٦ ، اللسان مادة " كذب " وفيهما : كذب بالتشديد .
 (٣) شرح النووي على مسلم ٦٩/١ ، ٩٢/٨ ، فتح الباري ٢٠١/١ .
 (٤) تقدم تخريجه ص ١٤ من هذه الرسالة .
 (٥) رواه البخارى ١٣٩/١٠ مع الفتح ، مسلم ٢٠٢/١٤ - ٢٠٣ مع
 النووي ، الترمذى رقم ٢٠٨٣ ، أحمد ١٩/٣ ، ٢٠ ، ٩٢ .

(١) موضع الخطأ ، يقال : كذب سمعك ، أى : زل ، فلم يدرك حقيقة ما قيل له .
ومعلوم أن الخطأ ضد الحمد .

فعلى هذا المذهب لا واسطة بين الصدق والكذب ، وهو قول أهل السنة . (٢)

أما المعتزلة فيرون اشتراط المصدية ليكون الكلام كذبا ، وعندهم أن هناك واسطة بين الصدق والكذب ، وهي " ليس بصدق ولا كذب " .
مستدلين بقوله تعالى : (أفترى على الله كذبا أم به جنة . . . الآية) . (٣)

ووجه استدلالهم من الآية : أن الجنة غير الكذب ، لأنها صبارت قسيمة له ، وفير الصدق ، لأنهم لم يمتقدوه .

ورد استدلالهم بأن المصنى أم لم يفتر ، فمير عنه بالجنة ، لأن المجنون لا افتراء له . (٤)

وقيل : ان " أم " منقطمة ، فلا يتم لهم الاستدلال . (٥)
وعلى ضوء هذا الاختلاف تنازع الحافظ أبو العلاء الهمداني (٦) ، والشيخ

(١) فتح البارى ١٠/١٦٩ نقلا عن الخطابى .

(٢) انظر : شرح النووى على صحيح مسلم ١/٦٩ ، ٨/٩٢ .

(٣) الآية رقم ٨ من سورة سبأ .

والجنة : هي الجنون . انظر : تفسير الفخر الرازى ٢٥/٢٤٤ ، تفسير القرطبي ١٤/٢٦٣ .

(٤) انظر : تهذيب الأسماء واللفات ٢/١١٣ ، التلخيص فى علوم البلاغة ص ٣٩ - ٤٠ .

(٥) انظر : روح المعاني للألوسى ٢٢/١١٠ - ١١١ .

(٦) هو : الحافظ المقرئ شيخ الاسلام الحسن بن أحمد بن الحسن ابن أحمد بن محمد بن سهل العطار ، شيخ همدان ، أبو العلاء ، قال السمعاني : حافظ متقن ومقرئ فاضل حسن السيرة ، مرضى الطريقة ، عزيز النفس ، سخي بما يملكه ، مكرم للغيراء .

له تصانيف ، منها : زان المسافر ، مات سنة تسع وستين وخمسمائة .

انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي ٤/١٣٢٤ - ١٣٢٨ .

أبو الفرج بن الجوزي ، هل في مسند الامام أحمد بن حنبل حديث موضوع أم لا ؟ فأنكر أبو المعلاء أن يكون في المسند حديث موضوع ، وأثبت ذلك أبو الفرج ، وبين أن فيه أحاديث قد علم أنها باطلة .

ولا منافاة بين القولين ، فان اصطلاح ابن الجوزي عدم اشتراط تعدد الكذب بخلاف أبي المعلاء الهمداني ، فانه يريد بالموضوع المخلوق المصنوع الذي تعدد صاحبه الكذب ، ومثل هذا فان الامام أحمد لم يروه في مسنده عنه ، بخلاف من قد يغلط في الحديث ، ولا يثمد الكذب ، فان هؤلاء توجد الرواية عنهم في السنن ، ومسند الامام أحمد ونحوه .^(١)

حكم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم :

أجمع من يمتد بقوله من المسلمين على تحريم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والحكم بأنه من كبائر الذنوب ، لما تواتر عنه صلى الله عليه وسلم من قوله : " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " .^(٢)

بل نقل أبو المعالي الجويني عن أبيه^(٣) تكفير من يضع الحديث ، لكن

- (١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٢٤٨/١ - ٢٤٩ .
 (٢) تقدم تخريجه ص ١٤ من هذه الرسالة ، وانظر - أيضا - ص ١٠٥ .
 (٣) هو : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني امام الحرمين البحر البحر النظائر الأصولي المتكلم .
 من تصانيفه : الشامل في أصول الدين ، البرهان ، الورقات في أصول الفقه ، الارشاد ، وغيرها . توفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة .
 انظر : الطبقات الكبرى للسيكي ١٦٥/٥ - ٢٢٢ .
 (٤) هو : عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني ، الامام الفقيه الأصولي الأديب ، المفسر ، أواخر زمانه .
 له : التبصرة والتذكرة ، ومختصر المختصر ، التفسير الكبير ، توفي سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة .
 انظر : تبين كذب المغترى لابن عساكر ص ٢٥٧ - ٢٥٨ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٧٣/٥ - ٩٣ .

أبا المحالي ، ضعف هذا القول ، وقال : انه لم يره لأحد من الأصحاب ،
وانه هفوة عظيمة ^(١) .

وقد نقل الذهبي عن ابن الجوزي قوله : ولا ريب أن الكذب على الله
وعلى رسوله في تحليل حرام أو تحريم حلال كفر محض ، وانما الشأن في
الكذب عليه فيما سوى ذلك ^(٢) .

ولا عبرة بما ذهب اليه محمد بن كرام السجستاني ^(٣) من اباحة وضع
الأحاديث المتضمنة للترغيب في الطاعة ، والتنفير من المصيبة ، دون ما يتعلق
به حكم من أحكام الشريعة ، مؤولين حديث : " من كذب علي ... الحديث " .
بقولهم : انا نكذب له ، ولسنا نكذب عليه .

ومستدلين بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة ، وهي : " من كذب
علي ليعضل به الناس ... الحديث " ^(٤) .

ولا شك أن هذا قول متهاافت عرضه يكفي عن الرد عليه ، لأن تأويلهم
للحديث جهل باللغة العربية مع مناقضته لإجماع من يمتد بإجماعه من المسلمين ،
ومع ذلك فهو في غاية السخف ، فإن الدين الاسلامي ليس بحاجة إلى
كذابين ودجالين لجروجه ، فقد أكمله الله تعالى قبل وفاة رسوله صلى الله عليه

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٦٩/١ .

(٢) الكبائر للذهبي ص ٧٠ ، الزواجر لابن حجر الهيتمي ٩٧/١ .

(٣) هو : محمد بن كرام السجستاني أبو عبد الله المايه ، أمم
الكرامية ، ورد نيسابور ، فحبسه طاهر بن عبد الله ، ثم ذهب إلى ثغور
الشام ، ثم عاد إلى نيسابور فحبسه محمد بن طاهر ، فطال حبسه ، مات سنة
خمس وخمسين ومائتين .

انظر : الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل ٢٩٦/١ .
(٤) أخرجه البزار من حديث ابن مسعود . / انظر : كشف الأستار

من زوائد البزار ١١٤/١ ، مجمع الزوائد ١٤٤/١ .

وسلم ، قال تعالى : (... اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ... الآية) .^(١)

وأما الزيادة التي استدلو بها ، فهي غير ثابتة ، وعلى تقدير ثبوتها ، فليست اللام فيها للملة ، بل للصيرورة ، كما فسر قوله تعالى : (... فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس بغير علم ... الآية) .^(٢)
والمعنى : أن سأل أمره الى الاضلال ، أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر ، فلا مفهوم له ، كقوله تعالى : (... لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة ... الآية) .^(٣) وقوله : (... ولا تقتلوا أولادكم من اصلاق ... الآية) .^(٤) فان قتل الأولاد ، ومضاعفة الربا ، والاضلال في هذه الآيات إنما هو لتأكيد الأمر فيها ، لا لاختصاص الحكم .^(٥)

قال الغزالي : وقد ظن طائفة أنه يجوز وضع الأحاديث في فضائل الأعمال ، وفي التشديد في المصايب ، وزعموا أن القصد منه صحيح ، وهو خطأ محض ؛ ان قال صلى الله عليه وسلم : " من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " . وهذا لا يرتكب الا لضرورة ، ولا ضرورة ان في الصدق مندوحة عن الكذب ، ففيما ورد من الآيات والأخبار كفاية عن غيرها ، وقول القائل : ان ذلك قد تكرر على الأسماع ، وسقط وقعه ، وما هو جديد فوقعه أعظم ، فهذا هوس ، ان ليس هذا من الأغراض التي تقاوم محذور الكذب

-
- (١) الآية ٣ من سورة المائدة .
(٢) الآية ١٤٤ من سورة الأنعام .
(٣) الآية ١٣٠ من سورة آل عمران .
(٤) الآية ١٥١ من سورة الأنعام .
(٥) انظر : فتح الباري ١ / ٢٠٠ .

على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى الله تعالى ، ويؤدى فتح بابيه الى
أمور تشوش الشريعة ، فلا يقاوم خسر هذا شره أصلاً ، والكذب على رسول
الله صلى الله عليه وسلم من الكبائر التي لا يقاومها شيء ، نسأل الله العفو عنا
وعن جميع المسلمين .^(١)

إذا تقرر هذا ، فمن كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً
في حديث واحد فسق ، وردت رواياته كلها ، وبطل الاحتجاج بها جميعاً .
فإن تاب من ذلك فقد اختلف العلماء في قبول روايته على قولين :-

الأول : ذهب جماعة من العلماء ، منهم الامام أحمد بن حنبل ، وأبو بكر
الحميدى^(٢) - شيخ البخارى - ، وأبو بكر الصيرفى^(٣) الى أن توبته لا تؤثر في ذلك ،
ولا تقبل روايته أبداً ، بل يحتم جرحه دائماً .^(٤)

الثاني : يرى آخرون ، أن توبته صحيحة ، وروايته مقبولة إذا صحت
توبته ، ورجحه الامام النووى ، وقال : انه الجارى على قواعد الشرع ، وقاسه
على رواية الكافر اذا أسلم ، وضعف الرأى الأول .^(٥)

(١) احياء علوم الدين للفتاوى ١٣٦/٣ ، وانظر : شرحه اثناف
السادة المتقين ٥٢٧/٧ - ٥٢٨ .

(٢) هو : عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الحميدى المكي أبو بكر
ثقة حافظ فقيه ، أجل أصحاب ابن عيينة ، كان البخارى اذا وجد حديثاً
عنده لا يعدوه الى غيره ، مات سنة تسع عشرة ومائتين .
انظر : تقريب التهذيب ٤١٥/١ .

(٣) هو : أبو بكر محمد بن عبد الله البغدادى الصيرفى ، كان اماماً في
الفقه والأصول ، قال القفال الشاشي : كان الصيرفى أعلم الناس بأصول الفقه
بعد الشافعي .

من تصانيفه : شرح الرسالة ، كتاب في الاجماع ، آخر في الشروط ، توفي
سنة ثلاثين وثلاثمائة .

انظر : طبقات الشافعية للسبكي ١٨٦/٣ - ١٨٧ ، ولا بد هداية الله

ص ٦٣ .

(٤) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٤ .

(٥) شرح النووى على مسلم ٦٩/١ - ٧٠ .

انما كان سبب الطعن في الراوى هو الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان حديثه يسمى :

الموضوع

المنسوب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم زورا وهبتانا .

وقد استنكر العلماء على الخطابي وابن الصلاح قولهما : انه شـرر الأحاديث الضعيفة ^(١) ، لأن الموضوع ليس من الحديث النبوى ^(٢) ، وأفضل التفضيل انما يضاف الى بعضه .

وقد أجيب عنهما بأنهما لم يقصدا بالأحاديث الأحاديث النبوية ، بل مرادهما ما هو أعم من ذلك ، وهو ما يتحدث به ^(٣) . أو سمي بذلك تجاوزا حسب دعوى من اختلقه ^(٤) .

تصنيفه :

لغة : يقال : وضع الشيء من يده يضعه - بفتح ضادهما -

(١) انظر : معالم السنن للخطابي ١١/١ ، علوم الحديث ص ٨٩ .
(٢) بل هو على العكس من ذلك ، فانه أشد خطرا على الدين ، وأنكى ضررا بالمسلمين من تعصب أهل المشرقين والمغربين ، لأنه يبعث على التطرف الذى يزيح الأمة الاسلامية عن صراطها المستقيم ، ويقذف بها في غياهب الضلالات ، حتى ينكر الرجل أخاه ، والولد أباه ، وتطير الأمة شعاعها ، وتتفرق أبادا لالتباس الفضيلة ، وأقول شمس الهداية ، وانشعاب الأهواء ، وتباين الآراء ، وان تشرق المسلمين الى طوائف متناحرة لهو أثر قبيح من آثار الوضع في الدين ، فقاتل الله الوضعيين ، وجزى الله عن الاسلام والمسلمين خيرا الأئمة الحفاظ المتقنين ، الذين أزهقوا أرواحهم لضبط الحديث حفظا وكتابة وتلقينا ، ومازوا الخبيث من الطيب ، وقشعوا سحب اللبس ، فتلا لأاليقين .

انظر : قواعد التحديث للقاسمي ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٣) انظر : توضيح الأفكار للصنعاني ٣/٦٩ .

(٤) لمحات في أصول الحديث للدكتور محمد أديب الصالح

وضعا وموضعا ، وموضوعا حطه ، وفي حسبه ضمة - بالفتح والكسر - انحطاط ولؤم وخسة ، وقد وضع الدين أسقطه .^(١)

قال ابن دحية^(٢) : الموضوع الملق ، يقال : وضع فلان على فلان عارا اذا ألصقه به ، والوضع أيضا الحط والاسقاط .^(٣)

والالصاق أليق بهذه الحيشة .^(٤)

واصطلاحها : هو المخلوق المصنوع ، المغترى على رسول الله صلى الله عليه وسلم .^(٥)

سمي بذلك لأن الأحاديث التي اختلقها الفسقة ساقطة ، ومنحطّة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ان هي كلام غيره .^(٦)

أسباب الوضع :

الأسباب التي حملت بعض الناس على اختلاق الأحاديث وافترائها على رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرة جدا ، لكن يمكن أن نجمل أهمها

(١) القاموس المحيط وشرحه مادة " وضع " .

(٢) هو : أبو الخطاب عمر بن حسن بن محمد الخليل الكلبي الحافظ اللغوي الظاهري المذهب ، من أعيان العلماء ، ومشاهير الفضلاء ، متقننا في الحديث والنحو واللفظ ، وله تصانيف ، مات سنة ثلاث وثلاثين وستمئة . انظر المعبر في خبر من غير ١٣٤/٥ - ١٣٥ ، شذرات الذهب ١٦٠/٥ - ١٦١ .

(٣) أداء ما وجب من بيان وضع الوضعيين في رجب لابن دحية ورقة ٦٠ من المخطوط المحفوظ في مكتبة الشيخ سليمان بن صالح البسام في عنيزة برقم ١٠١ .

(٤) فتح المفيث ٢٣٤/١ نقلا عن الحافظ ابن حجر ، وانظر : توضيح الأفكار ٦٨/٢ .

(٥) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٩ .

(٦) انظر : المصباح في أصول الحديث لقاسم الأندجاني ص ٩٦ .

(٧) انظر : أداء ما وجب لابن دحية الكلبي الورقة ٦٠ من المخطوط .

فيما يلي :-

١- التقرب الى الله تعالى بوضع الحديث ترغيباً للناس في الخيرات ، وترهيباً من فعل المنكرات ، وهؤلاء قوم ينسبون الى الزهد والصلاح ، وهم شرأنواع الوضاعين لقبول الناس موضوعاتهم ثقة بهم ، ومن هؤلاء أبو عصمة نوح بن أبي مريم ^(١) .

٢- قصد الواضع افساد الدين على أهله وتشكيكهم فيه ، وهذا انما صدر عن الزنادقة ، ومنهم : عبد الكريم بن أبي الموحاء ^(٢) ، ومحمد بن سميد المصلوب ^(٣) ، وقد كان في هؤلاء من يتففل الشيخ فيدس في كتابه ما ليس من حديثه ، فيرويه ذلك الشيخ ظناً منه أن ذلك من حديثه ^(٤) .

٣- الانتصار للمذهب ، ولا سيما أصحاب الأهواء والبدع ، كالخطابية ^(٥) ،

(١) هو : نوح بن أبي مريم أبو عصمة الجامع ، من أهل مرو ، كان ممن يقلب الأسانيد ، ويروى عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات ، لا يجهوز الاحتجاج به بحال ، مات سنة ثلاث وسبعين ومائة .

انظر : المجروحين لابن حبان ٤٨/٣ - ٤٩ .

(٢) هو : عبد الكريم بن أبي الموحاء خال ممن بن زائدة ، زنديسق مفتر ، اعترف بوضع أربعة آلاف حديث ، عده أبو الفرج الأصبهاني من متكلمي البصرة ، وقال : كان يفسد الأحداث ، قتله محمد بن سليمان العباسي أمير البصرة بعد الستين ومائة .

انظر : لسان الميزان ٥١/٤ - ٥٢ ، والأفاني ٢٤/٣ - ٢٥ .

(٣) هو : محمد بن سميد المصلوب ، شامي من أهل دمشق ، هالك ، اتهم بالزندقة فصلب ، كان يضع الحديث عمداً ، وكان يقول : لا بأس اذا كان كلاماً حسناً أن تضع له اسناداً ، من السادسة .

انظر : ميزان الاعتدال ٥٦١/٣ - ٥٦٣ ، التقريب ١٦٤/٢ .

(٤) انظر : الموضوعات لابن الجوزي ٣٨/١ ، اللآلئ المصنوعة

للسيوطي ٤٦٨/٢ ، المصنوع في معرفة الموضوع للقاري ص ٢٠٢ .

(٥) الخطابية : احدى أصناف الشيعة الغالية ينسبون الى أبي الخطاب محمد بن أبي زنيب الأسدى الأجدع الذي عزا نفسه الى جعفر الصادق فلما وقف الصادق على غلوه الباطل في حقّه ، تبرأ منه ولمنه ، وكان يزعم أن الأئمة أنبياء ، ثم ألهمه الى غير ذلك من أباطيله .

انظر : الملل والنحل للشهرستاني ١٢٩/١ - ١٨١ .

وبعض السالمية ^(١) ، فقد وضموا أحاديث نصرة لمذاهبهم ، أو ثلبا لمخالفهم ،
فقد روى عن رجل من أهل البدع رجوع عن بدعته قوله : انظروا هذا
الحديث ممن تأخذون ، فانا كما اذا رأينا رأيا جعلنا له حديثا ^(٢) .
وقد يفمل ذلك بعض جهلة المتمصبين لأحد من الأئمة الفقهاء .

٤- الرغبة في التكسب والارتزاق كبعض القصاص الذين يتكسبون
بالتحدث الى الناس ، فيوردون بعض القصص المسلية والمجبية ، حتى يستمع
اليهم الناس ويمطوهم ، وقد اشتهر بهذا جماعة منهم : أبو سعيد المدائني ^(٣) .
٥- قصد الواضع التزلف الى الخلفاء ، والنفاق لهم ، لتتبع لــــه
مجالسهم ، وتتفق سوقه عندهم ، ومن هؤلاء ^(٤) : غياث بن ابراهيم حيث وضع للمهدي ^(٥)

(١) السالمية : جماعة ينتسبون الى مذهب أبي الحسن محمد بن أحمد
ابن سالم في الأصول ، وكان مذهبهم مشهورا بالبصرة وسوادها . / انظر:
الأنساب للسمعاني ٢٣/٧ - ٢٤ ، فتح المغيث للسخاوي ٢٥٤/١ .
(٢) انظر: المحدث الفاضل ص ٤١٦ ، المجروحين ٨٢/١ .
(٣) أبو سعيد المدائني ذكره العراقي فيمن كان يضع الحديث ،
وذكره عنه الحافظ ابن حجر وسماه "أبا سعد المدائني" . / انظر: التبصرة
والتذكرة للعراقي ٢٦٥/١ ، لسان الميزان لابن حجر ٣٨٣/٦ .
(٤) هو : غياث بن ابراهيم النخعي ، قال أحمد : ترك الناس حديثه ،
وقال ابن عدي : بين الأمر في الضعف ، وأحاديثه كلها شبه الموضوع ،
وقال يحيى : كذاب خبيث .
انظر: ميزان الاعتدال ٣٣٧/٣ - ٣٣٨ ، لسان الميزان ٤٢٢/٤ .
(٥) هو : أبو عبد الله بن المنصور ، قال السيوطي : كان جوادا ،
مدحا ، مليح الشكل ، محبا الى الرعية ، حسن الاعتقاد ، تتبــــــــــــع
الزنادقة وأقنئ منهم خلقا كثيرا ، وهو أول من أمر بتصنيف كتب الجدل
في الرد على الزنادقة والملحدين ، تولى الخلافة بعد أبيه المنصور ،
سنة ثمان وخمسين ومائة ، ومات سنة تسع وستين ومائة .
انظر : تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٧١ - ٢٧٩ .

زيادة في حديث : * لا سبق الا في نصل أو خف أو حافر^(١) . فزاد فيه
أوجناح ، قال : فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فلما قام وخرج ، قال :
أشهد أن قفا هذا قفا كذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله
ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : جناح ، ولكن أراد هذا أن يتقرب
الينا يا غلام انبح الحمام ، فذبح الحمام في الحال .^(٢)

٦- قصد الواضع الشهرة ، ومحبة الظهور حيث جعل بعضهم لدى
الاسناد الضعيف اسنادا صحيحا مشهورا ، وجعل بعضهم للحديث اسنادا
غير اسناد المشهور ليستغرب ، ويطلب سماعه منهم .

سئل الأستاذ أبو اسحاق الاسفرائيني عن قلب الاسناد والمستن
على حاله ، فجعل بدل شمعة سفيدا ، وما أشبهه ، يريد أن يجعل الحديث
مرفوعا فيه غريبا ؟

فأجاب : يصير دجالا كذابا ، تسقط به جميع أحاديثه ، وان رواها
على وجهها .^(٣)

هذه أسباب دفعت أصحابها الى تعمد الكذب على رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، لكن هناك أسباب أوقعت أصحابها في الكذب من غير تعمد
له ، أهمها ما يلي :-

- (١) الحديث - بدون الزيادة الموضوعة - رواه أحمد ٤ / ٤٧٤ ، وأبو داود
رقم ٢٥٧٤ ، والنسائي ٦ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، والترمذي رقم ١٧٠٠ ،
وابن ماجه رقم ٢٨٧٨ .
(٢) انظر : المدخل في أصول الحديث ص ١٠٠ مع المجموعة الكمالية
رقم (٢) ، وتاريخ بغداد ١٢ / ٣٢٣ - ٣٢٤ .
(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٤ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، تنزيه الشريعة
لابن عراق ١ / ١٥٠ .

- ١- غلبة الزهد والعبادة على بعض الناس حتى جعلتهم يفتلون عن الحفظ ، والتميز ، حتى صار الطابع لكثير من الزهاد الغفلة .
قال أبو عاصم النبيل^(١) : ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث^(٢) .
- ٢- ضياع الكتب أو احتراقها ممن يعتمد عليها ، ثم بعد ذلك يحدث من حفظه فيقع الغلط في كلامه ، وذلك مثل : عبد الله بن لهيعة^(٣) .
- ٣- الاختلاط ، فقد حصل لقوم ثقات أن اختلطت عقولهم في أواخر أعمارهم ، فخلطوا في الرواية ، وقلبوا المرويات ؛ وذلك مثل : اسماعيل ابن عياش^(٤) ، وغيره^(٥) .

- (١) هو : أبو عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني البصري الحافظ شيخ الاسلام ، كان يلقب بالنبيل لنبله وعقله ، لم يحدث قط الا من حفظه ، قال عمر بن شبة : والله ما رأيت مثله ، وقال ابن سعد : كان ثقة فقيها ، مات بالبصرة سنة اثنتي عشرة ومائتين .
انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي ٣٦٦/١ - ٣٦٧ .
- (٢) الكفاية للخطيب البغدادي ص ١٤٤ .
- (٣) هو : عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي ، خلط بعد احتراق كتبه ، صدوق من السابعة ، قال ابن معين : لا يحتج بحديثه ، مات سنة أربع وسبعين ومائة .
انظر : التاريخ ليعقوب بن معين ج ٤ ص ٤٨١ ، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٤٤/١ .
- (٤) هو : اسماعيل بن عياش بن سليم العنسي أبو عتبة الحمصي ، عالم الشام ، ضعفه في الحجازيين ، وقد تغير حفظه بعد كبره ، وكثر الخطأ في حديثه ، مات سنة احدى وثانين ومائة .
انظر : الاغباط في معرفة من رمي بالاختلاط ص ٣٦٩ مـ
- (٥) المجموعة الكمالية رقم (٢) ، الخلاصة للخزرجي ٩٢/١ .
(٥) انظر : الموضوعات لابن الجوزي ٣٥/١ - ٤٧ ، اللآلئ المصنوعة للسيوطي ٤٦٧/٢ - ٤٧٣ ، المصنوع للقاري ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

ما يعرف به الحديث الموضوع :

ذكر العلامة ابن القيم^(١) : أن من تطلع في معرفة السنن الصحيحة ، واغتلتط بلحمه ودمه ، وصار له فيها ملكة ، وله اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ، ومعرفة سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ، ويخبر عنه ، ويدعو إليه ، ويحبه ويكرهه ، ويشعره للأمة بحيث يصير كأنه مغالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه ، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه وكلامه ، وما يجوز أن يخبر به ، وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره ، وهذا شأن كل متبع مع متبعه ، فان للأخص به ، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها ، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه ، وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك ، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم^(٢) .

وقال السراج البلقيني : ان لأئمة الحديث ملكة يعرفون بها الموضوع ، وشاهده أن انسانا لو خدم انسانا سنين ، وعرف ما يحب وما يكره ، فجاء انسان وادعى أنه يكره شيئا يعلم ذلك أنه يحبه ، فمجرد سماعه يبادر الى تكذيب من قال انه يكرهه^(٣) .

(١) هو : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي ثم الدمشقي الفقيه الأصولي المفسر النحوي المارف شمس الدين أبو عبد الله بن قيم الجوزية ، قال ابن رجب : لم أشاهد مثله ، ولا رأيت أوسع منه علما ، ولا أعرف بمحامي القرآن والسنة وحقائق الايمان منه . له : تهذيب سنن أبي داود ، زاد المعاد ، جلاء الأفهام ، اعلام الموقمين ، بدائع الفوائد ، وغيرها ، توفي سنة احدى وخمسين وسبعمائة .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٢ / ٤٤٧ - ٤٥٢ .

(٢) المنار المنيف ص ٤٤ بتحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة .

(٣) محاسن الاصطلاح ص ٢١٥ .

وعلى ضوء تلك المعرفة من الأئمة النقاد مع خشيتهم من التباس الأمر على من يأتي بعدهم هبوا لوضع علامات يصرّف بها الموضوع ، ويميّز بها بين الصحيح ، وغيره ، منها :-

١- اقرار واضعه ^(١) ، بأن يقرّ الواضع أنه وضع الحديث بعينه ، كاقرار عمر بن صبح ^(٢) بأنه وضع خطبة نسبها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكاقرار ميسرة بن عبد ربه الفارسي ^(٣) ، بأنه وضع أحاديث في فضائل القرآن ، ووضع أحاديث في فضائل علي - رضي الله عنه - .

لكن قال ابن دقيق العيد : وهذا - يعني : اقرار الواضع - كاف في تركه ، لكنه ليس بقاطع في كونه موضوعا لهواز أن يكون (كاذبا) في هذا الاقرار ^(٤) . قال ابن حجر : وقد فهم منه - أي : من كلام ابن دقيق العيد - بعضهم أنه لا يعمل بذلك الاقرار أصلا ، وليس ذلك مراده ، وإنما نفى القطع بذلك ، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم ، لأن الحكم يقع بالظن الغالب ، وهو هنا كذلك ، ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل ، ولا رجم المعتترف بالزنا ، لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به ^(٥) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٩ ، التقييد والايضاح ص ١٣١ .
(٢) هو : عمر بن صبح بن عمران التميمي المدوي أبو نعيم الخراساني السمرقندي ، قال اسحاق بن راهويه : أخرج خراسان ثلاثة لم يكن لهم في الدنيا نظير في البدعة والكذب : جهم بن صفوان ، وعمر بن الصبح ، ومقاتل ابن سليمان .

انظر : تهذيب التهذيب لابن حجر ٤٦٣/٧ - ٤٦٤ .
(٣) هو : ميسرة بن عبد ربه الفارسي التراس الأكال ، قال البخاري : يرمى بالكذب ، وقال ابن حبان : كان ممن يروى الموضوعات عن الأثبات ، ويضع الحديث . / انظر : التاريخ الكبير للبخاري ٣٧٧/١/٤ ، والصفير له ١٧١/٢ ، ميزان الاعتدال للذهبي ٢٣٠/٤ - ٢٣٢ .

(٤) الاقتراح لابن دقيق العيد الورقة ١١ من مخطوطة برلين .

(٥) شرح نخبة الفكر ص ٧٨ .

٢- ما يتنزل منزلة اقراره^(١) ، كأن يحدث بحديث عن شيخ ، ثم يسأل عن مولده ، فيذكر تاريخاً يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله ، ولا يوجد ذلك الحديث الا عنده ، فهذا لم يعترف بوضعه ، ولكن اعترافه بوقت مولده يتنزل منزلة اقراره بالوضع^(٢) .

٣- ما يؤخذ من حال الراوى بحيث تقوم قرينة من حاله تدل على أن ذلك المروى موضوع ، ومن أمثله : ما أخرجه الحاكم عن سيف بن عمر التميمي^(٣) أنه قال : كنا عند سعد بن طريف^(٤) ، فجاء ابنه بيكي ، فقال : ما لك ؟ قال : ضربني المعلم ، قال : لأخزينهم اليوم ، حدثني عكرمة^(٥) عن ابن عباس مرفوعاً : " معلموا صبيانكم شراركم أقلهم رحمة لليтим ، وأغلظهم على المساكين " .^(٦) وسعد بن طريف - هذا - قال فيه ابن حبان : كان يضع الحديث على الفور^(٧) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣١ مع التقييد والايضاح .
(٢) انظر: الكفاية ص ١٩٢ - ١٩٣ ، التقييد والايضاح ص ١٣٢ .
(٣) هو : سيف بن عمر التميمي صاحب كتاب " الردة " ، ويقال له : الضبي الكوفي ، ضعيف في الحديث ، عمدة في التاريخ ، أفحش ابن حبان القول فيه ، من الثامنة .

انظر: المجروحين ٣٤٥/١ - ٣٤٦ ، تقريب التهذيب ٣٤٤/١ .
(٤) هو : سعد بن طريف الاسكافي الكوفي ، قال البخاري : ليس بالقوى عندهم ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشيء .
انظر: الضعفاء للبخاري ص ٥٤ ، وللنسائي ص ٥٤ ، والتاريخ

لابن معين ٤٢١/٣ ، ٤٥٣ .
(٥) هو : عكرمة البربري مولى ابن عباس أبو عبد الله أحد الأئمة الأعلام ، وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي ، مات سنة خمس ومائة .

انظر: الخلاصة ٢٤٠/٢ .
(٦) المدخل في أصول الحديث للحاكم ص ١٠١ مع المجموعة الكمالية رقم (٢) ، والمجروحين لابن حبان ٦٦/١ .
(٧) المجروحين لابن حبان ٣٥٧/١ .

٤- ما يؤخذ من حال المروى ، وله عدة وجوه ، منها :-

أ - ركافة معنى الحديث ، سواء انضم إليها ركافة لفظه أم لا ، أما ركافة اللفظ وحدها ، فلا تكفي دليلا على الوضع عند جمهور المحدثين الذين يجوزوا الرواية بالمعنى ^(١) ، لاحتمال أن يكون الراوى قد غير اللفظ النبوى من عنده ، فلم يوفق الى أسلوب أو عبارة جيدة ، نعم لو ادعى أن هذا اللفظ الركيك هو لفظ النبي صلى الله عليه وسلم كان ذلك دليلا على أنه كاذب لما تواتر من أن النبي صلى الله عليه وسلم في ذروة الفصاحة والبلاغة ،

ومثال الركافة في المعنى : " أربع لا تشبع من أربع : انثى من ذكر ، وأرض من مطر ، وعين من نظر ، وأذن من خسر " ^(٢).

ب - كون الحديث مناقضا لما جاء به القرآن الكريم ، أو السنة الصحيحة الصريحة مناقضة بيئة ، فكل حديث يشتمل على فساد أو ظلم أو عبث ، أو مدح باطل ، أو ذم حق ، أو نحو ذلك ، فرسول الله صلى الله عليه وسلم منه برئ ^(٣) .

(١) الرواية بالمعنى : هي ذكر الحديث بمعناه من غير التزام للفظه ، ولا خلاف بين العلماء أن الشخص اذا لم يكن عالما عارفا بالألفاظ ومقاصدها خبيرا بما يحيل معانيها ، بصيرا بمقادير التفاوت بينها ، أنه لا يجوز لسه أن يروى الحديث الا على اللفظ الذى سمعه من غير تغيير .

وأما اذا كان عالما عارفا بذلك ، فقد اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث ، وأرباب الفقه والأصول ، والأصح جوازه ، لما تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين ، فكثيرا ما ينقلون معنى واحدا في أمر واحد بألفاظ مختلفة ، وما ذلك الا لأن محولهم كان على المعنى دون اللفظ .

انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٩٠ - ١٩١ ، فواتح الرحموت

١٦٧/٢ ، توجيه النظر ص ٢٩٨ - ٣١٢ ، قواعد التحديث ص ٢٢١ - ٢٢٥ .

(٢) المنار المنيف لابن القيم ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٥٦ - ٥٧ .

ومثاله ما يروى : " لو حسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به " ^(١) فهو من وضع المشركين عباد الأوثان ^(٢) ، وهو مخالف لكل آيات التوحيد في القرآن .
جـ - مخالفة الحديث لصريح العقل ، وفي هذا يقول ابن الجوزي :
كل حديث رأيت يخالف المحقول ، أو يناقض الأصول ، فاعلم أنه موضوع ، فلا تتكلف اعتباره ^(٣) .

ومثاله : ما روى أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا ، وصلت عند المقام ركعتين ^(٤) .

د - مخالفة الحديث للحس والمشاهدة ، ولحقائق التاريخ ،
من ذلك ما روى عن أنس أنه قال : " دخلت الحمام فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وعليه منزر " . وهذا منقوض تاريخيا ، لأن الثابت أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يدخل حماما قط ، إن أن الحمامات لم تكن معروفة في الحجاز في عصره عليه الصلاة والسلام ^(٥) ، مما يدل على أن الكلام موضوع على لسان أنس .

هـ - كون المروى خبرا عن أمر جسيم تتوافر الدواعي على نقله ، ثم لا يرويه الا واحد ، فان انفراد هذا الواحد برواية هذا الحديث مع جسامه موضوعه ، وعظيم شأنه ، دليل على أن هذا الواحد مختلق كذاب .

-
- (١) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للملا علي القاري ص ٢٨٨ .
(٢) المنار المنيف لابن القيم ص ١٣٩ .
(٣) الموضوعات لابن الجوزي ١/١٠٦ .
(٤) اللآلئ المصنوعة للسيوطي ٢/٢٧٨ .
(٥) انظر : مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٣٠١/٢١ ، والمصنوع لمصرفة الحديث الموضوع للقاري ص ٧٠ .

ومن أمثلته : " أن الشمس ردت لمعلي - رضي الله عنه - بعد العصر
والناس يشاهدونها ". ولا يشتهر هذا الحدث أعظم اشتهاً ، ولا يعرفه
الا أسماء بنت عميس .^(١)

ويمثل له الأصوليون يقتل الخطيب على المنبر ، ولا ينقله الا واحد من
الحاضرين .^(٢)

و- أن يكون المروي قد تضمن الافراط بالوعد الشديد على الأمر
الهيئ اليسير .

ومثاله : ما يروى : " من أكل الثوم ليلة الجمعة فليهو في النار
سبعين خريفاً " .

أو يتضمن الافراط بالوعد العظيم على الفعل القليل .^(٣)
ومثاله : " من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً " .
قال ابن القيم : وكان هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي
لو صلى عمرئوح - عليه السلام - لم يعط ثواب نبي واحد .^(٤)

ز- عدم وجود الحديث في بطون الأسفار بعد تدوين السنن ، اذا
فتشت ولم يظفر به فيها ، فانه يعلم كذبه لعلمنا أن الأخبار قد دونت ،
ذكره أبو الحسين البصري^(٥) ، ونقله الصنعاني^(٦) عن _____

(١) انظر : الموضوعات ٣٥٥/١ - ٣٥٧ ، ومنهاج السنة ١٨٥/٤ -
١٩٥ ، البداية والنهاية ٣٢٣/١ ، المنار المنيف ص ٥٧ - ٥٨ ، تنزيه الشريعة
٣٧٩/١ - ٣٨٠ .

(٢) توضيح الأفكار للصنعاني ٩٦/٢ .

(٣) ، (٤) المنار المنيف ص ٥٠ .

(٥) انظر : المعتمد لأبي الحسين البصري ٥٤٩/٢ .

(٦) هو : الأمير محمد بن اسماعيل بن صلاح بن محمد بن علي
الكحلاني ثم الصنعاني الامام الكبير المجتهد المطلق .

الفخر الرازي^(١) ، وابن الصلاح عن البيهقي^(٢) .

ح - أن يكون المروى بوصف الأطباء ، والطريقة^(٤) أشبه وأليق .

كما يروى : " الهريسة تشد الظهر " و " أكل السمك يوهن الجسد " و " المؤمن حلو يحب الحلاوة " .^(٥)

وغير ذلك من العلامات التي نصبها الأئمة دلائل على وضع الحديث ، وليس معنى هذا أن هذه العلامات يسيرة معلومة لكل انسان ، وانما ذلك لجهايزة الحديث فقط ، فهم الذين عندهم الأدوات الصحيحة التي يميزون بها صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيره تمييزا دقيقا .

= من مؤلفاته : سبل السلام شرح بلوغ المرام ، تطهير الاعتقاد عن أدران الالحاد ، العدة حاشية على شرح العدة ، وغيرها ، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف .

انظر : البدر الطالع للشوكاني ١٣٣/٢ - ١٣٩ ، عنوان المجد لابن بشر ٦٢/١ - ٧١ .

(١) هو : فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرازي ، الشافعي الأشعري ، قال الصفدي : اجتمع له خمسة أشياء لم تجتمع لغيره ، وهي : سعة المذاكرة ، وصحة الذهن ، والاطلاع الذي ما عليه مزيد ، والحافظة المستوعبة ، والذاكرة التي تعينه على ما يريد في تقرير الأدلة والبراهين . له : التفسير الكبير ، نهاية الحقول ، الأربعين ، المحصول في أصول الفقه ، وغيرها ، توفي سنة ست وستمائة .

انظر : عيون الأنباء في طبقات الأطباء ص ٤٦٢ - ٤٧٠ ، الوافي بالوفيات ٢٤٨/٤ - ٢٥٩ .

(٢) هو : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي الفقيه الشافعي الحافظ الكبير واحد زمانه ، وفرد أقرانه في الفنون . من مؤلفاته : السنن الكبرى ، دلائل النبوة ، شعب الإيمان ، مناقب الشافعي ، وغيرها ، توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة .

انظر : وفيات الأعيان ١/ ٧٥ - ٧٦ ، شذرات الذهب ٣/ ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٣) انظر : توضيح الأفكار ٩٧/٢ ، علوم الحديث ص ١٠٩ .

(٤) الطريقة : هم المتصوفة ، نسبة الى الطريقة التي هي السبيرة

المختصة بالسالكين الى الله تعالى . انظر : التصريفات للجرجاني ص ٧٤ .

(٥) المنار المنيف ص ٦٤ ، الأسرار المرفوعة ص ٤٣٨ - ٤٣٩ .

حكم رواية الحديث الموضوع :

اتفق العلماء على تحريم رواية الأحاديث الموضوعة مع العلم بوضعها ، سواء أكانت في الأحكام أم في القصص والترغيب والترهيب ونحوهما إلا مبيناً وضعه ، فمن بين وضعه فهو مثاب على صنيعه ، لأنه ينفي الزغل عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما من يرويها من غير أن يبين حاله ، فهو آثم شديد الاثم لحديث : " من حدث عني حديثاً يرى أنه كذب ، فهو أحمد الكاذبين " (١) .

أما من لا يعلم أنه مكذوب ، أو يظنه كذبا ، فانه لا يأثم في روايته ، وإن ظنه غيره كذبا أو علمه ، غاية ما في الأمر أنه مقصر في البحث عن حاله متهم على ما لا ينبغي للمسلم أن يتهم له (٢) .

* * *

-
- (١) الحديث رواه مسلم في مقدمة صحيحه ٦٢/١ بشرح النووي ، وأحمد في المسند ١٤/٥ ، وابن ماجة بالأرقام ٣٨ - ٤١ .
 (٢) انظر : شرح النووي على مسلم ٦٥/١ ، تحذير الخواص من أكاذيب القصص للسيوطي ص ٧٤ - ٧٦ بتحقيق الشيخ محمد الصباغ ، وشرح رسالة الكبائر والصفائر لزين الدين أحمد بن نجم ص ٣٣ .

الوجه الثاني : من أوجه الطعن في الراوى المتعلقة بالمدالة :

تهمة الراوى بالكذب :

التعريف : لغة : التهمة : الظن ، أصلها الوهمة ، تاؤه مدالة من واو ، كما أبدلت في تخمة . يقال : أوهمته وأتهمته : أدخلت عليه التهمة ، كهمزة ورطوبة ، والسكون لغة ، واتهمته : شككت في صدقه .^(١)

واصطلاحا : عرف الحافظ ابن حجر تهمة الراوى بالكذب : بأن لا يروى ذلك الحديث الا من جهته ، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة ، وكذا من عرف بالكذب في كلامه العادى ، وان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوى .^(٢)

أسباب اتهام الراوى بالكذب :

- ١ - يتضح من التعريف أن أسباب اتهام الراوى بالكذب أحد شيئين ، هما :-
- أ - أن لا يروى ذلك الحديث الا من جهته ، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة .
- ب - أن يعرف الراوى بالكذب في كلامه العادى ، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوى .

(١) انظر: المحكم ٣٢١/٤ ، الصحاح واللسان والمصباح مادة " وهم " .
 (٢) القواعد المعلومة ، هي : الضوابط الكلية أو الأغلبية التي استنبطها العلماء من مجموع نصوص عامة لضبط المسائل الفرعية ، كقولهم : الأمور بمقاصدها ، والضرر لا يزال بالضرر ، والأصل براءة الذمة ، وغير ذلك ، وقد صنفت في القواعد مصنوعات كثيرة ، منها : قواعد الأحكام للعز ابن عبد السلام ، والقواعد لابن رجب ، والأشباه والنظائر للسيوطي ، وغيرها .

(٣) انظر: شرح نخبة الفكر ص ٧٥ .

ومتى اتهم الراوى بالكذب ، ترك حديثه ، قال الامام مالك بن أنس ؛
لا يؤخذ العلم عن أريضة ، ويؤخذ ممن سوى ذلك ، لا يؤخذ من صاحب هوى
يدعو الناس الى هواه ، ولا من سفيه معلن بالسفه ، وان كان من أروى الناس ،
ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس وان كنت لا تتهمه أن يكذب على
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة اذا كان
لا يعرف ما يحدث . (١)

فحديث المتهم بالكذب يستحق :

المـتـروـك

تعريفه : لغة : اسم مفعول من تركه تركا وتركانا - بالكسر - وتركه
كافتعله ودعه ، والتركة - كسفينة - البيضة بعد أن يخرج منها الفرج ،
والكباسة بعد أن ينفذ ما عليها ، والتركة : العنقود اذا أكل ما عليه ، فهي
فمعل بمعنى مفعول ، فكل هذه متروكة لأنها لا فائدة فيها ، فالمترك ما لا
فائدة فيه . (٢)

واصطلاحا : هو الحديث الذى في اسناده راو متهم بالكذب .
وهو نوع مستقل ذكره الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها (٣) ، ولم يذكره
قبله ابن الصلاح ، ولا النووي . (٤)

أما الجلال السيوطي ، فيرى أن المتروك : الحديث الذى لا مخالفة
فيه (٥) ، وزاوية مشتم بالكذب - بأن لا يزوى الا من جهته ، وهو مخالف

(١) المحدث الفاصل ص ٤٠٣ ، المجروحين ١ / ٨٠ .

(٢) انظر : القاموس المحيط مادة " ترك " .

(٣) انظر : نخبة الفكر وشرحها ص ٨١ - ٨٢ .

(٤) انظر : تدريب الراوى ص ١٥٢ .

(٥) قوله : لا مخالفة فيه : قيد يخرج المنكر الذى رواه الضعيف مخالفا =

للقواعد المعلومة ، أو عرف به في غير الحديث النبوي ، أو كان كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة (١) :

فعلى كلام السيوطي ، يكون منشأ ضعف الحديث المترك متركداً بين فقد العدالة ، وفقد الضبط ؛ أما على رأى الحافظ ابن حجر ، فهو ما ينشأ عن اختلال العدالة فقط بالتهمة بالكذب ،

مثال المترك :

روى ابن ماجه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " كان يرمي الجمار اذا زالت الشمس ، قدراً ما اذا فرغ من رسمه صلى الظهر " (٢) .
فهذا الحديث مترك لأنه من رواية ابراهيم بن عثمان الميسبي (٣) ، وهو مترك الحديث .

رتبته :

تقدم أن الموضوع شر الأحاديث الضعيفة ، ويلي المترك ، ثم المنكر ، ثم المصل ، ثم المدرج ، ثم المقلوب ، ثم المضطرب ، كذا رتبها الحافظ ابن حجر على سبيل التزل من الأعلى في الشدة الى الأدنى

= فيه الثقات مقابل المعروف ، وليس المقصود به مطلق المخالفة ، والا كان مناقضاً لقوله : وهو مخالف للقواعد المعلومة . فليتنبه .

- (١) تدريب الراوى ص ١٥٢ .
 - (٢) الحديث رواه ابن ماجه رقم ٣٠٥٤ بهذا اللفظ ، والترمذي مختصراً برقم ٨٩٨ من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة .
 - (٣) هو ابراهيم بن عثمان الميسبي - بالموحدة - أبوشيبة الكوفي ، قاضي واسط ، مشهور بكنيته ، مترك الحديث ، من السابقة ، مات سنة تسع وستين ومائة .
- انظر : تقريب التهذيب ١/ ٣٩٠ .

فيها^(١)، فالمترók هو الذى يلي الموضوع ، لذا يرى العلماء أنه لا يصلح للاعتبار^(٢) ، ودليل ذلك أن الترمذى لم يمتثل رواية الحسن بن دينار عن ابن سيرين^(٣) ، لأن الحسن متروك الحديث ، ولذلك قال - أى : الترمذى - : بعد رواية حديث : " أحبب حببيك هونا ما عسى أن يكون بغيضك يوما ما ، وأبغض بغيضك هونا ما عسى أن يكون حببيك يوما ما " .^(٥) قال : هذا حديث غريب لا نعرفه باسناد إلا من هذا الوجه .^(٦)

- (١) شرح النخبة ص ٧٧ - ٨٩ ، وشرح شرحها ص ١٢٠ ، والتدريب ص ١٩٤ ، وقد نظمها بعضهم :
- شرا لأحاديث مما جئنا متصلا وضع فترك قاد راج فما قلبا
نكر شذوذاً فمحلول فمضطرب وغير ذلك مما للمضل قد نسبنا
كذاك منقطع ثم المدلس فالمدى أتى موسلا فاهفظ شعز زنبنا
- انظر : تبسيط علوم الحديث للمطيعي ص ٣٨ .
- (٢) الاعتبار : هو أن يأتي المحدث إلى حديث لبغض الرواة ، فيعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث ليمرف هل شاركه فسي ذلك الحديث راو غيره ، فرواه عن شيخه أو لا ؟
- فان لم يكن فينظر هل تابع أحد شيخ شيخه فرواه عن روى عنه ؟ وهكذا إلى آخر الاسناد ، وذلك المتابعة . فان لم يكن فينظر هل أتى بمصناه حديث آخر ؟ وهو الشاهد ، فان لم يكن فالحديث فرد .
- فلا اعتبار هيئة التوصل إلى المتابع والشاهد .
- انظر : تدريب الراوى ص ١٥٣ - ١٥٤ .
- (٣) هو : الحسن بن دينار بن واصل أبو سعيد التميمي مولا هم ، تركه يحيى ، وابن مهدي ، ووكيع ، وابن المبارك .
- انظر : التاريخ الكبير ٢/١ ، المجروحين ٢٣١/١ - ٢٣٣ .
- (٤) هو : محمد بن سيرين أبو بكر أحد الأعلام ثقة حجة ، بصيد الصيت ، له سبعة أورا بالليل ، قال الحلاء بن زياد : لو كنت متعنيا لثمنت فقه الحسن ، وورع ابن سيرين ، وصواب مطرف ، وصلاة مسلم بن يسار . مات سنة عشر ومائة .
- انظر : المعرفة والتاريخ للفسوى ٢/٥٤ - ٦٤ ، الكاشف للذهبي ٥١/٣ - ٥٢ .

(٥) الترمذى رقم ١٩٩٨ .

(٦) وقد أوضح السيوطي في التدريب ص ١٥٤ عبارة الترمذى هذه بقوله : أى من وجه يثبت ، والا فقد رواه الحسن بن دينار عن ابن سيرين ، والحسن متروك لا يصلح للمتابعات .

الوجه الثالث من أوجه الطعن في الراوى المتعلقة بالمدالة

الفسق

تعريفه : لغة : الخروج ، تقول العرب : فسقت الرطبة عن قشرها لخروجها منه ، والفويسقة : الفأرة لخروجها من جحرها على الناس^(١) ، لأجل المضرة^(٢) ، يقال : فسق يفسق فسقا - بالكسر - وفسوقا : فجر ، وخرج عن الحق ، ورجل فسق وفسيق : دائم الفسق^(٣) .

اصطلاحاً : يقع الفسق في الاستحمال الشرعي على كثير الذنب وقليله .
فالكافر فاسق ، لخروجه عما ألزمه العقل واقتضته الفطرة السليمة ، قال تعالى : (... ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون)^(٤) . وقال تعالى : (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستويون)^(٥) . فقابل به الايمان^(٦) .

والعاصي - بما دون الكفر - يقال له : فاسق ، قال تعالى - في شأن القاذف - : (... ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون)^(٧) .
قال القرطبي : والفسق في عرف الاستحمال الشرعي : الخروج من طاعة الله عز وجل ، فقد يقع على من خرج بكفر ، وعلى من خرج بمصيان^(٨) .

-
- (١) القاموس المحيط مادة " فسق " .
 - (٢) التفسير الكبير ١٤٧/٢ ، المصباح المنير مادة " فسق " .
 - (٣) بصائر ذوي التمييز ١٩٢/٤ - ١٩٣ .
 - (٤) الآية ٥٥ من سورة النور .
 - (٥) الآية ١٨ من سورة السجدة .
 - (٦) انظر : المفردات في غريب القرآن مادة " فسق " ، نزهة القلوب للسجستاني ص ١٥٢ ، بصائر ذوي التمييز ١٩٣/٤ .
 - (٧) الآية ٤ من سورة النور .
 - (٨) تفسير القرطبي ٢٤٥/١ .

والمراد بالفاسق هنا : المتلبس بممصة دون الكفر ، لأن الكلام
في الراوى المسلم .^(١)

حكم رواية الفاسق :

اعلم أن الفاسق قسمان :-

الأول : الفاسق المتأول ، وهم الطوائف المبتدعة ، وهذا القسم سيأتي
الكلام عليه وحكم روايته قريباً .

الثاني : الفاسق غير المتأول - وهو المراد هنا - المخل بشيء من
أحكام الشرع من ترك واجب أو ارتكاب محرم ، فقد اتفق العلماء على عدم
قبول روايته ، لأن الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانة ودين ،
والفسق يبطلها لاحتمال كذب الفاسق على رسول الله صلى الله عليه وسلم .^(٢)

قال ابن الصربي : من ثبت فسقه ، بطل قوله في الأخبار اجماعاً ، لأن
الخبر أمانة ، والفسق قرينة تبطلها .^(٣)

وقال الشنقيطي^(٤) في تفسير قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم
فاسق بنبأ فتبينوا ... الآية) :^(٥) هي تدل على عدم تصديق الفاسق
في خبره ، وصرح تعالى في موضع آخر بالنهي عن قبول شهادة الفاسق ،

(١) انظر: شرح نخبه الفكر ص ١٢٢ .

(٢) انظر: روح المعاني للألوسي ١٤٧/٢٦ .

(٣) أحكام القرآن لابن الصربي ١٧٠٣/٤ ، تفسير القرطبي ٣١٢/١٦ .

(٤) هو : العلامة المحقق محمد الأمين بن محمد المختار الجكنفي
الشنقيطي المولود سنة خمس وثلاثمائة وألف في " تنبه " بمريتانيا ، ثم انتقل
الى الرياض فدرس في كلية الشريعة ، ثم الى المدينة فدرس في الجامعة
الاسلامية ، وعين عضواً في هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية .
صنف : أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن ، دفع ايهام الاضطراب ،
مذكرة في أصول الفقه على روضة الناظر ، وغيرها ، توفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة
وألف . / انظر: ترجمته المطبوعة في آخر الجزء التاسع من تفسيره لتلميذه الشيخ
عطية محمد سالم .

(٥) الآية ٦ من سورة الحجرات .

وذلك في قوله : (... ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون)^(١)
ولا خلاف بين العلماء في رد شهادة الفاسق ، وعدم قبول خبره^(٢) :

وقال أبو حاتم بن حبان : ومنهم - يعني الضعفاء - المعلن بالفسق
والسفه^(٣) ، وإن كان صدوقاً في روايته ، لأن الفاسق لا يكون عدلاً ، والعدل
لا يكون مجروحاً ، ومن خرج عن حد العدالة لا يعتمد على صدقه ، وإن صدق
في شيء بعينه في حالة من الأحوال ، إلا أن يظهر عليه ضد الجرح حتى
يكون أكثر أحواله طاعة الله عز وجل ، فحينئذ يحتج بخبره ، فأما قبل ظهور
ذلك عنه ، فلا^(٤) .

وحديث الفاسق يسمى المنكر ، وسيأتي الكلام عليه ، بعد الكلام
على فحش الغلط من الراوى وقولته ، لأن حديث كل من هؤلاء الثلاثة
- أعني الفاسق ، وفاحش الغلط ، وذا الغفلة - يسمى المنكر .

-
- (١) الآية ٤ من سورة النور .
(٢) أضواء البيان للشنقيطي ٦٢٦/٧ - ٦٢٧ .
(٣) الذي في كتاب " المجروحين " لابن حبان ٧٩/١ ، والسنة : ولعل
الصواب ما أثبت .
(٤) المجروحين لابن حبان ٧٩/١ .

الوجه الرابع من أوجه الطعن في الراوى المتعلقة بالمعدالة

البدعة

تعريفها : لغة : البدعة في الأصل اختراع الشيء لا على مثال سابق ، يقال : ابتدع فلان بدعة يعنى ابتداء طريقة لم يسبقه اليها سابق ، سواء كانت هذه الطريقة مذمومة أو مدحوة .^(١)

وأكثر ما يستعمل الابتداع عرفاً في الذم .^(٢)

والله سبحانه وتعالى بديع السموات والأرض : أى هو الخالق المبتدع لهما ، لا عن مثال سابق ، فعيل بمعنى مفعول ، يقال : أبدع فهو مبدع .^(٣)
واصطلاحاً : كل ما أحدث في الدين بعد النبي صلى الله عليه وسلم فهو بدعة .^(٤)

وعرفها الشاطبي : بأنها طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية ، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية .^(٥)
والابتداع شامل لما تخترعه القلوب ، وتنطق به الألسنة ، وتفعله الجوارح .^(٦)

- (١) الصحاح للجوهري ، ولسان العرب مادة " بدع " ، وانظر : الاعتصام للشاطبي ١٨/١ ، فتح الباري ٢٥٣/١٣ .
- (٢) لسان العرب لابن منظور مادة " بدع " ، وانظر : اصلاح المساجد عن البدع والموائد للقاسمي ص ١١ .
- (٣) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير مادة " بدع " .
- (٤) مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض ٨١/١ .
- (٥) الاعتصام للشاطبي ١٩/١ ، وانظر : الابداع في مضار الابتداع ص ٢٦ .
- (٦) الحوادث والبدع للطرطوشي ص ٣٩ .

أقسام البدعة :

تنقسم البدعة الى قسمين : -

١- بدعة حسنة .

٢- بدعة قبيحة .

قال ابن الأثير : البدعة بدعتان ، بدعة هدى ، وبدعة ضلال ، فمما كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم ، فهو في حيز الذم والانكار ، وما كان واقفا تحت عموم ما ندب الله اليه ، وحض عليه ورسوله ، فهو في حيز المدح .^(١)

فمن القسم الأول ، قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في قيام رمضان : نعم البدعة هذه .^(٢)

ويدل على القسم الثاني قول النبي صلى الله عليه وسلم : " كل بدعة ضلالة " .^(٣)

(١) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير مادة " بدع " ، وقد روى أبو نعيم في الحلية ١١٣/٩ ، والبيهقي في مناقب الامام الشافعي ١/٤٦٨ - ٤٦٩ نحو هذا التقسيم عن الامام الشافعي ، وانظر : فتح الباري ٤/٢٥٣ ، ١٣/٢٥٣ .

(٢) قول عمر - رضي الله عنه - رواه البخاري ٤/٢٥٠ مع الفتح ، ومالك في الموطأ ١/١١٤ ، قال ابن الأثير موجهها مقالة عمر هذه : لما كانت - أي صلاة الليل في رمضان - من أفعال الخير ، وداخلة في حيز المدح مدحها ، وسماها بدعة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنها لهم ، وإنما صلاها لئالي ، ثم تركها ولم يحافظ عليها ، ولا جمع الناس لها ، ولا كانت في زمن أبي بكر ، وهي على الحقيقة سنة لقول النبي صلى الله عليه وسلم : " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي " . هـ ملخصا من النهاية مادة " بدع " .

(٣) هذا جزء من حديث رواه مسلم ٦/١٥٣ - ١٥٤ مع النووي ، والنسائي ٣/١٨٨ - ١٨٩ ، وابن ماجه رقم ٤٥ من حديث جابر ، وأبو داود رقم ٤٦٠٧ ، والترمذي رقم ٢٦٧٨ ولغظه : " وإياكم ومحدثات الأمور فانها ضلالة " ، وابن ماجه رقم ٤٢ من حديث الصرياض بن سارية .

وقسمها العزيز بن عبد السلام^(١) إلى خمسة أقسام : واجبة ، ومحرمة ، ومندوبة ، ومكروهة ، ومباحة ، ثم قال : والطريق في معرفة ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة ، فإن دخلت في قواعد الإيجاب ، فهي واجبة ، وإن دخلت في قواعد التحريم ، فهي محرمة ، وإن دخلت في قواعد المندوب ، فهي مندوبة ، وإن دخلت في قواعد المباح فهي مباحة .

ثم مثل لهذه الأقسام بأمثلة ، تقتصر على ما له صلة بموضوعنا ، وهو : البدعة المحرمة ، فقال : وللبدع المحرمة أمثلة ، منها : مذهب القدرية^(٢) ، ومذهب الجبرية^(٣) ، ومذهب المرجئة^(٤) ، ومذهب المجسمة^(٥) ، والرد على

(١) هو : عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسين ابن محمد بن مذهب السلمي الشافعي سلطان العلماء ، امام عصره ، القاسم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في زمانه . من مؤلفاته : القواعد الكبرى ، الفاية في اختصار النهاية ، الاشارة الى الاجاز ، وغيرها ، توفي سنة ستين وستمائة .

انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٢٠٩/٨ - ٢٥٥ .
(٢) القدرية : قوم ينسبون الى التكذيب بما قدر الله من الأشياء ، وهو لقب للمعتزلة ، وهم عشرون فرقة . انظر : تهذيب اللغة للأزهري ١٨/٩ - ١٩ ، الملل والنحل للشهرستاني ٤٣/١ ، الفرق بين الفرق ص ٢٤ .
(٣) الجبرية : قوم ينسبون الى الجبر ، وهونفي الفعل حقيقة عين العبد وضافته الى الرب تعالى . انظر : الملل والنحل للشهرستاني ٨٥/١ ، تاريخ المذاهب الاسلامية لمحمد أبوزهرة ١٢١/١ - ١٣٠ .
(٤) المرجئة : من الارجاء بمعنى التأخير ، وهم طائفة من المسلمين يقولون : الايمان قول بلا عمل ، كأنهم أرجأوا العمل أى أخروه ، وهم ثلاثة أصناف . انظر : تاج العروس للزبيدي مادة "رجأ" ، والفرق بين الفرق ص ٢٥ .

(٥) المجسمة : طائفة تزعم أن الله - تعالى عما يقولون علوا كبيرا - جسم محدود ، واختلفوا فيما يحد ذلك ، فقال ابن كرام : له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاقي عرشه ، وقال هشام بن الحكم : انه جسم محدود عريض عميق طويل ، طوله مثل عرضه ، وعرضه مثل عمقه . . . الى آخر أقوالهم الزائفة نسأل الله العافية والسلامة . انظر : مقالات الاسلاميين لأبي الحسن الأشعري ٢٥٧/١ ، الفرق بين الفرق ص ٢١٦ .

هؤلاء من البدع الواجبة ^(١).

لكن الشاطبي لم يرتض هذا التقسيم ، بل رده وقوض دعائه ففي كتابه " الاعتصام " حيث يقول : هذا التقسيم أمر مخترع لا يدل عليه دليل شرعي ، لا من نصوص الشرع ، ولا من قواعد ، ان لو كان هنالك ما يدل من الشرع على وجوب ، أو ندب ، أو اباحة ، لما كان ثم بدعة ، ولو كان العمل داخلا في عموم الأعمال المأمور بها ، أو المخير فيها ، فالجمع بين تلك الأشياء بدعا ^(٢) ، وبين كون الأدلة تدل على وجوبها ، أو ندبها ، أو اباحتها ، جمع بين متنافيين ^(٣).

ويقصد بالمبتدع في اصطلاح المحدثين :

" من اعتقد ما أحدث في الدين بعد النبي صلى الله عليه وسلم ينسوع شبهة لا بمعانة " ^(٤).

حكم رواية المبتدع :

اختلف العلماء في الرواية عن المبتدعة كالمرجئة ، والقدرية ، والخوارج ^(٥)

(١) قواعد الأحكام للشيخ بن عبد السلام ١٧٢/٢ - ١٧٤ ، وانظر: الفروق للقرافي ٢٠٢/٤ - ٢٠٥ ، وتهذيبه بهامشه ٢١٧/٤ - ٢٢٩ ، شرح النووي على مسلم ١٥٤/٦ - ١٥٥ ، الفتاوى الحديشية ص ١٣٠ ، حاشية ابن عابدين ٥٦٠/١ - ٥٦١ .

(٢) كذا بالأصل ، ولعل المراد فالجمع بين كون تلك الأشياء بدعا وبين ... الخ .

(٣) الاعتصام للشاطبي ١٥٠/١ - ١٥١ ، وانظر: السنن والمبتدعات ص ١٧ .

(٤) انظر: فتح المغيث للسخاوي ٣٠٣/١ .

(٥) الخوارج : هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وفارقوه بسبب التحكيم ، وكانوا اثني عشر ألفا ، فأرسل إليهم ابن عباس - رضي الله عنهما - فجادلهم وعظّمهم فرجع بعضهم وأصر الباقون على المخالفة ، وهم سبع فرق . / انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١١٤/١ - ١٣٨ ، لوايح الأنوار البهية للسفاري ٨٦/١ - ٨٩ .

والرافضة^(١) ، وغيرهم ، وفي الاحتجاج بما يروونه على أقوال : -

الأول : يرى جماعة من أهل العلم أن رواية أهل البدع لا تقبل مطلقاً ، وذلك لأنهم إما كفار ، وإما فساق بما ذهبوا إليه ، وكل من الكافر والفاسق مردود الرواية .

وقد روى هذا القول عن الامام مالك^(٢) والقاضي أبي بكر الباقلاني^(٣) ، واختاره الآمدي^(٤) ، وجزم به ابن الحاجب^(٥) .

واحتج لهذا الرأي بأن في الرواية عن المبتدع ترويحاً لأمره ، وتوبيهاً بذكره^(٦) .

وقد رد الحافظ ابن الصلاح هذا الرأي ، وقال : انه مباح للشائع عن أئمة الحديث ، فان كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة^(٧) .

الثاني : يرى جماعة من أهل النقل والمتكلمين أن أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة ، سواء كانوا فساقاً أو كفاراً بالتأويل^(٨) .

(١) الرافضة : فرقة من الشيعة ، سماوا بذلك لأنهم رفضوا زيد بن علي بعد أن قالوا له : تبرأ من الشيخين - أبي بكر وعمر - فأبى ، وقال : كانا وزيري جدي فتركوه ، والنسبة اليهم رافضي ، وهم فرق كثيرة . / انظر : القاموس المحيط مادة " رفض " ، الفرق بين الفرق ص ٢١ - ٢٤ .

(٢) انظر : الكفاية ص ١٩٤ ، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٦٠ .

(٣) هو : محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر القاضي أبو بكر البصري ، كان ثقة عارفاً بالكلام ، صنف الرد على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية ، والتسميد ، وغيرهما . توفي سنة ثلاث وأربعمائة .

انظر : وفيات الأعيان ٢٦٩/٤ - ٢٧٠ ، الوافي بالوفيات ١٧٧/٣ .

(٤) انظر : الأحكام للآمدي ٨٣/٢ ، منتهى السؤل له ٨٠/١ .

(٥) انظر : مختصر ابن الحاجب ٦٢/٢ - ٦٣ مع شرح المضد وحواشيه .

(٦) توضيح الأفكار للصنعاني ٢٣٤/٢ .

(٧) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٤ .

(٨) انظر : الكفاية للخطيب البغدادي ص ١٩٥ .

واختار هذا القول أبو الحسين البصري محملاً بأن الظن بصدقه غير زائل^(١).

وقال الحافظ ابن حجر : التحقيق أن لا يرد كل مكفر ببدعته ، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة ، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها ، فلوأخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف^(٢).

الثالث : يرى بعض أهل العلم التفصيل : فان كانت البدعة صفري ، كفلو التشيع ، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحريف ؛ قبلت مروياته ، وبه قال الذهبي وعلل قوله بأنه لو ردت مرويات هذا النوع ، لذهب جملة من الآثار النبوية وفيه مفسدة بينة ، لأن هذا النوع كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ،

وقال : وان كانت البدعة كبرى كالرفض الكامل ، والفلو فيه ، والخط على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - والدعاء الى ذلك ، فهذا النوع لا يحتاج بهم ولا كرامة^(٣).

الرابع : تفصيل أيضا : ان كان داعية الى مذهبه لم يقبل^(٤) ، والا قبل

(١) المعتمد في أصول الفقه ٦١٨/٢ .

(٢) شرح النخبة ص ١٠١ ، أما الحافظ ابن الصلاح فلم يدخل من كفر ببدعته في الخلاف / انظر : علوم الحديث له ص ١٠٣ ، وقد نقل النووي الاتفاق على عدم قبول رواية من كفر ببدعته / انظر : شرحه على صحيح مسلم ٦٠/١ .

(٣) انظر : ميزان الاعتدال للذهبي ٥/١ - ٦ ، وذكر فيه أن الشيعي الغالي في زمان السلف من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية ، وطائفة ممن حارب عليا وتعرض لسبه .

(٤) انظر المجروحين لابن حبان ٨١/١ - ٨٢ .

ان لم يرو ما يقوى بدعته (١) وهو مذهب أكثر العلماء (٢) ونسبه الخطيب
البغدادي للإمام أحمد بن حنبل (٣) ورجحه ابن الصلاح (٤).

لكن يضعف هذا الرأي رواية البخاري (٥) عن عمران بن حطان (٦) الذي
قال فيه المبرد (٧) : كان عمران رأس القمعية من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم (٨) .
وقال ابن حجر ! انه كان داعية الى مذهبه (٩) .

(١) شرح نخبة الفكر ص ١٠٣ .
(٢) شرح النووي على مسلم ٦٠ / ١ ، وانظر: الكرمانى على البخارى ٧٧ / ١ .

(٣) انظر : الكفاية ص ١٩٥ .
(٤) علوم الحديث ص ١٠٣ - ١٠٤ ، لكن ابن حزم خطأ هذا القول
وقال : انه قول بلا برهان ، لأنه لا يخلو المخالف للحق أن يكون ممدورا
بأنه لم تقم عليه الحجة ، أو غير ممدور ، لأنه قامت عليه الحجة . . . فالداعية
وغير الداعية سواء . . . الخ . / انظر : الأحكام في أصول الأحكام ٥٨١ / ٤ .
(٥) انظر : صحيح البخارى ٢٨٥ / ١٠ ، ٣٨٥ مع الفتح .
(٦) هو : عمران بن حطان السدوسي البصري الخارجي ، قال
الذهبي : صدوق في نفسه ، وقال المجلي : تابعي ثقة ، وقال قتادة :
لا يهتم في الحديث . مات سنة أربع وثمانين .

انظر : ميزان الاعتدال للذهبي ٢٣٥ / ٣ - ٢٣٦ .
(٧) هو : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير الشمالي الأزدي البصري
المعروف بالمبرد النحوي اللغوي الأديب أبو العباس .
له : الاشتقاق ، معاني القرآن ، الكامل ، المقتضب ، وغيرها . توفي
سنة خمس وثمانين ومائتين .

انظر : مروج الذهب ٢٦٤ / ٤ ، معجم الأدباء ١١١ / ١٩ - ١٢٢ .
(٨) القمعية أو القعدة : قوم من الخوارج قعدوا عن نصره علي
- رضي الله عنه - وعن مقاتله . / انظر : تاج العروس مادة " قعد " .
(٩) الصفرية : طائفة من الخوارج ينسبون الى زياد بن الأصغر ، وهم
أقرب فرق الخوارج الى الحق ، اذ لم يكفروا من يأتي كبيرة فيها حد بخلاف
ما ليس فيه حد ، واستدلوا بالاضافة الى القرآن بالحديث . / انظر : الفرق
بين الفرق ص ٩٠ - ٩١ ، تاريخ الفرق الاسلامية ص ٢٨٢ .

(١٠) الكامل للمبرد ٨٩٥ / ٣ .
(١١) هدى السارى مقدمة فتح البارى ص ٤٣٢ ، وقد أجيب عن
تخريج البخارى حديث عمران بن حطان بأجوبة ، منها :-

الخامس : تفصيل أيضا : وهو ان كان المبتدع يستحل الكذب لنصرة مذهبه لم يقبل ، والا قبل ، لأن اعتقاد حرمة الكذب يمنع من الاقدام عليه فيحصل صدقه .

ومن قال بهذا القول الامام الشافعي ، فقد روى عنه الخطيب البغدادي قوله : وتقبل شهادة أهل الأهواء الا الخطابية من الرافضة ، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم .^(١)

وحكاه الخطيب عن ابن أبي ليلى^(٢) ، وسفيان الثوري ، وأبي يوسف القاضي .^(٣) (٤)

= أ - قيل : انما خرج له ما حمل عنه قبل ابتداعه .
 ب - وقيل : انه رجع في آخر عمره عن رأى الخوارج .
 ج - وقيل : انه خرج له في المتابعات ، لا في الأصول ، وهو المعتمد .
 انظر : هدى السارى ص ٤٣٣ ، فتح البارى ١٠ / ٢٩٠ ، فتح المفيث ١ / ٣٠٩ .

(١) الكفاية ص ١٩٤ - ١٩٥ ، وانظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٣ ، فتح المفيث ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، تدريب الراوى ص ٢١٧ ، الطرق الحكيمة لابن القيم ص ١٧٣ ، شرح النووي على مسلم ٧ / ١٦٠ .
 لكن الذى فى آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم ص ١٨٧ ، والحلية لأبي نعيم ٩ / ١١٤ ، السنن الكبرى للبيهقي ١٠ / ٢٠٨ عن الشافعي بلفظ : لم أر أحدا من أصحاب الأهواء أشهد بالزور من الرافضة .
 وانظر : الأم للشافعي ٦ / ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٢) هو : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قاضي الكوفة ، قال الثوري : فقهاؤنا ابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة .
 انظر : أخبار القضاة لوكيع ٣ / ١٢٩ - ١٤٣ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٤ .

(٣) هو : أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي الامام المجتهد العلامة المحدث صاحب أبي حنيفة وأنبأ تلامذته وأعلمهم ، قال ابن معين : ما رأيت في أصحاب الرأى أثبت في الحديث ، ولا أحفظ ولا أصح رواية من أبي يوسف .
 توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة .

انظر : أخبار أبي حنيفة وأصحابه للمصيرى ص ٩٠ - ١٠٢ ، سير أعلام النبلاء للذهبي ٨ / ٤٧٠ - ٤٧٣ .

(٤) انظر : الكفاية ص ١٩٥ ، أخبار القضاة لوكيع ٣ / ١٣٣ ، وفيه : كان ابن أبي ليلى لا يجوز شهادة الرافضة .

ونسبه الحاكم لأكثر أئمة الحديث^(١) ، وقال الفخر الرازي : انه الحق^(٢) .
 لكن قال الشيخ أحمد شاکر^(٣) : وهذا المذهب فيه نظر ، لأن من عرف
 بالكذب ولو مرة واحدة لا تقبل روايته ، فأولى أن ترد رواية من يستحل الكذب^(٤) .

الراجع :

بعد استمراحي الأقوال السابقة ، وما علل به أصحاب كل قول لرأيهم
 تبين لي رجحان ما اعتمده الحافظ ابن حجر ، وهو : أن الذي ترد روايته
 من أنكر أمرا متواترا من الشرع ، معلوما من الدين بالضرورة ، وكذا من اعتقد
 عكسه ، فأما من لم يكن بهذه الصفة ، وانضم الى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه
 وتقواه ، فلا مانع من قبوله^(٥) . ورجحه الشيخ أحمد شاکر ، وقال : انه الحق
 الجدير بالاعتبار ، ويؤيده النظر الصحيح^(٦) . ونحوه عن الشيخ محمد بخيت
 المطيعي^(٧) ، وقال : ان من كان كذلك ، كان كافرا قطعاً^(٨) .

-
- (١) انظر: المدخل للحاكم ص ٩٦ مع المجموعة الكمالية رقم (٢) .
 (٢) المحصول للرازي ج ٢ ق ١ ص ٥٦٧ بتحقيق الدكتور طه العلواني .
 (٣) هو: أحمد بن محمد شاکر بن أحمد الحسيني شمس الدين أبو الأشبال
 محدث مفسر فقيه أديب ، حاز الشهادة العالمية من الأزهر ، وعين مدرسا
 فقاضيا فمضوا بالمحكمة العليا ، حقق ونشر عددا من الكتب .
 له : نظام الطلاق في الاسلام ، الباعث الحثيث ، وغيرها . توفي سنة
 سبع وسبعين وثلاثمائة وألف . / انظر: معجم المؤلفين ١٣ / ٣٦٨ .
 (٤) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٨٤ .
 (٥) انظر: شرح نخبه الفكر ص ١٠١ .
 (٦) الباعث الحثيث ص ٨٤ .
 (٧) هو: الشيخ محمد بخيت بن حسين المطيعي الحنفي ، مفتي الديار
 المصرية ، ومن كبار فقهاءها .
 من مؤلفاته : ارشاد الأمة الى أحكام أهل الذمة ، القول المفيد في علم
 التوحيد ، البدر الساطع على جمع الجوامع ، وغيرها . توفي سنة أربع وخمسين
 وثلاثمائة وألف .
 انظر: الأعلام للزركلي ٦ / ٢٧٤ .
 (٨) سلم الوصول لشرح نهاية السؤل للمطيعي ٣ / ٧٤٤ .

الوجه الخامس من أوجه الطعن في الراوى المتعلقة بالمعدالة

الجهالة

تعريفها : الجهل ، والجهالة : نقيض العلم ، جهله يجهله جهلا وجهالسة ، وجهل عليه أظهر الجهل كجاهل ، وهو جاهل والجمع جهل وجهل وجهل وجهال وجهلاء ، والجهل على ثلاثة أضرب :-

الأول : غلو النفس من العلم ، وهذا هو الأصل .

الثاني : اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه .

الثالث : فعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل .^(١)

والمراد هنا : الراوى المجهول ، وهو عند أصحاب الحديث :

" من لا يعرف فيه تعديل ، ولا تجريح معين " .^(٢)

ويرى الخطيب البغدادي : أن المجهول من لم يشتهر بطلب العلم

في نفسه ، ولا عرفه العلماء به ، ومن لم يعرف حديثه الا من جهة راو واحد .^(٣)

وقد اعترض ابن الصلاح على كلام الخطيب ، بقوله : قد خرج البخارى

حديث جماعة ليس لهم الا راو واحد ، منهم : مرداس الأسلمي^(٤) لم يسرو

(١) انظر: المفردات للراغب مادة " جهل " ، بصائر ذوى التمييز

للفيروزآبادي ٢/٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٢) شرح النخبة ص ٧٦ .

(٣) الكفاية ص ١٤٩ .

(٤) هو : مرداس بن مالك الأسلمي صحابي شهد بيعة الرضوان ، قال

ابن قانع : اسم أبيه عبد الرحمن . له حديث في صحيح البخارى ، وقد زعم بعض أهل الحديث أنه مرداس بن عروة الأسلمي ، والصحيح أنه غيره .

انظر: الاصابة لابن حجر ٦/٧٦ ، المفردات والوحدان للإمام

مسلم ص ٣ ، معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٩٦ ، وحديثه في صحيح البخارى ٧/٤٤٤ ، ١١/٢٥١ مع الفتح وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم :-

عنه غير قيس بن أبي حازم^(١) ، وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوى لهم غير واحد ، منهم : ربيع بن كعب الأسلمي^(٢) لم يرو عنه غير أبي سلمة ابن عبد الرحمن ، وذلك منهما مصير الى أن الراوى قد يخرج عن كونه مجهولا مردودا برواية واحد عنه^(٣) .

وقد أجاب النووي عن هذا الاعتراض بقوله : والصواب نقل الخطيب ، ولا يصح الرد عليه بمرداس وربيعة ، فانهما صحابيان مشهوران ، والصحابة كلهم عدول^(٤) . فلا يحتاج الى رفع الجهالة عنهم بتعدد الرواة^(٥) .

= " يذهب الصالحون الأول فالأول ، ويبقى حفالة كحفالة الصغير أو التسر لا يبالىهم الله بآله " . ووقع للمزى في التهذيب الورقة (٦٥٥) مخطوط أنه روى عنه - أيضا - زياد بن علاقة .

وتمقب بأنه مرداس آخر أفرد أبو علي بن السكن في الصحابة عن مرداس بن مالك ، وقال : انه مرداس بن عروة ، ومن فرق بينهما البخارى في التاريخ الكبير ٤ / ١ / ٤٣٤ - ٤٣٥ ، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٤ / ١ / ٣٥٠ ، وابن حبان في الثقات ٣ / ٣٩٨ ، وانظر : فتح البارى ١١ / ٢٥١ - ٢٥٢ .

(١) هو : قيس بن أبي حازم الجعفي الأحمسي أبو عبد الله الكوفي ، أحد كبار التابعين وأعيانهم مخضرم ، وثقه ابن معين ، ويعقوب بن شيبة ، قال خليفة : مات سنة ثمان وتسعين .

انظر : خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٢ / ٣٥٥ .

(٢) ربيع كذا في علوم الحديث ص ١٠٢ ، والذي في الاستيعاب والاصابة : ربيعة بن كعب بن مالك بن يعمر الأسلمي أبو فراس ، صحب الرسول صلى الله عليه وسلم قديما ، ولزمه سفرا وحضرا ، وعمر بعده ، روى عنه : أبو سلمة وأربعة غيره لا كما قال ابن الصلاح . مات سنة ثلاث وستين .

انظر : الاستيعاب ٢ / ٤٩٤ ، والاصابة ٤ / ٤٧٤ .

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٢ - ١٠٣ ، وقد أفرد ابن الجوزى في كتابه " تلقيح فهوم أهل الأثر " ص ٤٠٦ - ٤٠٩ تسمية الصحابة الذين انفرد بالرواية عن كل واحد منهم واحد من التابعين .

(٤) التقريب للنووى ص ٢١١ مع التدريب .

(٥) تدريب الراوى ص ٢١١ - ٢١٢ .

أما غير الصحابة ، فأقل ما يرفع الجهالة عن الواحد منهم أن يروى عنه اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم ، روى الخطيب بسنده عن يحيى ابن معين أنه قال : اذا روى عن المحدث رجلاً ارتفع عنه اسم الجهالة^(٢).

لكن قد ترتفع الجهالة برواية واحد اذا كان من النقاد الذين لا يروون الا عن الثقات ، كالامام مالك ، وشعبة بن الحجاج ، وغيرهما . قال الحافظ ابن حجر في ترجمة عبدالله بن أبي حبيبة المدني من كتابه " تمجيل المنفعة " : قال ابن الحذاء^(٤) : هو من الرجال الذين اكتفى في معرفتهم برواية مالك عنهم^(٥).

(١) هو : يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام أبو زكريا ، امام الحديث في زمانه ، والممول عليه فيه ، قال ابن المديني : انتهى علم الناس الى يحيى بن معين ، وقال أحمد بن حنبل : السماع مع يحيى بن معين شفاء لما في الصدور ، توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين ، انظر : تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١/٢/١٥٦ - ١٥٩ ، ومختصر طبقات الحنابلة للناقلي ص ٢٦٨ - ٢٧٠ .

(٢) الكفاية للخطيب البغدادي ص ١٥٠ .

(٣) هو : عبدالله بن أبي حبيبة المدني ، مولى الزبير بن الصوام - رضي الله عنه - ، روى عن أبي أمامة ، وسهل بن حنيف ، وروى عنه : بكير بن عبد الله ابن الأشج ، ومالك ، وأبو حنيفة . انظر : تمجيل المنفعة ص ١٤٧ .

(٤) هو : محمد بن يحيى بن محمد أبو عبدالله بن الحذاء التميمي الأندلسي ، كان محدثاً فقيهاً ، وخطيباً بليفاً . من تصانيفه : الخطب والخطباء ، الاستنباط لمعاني السنن ، الأحكام ، التعريف برجال الموطأ ، وغير ذلك ، مات سنة عشرين وأربعمائة .

انظر : معجم الأدباء لياقوت ١٩/١٠٨ - ١٠٩ ، النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة ٤/٢٦٤ ، وجعله فيه من وفيات سنة ست عشرة وأربعمائة .

(٥) تمجيل المنفعة لابن حجر ص ١٤٧ .

أقسام المجهول :

يختلف المجاهيل في قوة الجهالة وضعفها ، وعلى ضوء هذا الاختلاف
قسم العلماء المجهول الى ثلاثة أقسام :-

القسم الأول : مجهول الذات .

تعريفه : هو الراوى الذى لم يصرح باسمه أو بما يدل عليه .

أسباب جهالة الذات :

لجهالة الذات سببان ، هما :-

- ١- عدم التصريح باسم الراوى ، فلا يسميه الراوى عنه لأجل الاختصار ونحوه ، كقوله : أخبرني فلان ، أو شيخ ، أو رجل ، أو ابن فلان .
ويسمى هذا النوع بالمبهم ، وصنفت فيه كتب كثيرة ، منها : الأسماء
المبهمه للخطيب البغدادي ، والمستفاد من مبهمات المتن والاسناد للصراقي .
- ٢- كثرة نموت الراوى من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة
أو نسب ، فيشتهر بشيء منها ، فيذكر بغير ما اشتهر به ، لفرض من الأغراض
فيظن أنه راو آخر فيحصل الجهل به .

ومثاله : محمد بن السائب بن بشر الكلبي^(١) ، نسبه بعضهم الى جده ،
فقال : محمد بن بشر ، وسماه بعضهم همام بن السائب ، وكناه بعضهم :
أبا النضر ، وبعضهم أبا سعيد ، وبعضهم أبا هشام ، فصار يظن أنه

(١) هو : محمد بن السائب الكلبي الكوفي أبو النضر ، تركوه ، كذبه
سليمان التيمي وزائدة وابن معين ، وتركه القطان .
انظر: الضعفاء للنسائي ص ٩١ ، المقني في الضعفاء للذهبي

(١)

جماعة ، وهو واحد .

حكم رواية مجهول الذات :

لا تقبل رواية مجهول الذات حتى يصرح الراوى عنه باسمه ، أو يعرف
اسمه بوروده من طريق آخر موضح فيه باسمه .
قال الحافظ ابن حجر : ولا يقبل حديث المجهول ما لم يسم ، لأن
شرط قبول الخبر عدالة راويه ، ومن أبهم اسمه لا يعرف عينه ، فكيف تصرف
عدالته ، وكذا لا يقبل خبره ولو أبهم بلفظ التمديل على الأصح .^(٢)

القسم الثاني : مجهول العين :

تعريفه : هو الراوى الذى ذكر اسمه ، وعرفت ذاته ، لكنه كان مقلا في الحديث ،
فلا يكثر الأخذ عنه ، فلم يرو عنه الا راو واحد .^(٣)

وتسمية هذا النوع بمجهول العين مجرد اصطلاح ، والا فعينه معروفة .

مثاله : أبو العشرء الدارمي ^(٤) لم يرو عنه الا حماد بن سلمة .^(٥)

(١) انظر: شرح النخبة ص ٩٦ - ٩٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٨ - ٩٩ .

(٣) انظر: اتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطي ص ٦٣ بهامش
مفتاح العلوم للسكاكي ، توضيح الأفكار للصنعاني ١٨٥/٢ .(٤) هو: أبو العشرء الدارمي ، اختلف في اسمه ، ف قيل : اسمه
أسامة بن مالك ، وقيل : عطارد ، وقيل : اسمه يسار بن بكر بن مسعود ، قال
ابن سعد : مجهول .

انظر: سنن الترمذى بعد الحديث رقم ١٤٨١ ، طبقات ابن سعد

١٥٤/٧ ، تهذيب التهذيب ١٦٧/١٢ - ١٦٨ .

(٥) هو: حماد بن سلمة بن دينار البصرى أبو سلمة ، ثقة عابد ،

تفسير حفظه بآخره ، مات سنة سبع وستين ومائة .

انظر: تقريب التهذيب ١٩٧/١ .

وهذا النوع من الرواية يعرفون بالوحدان ، وللامام مسلم بن الحجاج
مصنف اسمه " المنفردات والوحدان " .

حكم رواية مجهول العين :

اختلف العلماء في رواية مجهول العين من حيث قبولها أو ردها
على أقوال ، أهمها :-

- ١- أنه لا يقبل مطلقا ، واختاره أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم^(١).
- ٢- أنه يقبل مطلقا ، وهو قول من لم يشترط في الراوي غير الاسلام^(٢) ، وعزاه
النووي لكثير من المحققين^(٣) ، كما نسب ابن الوزير اليماني لكثير ممن
المعتزلة^(٤) ، والزيدية^(٥) . (٦)
- ٣- التفصيل : فان كان الراوي المنفرد بالرواية عنه لا يروى الا عن عدل ،
مثل : ابن مهدي ، ويحيى بن سعيد القطان^(٧) ، ومالك ، وأمثالهم قبل ،
والا فلا .

(١) ، (٢) تدريب الراوي ص ٢١٠ .

(٣) انظر: شرح النووي على مسلم ٢٨/١ .

(٤) المعتزلة : فرقة كبيرة نشأت في العصر الأموي سمو بذلك لأن
رأسهم : واصل بن عطاء اعتزل الحسن البصري حينما اختلفا في حكم مرتكب
الكبيرة . / انظر: الفرق بين الفرق ٢٠ - ٢١ ، تاريخ المذاهب الاسلامية
١٤٧/١ .

(٥) الزيدية : فرقة من الشيعة تنسب الى الامام زيد بن علي بن
الحسين ، وهم ست فرق : الجارودية ، البترية ، السليمانية ، النعمانية ،
والخامسة يتبرأون من أبي بكر وعمر ، والسادسة يتولونهما ، وهم اليصفويين . /
انظر: مقالات الاسلاميين ١٣٢/١ - ١٣٧ ، تاج العروس مادة " زيد " .

(٦) انظر: الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ٢٠/١ .

(٧) هو: يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي أبو سعيد القطان البصري
ثقة متقن حافظ امام قدوة ، قال أحمد : ما رأيت بميني مثل يحيى بن سعيد
القطان ، مات سنة ثمان وتسعين ومائة .

انظر: تذكرة الحفاظ ٢٩٨/١ - ٣٠٠ ، التقريب ٣٤٨/٢ .

٤- تفصيل أيضا : فان كان مشهورا في غير الملم ، كُنْ يكون مشهورا بالزهد ، كمالك بن دينار^(١) ، أو النجدة كمرو بن معدى كرب^(٢) ، فانه يقبل ، والا فلا ، واختاره ابن عبد البر^(٣) .

٥- تفصيل أيضا : وهو ان كان صحابيا قبل ، لأن الصلابة كلهم عدول ، والا فلا ، وهو مذهب الفقهاء الأربعة^(٤) .

٦- تفصيل أيضا : وهو ان زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه ، قبل والا فلا ، وهو اختيار أبي الحسن بن القطان^(٥) ، وصححه ابن حجر^(٦) . ولعله هو أرجح الأقوال وأعدلها .

(١) هو : أبو يحيى مالك بن دينار الامام الزاهد المشهور ، قال أبو نعيم : كان لشبهوات الدنيا تاركا ، وللفس عند غلبتها مالكا ، كان يأكل من كسب يده ، ويكتب المصاحف بالأجرة ، وذكر له أخبارا كثيرة ، توفي بالبصرة سنة احدى وثلاثين ومائة .

انظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٣٥٧/٢ - ٣٨٨ .

(٢) هو : عمرو بن معدى كرب بن عبد الله بن عمرو الزبيدي المذهبي أبو ثور ، وفد مع مراد ، لأنه كان قد فارق زبيدا ، ونزل في مراد ، أسلم سنة تسع ثم ارتد مع الأسود ، ثم أسلم ، وشهد اليرموك .

انظر: تجريد أسماء الصحابة للمذهبي ٤١٨/١ .

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٨٩ ، مقدمة فتح الملهم

ص ١٥٢ .

(٤) انظر: المعتمد لأبي الحسين البصري ٦٢٠/٢ ، وتنقيح الأنظار

للصنعاني ١٨٦/٢ .

(٥) هو : أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى الكتامي الحميدي الفاسي ، المعروف بابن القطان ، كان من أبصر الناس بصناعة الحديث ، وأحفظهم لرجاله ، توفي سنة ثمان وعشرين وستمائة .

انظر: نيل الابتهاج ص ٢٠٠ - ٢٠١ بهامش الديباج المذهب .

(٦) انظر: شرح النخبة ص ١٠٠ ، شرح ألفية العراقي له ٣٢٤/١ ،

قواعد في علوم الحديث ص ٢٠٦ - ٢٠٧ وقال : وأما عندنا فوهدة الراوى عنه ليس بجرح ، صرح به في مسلم الثبوت وشرحه . / انظر: فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ١٤٩/٢ .

القسم الثالث : مجهول الحال :

تعريفه : هو من عرفت عينه برواية اثنين عنه ، ولم يوثق ، فلا يصرف بمدالة ، ولا بخدما .^(١)

أنواع مجهول الحال :

- مجهول الحال نوعان ، هما :-
- ١- مجهول المدالة ظاهرا وباطنا .
- ٢- مجهول المدالة باطنا لا ظاهرا ، وهو المستور .^(٢)

حكم رواية النوع الأول :

اختلف العلماء في قبول رواية من عرفت عينه ، وجهلت عدالته ظاهرا وباطنا ، على أقوال ، هي :-

- ١- ذهب الجمهور إلى أن روايته لا تقبل ، لأن تحقق العدالة شرط في قبول رواية الراوى ، وهذا النوع لم يتحقق فيه المدالة^(٣) ، وعزاه ابن المواق للمحققين ، ومنهم أبو حاتم الرازى .^(٤)

٢- يرى بعض العلماء قبول روايته مطلقا قوله بأن معرفة عينه تفني

(١) انظر: شرح المضد على مختصر ابن الحاجب ٦٤/٢ ، اتمام الدراية للسيوطي ص ٦٣ - ٦٤ .

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠١ ، روضة الطالبين للنووى ٤٦/٧ ، وفي اتمام الدراية ص ٦٤ أن مجهول الحال هو المستور .

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٠ ، تنقيح الأنظار وشرحه ١٩١/٢ - ١٩٢ .

(٤) فتح المفيت للسخاوى ٢٩٨/١ .

عن معرفة عدالته^(١).

٣- كما فصل جماعة من أهل العلم ، وقالوا : ان كان الراويان ، أو الرواة عنه فيهم من لا يروى الا عن عدل قبل ، والا فلا يقبل^(٢).

والراجح - والله أعلم - ما ذهب اليه الجمهور لقوة ما استدلوا به ، أما القولان الأخيران فضعيفان لضعف استدلالهما .

حكم رواية النوع الثاني :

اختلف العلماء في رواية المستور قبولاً ورداً على قولين ، هما :-
الأول : يرى جمهور العلماء أن رواية المستور مردودة ، ما لم تثبت عدالته ، مستدلين بأن الفسق يمنع القبول ، وما لم تثبت عدالة الراوي ، فلا يظن عدم فسقه ، لأنه أمر مغيب عنا ، فكيف نقبله ، وللأمر بالتثبت في قبول الأخبار في قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ... الآية)^(٣).

قال امام الحرمين الجويني : الذي صار اليه المعتبرون من الأصوليين أنه لا تقبل روايته ، وهو المقطوع به عندنا^(٤).

وقال الرافعي^(٥) : وأطلق بعض المصنفين الاكتفاء بالمدالة الظاهرة

(١) انظر: شرح ألفية العراقي له ٣٢٨/١ ، فتح المغيث ٢٩٨/١ ، توضيح الأفكار ١٩٢/٢ .

(٢) شرح ألفية العراقي له ٣٢٩/١ .

(٣) الآية ٦ من سورة الحجرات .

(٤) البرهان في أصول الفقه ٦١٤/١ .

(٥) هو : الامام الكبير أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم ابن الفضل بن الحسن القزويني الرافعي ، قال النووي : الرافعي من الصالحين المتمكنين ، وكانت له كرامات كثيرة .

(١) وهو بعيسى .

الثاني : يرى جماعة من العلماء أن رواية المستور مقبولة ، وبه يقول الحنفية ، وابن حبان ^(٢) ، وعللوا لما ذهبوا اليه بما يلي :-

١- لأن الناس في أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب الطعن ، ولم يكلف الناس معرفة ما غاب عنهم ، وإنما كلفوا بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم ^(٣) .

٢- لأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يعمل بالظاهر ، ويتبرأ من علم الباطن ^(٤) ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى : (... لا تعلمهم نحن نعلمهم ... الآية) ^(٥) . فلو كان في هذا قدح على المحدثين لتوجه مثله على رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٦) .

= من مصنفاته : فتح العزيز شرح الوجيز ، شرح مسند الشافعي ، الأمالي الشارحة على مفردات الفاتحة ، وغيرها ، توفي سنة ثلاث وعشرين وستمائة .

انظر : مرآة الجنان ٥٦/٤ ، مفتاح السمادة ١١٤/٢ - ١١٥ .

(١) فتح العزيز شرح الوجيز ٢٥٧/٦ مع المجموع .

(٢) ، (٣) الثقات لابن حبان ١٣/١ .

(٤) من ذلك حديث أسامة بن زيد في صحيح مسلم ٩٩/٢ - ١٠٠ مع النووي ، سنن أبي داود رقم ٢٦٤٣ حينما قتل من قال " لا اله الا الله " وفيه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " أفلا شققت عن قلبه ؟ " ، وأصله في البخاري ٥١٧/٧ مع الفتح ، ورواه ابن ماجه رقم ٣٩٣٠ وفيه : " فهلا شققت عن باطنه فعلمت ما في قلبه ؟ " .

قال النووي في شرح مسلم ١٠٤/٢ : معناه أنك إنما كلفت بالمصطل بالظاهر ، وما ينطق به اللسان ، وأما القلب فليس لك طريق الى معرفة ما فيه . ومن ذلك ما رواه الخطيب في النقاية ص ١٣٦ عن عمر بن الخطاب أنه قال : ان أناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وان الوحي قد انقطع ، وإنما آخذكم الآن بما ظهر من أعمالكم ، فمن أظهر لنا خيرا أمناه وقريناه ، وليس إلينا من سريره شيء ، الله يحاسبه في سريره ، ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدقه وان قال : ان سريري حسنة .

(٥) من الآية رقم ١٠١ من سورة التوبة .

(٦) انظر : الروض الباسم لابن الوزير اليماني ١٥١/١ .

الراجع :

الراجع - والله أعلم - قبول رواية المستور ، لقوة الأدلة على قبوله ،
وامكان الاجابة على استدلال أصحاب الرأي الأول في الآية : بأن سبب
التثبت هو الفسق ، فاذا انتفى الفسق - كما هنا - انتفى وجوب التثبت (١) .

والأخذ برواية المستور ، هو المفهوم من كلام ابن الصلاح ، حيث يقول :
ويشبه أن يكون الحمل على هذا الرأي ، في كثير من كتب الحديث المشهورة
في غير واحد من الرواة الذين تقادم المصنف بهم ، وتعذرت الخبرة الباطنة
بهم . (٢)

وقال الامام النووي : الأصح قبول رواية المستور . (٣)

وأما الحافظ ابن حجر ، فيرى أنها موقوفة الى استبانة حاله ، كما
جزم به امام الحرمين . (٤)

وبهذا القدر ينتهي الكلام على المدالة ، وأوجه الطعن المتعلقة بها ،
ويليه - ان شاء الله تعالى - الكلام على الضبط ، وأوجه الطعن المتعلقة به ،
نسأل الله الاعانة على اتمامه .

-
- (١) انظر : مقدمة فتح الملهم ص ١٥٤ .
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠١ .
(٣) المجموع شرح المذهب ٢٢٢/٦ .
(٤) انظر : شرح النخبة ص ١٠١ ، البرهان لامام الحرمين ٦١٥/١ .

ثانيا : الضبطتعريفه :

لغة : لزوم الشيء وحبسه ، ضبط الشيء وضبط عليه يضبط ضبطاً وضباطه حفظه بالجزم^(١) ، يقال : فلان لا يضبط عمله ، اذا عجز عن ولاية ما وليه ، ورجل ضابط قوى على عمله^(٢) ، ورجل أضبط : أى يعمل بكليتي يديه^(٣).

واصطلاحاً : هو أن يكون الراوى متيقظاً غير مغفل ، حافظاً ان حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه ان حدث منه ، فاهما ان حدث بالمعنى^(٤).

وعرف الشيخ طاهر الجزائري الضابط بقوله : الضابط من الرواة هو الذى يقل خطؤه في الرواية ، وغير الضابط هو الذى يكثر غلظه ووهمه فيها ، سواء كان ذلك لضعف استعداده ، أو لتقصيره في اجتهاده^(٥).

قال ابن الأثير : الضبط عبارة عن احتياط في باب العلم ، وله طرفان : طرف وقوع العلم عند السماع ، وطرف الحفظ بعد العلم عند التكلم حتى

(١) لسان العرب ، القاموس المحيط مادة " ضبط " .

(٢) تهذيب اللغة للأزهري ٤٩٣/١١ .

(٣) المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي ص ٢٧٩ .

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٤ ، واختصاره لابن كثير ص ٧٧ .

(٥) هو : الشيخ طاهر بن صالح المغربي الجزائري الاصل ، الدمشقي مولداً ، نشأ في حجر والده ، وقرأ عليه مبادئ العلوم العربية والشرعية ، كان - رحمه الله - بحاجة من أكابر العلماء ، وكان كلفاً باقتناء المخطوطات والبحث عنها ، فساعد على انشاء دار الكتب الظاهرية في دمشق .

له : الجواهر الكلامية ، تفسير القرآن ، توجيه النظر ، وغيرها ، توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة وألف .

انظر : منتخبات التواريخ لدمشق ٧٣٨/٢ - ٧٣٩ ، الأعلام للزركلي

٣٢٠/٣ .

(٦) توجيه النظر للجزائري ص ٣٢ .

إذا سمع ولم يعلم لم يكن شيئاً معتبراً ، كما لو سمع صياحاً لا معنى له ،
وإذا لم يفهم اللفظ بمعناه على الحقيقة لم يكن ضابطاً ، وإذا شك في
حفظه بعد العلم والسمع لم يكن ضبطاً .^(١)

أقسام الضبط :

يتضح من التعريف السابق أن الضبط قسمان :-

- ١- ضبط صدر : وهو أن يثبت الراوى ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء من حين سماعه الى حين أدائه . وهو مجمع على قبول الرواية عنه .
- ٢- ضبط كتاب : وهو محافظته على كتابه الذى كتب فيه الأحاديث ، وصيانتها من أن يتطرق اليه تغيير ما منذ سماعه فيه وتصحيحه الى حين الأداء منه ، ولا يعيره الا لمن يثق فيه ، ويتأكد من أن لا يغير فيه ، وقد اختلف العلماء في قبول الرواية عن الكتاب على قولين :-

الأول : ذهب الجمهور الى جواز الرواية لذلك ، وثبتت الحجة به ،
إذا كان قد ضبط كتابه ، وقابله بكتاب شيخه ، قال القاضي
(٢)
عياض : مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به متعينة

(١) جامع الأصول لابن الأثير ١/ ٧٢ .

(٢) هو : عياض بن موسى بن عياض اليحصبي القاضي أبو الفضل ،
فقيه محدث عارف أديب ، قدوة العلماء الأعلام ، وعمدة أرباب المحابر
والأقلام .

له : اكمال المعلم في شرح مسلم ، الشفاء في التعريف بحقوق المصطفى ،
ترتيب المدارك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، وغيرها . توفي سنة أربع وأربعين وخمسمائة .
انظر : بشية الطمس للضبي ص ٤٣٧ ، شجرة النور الزكية ص ١٤٠ -

لا بد منها (١).

الثاني : روى عن الامامين أبي حنيفة ومالك أنه لا حجة الا فيما رواه الراوى من حفظه ، واليه ذهب أبو بكر الصيدلاني (٢).

الراجع :

يظهر لي - والله أعلم - رجحان الرأي الأول ، وهو جواز الرواية عن الكتاب ، ان لا فرق بينه وبين الحفظ ان لم يكن الكتاب أضبط .
ولذلك وصف ابن الصلاح الرأي الثاني بالتشديد (٣).

هذا وأوجه الطعن في الراوى المتعلقة بالضبط خمسة ، هي :-

١- فحش الغلط .

٢- كثرة الغفلة .

٣- مخالفة الثقات .

٤- الوهم .

٥- سوء الحفظ .

والله اعلم بالصواب . وجها وجها ، وما يسمي به حديث كل واحد من
بين اصناف خمسة من هذه الاصناف - ان شاء الله .

- (١) الالمام الى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص ١٥٨ .
(٢) هو : محمد بن داود بن محمد الداودي القصبه لاني أبو بكر تلميذ
أبي بكر القفال المروزي ، كان اماما في الفقه والحديث .
له مصنفات جليلة ، منها : شرح مختصر المزني ، توفي نحو سنة
سبع وعشرين وأربعمائة .
انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٤٨/٤ - ١٤٩ ، معجم
المؤلفين ٢٩٨/٩ .
(٣) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٨٥ - ١٨٦ ، شرح ألفية
المراقي له ١٦١/٢ - ١٦٣ .

الوجه الأول من أوجه الطعن في الراوى المتعلقة بالضبط

فحش الغلط

التعريف : غلط في منطقه غلطاً أخطأ وجهه الصواب ، وغلطته أنا قلت له : غلّطت ، أو نسبته الى الغلط^(١) ، وأغلطته اغلاطاً أوقعته في الغلط ، ويجمع الغلط على أغلاط ، ورجل غلطان كسكران ، وكتاب مغلوط قد غلط فيه .
ويقال : وقع فلان في المغلطة أى الغلط ، وهو مغلطاني ، أى : يغالط الناس في حسابهم ، والمغلط : الكثير الغلط من الرجال ، قال رؤبسه^(٢) :
فبشّس عصف الخرف المغلط والوغل ندى النيمة المغلط^(٣)
وغلّط بمعنى : غلط ، وقيل : الغلط في المنطق ، والغلّط في الحساب^(٤) .
وفحش الغلط : كثرته ، وكل شيء جاوز حده فهو فاحش^(٥) .
وذلك بأن يكون غلط الراوى أكثر من صوابه ، أو يتساويان ، أما اذا كان الغلط قليلاً ، فانه لا يؤثر ، ان لا يغلو الانسان من الغلط والنسيان ، روى الخطيب البغدادي بسنده عن سفيان الثوري أنه قال : ليس يكاد يفلت من الغلط أحد ، اذا كان الغالب على الرجل الحفظ ، فهو حافظ ، وان غلط ، وان كان الغالب عليه الغلط ترك^(٦) .

-
- (١) المصباح المنير مادة " غلط " .
(٢) هو: رؤية بن المعجاج عبدالله بن رؤية أبو الحجاج الراجز بن الراجز ولكل منهما ديوان رجز ، وكل منهما بارع في فنه ، لا يجارى ، ولا يمارى ، مات سنة خمس وأربعين ومائة . / انظر: البداية والنهاية لابن كثير ١١١/١ ، خزنة الأدب ٩١/١ - ٩٤ .
(٣) انظر: تاج العروس مادة " غلط " ، وديوان رؤية ص ٨٧ ، وفيه : لبشّس .
(٤) تهذيب اللغة للأزهري ٨٢/٨ .
(٥) مختار الصحاح مادة " فحش " .
(٦) الكفاية ص ٢٢٧ - ٢٢٨ ، شرح علل الترمذي لابن رجب ١١٠/١ بتحقيق الدكتور/نورالدين عتر .

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله - : وأط الفلظ ، فلا يسلم منه أكثر الناس ، بل في الصحابة ^(١) من قد يغلط أحيانا ، وفيمن بعدهم ^(٢) .

وإذا كثرت غلط الراوى ، ترك حديثه ، روى الخطيب البغدادي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه كان لا يترك حديث رجل إلا رجلا متبهما بالكذب أو رجلا الغالب عليه الغلط ^(٣) .

وحديث فاحش الغلط يسمى المنكر عند من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة ^(٤) . وتقدم النقل عن السيوطي أن حديث فاحش الغلط يسمى المستترك ^(٥) .

(١) وقد وهمت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - جماعة فليسن الصحابة في رواياتهم للحديث ، وقد جمع الزركشي في ذلك كتابا سماه "الاجابة لايراد ما استدر كته عائشة علي الصحابة" وهو مطبوع بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني ، وجمع السيوطي كتابه "عين الاصابة" وهو مطبوع في الهند . كما وهم سعيد بن المسيب ابن عباس في قوله : "تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم" . انظر : سنن أبي داود رقم ١٨٤٥ . وحديث ابن عباس هذا : رواه البخاري ٥١/٤ مع الفتح ، ومسلم ١٩٦/٩ مع النووي ، وأبو داود رقم ١٨٤٤ ، والترمذي رقم ٨٤٢ ، والنسائي ١٩١/٥ - ١٩٢ ، وابن ماجه رقم ١٩٦٥ . والصواب : أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال ، لأنه ورد من رواية ميمونة نفسها ، كما في صحيح مسلم ١٩٦/٩ - ١٩٧ مع النووي ، وأبو داود رقم ١٨٤٣ ، والترمذي رقم ٨٤٥ ، وأحمد ٣٣٣/٦ ، ٣٣٥ ، وابن ماجه رقم ١٩٦٤ . كما ورد من رواية أبي رافع عند الترمذي رقم ٨٤١ ، وهو السفير بينها وبين النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٢٥٠/١ .
(٣) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٢٢٧ ، وانظر : شرح علل الترمذي لابن رجب ١٠٩/١ بتحقيق الدكتور/ نور الدين عتر .
(٤) انظر : نخبة الفكر وشرحها ص ٨٢ .
(٥) انظر : ص ١٢٧ من هذه الرسالة .

الوجه الثاني من أوجه الطعن في الراوى المتعلقة بالضبط

كثرة الغفلة

تعريف الغفلة : لغة : يقال غفل الرجل عن الشيء يغفل غفولا ، فهو غافل ، ورجل مغفل لا فطنة له ، وغفلت الشيء تغفلا اذا كتمته وسترته ، ^(١) وتغفلته عن كذا : تخدعته عنه على غفلة منه ، وفلان غفل : لم تسمه التجارب . ^(٢)

والاسم الغفلة والغفل ، والغفلان ، قال تعالى : (لتنذر قومنا ما أنذر آباؤهم فهم غافلون) . ^(٣)

والغفل - بالضم - من لا يرجي خيره ، ولا يخشى شره . ^(٤)

واصطلاحا : غيبة الشيء عن بال الانسان ، وعدم تذكره له . ^(٥)
وعرفه الفيروزآبادى ^(٦) بأنه : سهو يمتري عن قلة التحفظ والتهيط . ^(٧)

(١) جوهرة اللغة لابن دريد ١٤٧/٣ .

(٢) أساس البلاغة للزمخشري مادة " غفل " .

(٣) الآية ٦ من سورة يس .

(٤) بصائر ذوى التمييز ١٤٠/٤ .

(٥) المصباح المنير مادة " غفل " .

(٦) هو : محمد بن يعقوب بن محمد بن ابراهيم بن عمر الشيرازى
مجد الدين أبو الطاهر الفيروزآبادى .

صاحب التصانيف الكثيرة ، منها : القاموس المحيط ، الوجيز فى لطائف الكتاب العزيز ، البلغة فى تاريخ أئمة اللغة ، وغيرها ، توفي سنة سبع عشرة وثمانمائة .

انظر : انباء الخمر لابن حجر ١٥٩/٧ - ١٦٣ ، بغية الوعاة للسيوطي ٢٧٣/١ - ٢٧٥ ، وفيه : أرخت وفاته سنة ست عشرة وثمانمائة .

(٧) بصائر ذوى التمييز ١٤٠/٤ .

وقيدت الغفلة بالكثرة ، لأن مجرد الغفلة ليست سببا للطعن ، لقلة من يعافيه الله منها .^(١)

وقد ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية للسهو والغفلة سبعة أسباب ، هي :-

- ١- الاشتغال عن هذا الشأن - يعني الحديث - بغيره ، فلا ينضبط له كثير من أهل الزهد والعبادة .
- ٢- الخلو عن معرفة هذا الشأن ،
- ٣- التحديث من الحفظ ، فليس كل أحد يضبط ذلك .
- ٤- أن يدخل في حديثه ما ليس منه ، ويזור عليه ،
- ٥- أن يركن الى الطلبة فيحدث بما يظن أنه من حديثه .
- ٦- الارسال ، وربما كان الراوى له غير مرضي .
- ٧- التحديث من كتاب لا مكان اختلافه .

وقال : فلهذه الأسباب ، وغيرها اشترط أن يكون الراوى حافظا ضابطا معه من الشرائط ما يؤمن معه كذبه من حيث لا يشعر .^(٢)

وذكر الخطيب عن الحميدى ضابطا للغفلة التي يرد بها حديث العدل

فقال : أن يكون في كتابه غلط ، فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه ، ويحدث بما قالوا أو يغيره في كتابه بقولهم ، لا يعقل فرق ما بين ذلك .^(٣)

وحديث المغفل مردود ، روى الخطيب البغدادي عن ابن عباس

أنه قال : لا يكتب عن الشيخ المغفل .^(٤)

(١) شرح النخبة للملا علي القارى ص ١٢١ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٤٥/١٨ - ٤٦ .

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٢٣٣ .

(٤) المصدر السابق .

وحديث كثير الغفلة يسمى المنكر عند من لا يشترط فيه المخالفة
في المنكر،^(١) وقد تقدم النقل عن السيوطي أن حديث كثير الغفلة يسمى
المتروك.^(٢)

المنكر:

تعريفه : لفظ : اسم مفعول من قولهم : نكرت الشيء وأنكرته ضد عرفتته ،
وكل ما قبحه الشرع وحرمه وكرهه ، فهو منكر ،^(٣) والنكرة ضد المعرفة ،
والمنكر واحد المناكير.^(٤)

واصطلاحاً : هو الحديث الذي في سنده راو فحش غلطه ، أو كثرت
غفلته ، أو ظهر فسقه ،^(٥) وانفرد به بحيث لا يعرف متنه من غير روايته ،
لا من الوجه الذي رواه منه ، ولا من وجه آخر ،^(٦) وان لم يخالف غيره
من الثقات .

وقد توسع كثير من المتقدمين في إطلاق المنكر ، فأطلقوه على مجرد
التفرد ، ولو كان المتفرد ثقة ، سواء خالف غيره أم لم يخالف .
قال الحافظ ابن حجر : ان أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد
المطلقة.^(٧)

-
- (١) انظر: شرح النخبة ص ٨٢ .
 - (٢) انظر: ص ١٢٧ من هذه الرسالة .
 - (٣) تاج العروس مادة "نكر" .
 - (٤) بصائر ذوي التمييز ٥/ ١٢٠ .
 - (٥) شرح النخبة ص ٨٢ .
 - (٦) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٢ .
 - (٧) هدى السارى مقدمة فتح البارى ص ٣٩٢ .

والذى اعتمده الحافظ ابن حجر : أن المنكر
 " ما رواه الراوى الضعيف مخالفا للثقات ^(١) .

ويقلبه المعروف ، وهو حديث الثقة الذى خالف رواية الضعيف ،
 وعلى هذا كثير من المحدثين ، بل هو الذى استقر عليه الاصطلاح عند
 المتأخرين ^(٢) .

ومثاله : على اصطلاح من لا يشترط لتسمية الحديث منكرا المخالفة :
 ما روى عن عائشة مرفوعا : " كلوا البلح بالتمر ، فان ابن آدم اذا
 أكله غضب الشيطان " ^(٣) .

قال الذهبي : حديث منكر ، تفرد به أبو زكير ^(٤) ، وهو ممن لا يحتمل
 تفرده .

ومتنه ركبك لا ينطبق على محاسن الشريعة ، لأن الشيطان لا يفضب
 من مجرد حياة ابن آدم ، بل من حياته مسلما مطيما لله تعالى ^(٥) .

ومثاله : على اصطلاح من يشترط لتسمية الحديث منكرا المخالفة :
 ما روى من طريق حبيب بن حبيب ^(٦) - أخى حمزة

(١) نخبة الفكر مع شرحها ص ٥٢ .

(٢) يقول السيوطي في ألفيته :

المنكر الذى روى غير الثقة مخالفا في نخبة قد حققه

انظر: ألفية السيوطي ص ٩٣ مع شرح الشيخ محمد محيي الدين

عبد الحميد .

(٣) رواه ابن ماجه رقم ٣٣٣٠ ، الحاكم في المستدرک ١٢١/٤ .

(٤) تلخيص المستدرک للذهبي ١٢١/٤ ، مع المستدرک .

(٥) هو : يحيى بن محمد بن قيس المحاربي الضرير أبو محمد المدني

لقبه : أبو زكير ، صدوق يخطئ كثيرا من الثامنة .

انظر: تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ٣٥٧/٢ .

(٦) فتح الباقي شرح ألفية العراقي ١٩٨/١ ، وانظر: فيض القدير

شرح الجامع الصغير للمناوى ٤٤/٥ .

(٧) هو حبيب - بالتصغير والتشديد - بن حبيب مولى بني تيم الله =

الزيات - عن أبي اسحاق^(٢) عن الميزار بن حريث^(٣) عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أقام الصلاة وآتى الزكاة وهج وصام وقسرى الضيف دخل الجنة " .

قال أبو حاتم : هو منكر ، لأن غير حبيب رواه عن أبي اسحاق موقوفا وهو المعروف^(٤) .

تبيينه : لا يلزم من قولهم : أنكر ما رواه فلان ضعف الحديث أو ضعف راويه ، لأنهم قد يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن والصحيح أيضا بمجرد تفرد راويه^(٥) .

= ابن ربيعة ، روى عنه ابن أبي شيبة ، وذكره البخارى في الكبير ١١/٢ / ١٢٦ ، وسكت عنه .

(١) هو : حمزة بن حبيب بن عمارة القارى أبو عمارة الكوفي التميمي مولاهم ، صدوق زاهد ربما وهم ، انعقد الاجماع بآخره على تلقي قراءته بالقبول ، مات سنة ست وخمسين ومائة .

انظر : المعارف لابن قتيبة ص ٥٢٩ ، تراجم الأخبار من رجال شرح معاني الآثار ١/٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٢) هو : عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي أبو اسحاق أحد الأعلام ، كان صواما قواما ، وهو كالزهرى في الكثرة ، غزا مرات ، مات سنة سبع وعشرين ومائة .

انظر : الكاشف للذهبي ٢/٣٣٤ .

(٣) هو : الميزار بن حريث العمدي الكوفي ، وثقه ابن مسمين ، والنسائي ، والمجلى ، وذكره ابن حبان في الثقات ، مات في ولاية خالد على العراق .

انظر : الثقات لابن حبان ٥/٢٨٣ ، تهذيب التهذيب ٨/٢٠٣ -

٢٠٤ .

(٤) انظر : شرح النخبة ص ٥٢ - ٥٣ ، التدريب ص ١٥٢ .

(٥) من ذلك قولهم : أنكر ما رواه يزيد بن عبد الله بن أبي بردة حديث : " اذا أراد الله بأمة خيرا قبض تبيينها قبلها " وهو حديث صحيح رواه مسلم ١٥/٥٢ .

انظر : ميزان الاعتدال للذهبي ١/٣٠٥ ، تدريب الراوى ص ١٥٣ ،

قواعد في علوم الحديث ص ٢٧٣ - ٢٧٥ .

الوجه الثالث من أوجه الطعن في الراوى المتمثلة بالضبط

مخالفة الثقات

التعريف : الثقات جمع ثقة .

والثقة في اللغة : مصدر قولك وثقت به فأنا أثق به ثقة ، وأنا واثق به ، وهو موثق به ، وهي موثق بها ، وهم موثق بهم ، ويقال : فلان ثقة ، وهي ثقة ، وهم ثقة ، وقد تجمع ، فيقال : ثقات في جماعة الرجال والنساء ^(١) ، وثق به ثقة ووثقا إثنين ^(٢) ، ووثقت فلانا اذا قلت انه ثقة ^(٣) ، فهو موثق ^(٤) .

والثقة في الاصطلاح : هو من جمع بين صفتي العدالة والضبط ^(٥) اللتين سبق الكلام عليهما .

فمن خالف الثقات ليس بثقة ، لأن موافقة الثقات هي المقياس لمعرفة ضبط الراوى ، قال ابن الصلاح : يعرف كون الراوى ضابطا بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان ، فان وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم ، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا ، وان وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتاج بحديثه ^(٦) .

- (١) تهذيب اللغة للأزهري ٢٦٦/٩ .
- (٢) المغرب في ترتيب المغرب للمطري ص ٤٧٦ .
- (٣) بصائر ذوي التمييز ١٥٩/٥ .
- (٤) الصحاح للجوهري مادة " وثق " .
- (٥) انظر: الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاکر ص ٧٧ ، شرح ألفية السيوطي لأحمد شاکر ص ٩٧ .
- (٦) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٥ - ٩٦ ، وانظر: الديباج المذهب لمنلا حنفي ص ٥٨ .

ومخالفة الراوى للثقات ان كانت بسبب تفسير سياق الاسناد أو بدمج موقوف بمرفوع من غير فصل سمي هذا الفعل بالمدرج .

وان كانت المخالفة بتقديم أو تأخير في السند أو المتن سمي حديثه بالمقلوب .

وان كانت المخالفة بزيادة راو في أثناء الاسناد ، سمي بالمزيد في متصل الأسانيد .

أما اذا كانت المخالفة بالابدال - سواء كانت في السند أو في المتن على وجه يحصل فيه التدافع مع عدم وجود المرجح - سمي حديثه بالمضطرب .

وأما اذا كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق ، فان كان ذلك بالنسبة الى النقط ، سمي بالمصحف .

وان كان بالنسبة الى الشكل ، سمي بالمحرف .^(١)

وان كانت المخالفة من ثقة لمن هو أوثق منه ، أو أرجح ، أو أكثر عددا ، سمي الحديث بالشاذ .^(٢)

واليك الكلام على هذه الأنواع واحدا تلو الآخر .

المدرج :

تعريفه : لفة : اسم مفعول من أدرجت الشيء في الشيء اذا أدخلته فيه ،

وضمنته اياه ، يقال : أدرجت الكتاب في الكتاب اذا جعلته في درجه

أى : طينه ،^(٣) وأدرج فلان في أكتافه اذا أدخل فيها .^(٤)

-
- (١) انظر: شرح النخبة ص ٨٥ - ٩٢ ، اتمام الدراية ص ٦٠ - ٦٢ .
 (٢) شرح النخبة ص ٥٠ ، اتمام الدراية ص ٥٥ بهامش مفتاح العلوم .
 (٣) تهذيب اللغة للأزهري ١٠ / ٦٤٤ .
 (٤) بصائر ذوي التمييز ٢ / ٥٩٢ .

واصطلاحها : هو ما غير سياق اسناده ، أو أدخل في متنه كلاما
(١) ليس منه .

أقسام المدرج :

من خلال التصريف الاصطلاحي للمدرج يتضح أنه قسمان :-

١- مدرج الاسناد .

٢- مدرج المتن .

واليك الكلام على هذين القسمين بإيجاز :-

أولا : مدرج الاسناد :

تعريفه :

(٢) هو ما غير سياق اسناده .

سمي بذلك لأن المغير له أدخل الخلل في اسناد الحديث .

صوره : ذكر العلماء للدراج في سند الحديث صوراً متعددة ، يمكن

حصرها في أربع صور :-

الصورة الأولى :

أن يسمع الراوى حديثاً عن جماعة مختلفين في اسناده ، فيرويه

عنهم باتفاق - أى باسناد واحد - ولا يبين اختلافهم .

ومثالها : ما روى أبو داود عن علي - رضي الله عنه - عن النبي صلى

الله عليه وسلم ، قال : " فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحصول

(١) شرح النخبة ص ٨٥ - ٨٦ .

(٢) نخبة الفكر مع شرحها ص ٨٥ ، اتمام الدراية ص ٦٠ - ٦١ .

(٣) شرح شرح النخبة ص ١٣٣ .

(٤) شرح النخبة ص ٨٥ .

ففيها خمسة دراهم ... الحديث (١).

فهذا الحديث قد أدرج فيه استناد آخر ، وبيان ذلك أن عاصم ابن ضمرة^(٢) رواه موقوفا على علي ، والحارث الأعور^(٣) رواه مرفوعا ، فجاء جرير ابن حازم^(٤) وجعله مرفوعا من روايتهما ، مع أن أبداود ذكر أن شعبية وسفيان ، وغيرهما ، رووا هذا الحديث عن أبي اسحاق عن عاصم عن علي ولم يرفعه ، فعلمنا أن جريرا قد أدرج رواية عاصم مع رواية الحارث فجعل الحديث مرفوعا .^(٥)

الصورة الثانية :

أن يكون المتن عند راو باسناد واحد ، الا طرفا منه ، فانه عنده باسناد آخر ، فيرويه راو عنه تاما بالاسناد الأول ، ويحذف الاسناد الثاني .^(٦)

-
- (١) رواه أبوداود رقم ١٥٧٣ .
 (٢) هو : عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي ، صدوق . قال ابن حبان : رده الحفظ فاحش الخطأ . مات سنة أربع وسبعين .
 انظر : المجروحين ١٢٥/٢ - ١٢٦ ، تقريب التهذيب ٣٨٤/١ .
 (٣) هو : الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني ، شيعي لين ، قال النسائي وغيره : ليس بالقوى ، مات سنة خمس وستين .
 انظر : الضعفاء للنسائي ص ٢٩ ، الكاشف للذهبي ١٩٥/١ .
 (٤) هو : جرير بن حازم الأزدي أبو النضر البصري ، أحد الأعلام ، وثقه ابن معين الا في قتادة ، وقال أبو حاتم : صدوق صالح ، مات سنة سبعين ومائة .
 انظر : الجرح والتعديل ١/١ - ٥٠٤ - ٥٠٥ ، الخلاصة ١/١ - ١٦٢ .
 (٥) انظر : كلام أبي داود بعد الحديث رقم ١٥٧٤ ، ومسنند الامام أحمد ١/١٤٨ ، السنن الكبرى للبيهقي ٩٥/٤ ، المحلى لابن حزم ٦/٦٨ ، تهذيب السنن للمنذرى ٢/١٨٨ - ١٩١ ، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي ٢/٣٢٨ - ٣٢٩ .
 (٦) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٧ .

ومثاليها : ما روى أبو داود عن زائدة بن قدامة^(١) ، عن عاصم بن كليب^(٢) ، عن أبيه^(٣) عن وائل بن حجر في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي آخره أنه جاء بعد ذلك في زمان فيه برد شديد ، فرأى الناس عليهم جل الشيا ، تحرك أيديهم تحت الشيا^(٤) .

والصواب : رواية من روى عن عاصم بن كليب بهذا الاسناد صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقط ، وتصل ذكر رفع الأيدي عنه ، فـرواه عن عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل بن حجر^(٥) . ويلحق بهذه الصورة ما اذا سمع الراوى من شيخه حديثا بلا واسطة ، الا طرفا منه ، فيسمعه عن شيخه بواسطة ، فيرويه عنه راو تاما بحذف الواسطة ، مع أنه لم يسمع الطرف الا بواسطة^(٦) .

(١) هو : زائدة بن قدامة الشقي أبو الصلت الكوفي ، أحد الأعلام ، وثقه أبو حاتم وغيره ، قال مطين : مات غازيا بأرض الروم سنة اثنتين وستين ومائة .

انظر : خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٣٣٢/١ .
(٢) هو : عاصم بن كليب بن شهاب الجرمي ، قال أبو حاتم : صالح ، وقال أبو داود : كان أفضل أهل زمانه ، كان من العبادة ، وقال شريك : مرجي ، مات سنة سبع وثلاثين ومائة .
انظر : الكاشف للذهبي ٥٢/٢ .

(٣) هو : كليب بن شهاب الجرمي ، والد عاصم ، قال ابن عبد البر : له ولأبيه صحبة ، وحزم أبو حاتم والبخاري بأنه تابعي ، وذكره ابن حبان : في ثقات التابعين .

انظر : الثقات لابن حبان ٣٣٧/٥ ، الاستيعاب لابن عبد البر ١٣٢٩/٣ ، الاصابة لابن حجر ٦٦٨/٥ - ٦٦٩ .

(٤) سنن أبي داود رقم ٧٢٧ ، وانظر : سنن النسائي ١٢٦/٢ .

(٥) سنن أبي داود رقم ٧٢٥ ، وانظر : التدريب ص ١٧٦ -

١٧٧ . انظر : شرح نخبة الفكر ص ٨٥ ، شرح الشرح ص ١٣٤ .

الصورة الثالثة :

أن يكون عند الراوى حديثان مختلفان باسنادين مختلفين ، فيرويهما عنه راو مقتصر على أحد الاسنادين ، أو يروى أحد الحديثين باسناده الخاص به ، لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول .^(١)

ومثاليها : ما روى سعيد بن أبي مريم^(٢) عن مالك عن الزهري عن أنس ابن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تباغضوا ، ولا تحاسدوا ، ولا تدابروا ، ولا تنافسوا . . . الحديث " .^(٣)

فقوله : لا تنافسوا : مزيدة في هذا الحديث من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد^(٤) عن الأعرج^(٥) عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " اياكم والظن ، فان الظن أكذب الحديث ، ولا تجسسوا ولا تحسسوا ، ولا تنافسوا " .^(٦)

-
- (١) انظر: شرح النخبة ص ٨٥ - ٨٦ ، وقارن به : علوم الحديث ص ٨٨ ، ويرى الشيخ أحمد شاكر أن هذه الصورة والتي قبلها نوع واحد .
انظر: الباعث الحثيث ص ٦٣ - ٦٤ .
- (٢) هو: سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم الجمحي بالولاء أبو محمد المصري ، ثقة ثبت فقيه ، مات سنة أربع وعشرين ومائتين .
انظر: تقريب التهذيب ٢٩٣/١ .
- (٣) رواه البخارى ٤٨١/١٠ ، مسلم ١١٥/١٦ مع النووي .
- (٤) هو : عبد الله بن زكوان الأموى مولا هم أبو الزناد المدني ، أحد الأئمة ، ثقة فقيه صاحب سنة ، مات فجأة سنة ثلاثين ومائة .
انظر: الخلاصة للخزرجي ٥٣/٢ - ٥٤ .
- (٥) هو : عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود ، وثقه ابن سعد وابن المديني ، وأبوزرعة ، مات بالاسكندرية سنة سبع عشرة ومائة .
انظر: طبقات ابن سعد ٢٨٣/٥ - ٢٨٤ ، تهذيب التهذيب ٢٩٠/٦ - ٢٩١ .
- (٦) رواه البخارى ٤٨٤/١٠ مع الفتح ، وفيه : ولا تناجشوا بدل : ولا تنافسوا ، ومسلم ١١٨/١٦ - ١١٩ مع النووي ، وانظر: الموطأ ٩٠٧/٢ - ٩٠٨ ، المسند ٥١٧/٥ .

الصورة الرابعة :

أن يسوق الراوى الاسناد فيعرض له عارض ، فيقول كلاما من قبل نفسه ، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد ، فيرويه عنه كذلك .^(١)

ومثالها : ما وقع لثابت بن موسى الزاهد^(٢) أنه دخل على شريك القاضي^(٣) وهو يقول : حدثنا الأعمش عن أبي سفيان^(٤) عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد دخل ثابت عليه فلما نظر الى ثابت ، قال : " من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار " .^(٥) يريد به ثابتا ، فظن ثابت أن ذلك سند الحديث ، فكان يحدث به بهذا الاسناد .^(٦)

(١) شرح النخبة ص ٨٦ .

(٢) هو : ثابت بن موسى بن عبد الرحمن بن سلمة الضبي أبو يزيد الكوفي ، الضرير العابد ، ضعيف الحديث ، مات سنة تسع وعشرين ومائتين . انظر : تقريب التهذيب ١/١١٧ .

(٣) هو : شريك بن عبد الله النخعي القاضي ، أحد الأعلام ، وثقه ابن معين ، وقال غيره : سيء الحفظ ، وقال النسائي : ليس به بأس ، توفي سنة سبع وسبعين ومائة .

انظر : الكاشف للذهبي ١٠/٢ .

(٤) هو : طلحة بن نافع القرشي مولاهم الاسكاف أبو سفيان المكي نزيل واسط ، قال أحمد والنسائي : ليس به بأس ، وقال ابن معين : لا شيء ، وذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : الثقات ٣٩٣/٤ ، الخلاصة ١٣/٢ .

(٥) انظر : سنن ابن ماجة رقم ١٣٣٣ .

(٦) هذه الصورة ذكرها ابن الصلاح في نوع الموضوع ، وجعلها شبه وضع من غير تمعد ، وتبعه على ذلك النووى ، لكن ذكره في المدرج أولى ، وهو به أشبه كما صنع الحافظ ابن حجر .

انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٠ ، التقريب للنووى ص ١٨٨ مع التدريب ، وانظر : شرح النخبة ص ٨٦ ، والتدريب ص ١٨٨ ، والباعث الحثيث ص ٦٤ .

تنبيه : يرى الشيخ أحمد شاکر أن مدرج الاسناد يرجع في الحقيقة الى مدرج المتن . انظر : الباعث الحثيث ص ٦٣ .

ثانيا : مدرج المتن :

تعريفه : هو أن يدخل في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء من كلام بعض الرواة من غير فصل ^(١).

وحاصله أن يذكر الراوى صحابيا أو غيره كلاما لنفسه أو لغيره ، فيرويه من بعده متصلا بالحديث من غير فصل يميزه عن الحديث ، فيتوهم من لا يعرف حقيقة الحال أنه من الحديث .

والفرق بينه وبين الصورة الرابعة من مدرج الاسناد ، أن مدرج الاسناد يكون بتمامه مما يظن أنه حديث مستقل ، وأما مدرج المتن ، فيظن أنه جزء من الحديث ^(٢).

أقسامه :

مدرج المتن ثلاثة أقسام :-

الأول : مدرج في أول المتن .

ومثاله : حديث : " أسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار " ^(٣).

فقوله : أسبغوا الوضوء : من قول أبي هريرة ، أدرج في الحديث في

أوله ، يدل على الإدراج ما رواه البخارى عن أبي هريرة أنه قال : " أسبغوا

الوضوء ، فان أبا القاسم صلى الله عليه وسلم ، قال : ويل للأعقاب من النار " ^(٤). وهذا القسم نادر جدا حتى أنه يميز أن يوجد له مثال ثان ^(٥).

(١) شرح النخبة ص ٨٦ ، الباعث الحثيث ص ٦١ .

(٢) شرح شرح النخبة ص ١٣٥ .

(٣) في كتب المصطلح نسب للخطيب البغدادي عن أبي هريرة ، فلعله في كتابه المسمى " الفصل للوصل المدرج في النقل " ، كما رواه في تاريخ بغداد ٤ / ٦ لكنه عن عبد الله بن عمرو ، وهو كذلك في مستند الطيالسي ص ٣٠٢ رقم ٢٢٩٠ ، وأحمد ٢٠١ / ٢ ، البيهقي ٦٩ / ١ .

(٤) البخارى ٢٦٧ / ١ مع الفتح .

(٥) توجيه النظر ص ١٧١ .

الثاني : مدرج في أثناء المتن .

ومثاله : ما رواه الدارقطني عن بسرة بنت صفوان ^(١) ، قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من مس ذكره أو أنثيه أو رفغيه ^(٢) فليتوضأ " . فقوله : أو أنثيه أو رفغيه مدرج من قول عروة ^(٣) غير مرفوع ^(٤) . وهو في السنن الأربعة بدونها ^(٥) .

الثالث : مدرج في آخر الحديث ، وهو الأكثر .

ومثاله : حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ان أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين مسن آثار الوضوء " ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل ^(٦) .
فقوله : فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل مدرج من كلام أبي هريرة ^(٧) ، قال الحافظ ابن حجر : لم أر هذه الجملة في رواية أحد

(١) هي : بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد القرشية بنت أخي ورقة ابن نوفل ، قال ابن عبد البر : الصواب أنها من بني أسد بن عبد المطلب من قريش ، وهي من المبايعات .

انظر : الاستيعاب ١٧٩٦/٤ ، تجريد أسماء الصحابة ٢٥١/٢ .
(٢) قال الجوهرى : الأرفاغ : المغابن من الآباط وأصول الفخذين الواحد رفع ورفغ . / انظر : الصحاح مادة " رفغ " .

(٣) هو : عروة بن الزبير بن العوام الأسدي المدني الفقيه العابد نقل أحمد عن ابنه هشام قوله : صام أبي أربعين سنة أو ثلاثين سنة ما أفطر الا يوم فطر أو نحر ، توفي سنة أربع وتسعين وهو صائم .

انظر : الزهد لأحمد ص ٣٧١ ، شذرات الذهب ١٠٣/١ - ١٠٤ .

(٤) انظر : سنن الدارقطني ١٤٨/١ .

(٥) سنن أبي داود رقم ١٨١ ، الترمذي رقم ٨٢ ، النسائي ١٠٠/١ ،

ابن ماجه رقم ٤٧٩ .

(٦) رواه البخارى ٢٣٥/١ مع الفتح ، مسلم ١٣٥/٣ مع النووي ،

أحمد ٤٠٠/٢ .

(٧) انظر : عمدة القارى للمعيني ٢٤٩/٢ .

من روى هذا الحديث من الصحابة ، وهم عشرة ، ولا من رواه عن أبي هريرة
غير رواية نعيم ^(١) هذه . (٢)

منشأ الإدراج :

ينشأ الإدراج في المتن عن عدة أسباب ، منها :-

- ١- أن يقصد الراوى تفسير كلمة غريبة .
مثال ذلك : حديث عائشة : " كان النبي صلى الله عليه وسلم يخلو
بغار هراء فيتحنث فيه - وهو التعمد - الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع
الى أهله ... الحديث " ^(٣).

(٤) فقلوه وهو التعمد : مدرج في الخبر ، وهو من تفسير الزهري .

- ٢- أن يقصد الراوى بيان تمام عمل .
ومثال ذلك : حديث ابن مسعود : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
علمه التشهد في الصلاة ، فقال : " قل : التحيات لله ، فذكر التشهد ... وفي

(١) هو: نعيم بن عبد الله المدني ، مولى آل عمر ، يعرف بالمجمر ،
جالس أبا هريرة عشرين سنة ، ثقة من الثالثة .

انظر: المعرفة والتاريخ ٥٦٦/١ ، التقريب ٣٠٥/٢ .

(٢) فتح الباري ٢٣٦/١ ، وانظر: المسند ٣٣٤/٢ ، ٣٦٢ ، ٥٢٣ ،
وفيه هذه الزيادة من رواية ليث عن كعب عن أبي هريرة .

(٣) تقدم تخريجه في ص ٦٢ من هذه الرسالة .

(٤) انظر: فتح الباري ٢٣/١ .

(٥) حديث ابن مسعود في التشهد أخرجه البخاري ٣١١/٢
مع الفتح ، مسلم ١١٥ / ٤ - ١١٧ مع النووي ، أبوداود رقم ٩٦٨ ،
النسائي ٤٠ / ٣ - ٤١ ، الترمذي رقم ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، وابن ماجه
رقم ٨٩٩ .

آخره : أشهد أن لا اله الا الله ، وأشهد أن محمدا رسول الله ، فإذا قلت هذا ، فقد قضيت صلاتك ، ان شئت أن تقوم فقم ، وان شئت أن تقعد فاقعد" (١).

فقله : فإذا قلت . . . الخ مدرج من كلام ابن مسعود ، لا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٢)

ما يعرف به الادراج :

يعرف الادراج بأمور ، منها :-

- ١- بوزود اللفظ المدرج منفصلا في رواية أخرى .
- ٢- بالنص عليه من الراوى ، أو من بعض الأئمة المطلعين .
- ٣- باستحالة كونه صلى الله عليه وسلم يقول ذلك ، كقول أبي هريرة - رضي الله عنه - في حديث : " للمجد المملوك الصالح أجران ، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله ، وسر أسي لأحببت أن أموت وأنا مملوك " . (٣)

فهذا مما يتبين بداهة أن قوله : " والذي نفسي بيده . . . الخ مدرج من قول أبي هريرة ، لاستحالة أن يقوله صلى الله عليه وسلم ، لأن أمه ماتت وهو صفيير ، ولأنه يمتنع منه صلى الله عليه وسلم أن يتمنى الرق وهو أفضل الخلق عليه الصلاة والسلام ، على أنه قد ورد في بعض

(١) الادراج وقع في رواية لأبي داود في سننه رقم ٩٧٠ ، وأبي داود

الطيالسي في مسنده ص ٣٦ برقم ٢٧٥ .

(٢) انظر: سنن الدار قطني ٣٥٢/١ - ٣٥٣ .

(٣) رواه البخارى ١٧٥/٥ مع الفتح .

الروايات : " والذي نفس أبي هريرة بيده ... الخ " (١)

وعلى هذه الرواية يكون الادراج قد عرف من ورود الحديث من طريق آخر يدل عليه .

حكم الادراج :

لا يخلو الادراج اما أن يكون عن خطأ ، أو عن عمد ؛ فان كان عن خطأ فلا حرج على المخطئ ، الا أن كثرة خطئه تقدر في ضبطه واتقانه .

وان كان عن عمد ، فانه حينئذ يكون حراما ، لما يتضمن من التلبيس والتدليس ، ومن عزو القول الى غير قائله .

الا أن يكون الادراج لتفسير شيء من الحديث ، ففيه بعض التسامح ، والأولى أن ينص الراوى على بيانه . (٢)

(١) هذه الرواية أخرجه مسلم في صحيحه ١٣٥/١١ مع النووي ، والبخارى في الأدب المفرد ٢٩١/١ مع شرحه " فضل الله الصمد " .

(٢) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٩ ، تدريب الراوى للسيوطي ص ١٢٨ .

المقلوب :

تعريفه : لفظة : اسم مفعول من قلب يقلب ، تقول : قلبته قلبا - من باب ضرب - هولته عن وجهه ، وكلام مقلوب : مصروف عن وجهه ، وقلبت الرداء : هولته ، وجعلت أعلاه أسفله ، وقلبت بالتشديد : مبالغة وتكثير ، وفي التنزيل : (... وقلبوا لك الأمور ... الآية)^(١).

(٢) فالمقلوب : هو المصروف عن وجهه .

واصطلاحا : هو الحديث الذى أبدل في سنده ، أو في متنه لفظ بآخر بتقديم أو تأخير ، ونحوه ، عمدا أو سهوا .^(٣)
(٤)

أنواع القلب :

القلب في الحديث على ثلاثة أنواع :-

النوع الأول : قلب في الاسناد ، وله صورتان :-

الأولى : أن يكون الحديث مشهورا براو ، فيجعل مكانه آخر في طبقته ، نحو حديث مشهور عن سالم^(٥) ، فيجعله الراوى عن نافع ، ليرغب فيه لغرابته ، وينفق سوقه ، أو يكون الحديث معروفا برواية مالك عن نافع عن ابن عمر

(١) الآية ٤٨ من سورة التوبة .

(٢) انظر: المصباح المنير مادة "قلب".

(٣) انظر: نخبة الفكر مع حاشيتها لقط الدرر ص ٩١ - ٩٢ .

(٤) فتح المفتي ٢٥٣/١ .

(٥) هو : سالم بن عبدالله بن عمر العدوى المدني الفقيه ، أحد السبعة ، قال ابن اسحاق : أصح الأسانيد كلها : الزهري عن سالم عن أبيه ، مات سنة ست ومائة .

انظر: التاريخ الكبير ١١٥/٢/٢ ، الخلاصة ٣٦١/١ .

فيرويه عن مالك عن عبد الله بن دينار^(١) عن ابن عمر .

قال ابن دقيق العيد : هذا على طريقة الفقهاء يجوز أن يكون
عنهما جميعا ، لكن يقوم عند المحدثين قرائن وظنون يحكمون بها على
الحديث بأنه مقلوب ، وقد يطلق على روايه أنه يسرق الحديث ، إذا قصد اليه .^(٣)

ومثال ذلك : ما روى حماد بن عمرو النصيبي^(٤) عن الأعشى عن
أبي صالح^(٥) عن أبي هريرة مرفوعا : " إذا لقيتم المشركين في طريق
فلا تبدأوهم بالسلام " .^(٦)

فانه مقلوب ، قلبه حماد ، فجعله عن الأعشى ، وانما هو معروف
عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، كما فسي

(١) هو : عبد الله بن دينار الحدودي مولا هم أبو عبد الرحمن المدني
مولى ابن عمر ثقة من الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ومائة .
انظر : تقريب التهذيب ٤١٣/١ .

(٢) الاقتراح لابن دقيق العيد الورقة ١١/أ مخطوط .

(٣) انظر : الباعث الحثيث لأحمد شاكر ص ٧٤ .

(٤) هو : حماد بن عمرو النصيبي ، قال البخاري : منكر الحديث ، وقال
النسائي : متروك الحديث ، وقال الجوزجاني : كان يكذب .

انظر : الضعفاء الصغير للبخاري ص ٣٥ ، والضعفاء والمتروكين
للنسائي ص ٣٢ ، ميزان الاعتدال للذهبي ٥٩٨/١ .

(٥) هو : ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني ، مولى جويرية
بنت الأحمس الفطفاني ، قال أبو حاتم : هو من أجلة الناس وأوثقهم ، وهو
ثقة ، وقال أبو زرعة : ثقة مستقيم الحديث ، توفي سنة احدى ومائة .

انظر : الجرح والتمديد ٤٥١/٢/١ ، تهذيب التهذيب ٢١٩/٣ .

(٦) انظر : ميزان الاعتدال للذهبي ٥٩٨/١ .

(٧) هو : سهيل بن أبي صالح السمان أبو يزيد ، قال ابن معين :
هو مثل الحلاء ، وليس بحجة ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به ، ووثقه ناس ،
توفي سنة أربعين ومائة .

انظر : التاريخ ليحيى بن معين ٢٣٠/٣ ، الكاشف للذهبي

(١) صحيح مسلم .

الثانية : أن يكون القلب بالتقديم والتأخير في رجال الاسناد ، كأن يقول كعب بن مرة بدل مرة بن كعب ،^(٢) لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر .
ومثاله : ما رواه أبوداود عن شرحبيل بن السمط^(٣) أنه قال لكعب ابن مرة ، أو مرة بن كعب حدثنا حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . الحديث .^(٤)

كذا رواه أبوداود على الشك ، وأخرجه النسائي وابن ماجة على الجزم فقالا : كعب بن مرة^(٥) ، وهو الراجح كما في بذل المجهود^(٦) عن ابن رسلان^(٧) ، فيكون قوله في رواية أبي داود مرة بن كعب مقلوبا .

(١) صحيح مسلم ١٤٨/١٤ مع النووي بلفظ " لا تبدأ أو اليهـود ولا النصرى بالسلام ، فإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروهم الى أضيقه " ، كما رواه أبوداود رقم ٥٢٠٥ ، والترمذى رقم ١٦٠٢ ، ٢٧٠١ .
(٢) هو : كعب بن مرة البهزى ، ويقال : مرة بن كعب البهزى السلمي ، سكن البصرة ، ثم الأردن ، قال ابن عبد البر : الأكثر يقولون : كعب بن مرة . انظر : الاستيعاب ١٣٢٦/٣ ، الاصابة ٦١٢/٥ - ٦١٣ .
(٣) هو : شرحبيل بن السمط بن الأسود أو الأعور ، قال البخارى : له صحبة ، وأما ابن سعد فذكره في الطبقة الأولى من أهل الشام بـسمـد الصحابة ، قال أبوداود : مات بصفين ، وقيل : مات سنة أربعين . انظر : طبقات ابن سعد ٤٤٥/٧ ، الاصابة ٣٢٩/٣ - ٣٣١ .
(٤) سنن أبي داود رقم ٣٩٦٧ .
(٥) النسائي ٢٧/٦ ، وابن ماجة رقم ٢٥٢٢ ، وفيه قال : سمعنت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من أعتق امراً مسلماً كان فكاه من النار . . . الحديث " .

(٦) انظر : بذل المجهود ٣٠١/١٦ .
(٧) هو : أحمد بن الحسين بن حسن بن علي بن رسلان شهاب الدين أبو العباس الرملي الشافعي .
صاحب المؤلفات ، منها : شرح سنن أبي داود ، شرح بعض البخارى ، وغيرهما ، توفي سنة أربع وأربعين وثمانمائة .
انظر : الضوء اللامع للسخاوى ٢٨٢/١ - ٢٨٨ .

النوع الثاني : القلب في المتن .

ومثاله : ما روى مسلم من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله : الامام العادل ، وشاب نشأ بعبادة الله ، ورجل قلبه معلق في المساجد ، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال ، فقال : اني أخاف الله ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه " .^(١)

فقوله : " ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله " هكذا وقع في جميع نسخ صحيح مسلم .^(٢)

والصحيح المعروف " حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه " كما في البخاري .^(٣)

النوع الثالث : القلب في السند والمتن جميعا .

وهو أن يؤخذ اسناد متن فيجعل على متن آخر ، وبالعكس . وهذا النوع قد يقصد به الاغراب أيضا ، فيكون كالوضع ، وقد يفعل اختصارا لحفظ المحدث ، كما وقع للامام البخاري لما ورد بغداد ، وكانت شهرته قد سبقته في الآفاق ، فحمد أصحاب الحديث الى مائة حديث ، فقلبوا متونها وأسانيدها ، ودفعوها الى عشرة ، كل واحد منهم عشرة أحاديث ،

(١) رواه مسلم ١٢٠/٧ - ١٢٢ مع النووي .

(٢) انظر : شرح النووي على مسلم ١٢٢/٧ .

(٣) انظر : صحيح البخاري ١٤٣/٢ مع الفتح ، النسائي ٢٢٢ / ٨ - ٢٢٣ ، وفيه : " حتى لا تعلم شماله ما صنعت يمينه " والترمذي رقم ٢٣٩٢ ، الموطأ ٩٥٢/٢ - ٩٥٣ ، المسند ٤٣٩/٢ ، وانظر : الكلام على رواية مسلم في فتح الباري ١٤٦/٢ .

وأمرهم اذا حضروا المجلس يلقون ذلك على البخارى ، وحدوا وقتها للمجلس فحضره أصحاب الحديث من الفراء والبغداديين ، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب اليه رجل من المشرة ، فسأله عن حديث ، فقال : لا أعرفه ، فما زال يلقي عليه حديثا بعد آخر حتى فرغ من عشرته ، وهكذا حتى فرغوا من الأحاديث المائة ، والبخارى لا يزيدهم على لا أعرفه ، فلما علم أنهم فرغوا التفت الى الأول منهم ، فقال : أما حديثك الأول ، فهو كذا ، وحديثك الثاني كذا ، وهكذا الى آخر الأحاديث المائة ، فرد كل متن الى اسناده ، وكل اسناد الى متنه ، فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل (١) .

حكم القلب :

لا يخلو القلب اما أن يكون عن قصد أو عن غفلة وغير قصد . فان كان عن قصد ، فلا يخلو اما أن يكون للاغراب ، فلا شك في أنه لا يجوز ، واما أن يكون للاختبار فقد فعله كثير من المحدثين مما يدل على جوازه ، قال ابن الوزير : في جوازه نظر ، وعلل الصنعاني ذلك بما يترتب عليه من تغليب السامع فيشملة حديث النهي عن الأغلوطات (٢) .
والراجح جوازه شريطة أن لا يستمر عليه ، بل ينتهي بانتهاء الحاجة (٣) .
وان كان القلب من غير قصد ، فلا شك في أن فاعله محذور ، لأنه لم يقصد اليه ، الا أنه - اذا كثر - يجمل المحدث ضعيفا لضعف ضبطه .

-
- (١) انظر: تاريخ بغداد ٢/ ٢٠ - ٢١ ، البداية والنهاية ١١/ ٣٠ ، هدى السارى ص ٤٨٦ ، تدريب الراوى ص ١٩٢ - ١٩٣ .
(٢) تنقيح الأنظار مع شرحه توضيح الأفكار ٢/ ١٠٢ ، وحديث النهي عن الأغلوطات أخرجه أحمد في المسند ٥/ ٤٣٥ ، وأبو داود رقم ٣٦٥٦ بلفظ : " نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الغلوطات " وفسرها الأوزاعي بأنها شرار المسائل .
(٣) انظر: شرح نخبة الفكر ص ٩١ .

المزيد في متصل الأسانيد :

تعريفه : هو أن يزيد الراوى في اسناد حديث رجلا أو أكثر وهما منه ^(١) وغلطا .

وقال ابن كثير : هو أن يزيد راو في الاسناد رجلا لم يذكره غيره . ^(٢)

وشرطه : أن يصرح الراوى الذى لم تقع له الزيادة بالسمع ، أما اذا ساقه بلفظ محتمل للسمع وغيره كالمنعنة ، فانه حينئذ يكون حديثه منقطعا ويحكم للزيادة بالاتصال . ^(٣)

ومثاله : حديث أبي مرشد الفنوى ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها " . ^(٤) ^(٥)

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه ابن المبارك ^(٦) عن

(١) حاشية لقط الدرر ص ٩٢ - ٩٣ .

(٢) اختصار علوم الحديث ص ١٤٩ مع الباعث الحثيث .

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٦٠ ، شرح شرح النخبة

ص ١٣٩ - ١٤٠ .

(٤) هو : كنان بن حصين بن يربوع بن طريف الفنوى أبو مرشد

حليف حمزة بن عبد المطلب ، شهد بدرا ، مات في خلافة الصديق سنة اثنتي عشرة .

انظر: أسد الغابة ٢٨٢/٦ - ٢٨٣ ، تاريخ الاسلام للذهبي ٥٢/٣ .

(٥) أخرجه مسلم ٣٨/٧ مع النووي ، وأبو داود رقم ٣٢٢٩ ، والترمذى

رقم ١٠٥٠ .

(٦) هو : عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي ، كان

أبوه تركيا عند رجل من بني حنظلة ، قال ابن مهدي : ما رأيت عيناي مثل سفيان ، ولا أقدم على عبد الله بن المبارك أحدا .

له : كتاب الزهد والرقائق ، وكتاب الجهاد ، وغيرهما ، مات سنة

احدى وثمانين ومائة .

انظر: صفوة الصفوة لابن الجوزي ١٠٩/٤ - ١٢٢ ، الطبقات الكبرى

للشمراني ص ٥٠ - ٥٢ .

ابن جابر عن بسر بن عبيد الله عن أبي ادريس^(١) عن واثلة عن
أبي مرشد ، فقال : يرون أن ابن المبارك وهم في هذا الحديث ، أدخل
أبا ادريس الخولاني بسنن بسر بن عبيد الله وبين واثلة^(٢) .
وقال الترمذی : الصحيح أنه ليس فيه عن أبي ادريس^(٣) .
وقد صرح بسر بالسماع من واثلة ، كما في رواية أبي داود .
وأیضا في اسناده زيادة أخرى ، وهي : ذكر سفيان بين ابن المبارك
وابن جابر ، وهي وهم ممن دون ابن المبارك ، لأن جماعة ثقات
رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه ، ومنهم من صرح فيه
بلفظ الاخبار بينهما^(٤) .

(١) هو : بسر بن عبيد الله الحضرمي الشامي الحافظ ، قال المعجلي
والنسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات .
انظر : تهذيب التهذيب ٤٣٨/١ ، خلاصة تهذيب التهذيب الكمال
١٢٢/١ - ١٢٣ .
(٢) هو : عائذ الله بن عبد الله الخولاني ، ولد في حياة النبي صلى
الله عليه وسلم ، وسمع من كبار الصحابة ، قال سعيد بن عبد العزيز : كان
عالم الشام بعد أبي الدرداء ، مات سنة ثمانين .
انظر : تقريب التهذيب ٣٩٠/١ .
(٣) العلل لابن أبي حاتم ٣٤٩/١ .
(٤) سنن الترمذی بعد حديث رقم ١٠٥١ .
(٥) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٥٩ .

تنبيه : يرى الدكتور نور الدين عتر في كتابه " منهج النقد في علوم الحديث " ص ٣٦٥ : أن هذا النوع يمكن أن يدخل في مدرج الاسناد ، وفي
المحل بعلة غير قاذحة .
قلت : ادخاله في مدرج الاسناد غير ممكن ، لأنه خارج عن الصور التي
ذكرها العلماء له .
وأما ادخاله في المحل بعلة غير قاذحة ، فلا أرى مانعا منه ، الا أن
تخصيصه باسم خاص أولى ، لتدل هذه التسمية على معنى مستقل ، كما أنه
اصطلاح لكثير من العلماء ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

المضطرب :تعريفه :

لغة : اسم فاعل من الاضطراب ، وهو اختلال الأمر وفساد

نظامه ، يقال : اضطرب الأمر : اختل ، واضطرب البرق في السحاب :

تحرك ، واضطرب الحبل بين القوم اذا اختلفت كلمتهم ^(١) ، ورجل مضطرب

الخلق : متفاوت ، وفي رأيه اضطراب ، واضطرب من كذا : ضجر منه ^(٢).

واصطلاحاً : هو الحديث الذي يروى على أوجه مختلفة متقاربة ^(٣).

قال ابن الصلاح : المضطرب من الحديث : هو الذي تختلف

الرواية فيه ، فيرويه بعضهم على وجه ، وبعضهم على وجه آخر مخالف له ،

وانما نسميه مضطرباً اذا تساوت الروايتان ، أما اذا ترجحت احدهما

بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحة للمروى

عنه ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة ، فالحكم للراجحة ،

ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ، ولا له حكمه ^(٤).

فما تقدم يتضح لنا أن الحديث لا يسمى مضطرباً الا اذا تحقق

فيه شرطان ، هما :-

أ - اختلاف روايات الحديث بحيث لا يمكن الجمع بينها .

ب - تساوى الروايات في القوة بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى .

(١) القاموس المحيط وشرحه مادة "ضرب" .

(٢) أساس البلاغة للزخشي مادة "ضرب" .

(٣) التقريب للنووي ص ١٦٩ مع شرحه تدريب الراوي .

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٤ .

أقسام الاضطراب :

ينقسم الاضطراب بحسب موقعه في الحديث الى ثلاثة أقسام :-

الأول : الاضطراب في السند ، وهو الأكثر ،

ومثاله : حديث أبي بكر - رضي الله عنه - أنه قال : يا رسول الله أراك شبت ؟ قال : شيبتي هود وأخواتها ^(١) .

قال الدارقطني : هذا حديث مضطرب ، فإنه لم يرو إلا من طريق أبي اسحاق ، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه ، فمنهم من رواه عنه مرسلاً ، ومنهم من رواه موصولاً ، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ، ومنهم من جعله من مسند سعد ، ومنهم من جعله من مسند عائشة ، ورواته ثقات ، لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض ، والجمع متعذر ^(٢) .

الثاني : الاضطراب في المتن ، وهو نادر .

ومثاله : حديث البسطة الذي أخرجه مسلم في صحيحه عن أنس ابن مالك ، قال : " صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكانوا يستفتحون بـ (الحمد لله رب العالمين) ^(٣) ، ولا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها " ^(٤) .

(١) رواه الترمذی رقم ٣٢٩٣ بلفظ قال أبو بكر : يا رسول الله أراك قد شبت ، قال : " شيبتي هود والواقعة والمرسلات وعم يتساءلون وإذا الشمس كورت " .

وانظر : جمع الوسائل في شرح الشمايل للملا علي القاري ١ / ١١٣ - ١١٥ ، وشرح المناوي بهامشه .

(٢) انظر : الباعث الحثيث لأحمد شاكر ص ٦٠ .

(٣) الآية ١ من سورة الفاتحة .

(٤) صحيح مسلم ١١١ / ٤ مع النووي ، وانظر : سنن النسائي ٢ / ١٣٥ .

قال ابن عبد البر : هذا الحديث مضطرب ^(١) ، ويبان ذلك أن البخاري وسلمة قد اتفقا على إخراج رواية أخرى في الموضوع نفسه لم يتعرض فيها الراوي لذكر البسطة بنفي أو إثبات ، بل يكتفي بقوله : " فكانوا يستفتحون القراءة بـ (الحمد لله رب العالمين) . ^(٢)

وهناك رواية ثالثة عن أنس تفيد أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية ، فأجاب أنه لا يحفظ في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ^(٣)
على أن الحافظ ابن حجر يرى أن الحديث ليس فيه اضطراب ، لأنه يمكن الجمع بين الروايات المختلفة بحمل نفي القراءة على نفي السماع ، ونفي السماع على نفي الجهر . ^(٤)

الثالث : الاضطراب في السند والمتن معاً ،

ومثاله : حديث عبد الله بن عكيم ^(٥) : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى جهينة قبل موته بشهر أن لا تتنعموا من الميتة بأهاب ولا عصيب " ^(٦) .

- (١) انظر : الاستذكار لابن عبد البر ١٥٣/٢ .
(٢) البخاري ٢٢٦/٢ - ٢٢٧ مع الفتح ، وسلم ١١١/٤ مع النووي .
(٣) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٣ ، وقد ذكر هذا الحديث في نوع الممثل ، والمضطرب يجامع الممثل لأنه قد تكون العللة هي الاضطراب .
(٤) فتح الباري ٢٢٨/٢ .
(٥) هو : عبد الله بن عكيم - بالتصغير - الجهني أبو معبد الكوفي مخضرم من الثانية ، مات في امرة الحجاج .
انظر : تقريب التهذيب ٤٣٤/١ .
(٦) أخرجه أحمد ٣١٠/٤ - ٣١١ ، أبوداود رقم ٤١٢٧ ، ٤١٢٨ ، الترمذي رقم ١٧٢٩ ، النسائي ١٧٥/٧ ، وابن ماجه رقم ٣٦١٣ .

قال الترمذى : ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا
في أسنده حيث روى بعضهم ، فقال عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ له
من جهينة .^(١)

وقال الحافظ ابن حجر : الاضطراب في سنده فانه تارة قال عن
كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وتارة عن مشيخة من جهينة ، وتارة عن من
قرأ الكتاب ، والاضطراب في المتن فرواه الأكثر من غير تقييد ، ومنهم من
رواه بقيد شهر أو شهرين ، أو أربعين يوما ، أو ثلاثة أيام .^(٢)
حكم الاضطراب :

الاضطراب حيث وقع في سند حديث أو متنه موجب للضعف لاشعاره
بعدم ضبط راويه^(٣) ، ذلك أنه لما كان يروى الحديث تارة على وجه ، وأخرى
على وجه آخر ، فان ذلك معناه أنه لم يستقر الحديث في حفظه ، وكذا اذا
وقع التعارض بين الرواة المتعديدين ، ولا يعلم أيهم ضبط الحديث فيحكم
بضمفه من أجل ذلك .

لكن هناك اضطراب لا يضر ، ولا يقدح في صحة الحديث ، وذلك بأن
يقع الاختلاف في اسم راو أو اسم أبيه أو نسبه ، ونحو ذلك ، مع كون ذلك
الراوى ثقة ، فيحكم للحديث حينئذ بالصحة ، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر
مع تسميته مضطربا ، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة .^(٤)

-
- (١) سنن الترمذى بعد الحديث رقم ١٧٢٩ ، وانظر : صحيح ابن حبان
٤١٠/٢ - ٤١٢ .
(٢) التلخيص الحبير لابن حجر ٤٨/١ .
(٣) انظر : ألفية العراقي وشرحها فتح المفتي ٢٢٥/١ .
(٤) تدريب الراوى ص ١٧٣ .

المصحف :تعريفه :

لغة : اسم مفعول من التصحيف ، وهو في الأصل تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع ، وأصله الخطأ^(١) .
 قال المطرزي : التصحيف أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه ، أو على خلاف ما اصطلاحوا عليه^(٢) .

والمصحف والصحفي : هو الذي يروى الخطأ على قراءة المصحف^(٤) .

واصطلاحها : هو ما وقعت المخالفة فيه بتغيير النقط في الكلمة مع بقاء صورة الخط فيها^(٥) . وهذا الحد قال الحافظ ابن حجر^(٦) .

وعرفه السخاوي بأنه : تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة الي غيرها^(٧) .

وبين هذين التعريفين عموم وخصوص ، فمجرد التغيير بأي صفة كان يسمى تصحيحاً عند السخاوي ، ولا شك أن المعنى اللغوي يعضد هذا ، بينما نجد الحافظ ابن حجر يخصه بالتغيير بالنقط فقط ، وهو اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح .

(١) المصباح المنير مادة " صحف " .

(٢) هو : أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي الخوارزمي المطرزي المعتزلي النهوي الأديب ، كان شديد التمسك للاعتزال والدعوة اليه . له : شرح مقامات الحريري ، الاقناع في اللفظة ، المصباح في النحو ، وغيرها ، توفي سنة عشر وستمائة .

انظر : معجم الأدباء لياقوت ٢١٢/١٩ - ٢١٣ ، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن الدماطي ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٣) المغرب في ترتيب المغرب ص ٢٦٣ .

(٤) تهذيب اللفظة للأزهري ٢٥٥/٤ .

(٥) مقدمة فتح الملهم ص ١٤٢ .

(٦) انظر : شرح نخبة الفكر ص ٩٢ .

(٧) فتح المفتي للسخاوي ٦٧/٣ .

أقسام التصحيف :

ينقسم التصحيف باعتبار موقعه الى قسمين :-

الأول : تصحيف في السند ،

ومثاله : الموام بن مراحم^(١) صحفه ابن معين ، فقال : ابن مزاحم^(٢).

الثاني : تصحيف في المتن .

ومثاله : حديث : " من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال " ^(٣).

صحفه الصولي^(٤) ، فقال : شيئا بالمعجمة بدل ستا^(٥).

كما ينقسم التصحيف باعتبار اللفظ والمعنى الى قسمين :-

الأول : تصحيف لفظي .

وأمثله كثيرة ، منها المثالان السابقان .

الثاني : تصحيف معنوي .

ومثاله : قول أبي موسى المنزلي^(٦) : نحن قوم لنا شـرف

(١) هو : الموام بن مراحم القيسي ، وقال بعضهم : مزاحم ولا يصح . قال أبو حاتم : صالح ، وقال ابن معين : ثقة .

انظر: التاريخ الكبير ٦٦/١/٤ - ٦٧ ، تمجيل المنفعة ص ٢١٢ .

(٢) انظر: علوم الحديث ص ٢٥٢ ، وانظر المحاوره فيه بين أحمد

وابن معين في تعليق الشيخ أحمد محمد نور سيف على تاريخ ابن معين ٢٥٨/٤ .

(٣) رواه مسلم ٥٦/٨ مع النووي ، أبو داود رقم ٢٤٣٣ ، الترمذي

رقم ٧٥٩ ، النسائي في الكبرى كما في تهفة الأشراف ١٠٠/٣ ، وابن ماجه رقم ١٧١٦ .

(٤) هو : محمد بن يحيى بن عبد الله بن المباس بن محمد بن صول أبو بكر المعروف بالصولي الأديب ، كان واسع الرواية حسن الحفظ للآداب ، مات سنة ست وثلاثين وثلاثمائة .

انظر: تاريخ بغداد ٤٢٧/٣ - ٤٣٢ .

(٥) انظر: تاريخ بغداد ٤٣١/٣ .

(٦) هو : أبو موسى محمد بن المثنى العنزي الملقب بالزمن ، قال يحيى

ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث صدوق .

انظر: الجرح والتعديل ٩٥/١/٤ .

نحن من عنزة^(١) صلى اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) ، يريد بذلك حديث :
 " أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى عنزة " ، فتوهم أنه صلى الى
 قبيلتهم ، وانما العنزة - هنا - عصا عليه زج .^(٤)

كما ينقسم التصحيف باعتبار منشئه الى قسمين :-

الأول : تصحيف بصر ، وهو الأكثر ، وهو أن يشتبه الخط على بصر القارئ
 اما لرداءة الخط ، أو عدم نقطه ، أو لضعف البصر .
 وأمثله كثيرة ، منها ما تقدم .

الثاني : تصحيف سمع ، أي منشؤه رداءة السمع ، أو بعد السامع ، أو نحو
 ذلك ، فتشتبه عليه بعض الكلمات لكونها على وزن صرفي واحد .
 ومن ذلك تصحيف بعضهم اسم عاصم الأحول^(٥) ، فقال : واصل الأحذب ،
 فقد ذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع ، لا من تصحيف البصر ،
 كأنه ذهب - والله أعلم - الى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة ،
 وانما أخطأ فيه سمع من رواه .^(٦)

(١) عنزة : هي من ربيعة ، وهو عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد
 ابن عدنان . انظر : الأنساب للسمعاني ٣٩١/٩ .

(٢) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٥٤ .

(٣) الحديث رواه البخاري ٥٧٥/١ ، ٥٧٦ مع الفتح ، ومسلم
 ٢٢٠/٤ مع النووي ، وأبو داود رقم ٦٨٨ ، والنسائي ٢٣٥/١ ، وأحمد
 ٣٠٧/٤ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ من حديث أبي جحيفة .

(٤) انظر : صحيح البخاري ٢٥٢/١ مع الفتح ، القاموس المحيط
 مادة " عنز " .

(٥) هو : عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري ثقة
 من الربيعة لم يتكلم فيه الا القطان ، وكأنه بسبب دخوله في الولاية ، مات
 سنة أربعين ومائة .

انظر : تقريب التهذيب ٣٨٤/١ .

(٦) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٥٢ - ٢٥٦ ، تدريب الراوي

ص ٣٨٤ - ٣٨٦ .

المحرف :

تعريفه : لغة : اسم مفعول من التحريف ، وهو تغيير الكلمة عن معناها ، وهي قريبة الشبه ، كما كانت اليهود تغير معاني التوراة بالأشباه ، فوصفهم الله بفعلهم ، قال : (... يحرفون الكلم عن مواضعه ... الآية) .^(١)

ويقال : تحرف وانحرف واحرورف عن الشيء اذا مال . قال تعالى :
(... الا متحرفا لقتال ... الآية) .^(٢) (٣)

واصطلاحاً : هو ما وقعت المخالفة فيه بتغيير الشكل في الكلمة مع بقاء صورة الخط فيها .^(٤)

وافراده عن المصحف اصطلاح لبعض العلماء ، كالحافظ ابن حجر ،^(٥) والا فكثير من العلماء لا يفرقون المحرف بل يجملونه داخلا في المصحف ، ويطلقون كلا منهما على كل تغيير يقع في الكلمة ، ولو مع عدم بقاء صورة الخط فيها .

أقسام التحريف :

ينقسم التحريف باعتبار موضعه الى قسمين :-

- ١- تحريف في السند : كأن يجعل بشيرا ولهيعة - بفتح أولهما - بشيرا ولهيعة بضمهما .

-
- (١) الآية ١٣ من سورة المائدة .
 - (٢) الآية ١٦ من سورة الأنفال .
 - (٣) تهذيب اللغة ١٤/٥ ، بصائر ذوي التمييز ٢/٤٥٢ .
 - (٤) مقدمة فتح الطهم ص ١٤٢ .
 - (٥) انظر : شرح النخبة ص ٩٢ .

٢- تحريف في المتن .

ومثاله : ما وقع لبعض الأعراب في حديث : " صلى النبي صلى الله عليه وسلم الى عنزة " .^(١) فحرف المنزة وسكن النون ثم روى ذلك الحديث بالمعنى على حسب وهمه ، فقال : كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى نصبت بين يديه شاة .^(٢)

حكم تصحيح التصحيح والتحريف :

اختطف العلماء فيما اذا وجد الراوى أو المحدث في متن حديث أو في سنده تصحيحاً أو تحريفاً ، فهل له تصحيح هذا التصحيح أو ضبط التحريف على قولين :-

الأول : ذهب بعض أهل العلم الى أن ذلك لا يجوز ، بل ييقى كما هو اذا كان مكتوباً ، ذكره الخطيب عن عبد الله بن داود ، وابن الصلاح عن محمد بن سيرين .^(٤)

الثاني : وذهب ابن المبارك والأوزاعي الى جواز تغييره واصلاحه وروايته على الصواب ، قال ابن الصلاح : هذا مذهب المحصلين والعلماء من المحدثين .^(٦)

والصواب : جوازه لحافظ للألفاظ عالم بالمعاني لا لغيره ، لثلا يخرج المحدث من شيء فيقع في أعظم منه أو مثله .

(١) تقدم تخريجه ص ١٨٧ .

(٢) انظر: فتح المغيث للسخاوى ٧٢/٣ - ٧٣ .

(٣) هو : عبد الله بن داود بن عامر الهمداني الامام القدوة ، أبو عبد الرحمن الخريبي الشعبي الكوفي ، قال وكيع : النظر الى وجهه عبد الله ابن داود عبادة ، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين .

انظر: تذكرة الحفاظ ٣٣٧/١ - ٣٣٨ .

(٤) انظر: الكفاية ص ٣٦٤ ، علوم الحديث ص ١٩٥ .

(٥) الكفاية ص ٣٦٥ .

(٦) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٩٦ .

الشان :تعريفه :

لغة : من شذ يشذ ويشذ شذنا وشذونا نذر عن الجمهور ، قال
الأزهري : شذ الرجل اذا انفرد عن أصحابه ، وكذلك كل شيء مفرد فهو
شان .^(٢)

واصطلاحها : اختلف في تعريفه على أقوال :-

الأول : عرفه الامام الشافعي بقوله : ليس الشان - من الحديث -
أن يروى الثقة حديثا لم يروه غيره ، انما الشان من الحديث أن يروى
الثقات حديثا فيشذ عنهم واحد فيخالفهم .^(٣)

الثاني : عرفه الحافظ أبو يعلى الخليلي^(٤) بأنه : ما ليس له الا اسناد
واحد يشذ بذلك شيخ ثقة أو غير ثقة ، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل ،
وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به .^(٥)

الثالث : عرفه الحاكم بأنه : حديث يتفرد به ثقة من الثقات ،
وليس له أصل متابع لذلك الثقة .^(٦)

(١) القاموس المحيط مادة "شذ" .

(٢) تهذيب اللغة ٢٧١/١١ .

(٣) انظر : آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم ص ٢٣٣ ، معرفة
علوم الحديث للحاكم ص ١٤٨ ، الكفاية للخطيب ص ٢٢٣ ، علوم الحديث
لابن الصلاح ص ٦٨ .(٤) هو الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني أبو يعلى الخليلي
الحافظ ، أحد أئمة الحديث .له : كتاب الارشاد في معرفة المحدثين وغيره ، مات سنة ٥٠٠
وأربعين وأربعمائة .

انظر : شذرات الذهب لابن العماد ٢٧٤/٣ .

(٥) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٦٩ .

(٦) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٤٨ .

لكن يشكل على تعريف كل من الخليلي والحاكم ما يتفرد به العدل
الحافظ الضابط مثل حديث : " انما الأعمال بالنيات " (١) فانه حديث تفرد
تفرد به عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
ثم تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص ، ثم عن علقمة محمد بن ابراهيم
التميمي (٢) ، ثم عنه يحيى بن سعيد الأنصارى (٣) على الصحيح عند أهل الحديث (٤) .
فالراجح - والله أعلم - أن الشاذ هو الحديث الفرد المخالف لمن هو
أوثق منه ، كما هو رأى الشافعي واختيار ابن الصلاح (٥) .

والفرق بينه وبين المنكر أن الشاذ ما رواه الثقة ، وخالف فيه الثقات ،
والمنكر ما رواه الضعيف مع المخالفة ، قال الحافظ ابن حجر : وقد غفل
من سوى بينهما (٦) .

ويقابل الشاذ المحفوظ : وهو ما رواه الثقة مخالفا لمن هو دونه
في القبول (٧) .

- (١) سبق تخريجه ص ٢٤ .
(٢) هو : محمد بن ابراهيم التيمي المدني أبو عبد الله الفقيه ، وثقه
وقال أحمد : روى مناكير ، مات سنة عشرين ومائة .
انظر : الكاشف للذهبي ١٥/٣ .
(٣) هو يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة
الأنصارى ، قاضي المدينة ، قال ابن سعد : ثقة حجة كثير الحديث ، وقال
أحمد : يحيى بن سعيد أثبت الناس . مات سنة ثلاث وأربعين ومائة .
انظر : خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ١٤٩/٣ .
(٤) انظر : شرح النووى على البخارى ص ٢٧ المطبوع مع مجموعة شروح
البخارى ، شرح الكرمانى على البخارى ٢٢/١ ، فتح البارى ١١/١ ، عمدة
القارى ١٩/١ ، ارشاد السارى ٥٦/١ - ٥٧ .
(٥) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ٧١ .
(٦) شرح نخبة الفكر ص ٥٣ .
(٧) انظر : نخبة الفكر مع شرحها ص ٥٠ .

أقسام الشذوذ :

ينقسم الشذوذ باعتبار موضعه الى ثلاثة أقسام ، هي :-

الأول : الشذوذ في السند .

ومثاله : ما رواه عمرو بن دينار ^(١) عن عوسجة ^(٢) عن ابن عباس أن رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يدع وارثا الا مولى كان أعتقه . . . الحديث ^(٣) .

كذا جاء من طريق ابن عيينة وابن جريج قالا فيه : عن ابن عباس ، وخالفهم حماد بن زيد ^(٤) فوقفه على عوسجة ، فيكون حديثه - لمخالفته لهما - شاذا ، وان كان من أهل العدالة والضبط ، ولذا قال أبو حاتم : اللذان يقولان ابن عباس محفوظ ^(٥) .

الثاني : الشذوذ في المتن .

ومثاله : ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد ^(٦)

(١) هو : عمرو بن دينار مولى قريش المكي أبو محمد الأثرم ، ثقة ثبت من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومائة عن ثمانين سنة .

انظر : الكاشف ٣٢٨/٢ ، التقريب ٦٩/٢ .

(٢) هو : عوسجة مولى ابن عباس وثقه أبو زرة ، وقال أبو حاتم والنسائي : ليس بمشهور ، وقال البخاري : لم يصح حديثه .

انظر : المغني في الضعفاء ٤٩٥/٢ ، الخلاصة ٣٠٨/٢ .

(٣) رواه أبو داود رقم ٢٩٠٥ ، الترمذي رقم ٢١٠٧ ، وابن ماجه رقم ٢٧٤١ .

(٤) هو : حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهمطي أبو اسماعيل البصري ، ثقة ثبت فقيه ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومائة .

انظر : تقريب التهذيب ١٩٧/١ .

(٥) العلل لابن أبي حاتم ٥٢/٢ .

(٦) هو : عبد الواحد بن زياد العبدي مولا هم أبو بشر البصري ، أحد الأعلام ، وثقه ابن ممين ، وقال القطان : لا يعرف من حديث الأعمش حرفا ، مات سنة ست وسبعين ومائة .

انظر : خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ١٨٣/٢ .

عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : " إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه " .^(١)

فقد خالف عبد الواحد بن زياد - وهو ثقة - غيره من أصحاب الأعمش فرواه من قوله صلى الله عليه وسلم والمحموظ أنه من فعله ،^(٢) ولذا نقل ابن القيم عن شيخه ابن تيمية - رحمهما الله - أنه قال : الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم الفعل ، لا الأمر به ، والأمر به تفرد به عبد الواحد بن زياد وغلط فيه .^(٣)

الثالث : الشذوذ في السند والمتن معاً .

ومثال ذلك : ما أخرجه الدارقطني عن عائشة - رضي الله عنها - : " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ، ويتم ، ويفطر ويصوم " .^(٤)
فهذا حديث رجال أسنده ثقات ، وقد صحح الدارقطني أسنده ، لكنه شاذ سنداً ومتناً .

أما السند : فلأن فيه مخالفة لما اتفق عليه الثقات عن عائشة أنه من فعلها موقوف غير مرفوع ، قال ابن حجر : المحفوظ عن عائشة أنه من فعلها .^(٥)
وأما المتن : فلأن الثابت عند أهل الحديث مواظبته صلى الله عليه وسلم على قصر الصلاة في السفر ، قال ابن القيم : لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه أتم الرباعية في سفره البتة .^(٦)

-
- (١) رواه أبوداود رقم ١٢٦١ ، والترمذي رقم ٤٢٠ .
(٢) انظر : سنن البيهقي ٤٥/٣ .
(٣) زاد المعاد ٣١٩/١ ، وانظر : تحفة الأحمدي ٤٧٨/٢ .
(٤) سنن الدارقطني ١٨٩/٢ ، كما رواه البزار انظر : كشف الأستار ٣٢٩/١ ، سنن البيهقي ١٤٢/٣ .
(٥) بلوغ المرام ٤٩/٢ مع شرحه سبل السلام .
(٦) زاد المعاد ٤٦٤/١ .

الوجه الرابع من أوجه الطعن في الراوى المتعلقة بالضبط

الوهم :

تعريفه : لفة : وهم - بكسر الهماء - غلط ، وقد توهم الشيء تخيله ، وتمثله ، سواء كان في الوجود أو لم يكن ، يقال : وهم اليه يهيم وهما ذهب وهمه اليه ، والوهم من خطرات القلب والجمع أوهام^(١) ، وأوهمت في الحساب مائة : أى أسقطت منه مائة ، ووهمت في كذا وكذا فأنا أوهم وهما اذا سهوت^(٢) .

واصطلاحاً : هو رواية الحديث على سبيل التوهم ، أى : بناءً على الطرف المرجوح^(٣) المقابل للظن .

بيان ذلك أن المعلوم اما أن يستقر في ذهن من غير تردد ، أو بتردد .

فالأول : يسمى العلم .

والثاني : اما أن يكون راجحاً أو مرجوحاً أو مساوياً .

فالراجح هو الظن ، والمرجوح هو الوهم ، والمساوى هو الشك^(٤) .

(١) المحكم لابن سيدة ٣٢١/٤ .

(٢) انظر : اصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٤٤ .

تبيه : يرى ابن فارس أن الواو والهاء والميم كلمات لا تتقاس ، بل أقران ، منها : الوهم : وهو البصير العظيم ، والوهم : الطريق ، والوهم : وهم القلب . / انظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس ١٤٩/٦ .

(٣) شرح شرح النخبة ص ١٢٢ .

(٤) انظر : مختصر التحرير للفتوحي ص ١١ ، والوهم عند الحكماء : قوة جسمانية للانسان محلها آخر التجويف الأوسط من الدماغ ، من شأنها ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كشجاعة زيد وسخاوته ، وهذه القوة =

فإذا كان الوهم هو الغالب على رواية الراوى ترك حديثه ، أما
 الوهم اليسير ، فإنه لا يضر ، ولا يخلو عنه أحد^(١) ، قال ابن مهدي : الناس
 ثلاثة : رجل حافظ متقن ، فهذا لا يختلف فيه ، وآخر يهيم والغالب على
 حديثه الصحة ، فهذا لا يترك حديثه ، وآخر يهيم والغالب على حديثه
 الوهم ، فهذا يترك حديثه^(٢) .

وإذا قامت القرائن على وهم الراوى من وصل مرسل أو منقطع ،
 أو ادخال حديث في حديث أو نحو ذلك من القوادح ، فإن حديثه
 يسمى " المصلل " .^(٣)

واليك الكلام عليه :

المصلل :

تعريفه : لفظة : اسم مفعول من عمل يعمل واعتل وأعله الله ، فهو مصلل^(٤) ،
 بلام واحدة ، وهو الأكثر عند اللغويين والمحدثين لأنهم يقولون : أعله فلان
 بكذا^(٥) .

أما مصلل فلا يوجد في كتب اللفظة^(٦) ، إلا بمعنى ألهاه بالشيء

= هي التي تحكم في الشاة بأن الذئب مهروب منه ، وأن الولد محطوف عليه ،
 وهذه القوة حاكمة على القوى الجسمانية كلها مستخدمة أياها استخدام العقل
 القوى العقلية بأسرها .

انظر: التعريفات للجرجاني مادة " وهم " . وقارن به : تاج العروس .

- (١) قواعد في علوم الحديث ص ٢٧٥ .
- (٢) الكفاية ص ٢٢٧ ، شرح علل الترمذى ١٠٩/١ .
- (٣) اتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطي ص ٦٠ بهامش مفتاح العلوم .
- (٤) القاموس المحيط مادة " علل " .
- (٥) التقييد والايضاح للمصراقي ص ١١٧ .
- (٦) وان استعمله كثير ممن صنف في علوم الحديث ، كابن الصلاح
 في علوم الحديث ص ٨١ ، والنووى في التقريب ص ١٦١ مع التدريب ، وابن كثير
 في اختصاره لعلوم الحديث ص ٥٣ ، وابن حجر في النخبة ص ٨٢ مع شرحها =

(١) وشغله به ، من تحليل الصبي بالطعام .

- وأما محلول فهو موجود في كلام كثير من اللغويين^(٢) ، والمحدثين^(٣) .
ولم يرتضها كثير من أهل العلم ، قال ابن الصلاح : انه مسرذول^(٤) ،
وقال النووي : لحن^(٥) ، وقال الحريري^(٦) : لا وجه لهذا الكلام البتة^(٧) .
فأولى هذه الاستعمالات الثلاثة " محل " ، ورجحه العراقي^(٨) .

واصطلاحها : هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقذح في صحته
مع أن ظاهره السلامة مثلها^(٩) .

= وغيرهم ، على أنه يمكن تخريجه اذا شبهنا علة الحديث بذلك ، وجعلنا
وجه الشبه الشغل لاشتغال المحدث بما في الحديث من الملل ، وصوب هذا
الاستعمال البلقيني في محاسن الاصطلاح ص ١٩٤ ، وانظر : هاشية لقط
الدرر ص ٨٨ .

- (١) انظر : لسان العرب مادة " علل " .
(٢) انظر : الصحاح مادة " علل " ، المغرب للمطري ص ٣٢٦ .
(٣) كالبخاري والترمذي والدارقطني . / انظر : تريب الراوي ص ١٦١ ،
كما استعملها الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١٤٠ .
(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨١ .
(٥) التقريب للنووي ص ١٦١ مع التدريب .
(٦) هو : القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد البصري الحريري
امام عصره في الأدب والنظم والنثر والبلاغة والفصاحة .
له : المقامات ، الملحمة ، شرح الملحمة ، وغيرها ، توفي سنة ست
عشرة وخمسمائة .

- انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣٢١/١ - ٣٢٢ .
(٧) درة الفواص في أوهام الخواص ص ٢٢٣ ، وقال ابن سيدة في
المحكم (٤٦/١) : ولست منها على ثقة ولا تلج . وان كان يمكن تخريجه
على ما نقله سيهويه في كتابه ٦٧/٤ عن العرب . من قولهم : مجنون ومسلول .
بل قال بعضهم : استعمال هذا اللفظ أولى لوقوعه في عبارات أهل
الفن . / انظر : توجيه النظر ص ٢٦٤ .
(٨) انظر : شرح ألفية العراقي له ٢٢٥/١ ، التقييد والايضاح له
ص ١١٧ .

(٩) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨١ .

والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة تقدر في الحديث (١).

وعلى الحديث من أغنى أنواع علوم الحديث وأدقها وأشرفها حتى قال ابن مهدي : لأن أعرف علة حديث واحد أحب الي من أن أكتب عشرين حديثا ليست عندي (٢).

ولا يقوم بهذا النوع الا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحفظا واسما ، ومعرفة تامة بمراتب الرواة ، وملكة قوية بالأسانيد والمتون ، ولهذا لم يتكلم فيه الا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني (٣) ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري ، ويعقوب بن شيبة (٤) ، وأبي حاتم ، وأبي زرعة ، والدارقطني (٥).

أجناس المسائل :

للمحلل أجناس كثيرة ، ذكر الحاكم عشرة منها على سبيل التمثيل لا الحصر (٦) ان لا يمكن حصرها لدقة هذا النوع من أنواع علوم الحديث

(١) علوم الحديث ص ٨١ ، التقريب ص ١٦١ مع التدريب .

(٢) شرح شرح نخبة الفكر ص ١٣٢ .

(٣) هو : علي بن عبد الله بن جعفر السعدي مولاهم أبو الحسين البصري المعروف بابن المديني ، أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الاسلام ، قال أبو حاتم : كان علما في الناس في معرفة الحديث والمحلل ، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين .

انظر : تاريخ بغداد ٤٥٨/١١ - ٤٧٣ ، طبقات الحفاظ ص ١٨٤ .

(٤) هو : يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور السدوسي البصري أبو يوسف الحافظ ، أحد الأعلام ، لم يختلف الناس في توثيقه . له : المسند المحلل الذي ما صنف أحد أكبر منه ، توفي سنة اثنتين وستين ومائتين .

انظر : المنتظم لابن الجوزي ٤٣/٥ ، المعبر للذهبي ٢/٢٥٠ .

(٥) شرح نخبة الفكر ص ٨٣ - ٨٤ .

(٦) انظر : معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٤١ - ١٤٧ .

وخفائه ، بل مجرد ما يشتمل الحديث على سبب يخرج منه من حال الصحة الى حال الضعف ، فانهم يسمونه محلاً ، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب (١) والنفلة (٢) وسوء الحفظ (٣) والجهالة (٤) ، وغيرها .

وقد أطلق بعضهم اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو ارسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط ، قال أبو يعلى الخليلي : من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول . (٥) وسمى الترمذي النسخ

(١) مثال ذلك : حديث : " اذا بال أحدكم فلا يستقبل الريح ببوله فيرك عليه " فقد أعله أبو زرعة بأن يوسف بن خالد - أحد رواة - كذاب . انظر : علل الحديث لابن أبي حاتم ٥١/١ - ٥٢ . وهذا الحديث نسبه السيوطي في الجامع الصغير ٣١١/١ مع شرحه " فيض القدير " لمجد الرزاق في الجامع ، وابن قانع عن حضرمي بن عامر ، ورمز له بالضعف .

(٢) مثال ذلك : حديث : " انا نسيه عثمان بأبينا ابراهيم صلى الله عليه وسلم " . فقد أعله ابن الجوزي بأن في سنده عبدالله بن عمر العمري ، وهو رجل غلب عليه التعمد حتى غفل عن حفظ الأخبار . / انظر : الملل المتناهية لابن الجوزي ١٩٦/١ - ١٩٧ . وهذا الحديث نسبه ابن حجر المهيتمي في الصواعق المحرقة ص ١٠٨ لابن عدي ، وابن عساكر عن ابن عمر .

(٣) مثال ذلك : حديث البراء بن عازب قال : " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين افتتح الصلاة ثم لم يرفعهما حتى انصرف " فقد أعله الامام أحمد بأن في رواة ابن أبي ليلى وهو سيء الحفظ . / انظر : الملل ومعرفة الرجال للامام أحمد بن حنبل ١١٦/١ . والحديث رواه أبو داود رقم ٧٥٢ ، والبخاري في جزء رفع اليدين في الصلاة ص ١٤ .

(٤) مثال ذلك : حديث عمر : " لا يسأل الرجل فيم ضرب امرأته ... الحديث " . فقد أعله ابن المديني بأن في اسناده رجلاً من أهل الكوفة يقال له : داود بن عبدالله الأودي ، وهو مجهول . / انظر : الملل لابن المديني ص ١٠٠ - ١٠١ .

والحديث رواه ابن ماجه رقم ١٩٨٦ . (٥) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٤ ، التقريب ص ١٦٦ مع التدريب ، وغيرها .

علة من علل الحديث .^(١)

أقسام المعسل :

ينقسم المعسل بحسب موقع العلة الى ثلاثة أقسام :-

الأول : المعسل في السند .

ومثاله : ما روى ابن جريج عن موسى بن عقبة^(٢) عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من جلس مجلسا فكثر فيه لخطه فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذلك : سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله الا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، الا غفرله ما كان في مجلسه ذلك " .^(٣)

(١) فقد حكم على حديثا معاوية في شارب الخمر وفيه : " فان عاد في الرابعة فاقتلوه " بأنه منسوخ . / انظر : كلام الترمذى على هذا الحديث بعد روايته له رقم ١٤٤٤ ، وقال في المعسل في آخر جامعهم ٤٣٣/٩ بعد سياقه : وقد بينا علته في الكتاب . فقد سمى النسخ علة .

قال الصراقي في شرح ألفيته ٢٣٩/١ : ان أراد الترمذى أنه علة فسي العمل بالحديث فهو كلام صحيح ، وان أراد أنه علة في صحة نقله ، فلا ، لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة . قلت : الذى يظهر لي أن الترمذى يقصد الاحتمال الأول ، وذلك لتصحيحه حديث : " الماء من الماء " . مع قوله : وانما كان الماء من الماء في أول الاسلام ثم نسخ بعد ذلك .

وحديث " الماء من الماء " رواه مسلم ٣٦/٤ - ٣٧ مع النووي ، وأبو داود رقم ٢١٧ ، والترمذى رقم ١١١ .

(٢) هو : موسى بن عقبة مولى آل الزبير ، ويقال : مولى أم خالد زوجة الزبير ، ثقة مفت ، مات سنة احدى وأربعين ومائة .

انظر : الكاشف للذهبي ١٨٦/٣ - ١٨٧ .

(٣) رواه الترمذى رقم ٣٤٢٩ ، والحاكم في المستدرک ٥٣٦/١ - ٥٣٧ ، وابن السني في عمل اليوم والليلة ص ١٦٩ ، وانظر : تخريجه والكلام على طريقه في فتح البارى ١٣/٥٤٤ - ٥٤٦ ، والتقيد والايضاح للصراقي ص ١١٨ .

فهذا الحديث ظاهره الصحة حتى افتر به غير واحد من الحفاظ كالترمذى وغيره ، فصححوه ، لكن فيه علة خفية قاذرة .

والصواب فيه : ما رواه وهيب بن خالد الباهلي^(١) عن سهيل عن عون ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود^(٢) .

وسبب تصويب هذه الرواية قول البخارى : لا أعلم لموسى سمعا من سهيل ، يعني أنه اذا لم يكن معروفا بالأخذ عنه ، وجاءت عنه رواية خالف راويها من هو أكثر ملازمة لموسى بن عقبة منه ، رجحت رواية الملازم ، فبهذا يوجه تحليل البخارى^(٣) .

وأما من صححه فانه لا يرى هذا الاختلاف علة قاذرة ، بل يجوز أنه عند موسى بن عقبة على الوجهين^(٤) .

الثاني : المصل في المتن .

ومثاله : ما روى معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا وقعت الغارة في السمـن فان كان جامدا فألقيوها وما حولها ، وان كان مائعا فلا تقرهوه " .^(٥)

(١) هو : وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولا هم أبو بكر البصرى ثقة ثبت ، لكنه تغير قليلا بآخره ، مات سنة خمس وستين ومائة . انظر : تقريب التهذيب ٢/٣٣٩ .

(٢) هو عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله الكوفي الزاهد ، وثقه أحمد ويحيى بن معين والمجلي والنسائي ، مات بسـن سنة عشر وعشرين ومائة .

انظر : تهذيب التهذيب ٨/١٧١ - ١٧٣ .

(٣) انظر : التاريخ الكبير للبخارى ٢/١٠٥ ، وفتح البارى ١٣/٥٤٤ -

٥٤٥ .

(٤) فتح البارى ١٣/٥٤٥ .

(٥) رواه أبو داود رقم ٣٨٤٢ ، والترمذى تعليقا بعد حديث ١٧٩٩ ، والنسائي ١٧٨/٧ من حديث ميمونة بنت الحارث .

ولما كان ظاهر هذا الاسناد في غاية الصحة صحح الحديث جماعة وقالوا : هو على شرط الشيخين ، ولكن أئمة الحديث طعنوا فيه ، ولم يروه صحيحا ، بل رأوه خطأ محضاً ، قال الترمذى : هذا خطأ أخطأ فيه معمر ، والصحيح حديث الزهرى عن عبيد الله ^(٢) عن ابن عباس عن ميمونة ^(٣) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة سقطت في سمن فقال : " ألقوها وما حولها فاطرعوها وكلو سمنكم " . ^(٤)

الثالث : الفصل في السند والمتن مما .

ومثاله : حديث بقية عن يونس ^(٥) عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك " . ^(٦)

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن هذا الحديث ، فقال : هذا

- (١) تهذيب السنن لابن القيم ٣٣٧/٥ .
 (٢) هو : عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي المدني أبو عبد الله الفقيه أحد السبعة من بحور العلم ، قال أبو زرعة : ثقة مأمون امام ، مات سنة ثمان وتسعين .
 انظر : الكاشف ٢٢٨/٢ ، والخلاصة ١٩٤/٢ .
 (٣) انظر : كلام الترمذى بعد حديث ١٧٩٩ .
 (٤) رواه البخارى ٣٤٣/١ ، ٦٦٧/٩ - ٦٦٨ مع الفتح ، وأبو داود رقم ٣٨٤١ ، والترمذى رقم ١٧٩٩ ، والنسائي ١٧٨/٧ .
 (٥) هو : يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي أبو يزيد مولى آل أبي سفيان ، ثقة ، إلا أن في روايته عن الزهرى وهما قليلا ، وفي غير الزهرى خطأ ، مات سنة تسع وخمسين ومائة .
 انظر : تقريب التهذيب ٣٨٦/٢ .
 (٦) رواه النسائي ٢٧٤/١ - ٢٧٥ ، وابن ماجه رقم

خطأ في المتن والاسناد ، انما هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم : " من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها " (١)
وأما قوله : من صلاة الجمعة فليس هذا في الحديث فوهم في كليهما (٢)
ونقل ابن الجوزي عن ابن حبان أن هذا الحديث خطأ ، انما الخبر
" من أدرك من الصلاة ركعة " ، وذكر الجمعة أربعة أنفس عن الزهري عن
أبي سلمة كلهم ضعفاء (٣)

ما تعرف به علة الحديث :

تعرف العلة في الحديث بأمر ، منها :-

- ١- الالهام من الله سبحانه وتعالى الناشئ عن الاخلاص ، فيه يستطيع
المحدث التمييز بين صحيح الحديث من عليله ، وقد لا يستطيع المحدث
التميز عن اقامة الحجة على دعواه ، قال عبد الرحمن بن مهدي : معرفة علل
الحديث الهام ، فلو قلت للعالم بعلة الحديث . . من أين قلت هذا ؟
لم يكن له حجة ، وكمن شخص لا يهتدي لذلك (٤)
وقال بعضهم : معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل (٥)

٢- كثرة الممارسة للحديث ، ومعرفة رجاله ، وأحاديث كل واحد

-
- (١) رواه البخاري ٥٧/٢ مع الفتح ، ومسلم ١٠٤/٥ مع النووي ، وأبو داود
رقم ١١٢١ ، والترمذي رقم ٥٢٤ ، والنسائي ٢٧٤/١ ، وابن ماجه
رقم ١١٢٢ .
 - (٢) علل الحديث لابن أبي حاتم ١٧٢/١ .
 - (٣) الملل المتناهية لابن الجوزي ٤٦٩/١ ، وانظر : المجروحين لابن حبان
١٠٩/١ .
 - (٤) انظر : تدريب الراوي ص ١٦٢ .
 - (٥) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٥٣ .

منهم يتوصل به الى معرفة أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ، ولا يشبه
حديث فلان ، فيمللون الأحاديث بذلك .^(١)

٣- جمع طرق الحديث ، والنظر في اختلاف رواته والاعتبار بمكانتهم
من الحفظ ومنزلتهم في الاتقان والضبط ، قال علي بن المديني : الباب اذا
لم تجمع طرقه لم تتبين خطأه .^(٢)

٤- النص على علة الحديث أو القبح فيه أنه محل من قبل اسام
من أئمة الحديث المعروفين بالغوص في هذا الشأن ، فانهم الأطباء
الخبيرون بهذه الأمور الدقيقة .

* * *

(١) شرح علل الترمذ لابن رجب ٢/٧٥٦ .

(٢) شرح ألفية العراقي له ١/٢٢٧ .

الوجه الخامس من أوجه الطعن في الراوى المتعلقة بالضبط

سوء الحفظ

تعريفه: الحفظ : يطلق على الحراسة والاستظهار ، يقال : حفظت الشيء حفظاً : أى حرصته ، وحفظته بمعنى : استظهرته ، وهو التماهد ، وقلة الغفلة ، والتحفّظ : قلة الغفلة في الكلام والتيقظ من السقطة ، ورجل حافظ ، وقوم حفاظ ، وهم الذين رزقوا حفظ ما سمعوا ، وقلما ينسون شيئاً يعونه . (١)

ويطلق الحفظ على هيئة النفس التي بها يثبت ما يؤدي اليه الفهم ، كما يطلق على ضبط الشيء في النفس ، وبضاده النسيان ، ثم هو أيضاً يستعمل في كل تفقد وتمهد ورعاية . (٢)

والمراد به هنا : ما يقابل النسيان (٣) ، وهو ضبط الشيء في النفس .

وسوء الحفظ : قلته وروايت .

(١) انظر: الصحاح مادة "حفظ" ، تهذيب اللغة ٤/٤٥٨ - ٤٦٠ ، المحكم ٢١٢/٣ .

(٢) بصائر ذوي التمييز ٢/٤٨٠ .

(٣) النسيان : هو فقد الذاكرة ، وينتج - غالباً - من تلف عضوى لأجزاء من المخ بسبب إصابة أو مرض أو من ادمان الخمر ، كما ينتج من نقص امداد المخ بالدم الذى قد يصاحب الشيخوخة ، وقد يكون بسبب نفسي ، فقد يكون موقف ممين بالغ المفاجأة ، أو شديد الكراهة لدرجة تجعله عظيم الايلام اذا ذكر أو غير ذلك .

انظر: الموسوعة الطبية ٦/١٢٤٥ .

(١) وسيء الحفظ : هو من لم يرجع جانب اصابته على جانب خطئه .
 فلا يقال لمن وقع له الخطأ مرة أو مرتين : انه سيء الحفظ ، لأن
 الانسان ليس بممصوم من الخطأ . (٢)

أقسام سوء الحفظ :

ينقسم سوء الحفظ الى قسمين :-

الأول : لازم - غير متأكد - للراوى في جميع حالاته ، ومن غير أن
 يمرض له أى سبب .

الثاني : طارئ على الراوى اما لكبر سنه ، (٣) أو زهاب بصره ، (٤) أو لاحتراق
 كتبه ، (٥) أو غير ذلك ، (٦) وهذا النوع هو ما يسمى بالمختلط .
 والاختلاط : هو عدم انتظام القول . (٧)

(١) شرح النخبة ص ١٠٤ .

(٢) شرح شرح النخبة ص ١٦٠ .

(٣) مثل اسماعيل بن عياش فقد اختلط لما كبر . / انظر : الاغتباط
 بمعرفة من رضي بالاختلاط ص ٣٦٩ مع المجموعة الكمالية رقم ٢ .

(٤) ومثال ذلك : عبد الرزاق بن همام ، فقد ذكر أحمد بن حنبل
 أنه عمي في آخر عمره ، فكان يلحن فيتلحن . / انظر : الكواكب النيرات في معرفة
 من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال ص ٥١ .

(٥) كعبد الله بن لهيعة . / انظر : تقريب التهذيب ١/ ٤٤٤ ، وعمر
 ابن الملقن اختلط بسبب احتراق كتبه . / انظر : الاغتباط ص ٣٨١ .

(٦) كموت ابنه ، أو زهاب ماله ، وذلك مثل : عبد الرحمن بن عبد الله
 ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي ، فقد نقل الحافظ ابن حجر في
 التهذيب ٢١٢/ ٦ عن أبي النضر هاشم بن القاسم قوله : اني لأعرف اليوم
 الذى اختلط فيه السمودي ، كما عنده ، وهو يمرض في ابن له ، اذ جاءه
 انسان فقال له : ان غلامك أخذ من مالك عشرة آلاف وهرب ، ففرغ وقام
 فدخل في منزله ثم خرج إلينا وقد اختلط .

(٧) انظر : الحاوى في الطب لأبي بكر الرازى ١/ ٣٣٣ .

وفائدة دراسة الرواة المختلفين تمييز المقبول من حديثهم من غير

(١) المقبول ، لذلك نبهوا على أن هذا فن عزيز مهم .

حكم رواية سيء الحفظ :

ان كان سيء الحفظ من النوع الأول الملازم ، فحديثه مردود ،
هذا ما ذهب اليه المحققون ، قال يحيى بن سعيد : اذا حدثكم المعتمر
ابن سليمان (٢) بشيء فاعرضوه ، فانه سيء الحفظ . (٣)

وان كان من النوع الثاني ، وهو المختلط ، فان تميز ما حدث به
قبل الاختلاط ، قبل ؛ وان لم يتميز توقف فيه ، وكذا من اشبه الأسر
فيه .

ويعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه ليملم متى أخذوا ، أو أيمن
أخذوا ، وكيف أخذوا ، فمنهم من سمع قبل الاختلاط فقط ، ومنهم من سمع
بعد الاختلاط فقط ، ومنهم من سمع في الحالين مع التمييز . (٤) فحديث
الأول : مقبول ، وحديث الثاني : مردود ، والثالث : فيه تفصيل .
ومثال ذلك : عطاء بن السائب (٥) ، اختلط في آخر عمره .

(١) فتح المغيث للسخاوي ٣/٣٣١ .

(٢) هو : المعتمر بن سليمان التيمي أبو محمد البصري ، يلقب
بالطفيل ، أحد الأعلام ، وثقه أبو حاتم ، مات سنة سبع وثمانين ومائة .

انظر : التقريب ٢/٢٦٣ ، الخلاصة ٣/٨٣ .

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٣٣٣ .

(٤) انظر : شرح النخبة ص ١٠٤ - ١٠٥ ، وشرحه ص ١٦٢ ،

والاعتباط ص ٣٦٦ مع المجموعة الكمالية رقم ٢ .

(٥) هو : عطاء بن السائب الثقفي الكوفي أحد الأعلام على لين فيه ،
قال أحمد : ثقة ثقة ، رجل صالح يختم القرآن كل ليلة ، مات سنة ست
وثلاثين ومائة .

انظر : الكاشف للذهبي ٢/٢٦٥ .

فمن سمع منه قبل الاختلاط شعبة وسفيان الثوري .
 ومن سمع منه بعد الاختلاط جرير بن عبد الحميد .^(١)
 ومن سمع منه في الحالين معا أبو عوانة^(٢) ، فلم يحتج بهديثه عنه .^(٣)
 فإذا عرفنا أن حديث سيء الحفظ مردود ، فليعلم أنه قابل للانجبار ،
 والارتفاع الى درجة القبول ، وذلك بمرور متنه من طريق آخر ، سواء كان
 بلفظه أو معناه ، فيصير من قبيل الحسن لغيره ، لا لذاته ، بل باعتبار
 مجموع الطرق ، لأن مع كل واحد منهم احتمال كونه رواية صوابا أو غير
 صواب على حد سواء ، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهما
 رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ، ودل ذلك على أن
 الحديث محفوظ .^(٤)

ومثال ذلك : ما رواه الترمذي عن عاصم بن عبيد الله^(٥) ، قال : سمعت

(١) هو : جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي نزيل الري
 وقاضيه ، ثقة صحيح الكتاب ، قيل : كان في آخر عمره يهيم من حفظه ،
 مات سنة ثمان وثمانين ومائة .

انظر : تهذيب التهذيب ١/ ١٢٢ .

(٢) هو : أبو عوانة الوضاح بن عبد الله الشكري مولى زيد بن عطاء
 الواسطي ، يقال : انه من سبي جرجان ، قال ابن مهدي : كتاب أبي عوانة
 أثبت من حفظ هشيم ، وقال أبو زرعة : ثقة إذا حدث من كتابه ، مات
 سنة سبعين ومائة .

انظر : تاريخ جرجان للسهمي ص ٥٥٧ - ٥٥٨ ، تهذيب الكمال
 للمزي الورقة ٧٣١ مخطوط .

(٣) انظر : الكفاية ص ٢١٩ ، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٠٥ ، شرح
 شرح النخبة ص ١٦٢ .

(٤) انظر : شرح النخبة ص ١٠٥ .

(٥) هو : عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي
 المدني ، قال ابن معين : ضعيف ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث مضطرب
 الحديث ، مات في أول خلافة أبي العباس السفاح .

انظر : التاريخ لابن معين ٣/ ١٨٣ ، تهذيب التهذيب ٥/ ٤٦ - ٤٩ .

عبد الله بن عامر بن ربيعة^(١) عن أبيه^(٢) : ان امرأة من بني فزارة تزوجت علي بن حنبلين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أرضيت من نفسك ومالك ينملين ؟ قالت : نعم ، فأجاز^(٣) .

قال الترمذى : وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وعائشة وأبي حنبلين^(٤) . وعاصم بن عبيد الله ضعيف لسوء حفظه^(٥) ، وقد حسن الترمذى له هذا الحديث لمجيئه من غير وجه .

ومثل سيء الحفظ فاحش الغلط وكثير الغفلة والمدلس والمرسل وغيرهم ممن كان ضعفه بسبب حفظ راويه الصدوق الأمين .

أما اذا كان الضعف في الحديث لفسق الراوى أو كذبه ، فهذا النوع لا يؤثر فيه موافقة غيره له ، اذا كان الآخر مثله ، لقوة الضعيف وتقاعد هذا الجابر عن أن يرفعه الى درجة الحسن^(٦) .

(١) هو : عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزى - بسكون النون - حليف بني عدى ، صحابي صغير ، مات سنة خمس وثمانين .

انظر : الاصابة ١٣٨/٤ - ١٣٩ ، الخلاصة ٦٩/٢ .

(٢) هو : عامر بن ربيعة العنزى العدوى أسلم قديما بمكة ، وهاجر الى الحبشة ثم الى المدينة وشهد بدرا وسائر المشاهد ، توفي سنة ثلاث وثلاثين .

انظر : الاستيعاب ٢/٧٩٠ - ٧٩١ ، تجريد أسماء الصحابة ١/٢٨٤ .

(٣) رواه الترمذى رقم ١١١٣ ، وابن ماجه رقم ١٨٨٨ ، وأحمد ٤٤٥/٣ - ٤٤٦ .

(٤) هو : أبو حنبل الأسلمي قيل : اسمه سلامه بن عيمر بن أبي سلامة وقيل : عبد ، وقيل : عتبة ، له صحبة يعد في أهل الحجاز ، مات سنة احدى وسبعين .

انظر : أسد الغابة ٦/٦٩ - ٧٠ ، الاصابة ٨٦/٧ - ٨٧ .

(٥) انظر : المجروحين لابن حبان ٢/١٢٧ .

(٦) انظر : التحرير في أصول الثقة للكمال بن الهمام ص ٣١٨ ،

تدريب الراوى ص ١٠٤ .

أما الضعيف لجهالة رايه ، فانه يرتقي الى درجة الاحتجاج بمصل
السلف ، وسكوتهم عند اشتها رايته كملهم ، ان لا يسكتون عن مفكر^(١)
يستطيعون انكاره .^(٢)

و خلاصة القول : أن العدالة والضبط اما أن يجتمعا في الراوى
أو ينتفيا عنه ، أو يوجد فيه العدالة وحدها ، أو الضبط وحده ،

فإن انتفيا لم يقبل حديثه أصلا .

وان اجتمعا فيه قبل .

وان وجدت فيه العدالة دون الضبط ، توقف القبول فيه على شاهد
أو متابع ليحبر ما فات من صفة الضبط .

وان وجد فيه الضبط دون العدالة - كالفاسق - لم يقبل حديثه ،
لأن العدالة هي الركن الأكبر في الرواية .^(٣)

وبهذا القدر وبانتهاء الكلام على مسالك الضعف في الحديث
ينتهي الباب الأول ، ويليه الباب الثاني في " حكم الاحتجاج بالحديث
الضعيف " ، نسأل الله سبحانه وتعالى الاعانة على اتمامه بمنه وكرمه .

(١) التحرير في أصول الفقه لابن الهمام ص ٣١٨ .

(٢) تيسير التحرير ٥١/٣ .

(٣) انظر : توجيه النظر ص ٣٠ .

الباب الثاني

حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف

ويشتمل على : مقدمة : وفصلين :-

المقدمة : في الاحتجاج بالسنة النبوية .

الفصل الأول : في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام
وفضائل الأعمال .

الفصل الثاني : في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في تفسير
كتاب الله وقراءة شيء منه والمفازي .

التقدمية :

في الاحتجاج بالسنة النبوية

السنة النبوية هي الأصل الثاني من أصول التشريع الاسلامي ، وقد أجمع من يعتمد به من أهل العلم على أنها مستقلة بتشريع الأحكام ، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال ، وتحريم الحرام .

قال تعالى : (... وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ... الآية)^(١) وقال تعالى : (... فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم)^(٢) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ... الآية)^(٣)

وروى الامام مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه " ^(٤)

وفي السنن عن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا ألفين أحداً مكتفاً على أريكتيه يأتيه الأمر من أمري ما أمرت به أو نهيت عنه فيقول : لا ندري ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه " ^(٥)

وفي رواية : " وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرم الله " ^(٦)

وقال الامام الشافعي : وإذا ثبت عن رسول الله الشيء فهو اللازم

(١) الآية ٧ من سورة الحشر .

(٢) الآية ٦٣ من سورة النور .

(٣) الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٤) رواه مالك في الموطأ ٨٩٩/٢ .

(٥) رواه أبو داود رقم ٤٦٠٥ ، الترمذي رقم ٢٦٦٥ ، وقال : حسن صحيح ،

وابن ماجه رقم ١٣ ، الحاكم في المستدرک ١٠٨/١ - ١٠٩ .

(٦) سنن الترمذي رقم ٢٦٦٦ .

لجميع من عرفه ، لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره ، بل الفرض الذي على الناس اتباعه ، ولم يجعل الله لأحد معه أمرا يخالف أمره^(١) .

وقال السيوطي : من أنكر كون حديث النبي صلى الله عليه وسلم قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول حجة كفر وخرج عن دائرة الاسلام ، وحشر مع اليهود والنصارى أو مع من شاء الله من فرق الكفرة ، روى الامام الشافعي - رضي الله عنه - يوماً حديثاً ، وقال : انه صحيح ، فقال له قائل : أتقول به يا أبا عبد الله فاضطرب وقال : يا هذا رأيي نصرانياً ، رأيي خارجاً من كنيسة ، رأيي في وسطي زناراً أروى حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أقول به ؟^(٢) .

والحاصل أن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ، ولا يخالف في ذلك الا من لا حظ له في دين الاسلام^(٣) .

وأما ما ورد عن ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ألا ان رحا الاسلام دائرة ، قال : فكيف يصنع يا رسول الله ؟ قال : اعرضوا حديثي على الكتاب ، فما وافقه فهو مني وأنا قلته " .^(٤)

-
- (١) الرسالة للامام الشافعي ص ٣٣٠ .
 - (٢) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي ص ٢ - ٣ المطبوع مع المجلد الثاني من مجموعة الرسائل المنيرية .
 - (٣) انظر: ارشاد الفحول للشوكاني ص ٣٣ .
 - (٤) الحديث : رواه الطبراني في معجمه الكبير ٩٤/٢ ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٧٠/١ : فيه يزيد بن ربيعة وهو متروك منكر الحديث . وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الرسالة للامام الشافعي ص ٢٢٤ : هذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن ، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة كلها موضوع أو بالغ الفايضة في الضعف حتى لا يصلح شيء منها للاحتجاج أو الاستشهاد .

فقد قال الخطابي : هو حديث باطل لا أصل له ، وقال يحيى
ابن معين : هذا حديث وضعته الزنادقة .^(١)

وكون السنة كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام لا يعني أنهما
في درجة واحدة من حيث الثبوت ، فان السنة تختلف عن الكتاب في هذا ،
لأن الكتاب كله قطعي الثبوت ، ولا مجال للاختلاف فيه من هذا الجانب ،
أما السنة فان فيها ما هو قطعي وهو المتواتر ، وحكمه افادة العلم القطعي
الضروري ، وفيها ما هو ظني وهو الآحاد على خلاف في الصحيح لذاته^(٢)
هل يوجب العلم أو الظن ؟^(٣)

وأما الحسن : فانه وان أفاد الظن الا أنه موجب للعمل كالصحيح عند
الجاهل لترجح جانب الاصابة فيه .^(٤)

وأما الحديث الضعيف ، فلما كان مترددا بين أن يكون راويه قد حفظه
وأداه على وجهه ، وبين أن يكون قد أخل فيه لضعف ضبطه وسوء حفظه ،
كان ماثرا لاختلاف كبير بين العلماء في قبوله ورده ، وهذا الاختلاف وان تناول
الأحكام والفضائل والتفسير والمغازي والسير وغيرها ، فانه لا يتناول العقائد
كمعرفة الله تعالى وتوحيده وأسمائه وصفاته وجزائه وقضائه وقدره ، اذ لا قائل
به في ذلك ، وقد اختلفوا في قبول خبر الآحاد وان صح في هذا المجال ،
أولا يقبل فيه الا المتواتر ، لكن الراجح في هذه المسألة هو قبول خبر
الآحاد اذا صح في العقائد^(٥) ، ولذلك نجد ابن القيم يقسم الأخبار المقبولة

(١) معالم السنن لأبي سليمان الخطابي ٩/٧ ، وانظر: عون المعبود

٣٥٦/٢ - ٣٥٧ ، الأحكام لابن حزم ١٩٧/٢ - ٢٠٠ .

(٢) انظر: ص ١٦ - ١٧ من هذه الرسالة .

(٣) انظر: ص ٢٩ - ٣٠ من هذه الرسالة .

(٤) انظر: ص ٣٣ من هذه الرسالة .

(٥) انظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني ١٩/١ - ٢٠ .

في باب الأمور الخيرية - أى : العقائدية - الى أربعة أقسام :-

أحدها : متواتر لفظا ومعنى .

الثاني : أخبار متواترة معنى ، وان لم تتواتر بلفظ واحد .

الثالث : أخبار مستفيضة مطلقة بالقبول بين الأمة .

الرابع : أخبار آحاد مروية بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط

عن مثله حتى تنتهي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم .^(١)

فالحديث الضعيف لا يدخل له في مجال العقائد ، فاقترنت في

بحثي على حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، والأحكام

والتفسير والمغازى والسير ، وقد قسمته الى فصلين :-

الفصل الأول : في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في

الفضائل والأحكام .

الفصل الثاني : في حكم الاحتجاج بالضعيف في التفسير

والقراءة لكتاب الله ، والمغازى ،

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتزلة لابن القيم ٢/ ٤٧٠ ،
اختصار الشيخ الفاضل محمد بن الموصلي - رحمه الله .

الفصل الأول

حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في الفضائل والأحكام

اختلف العلماء في قبول الحديث الضعيف في الأحكام ، وفضائل الأعمال على ثلاثة آراء :-

الرأي الأول :

يرى بعض العلماء أنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقا ،

أى : في الحلال والحرام ، والفرض الواجب ، والفضائل ، والترغيب والترهيب وغيرها ، بشرطين :-

١- أن يكون ضعفه غير شديد ، لأن ما كان ضعفه شديدا ، فهو متروك عند العلماء كافة .

٢- أن لا يوجد في الباب خبره ، وأن لا يكون ثمة ما يعارضه .

وجهة هذا الرأي :

يعمل أصحاب هذا الرأي قولهم بأن الحديث الضعيف لما كان محتملا للاصابة ، ولم يمارضه شيء قوى جانب الاصابة في روايته فيعمل به . كما أن من حججهم أنه أقوى من رأى الرجال .

من روى عنه هذا الرأي :

١- الامام أبو حنيفة ،

نسب هذا القول للامام أبي حنيفة^(١) ، فقد ذكر ابن حزم أن ضعيف

الحديث أولى عند الامام أبي حنيفة من الرأي والقياس اذا لم يجد في الباب غيره ، وقال ابن القيم : وعلى ذلك - يعني : تقديم الضعيف على القياس -

(١) انظر : فتح المنيث للسخاوي ٢٦٧/١ ، الأجوبة الفاضلة ص ٥١ .

(٢) انظر : الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٩٢٩/٧ ، مناقب أبي حنيفة للذهبي ص ٢١ ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح

بني - يعني أبا حنيفة - مذهبه كما قدم حديث القهقهة^(١) مع ضعفه على القياس والرأى ، وقدّم حديث الوضوء بنهيد التمر في السفر^(٢) مع ضعفه على الرأى والقياس ، ومنع قطع السارق بأقل من عشرة دراهم ، والحديث فيه ضعيف^(٣) ، وجعل أكثر الحيض عشرة أيام والحديث فيه ضعيف^(٤) ، وشرط في أقامة الجمعة المصّر ، والحديث فيه كذلك^(٥) ، وترك القياس المحض في مسائل الآبار لا آثار فيها غير مرفوعة^(٦) ، (٧)

(١) حديث القهقهة : رواه الطبراني ولفظه عن أبي موسى قال : " بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي أن دخل رجل فتركه في حفرة كانت في المسجد ، وكان في بصره ضرر ، فضحك كثير من القوم وهم في الصلاة ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة " . / انظر : مجمع الزوائد ٨٢/٢ .

(٢) حديث النهيد : رواه أبو داود رقم ٨٤ ، والترمذي رقم ٨٨ ، وابن ماجه رقم ٣٨٤ عن ابن مسعود بلفظ : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ليلة الجن : ما في أدوتك ؟ قال : نهيد ، قال : ثمرة طيبة وما طهور " . وهو ضعيف باتفاق المحدثين . / انظر : شرح النووي على مسلم ١٦٩/٤ .

(٣) الحديث : رواه النسائي ٨٣/٨ ، الطحاوي في معاني الآثار ١٦٣/٣ عن أين قال : " يقطع السارق في ثمن المجن ، وكان ثمن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا أو عشرة دراهم " .

(٤) الحديث رواه الدارقطني ٢١٨/١ ، والطبراني عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " أقل الحيض ثلاث ، وأكثره عشر " . واللفظ للطبراني . / انظر : مجمع الزوائد ٢٨٠/١ .

(٥) الحديث : رواه عبد الرزاق في مصنفه ١٦٧/٣ ، وابن أبي شيبة ١٠١/٢ عن علي قال : " لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع " . زاد ابن أبي شيبة : " ولا صلاة فطر ولا أضحي " ، قال البيهقي : لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء . / انظر : الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر ٢١٤/١ .

(٦) انظر : الآثار في مصنف عبد الرزاق ٨١/١ - ٨٣ ، وانظر : المبسوط للسرخسي ٩٠-٩٦ ، شرح فتح القدير ٩٨/١ - ١٠٧ .

(٧) اعلام الموقعين - لابن القيم ٨١/١ - ٨٢/١ .

(٨) تاريخ الخلفاء - لابن الأثير ٢٠٧/١ - ٢٠٨/١ .

وقال السندى : ^(١) والمرسل حجة عندنا - يعني الحنفية - وعند الجمهور . ^(٢)

٢- الإمام مالك بن أنس .

يدل على ذلك تقديمه الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول
الصحابي على القياس ، وكتابه " الموطأ " أكبر شاهد على ذلك ، فهو مشتمل
على كثير من الأحاديث المرسلة ، والمنقطعة .

قال ابن عبد البر : وأصل مذهب مالك - رحمه الله - والذي عليه جماعة
من المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة ، ويلزم به العمل ، كما يجب
بالمسند سواء ^(٤) .

وقال ابن العربي : تحقيق مذهب مالك أنه لا تقبل الا مراسيل أهل
المدينة ^(٥) .

٣- الامام محمد بن ادريس الشافعي .

تقدم رأيه في قبول المراسيل ^(٦) .

وقد عمل بمعدة أحاديث ضعيفة وقدمها على القياس من ذلك :

تقديمه خبر تحريم صيد وج ^(٧) مع ضعفه على القياس .

(١) هو : الشيخ العلامة المحدث الكبير أبو الحسن نور الدين محمد

ابن عبد الهادي الحنفي السندى الأصل نزيل المدينة المنورة .

له : حواشي على الكتب السبعة ، وحاشية على فتح القدير لابن الهمام ،
وسهجة النظر على شرح نخبة الفكر ، وغير ذلك ، مات سنة ثمان وثلاثين ومائة وألف .

انظر : نزهة الخواطر في تراجم أعيان الهند لمبدئي الكنوي ٦/٦ ،
هدية العارفين ٣١٨/٢ .

(٢) حاشية السندى على سنن النسائي ١/١٠٤ ، ومعلوم أن المرسل
من أقسام الحديث الضعيف كما تقدم .

(٣) انظر : اعلام الموقعين ١/٣٣ .

(٤) التمهيد لابن عبد البر ١/٢ .

(٥) عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذى ١/٢٤٦ .

(٦) انظر : ص ٦٧ - ٦٩ من هذه الرسالة .

(٧) الحديث : أخرجه أبوداود رقم ٢٠٣٢ ، وأحمد ١/١٦٥ ، =

(١) وقدم خبر جواز الصلاة بمكة في وقت النهي مع ضعفه ، ومخالفته لقياس غيرها من البلاد .

وقدم في أحد قوليه : حديث : " من قاء أو رصف فليتوضأ وليبين على صلاته " ، (٢) على القياس مع ضعف الخبر وارساله . (٣)

٤- الامام أحمد بن حنبل .

اشتهر هذا الرأي عن الامام أحمد بن حنبل حتى قال ابن القيم :
انه الأصل الرابع الذي بنى عليه فتاويه ، وهو الأخذ بالمرسل ، والحديث الضعيف ، اذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وهو الذي رجحه على القياس . (٤)

وقال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي يقول : الحديث الضعيف أحب الي من الرأي . (٥)

= والبخارى في التاريخ ١٤٠/١/١ ، البيهقي ٢٠٠/٥ بلفظ : " ان صيد وج وعضاه حرام محرمة لله " .
قال النووي : اسناده ضعيف . / انظر المجموع ٤٧٩/٢ - ٤٨٠ .

(١) الخبر رواه أحمد ١٦٥/٥ ، البيهقي ٤٦١/٢ بلفظ : " لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الا بمكة الا بمكة " . كذا في المسند مرتين ، وفي البيهقي ثلاث مرات .

(٢) رواه ابن ماجه رقم ١٢٢١ عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو مذي ، فليتنصرف فليتوضأ ثم ليبن على صلاته ، وهو في ذلك لا يتكلم " .

(٣) اعلام الموقعين لابن القيم ٣٢/١ .

(٤) اعلام الموقعين ٣١/١ ، المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل

لابن بدران ص ٤٣ .

(٥) هو : عبد الله بن الامام أحمد بن حنبل أبو عبد الرحمن ، كان ثباً فيها ثقة كثيراً عن أبيه وغيره ، روى عن أبيه المسند والتفسير ، وغيرهما ، توفي سنة تسعين ومائتين .

انظر : البداية والنهاية ١٠٩/١١ ، طبقات الحنابلة ١٨٠/١ - ١٨١ .

(٦) اعلام الموقعين ٨١/١ .

وقال الأثرم^(١) : رأيت أبا عبد الله ان كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في اسناده شيء يأخذ به ، اذا لم يجيء خلافه أثبت منه ، مثل حديث عمرو بن شعيب^(٢) ، وابراهيم الهجري^(٣) ، وربما أخذ بالمرسل اذا لم يجيء خلافه^(٤) .

وفي الآداب الشرعية نقلا عن الغلال^(٥) : ان الحديث اذا ضعف اسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن له معارض قال به ، فهذا مذهبه - يعني : الامام أحمد - .

وقال الخلال أيضا في الجامع في حديث ابن عباس في كفارة وطء الحائض^(٦) قال : - كأنه يعني الامام أحمد - أحب أن لا يترك الحديث ،

(١) هو : أحمد بن محمد بن هاني الطائي ، ويقال : الكلبي ، الأثرم الاسكافي أبو بكر جليل القدر حافظ امام ، أحد الآخذين عن الامام أحمد والمكثرين من مسائله ، توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين .
انظر : تهذيب التهذيب ١/ ٧٨ - ٧٩ ، مختصر طبقات الحنابلة للنبلسي ص ٣٧ - ٣٩ .

(٢) هو : عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن الصاص ، قال القطان : اذا روى عنه ثقة فهو حجة ، وقال أحمد : ربما احتجنا به ، وقال أبو داود : ليس بحجة ، مات سنة ثمان عشرة ومائة .
انظر : الكاشف للذهبي ٢/ ٣٣٢ .

(٣) هو : ابراهيم بن مسلم العبدي الهجري أبو اسحاق الكوفي ، ضعفه النسائي وغيره ، قال ابن عدي : انما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله ، وعامتها مستقيمة .

انظر : الخلاصة للخزرجي ١/ ٥٦ .

(٤) مسودة آل تيمية ص ٢٧٣ .

(٥) هو : أحمد بن محمد بن هارون أبو بكر المعروف بالخلال ، صاحب التفاسير الدائرة ، والكتب السائرة ، من ذلك : الجامع لعلوم الامام أحمد ، والعلل ، والسنة ، والطبقات ، وغيرها ، توفي سنة احدى عشرة وثلاثمائة .
انظر : المنهج لأحمد ٢/ ٥ - ٧ ، مختصر طبقات الحنابلة للشطبي

ص ٢٢ .

(٦) رواه أبو داود رقم ٢٦٤ ، والنسائي ١/ ١٥٣ ، ١٨٨ ، وابن ماجه رقم ٦٤٠ ، أحمد ١/ ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، والحاكم ١/ ١٧١ - ١٧٢ ، والبيهقي ١/ ٣١٤ ، ولفظه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال : " يتصدق بدينار أو نصف دينار " .

وان كان مضطربا ، لأن مذهبه في الأحاديث اذا كانت مضطربة ، ولم يكن لها مخالف قال بها .

وقال القاضي أبو يعلى ^(١) في التعليل في حديث مظاهر بن أسلم ^(٢) في أن عدة الأمة قرآن ^(٣) : مجرد طعن أصحاب الحديث لا يقبل حتى يبينوا جهته مع أن أحمد يقبل الحديث الضعيف ^(٤) .

وقال القاضي أيضا : قد أطلق أحمد القول بالأخذ بالحديث الضعيف ، فقال مهنا ^(٥) : قال أحمد : الناس كلهم أكفاء الا الحائك والحجام والكساح فقل له : تأخذ بحديث : " كل الناس أكفاء الا حائكا أو حجاما " ، وأنت

(١) هو : محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء أبو يعلى عالم زمانه ، وفريد عصره ، ونسبج وحده ، وقريح دهره ، له : أحكام القرآن ، والمعتمد ، عربون المسائل ، الأحكام السلطانية ، وغيرها ، توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة .

انظر : طبقات الحنابلة ١٩٣/٢ - ٢٣٠ .

(٢) هو : مظاهر بن أسلم ضعفه أبو عاصم والنسائي ، وقال يحيى ابن معين : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : ميزان الاعتدال ١٣٠/٤ - ١٣١ ، تهذيب التهذيب ١٨٣/١٠ .

(٣) رواه أبو داود رقم ٢١٨٩ ، والترمذي رقم ١١٨٢ ، وابن ماجه رقم ٢٠٨٠ عن عائشة بلفظ : " طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان " ، وفي رواية : " وقرؤها حيضتان " .

(٤) الآداب الشرعية لابن مفلح ٣١٥/٢ - ٣١٦ .

(٥) هو : مهنا بن يحيى الشامي السلمي أبو عبد الله ، لزم الامام أحمد ثلاثا وأربعين سنة ، وكتب عنه مسائل كثيرة ، سئل عنه الدارقطني ، فقال : ثقة نبيل .

انظر : المنهج الأحمد للمصلي ٣٣١/١ - ٣٣٣ ، مختصر طبقات الحنابلة

للنابلسي ص ٢٥٠ - ٢٥٢ .

(٦) رواه البيهقي ١٣٤/٧ عن ابن عمر بلفظ : " العرب بعضهم أكفاء لبعض قبيلة بقبيلة ، ورجل برجل ، والموالي بعضهم أكفاء لبعض ، قبيلة بقبيلة ، ورجل برجل الا حائك أو حجام " ، وقال : هذا منقطع بين شجاع وابن جريح حيث لم يسم شجاع بعض أصحابه . ورواه أيضا من عدة طرق كلها ضعيفة جدا .

تضعفه ١؟ فقال : انما تضعف اسناده ، ولكن العمل عليه .^(١)

وسئل أحمد عن الرجل يكون ببلد لا يوجد فيها الا صاحب حديث لا يدري صحيحه من سقيمه ، وصاحب رأى فمن يسأل ؟ قال : يسأل صاحب الحديث ، ولا يسأل صاحب الرأي ، ضعيف الحديث أقوى من الرأي .^(٢)

وقال أحمد : طريقتي لست أخالف ما ضعف من الحديث اذا لم يكن في الباب ما يدفعه .^(٣)

وقال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يقول : اذا كان في المسألة عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث لم نأخذ فيها بقول أحد من الصحابة ... وربما كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في اسناده شيء فنأخذ به اذا لم يجيء خلافه أثبت منه ، وربما أخذنا بالحديث المرسل اذا لم يجيء خلافه أثبت منه .^(٤)

هـ- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني .

يأخذ الامام أبو داود مأخذ شيخه الامام أحمد بن حنبل في العمل بالضعيف ، ويخرج الاسناد الضعيف اذا لم يجد في الباب غيره ، لأنه أقوى عنده من رأى الرجال .^(٥)

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : وعلى هذه الطريقة التي ذكرها أحمد

- (١) مسودة آل تيمية ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .
- (٢) انظر : مسائل الامام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله ص ٤٣٨ ، الأحكام لابن حزم ٧٩٢/٦ ، اعلام الموقعين لابن القيم ٨١/١ ، القول البديع للسخاوي ص ٢٥٨ .
- (٣) انظر : خصائص المسند لأبي موسى المدني ص ٢٧ المطبوع في أول المجلد الأول من المسند بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ، الفروسية لابن القيم ص ٤٨ .
- (٤) مسودة آل تيمية ص ٢٧٦ .
- (٥) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٤ .

بنى أبو داود كتاب السنن لمن تأمله ، ولعله أخذ ذلك عن أحمد ، فقد بين أن مثل عبد العزيز بن أبي رواد^(١) ، ومثل الذى فيه رجل لم يسم يعمل به اذا لم يخالفه ما هو أثبت منه^(٢) .

وقد صرح بذلك أبو داود نفسه في رسالته لأهل مكة حيث يقول : وان من الأحاديث في كتابي " السنن " ما ليس بمتصل وهو مرسل ، ومدلس ، اذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل ، وهو مثل الحسن عن جابر ، والحسن عن أبي هريرة ، والحكم^(٣) عن مقسم^(٤) . (٥)

فقد جعل أبو داود الحديث المنقطع صالحا للعمل عند عدم الصحيح ، والمنقطع من أنواع الضعيف .

ويقول أبو داود في شأن المرسل : فاذا لم يكن مسند غير المراسيل ولم يوجد المسند فالمرسل يحتج به ، وليس هو مثل المتصل في القوة^(٦) .

(١) هو : عبد العزيز بن أبي رواد العتكي ، قال يحيى القطان : ثقة لا يترك لرأى أخطأ فيه ، ووثقه ابن معين وأبو حاتم ، وقال ابن هدي : في بعض أحاديثه ما لا يتابع عليه ، مات سنة تسع وخمسين ومائة .
انظر : خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ١٦٦/٢ .

(٢) المسودة في أصول الفقه ص ٢٧٥ .

(٣) هو : الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي مولا هم الكوفي عالم أهل الكوفة ، قال سفيان بن عيينة : ما كان بالكوفة مثل : الحكم وحماد بن أبي سليمان ، وقال المجلي : كان الحكم ثقة ثبتا فقيها من كبار أصحاب إبراهيم ، وكان صاحب سنة واتباع ، مات سنة خمس عشرة ومائة .

انظر : طبقات ابن سعد ٣٣١/٦ - ٣٣٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٥ .

(٤) هو : مقسم بن بجرة ، ويقال : ابن نجدة أبو القاسم ، ويقال : أبو المباس ، قال الساجي : تكلم الناس في بعض روايته ، وقال ابن سعد : كان كثير الحديث ضعيفا ، توفي سنة احدى ومائة .

انظر : تهذيب التهذيب ٢٨٨/١٠ - ٢٨٩ .

(٥) رسالة أبي داود لأهل مكة ص ٣٠ .

(٦) المرجع السابق ص ٢٥ .

٦- كمال الدين ابن الهمام .

يرى الكمال ابن الهمام^(١) أن الاستحباب يثبت بالحديث الضعيف
غير الموضوع .^(٢)

ومعلوم أن الاستحباب أحد الأحكام الخمسة .

٧- محمد المصين بن محمد الأمين .

يرى الشيخ محمد المصين بن محمد الأمين^(٣) أن الحديث الضعيف
يحتج به ، بل يقدم على الاجماع وقول الصحابي ، وقال : ترك الاجماع
بالحديث الضعيف أولى من ترك الحديث بالاجماع .^(٤)

وغير هؤلاء من العلماء يرون الاحتجاج بالضعيف مطلقا ، وقد زعم
الشيخ أحمد بن محمد الصديق المغربي^(٥) أن جميع الأئمة يحتجون بالحديث

(١) هو : محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد كمال الدين الشهير
بابن الهمام السكندري السيواسي الحنفي الفقيه الأصولي الحافظ المفسر .
له : شرح الهداية المسمى فتح القدير ، التحرير في أصول الفقه ، وغيرهما ،
مات سنة احدى وستين وثمانمائة .

انظر : الفوائد البهية ص ١٨٠ - ١٨١ .

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ١٣٣/٢ .

(٣) هو : الشيخ الفاضل محمد مصين بن محمد أمين بن طالب اللسه
السندی ، أحد العلماء المبرزين في الحديث والكلام والصربية .
له : دراسات اللبيب ، طريقة العون في حقيقة الكون ، وغيرهما ، توفي
سنة احدى وستين ومائة وألف .

انظر : نزهة الخواطر في تراجم أعيان الهند لعبد الحي اللكنوى ٣٥١/٦ -

٣٥٥ .

(٤) دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٥) هو : الشيخ أحمد بن محمد بن الصديق أبو الفيض محدث
حافظ من أهل المغرب الأقصى .

له : المعجم الوجيز للمستحيز وغيره ، توفي سنة ثمانين وثلاثمائة وألف .

انظر : معجم المؤلفين ٣٦٨/٣ .

الضعيف ، وأن قولهم : الضعيف لا يعمل به في الأحكام قول ليس على إطلاقه ، كما يفهمه جل الناس أو كلهم ، لأنك اذا نظرت في أحاديث الأحكام التي أخذ بها الأئمة على الاجتماع والانفراد تجد فيها الضعيف ما لعله يبلغ نصفها أو يزيد ، وربما وجدت فيها المنكر والساقط القريب من الموضوع .^(١)

الرأى الثانى :

يرى بعض المحققين من أهل العلم أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقا ، لا في الأحكام ، ولا في غيرها من الفضائل والترغيب والترهيب .

وجهة هذا الرأى :

يعمل أصحاب هذا الرأى قولهم بأن الحديث الضعيف انما يفيد الظن المرجوح ، والله عز وجل قد ذم الظن في غير ما آية من كتابه ، فقال تعالى : (وما يتبع أكثرهم الا ظنا ان الظن لا يغني من الحق شيئا ... الآية)^(٢) . وقال تعالى : (... ان يتبعون الا الظن ... الآية)^(٣) . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث " .^(٤) كما أن في الأحاديث الصحيحة ما يغني المسلم عن الضعيف .

(١) المثنونى والبتار فى نحرالعنيد المختار الطاعن فيما صح من السنن والآثار ص ١٨٠ .

(٢) الآية ٣٦ من سورة يونس .

(٣) الآية ١١٦ من سورة الأنعام .

(٤) الحديث أخرجه البخارى ١٩٨/٩ مع الفتح ، ومسلم ١١٨/١٦ - ١١٩ مع النووى ، وأبو داود رقم ٤٩١٧ ، والترمذى رقم ١٩٨٩ .

من قال بهذا الرأي :

١- يحيى بن معين .
قال ابن سيد الناس^(١) عند الكلام في توثيق محمد بن اسحاق^(٢) : ومن حكى عنه التسوية بين الأحكام وغيرها يحيى بن معين^(٣) .

٢- الامام محمد بن اسماعيل البخاري .
الظاهر من صحيح البخاري في صحيحه ، وشدة شرطه في الرواة ، وعدم اخراجه شيئا من الأحاديث الضعيفة أن مذهبه عدم العمل بالحدديث الضعيف ، وهو ما استظهره الشيخ جمال الدين القاسمي^(٤) .

٣- الامام مسلم بن الحجاج القشيري .
يظهر من تشنيعه في مقدمة صحيحه^(٥) على رواية الضعيف أن مذهبه عدم الاحتجاج بالحدديث الضعيف مطلقا .
قال ابن رجب^(٦) : وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه يقتضي أنه لا يروى

- (١) هو : محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن سيد الناس أبو الفتح اليعمرى الشافعي الحافظ الأديب المشهور .
له : عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير ، ومختصره المسمى نور العيون ، وغيرها ، توفي سنة أربع وثلاثين وسبعمائة .
انظر : الوافي بالوفيات ٢٨٩/١ - ٣١١ ، الدرر الكامنة ٣٣٠/٤ - ٣٣٥ .
(٢) هو : محمد بن اسحاق بن يسار أبو بكر المظلي مولاهم المدني نزيل العراق ، امام أهل المغازي صدوق يدلس ، ورعي بالتمنيح والقدرة ، مات سنة خمس وخمسين ومائة .
انظر : تقريب التهذيب ١٤٤/٢ .
(٣) عيون الأثر لابن سيد الناس ١٥/١ .
(٤) قواعد التحديث للقاسمي ص ١١٣ .
(٥) انظر : صحيح مسلم ٧٦/١ - ٨٣ بشرح النووي .
(٦) هو : الحافظ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي العلامة الزاهد العمدة الثقة .
له : فتح الباري شرح صحيح البخاري ولم يكمل ، شرح الترمذي ، لطائف المعارف ، القواعد الفقهية ، وغيرها ، توفي سنة خمس وتسعين وسبعمائة .
انظر : شذرات الذهب ٣٣٩/٦ ، البدر الطالع ٣٢٨/١ .

أحاديث الترفيب الا عن تروى عنه الأحكام (١).

٤- الحافظ أبو زكريا النيسابوري (٢).

روى الخطيب البغدادي عن أبي زكريا النيسابوري ، قال : لا يكتب الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يرويه ثقة عن ثقة حتى يتناهى الخبر الى النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة ، ولا يكون فيهم رجل مجهول ، ولا رجل مجروح ، فاذا ثبت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة وجب قبوله والعمل به ، وترك مخالفته (٣).

٥- أبوزرعة الرازي .

٦- أبو حاتم الرازي .

٧- ابن أبي حاتم الرازي .

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي وأبا زرعة يقولان : لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة الا بالأسانيد الصحاح المتصلة ، وكذا أقول أنا (٤).

٨- ابن حبان .

يفهم من قوله في كتاب " المجروحين " : ما روى الضعيف وما لم يسرو في الحكم سيان (٥) ، أنه لا يعمل بخبر الضعيف وأن وجوده كعدمه .

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب ٧٤/١ .

(٢) هو : المحدث الحافظ الشهيد أبو زكريا يحيى بن الحافظ الكبير محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري ، امام نيسابور ومفتيها بعد أبيه ، الملقب بجيكان ، كان له بيت يتمد فيه ، قال الحافظ الذهلي : رأيت الملماء وأولادهم ولم أر مثل ابني يحيى ، قتل سنة سبع وستين ومائتين .

انظر : تذكرة الحفاظ ٦١٧/٢ .

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٥٦ .

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم ص ٧ .

(٥) المجروحين لابن حبان ٣٢٧/١ - ٣٢٨ .

٤٩ الامام أبو سليمان الخطابي .

عاب الامام المحدث أبو سليمان الخطابي - رحمه الله - على الفقهاء عدم تمييزهم بين صحيح الحديث وضعيفه ، واحتجاجهم بالأحاديث الواهية الضعيفة ، واطراحهم للصحيحة ، فقال في كتابه " معالم السنن " : وأما الطبقة الثانية - وهم أهل الفقه والنظر - فإن أكثرهم لا يفرجون ممن الأحاديث الا على أقله ، ولا يكادون يميزون صحيحه من سقيمه ، ولا يصفون جيده من رديئه ، ولا يعبأون بما بلغهم أن يحتاجوا به على خصومهم اذا وافق مذاهبهم التي ينتهلونها ، ووافق آراءهم التي يمتدونها ، وقد اصطلحوا على مواضعة بينهم في قبول الخبر الضعيف ، والحديث المنقطع اذا كان ذلك قد اشتهر عندهم وتعاورته ^(١) الألسن فيما بينهم من غير ثبت فيه أو يقين به ، فكان ذلك ضلّة من الرأي وغننا فيه ، وهؤلاء - وفقنا الله وإياهم - لو حكى عن واحد من رؤساء مذاهبهم وزعماء نحلهم قول يقول باجتهاد من قبل نفسه طلبوا فيه الثقة واستبرؤا له المصداق ^(٢).

١- أبو محمد بن حزم .

قال في سياق صفة النقل عند المسلمين : والخامس شيء نقل كما ذكرنا اما بنقل أهل المشرق والمغرب ، أو كافة عن كافة ، أو ثقة عن ثقة حتى يبلغ الى النبي صلى الله عليه وسلم ، الا أن في الطريق رجلا مجروحاً بكذب أو غفلة أو مجهول الحال ، فهذا - أيضاً - يقول به بعض المسلمين ، ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ، ولا الأخذ بشيء منه ^(٣).

(١) تعاورته : أي تداولته ، قال في القاموس مادة " عور " : اعتسروا الشيء وتعمروه وتعاوروه تداولوه .

(٢) معالم السنن للخطابي ١/ ٧- ٨ .

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٢/ ٨٤ .

١١- القاضي أبو بكر بن العربي .

- (١) نعى القاضي أبو بكر بن العربي على الحارث بن أسد المحاسبي
- بعد أن أشاد به - أخذه بالأحاديث الضعيفة ونأه الأصول عليها^(٢) . كما
أوصى تلاميذه أن لا يشتغلوا من الأحاديث بما لا يصح سنده^(٣) .
وهذا الرأي هو المشهور عنه المذكور في كثير من كتب علوم الحديث^(٤) .
لكن يشكل على هذا قوله في شرح الترمذى : الصحيح قبول المراسيل^(٥) .
وقوله فيه : والمرسل عندنا حجة في أحكام الدين من التحليل
والتحريم في الفضائل وثواب المبادات^(٦) .

ومعلوم أن المرسل من أنواع الضعيف كما تقدم .

كما يشكل عليه قوله في الكتاب المذكور : المسألة العاشرة : إذا زاد
- أى العاطس - على الثالثة ، فقد روى أبو عيسى - يعني الترمذى - حديثاً
مجهولاً " أن شئت فشمته ، وإن شئت فلا " .^(٧) وهو وإن كان مجهولاً ، فإنه
يستحب العمل به لأنه دعاء بخير ، وصلة للجليل وتودد له^(٨) .

(١) هو : الحارث بن أسد المحاسبي البصري أبو عبد الله من علماء
مشايخ الصوفية ، سمي بالمحاسبي لكثرة محاسناته لنفسه .
له : كتاب الرعاية لحقوق الله ، رسالة المسترشدين ، وغيرهما ، توفي
سنة ثلاث وأربعين ومائتين .

انظر : طبقات الصوفية للمسلمي ص ٥٦ - ٦٠ ، جمهرة الأولياء
لأبي الفيض المنوفي ١٩١/٢ - ١٩٧ .

(٢) انظر : عارضة الأحوذى ٢٠١/٥ - ٢٠٢ .

(٣) انظر : أحكام القرآن لابن العربي ٥٨٠/٢ .

(٤) انظر : فتح المغيب ٢٦٨/١ ، تدريب الراوى ص ١٩٦ .

(٥) عارضة الأحوذى ١٣/١ ، ٥٠/٢ .

(٦) المرجع السابق ٢٣٧/٢ .

(٧) الحديث رواه أبو داود رقم ٥٠٣٦ ، الترمذى رقم ٢٧٤٥ ، ولفظه :

" يشمت العاطس ثلاثاً ، فإن زاد فإن شئت فشمته ، وإن شئت فلا " . وقال

الترمذى : هذا حديث غريب وإسناده مجهول .

(٨) عارضة الأحوذى ٢٠٥/١٠ .

فما تقدم يتضح أن له في المسألة قولين :-
أحدهما : المنع بالاطلاق ، وهذا هو المشهور عنه الذي لم يذكر
عنه أحد خلافه .

وثانيهما : التسامح والتساهل في فضائل الأعمال ، حيث قبل حديث
المجهول في تسميت الماطس ، لأنه توجد للجلس :

وإذا أردنا تحرير رأيه في المسألة نجد أن المنع جاء في كتابه " أحكام
القرآن " ، والتسامح جاء في كتابه الآخر " عارضة الأحوذى " ، فإذا قلنا :
أن المتأخر يقضي على المتقدم وينسخه ، ومن خلال البحث في الكتابين
نجد أن الأول منهما هو " أحكام القرآن " بدليل ما يلي :-

- قوله في العارضة : وقد مهدنا هذه المسألة في كتاب " أحكام القرآن " (١) .
وقوله فيها : وذكر الخلاف والأحاديث فيها قريئة في أحكام القرآن (٢) .
وغير ذلك من الاحالات التي تفوت الحصر (٣) ، بينما لا نجد في أحكام
القرآن أى حالة على العارضة ، فيكون كلامه في العارضة متأخرا عن كلامه
في أحكام القرآن .

وإذا أردنا أن نسلک مسلکا آخر ، وهو مسلک الجمع بين القولين نقول :
تحمل وصيته لتلاميذه باطراح الضعيف والاشتغال بالصحيح في مجال
الأحكام ، والحلال والحرام ، لاسيما والوصية المذكورة بصدد الكلام على أحكام
الوضوء . ويحمل قوله في العارضة على فضائل الأعمال ، كما هو رأى الجمهور .

(١) عارضة الأحوذى ١/٢٤٠ .

(٢) المرجع السابق ١/٢١٧ .

(٣) انظر مثلا : ١/١١ ، ٣/١٤٨ ، ٣/١٦١ ، ١٠/١٣٩ ، وغير ذلك
من المواضع في كتاب " عارضة الأحوذى " .

لكن الذى أميل اليه هو الترجيح بين هذين القولين ، فـ ~~مـ~~ صرح لفظه بعدم الاحتجاج بالضعيف مطلقا الذى أوصى به تلاميذه ، لاسيما أنه لم ينقل عنه رأى آخر في المسألة .

١٢- شيخ الاسلام ابن تيمية .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : لا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة .^(١)

١٣- أبو شامة المقدسي .^(٢)

قال أبو شامة في كتابه " الباعث على انكار البدع والحوادث " منكرًا على الحافظ ابن عساكر^(٣) إيراد حديث أبي هريرة : " من صام السابغ والعشرين من رجب كتب الله له صيام ستين شهرا " . قال : كنت أود أن الحافظ لم يقل ذلك ، فان فيه تقريرًا للأحاديث المنكرة فقدرة أكبر من أن يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بحديث يرى أنه كذب ، ولكنه جرى في ذلك على عادة جماعة من أهل الحديث يتساهلون في أحاديث فضائل الأعمال ، وهذا عند المحققين من أهل الحديث وعند علماء الأصول والفقه خطئاً ؛

(١) قاعدة جلية في التوسل والوسيلة لابن تيمية ص ٨٤ .

(٢) هو : عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم بن عثمان المقدسي الشافعي المعروف بأبي شامة ، لأنه كان به شامة كبيرة فوق حاجبه الأيسر ، له معرفة بالقراءات السبع والفقه والمربية والحديث والرجال . صنف : شرح الشاطبية ، مختصر تاريخ دمشق ، الروضتين في أخبار الدولتين ، مختصر تاريخ بغداد ، وغيرها ، توفي سنة خمس وستين وستمائة .

انظر : الذيل على الروضتين للمترجم ص ٣٧ - ٤٥ .

(٣) هو : أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف ابن عساكر الدمشقي ، كان اماماً في الحديث ، ومن أعيان الفقهاء الشافعية . له : تاريخ دمشق في ثمانية مجلدات على وضع تاريخ بغداد ، أتى فيه بالفرائب ، ومن تصفحه علم منزلة مؤلفه في الحفظ ، توفي سنة احدى وسبعين وخمسمائة .

انظر : المختصر في أخبار البشر ٣/ ٥٩ ، المعبر للذهبي ٤/ ٢١٢ - ٢١٣ .

بل ينبغي أن يبين أمره أن علم ، والا دخل تحت الوعيد في قوله صلى
الله عليه وسلم : " من حدث عني بحديث يرى أنه كذب ، فهو أحد
الكاندين " (١) . (٢)

١٤ - جلال الدين الدواني . (٣)

قال في أول رسالته " أنموذج العلوم " : المسألة الأولى : اتفقوا على
أن الحديث الضعيف لا يثبت به الأحكام الشرعية ، ثم ذكروا أنه يجوز
بل يستحب العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال ، ومن صرح به
النووي في كتبه لاسيما كتاب الأذكار ، وفيه اشكال ، لأن جواز العمل
واستحبابه كلاهما من الأحكام الخمسة الشرعية ، فإذا استحب العمل بمقتضى
الحديث الضعيف كان ثبوته بالحديث الضعيف ، وذلك ينافي ما تقرر من عدم
ثبوت الأحكام بالأحاديث الضعيفة . (٤)

١٥ - محمد بن علي الشوكاني . (٥)

قال في كتابه " إرشاد الفحول " : الضعيف الذي يبلغ ضعفه إلى حد

(١) الحديث : رواه مسلم في مقدمة صحيحه ٦٢/١ بشرح النووي ،
وأحمد في المسند ٢٠/٥ ، وابن ماجة بالأرقام ٣٨ - ٤١ ، ورمز له السيوطي
في " الجامع الصغير " بالصحة ١٠ / انظر : الجامع الصغير ١١٦/٦ مع شرحه
فيض القدير .

(٢) الباحث على انكار البدع والحوادث ص ٦٤ - ٦٥ .

(٣) هو : محمد بن أسعد الملقب جلال الدين الدواني الشافعي ، إمام
المعقولات ، وصاحب المصنفات ، منها : شرح التجريد للطوسي ، وشرح التهذيب
وحاشية على المعتمد ، وغيرها ، مات سنة ثمان عشرة وتسعمائة .

انظر : البدر الطالع للشوكاني ١٣٠/٢ .

(٤) انظر : الأذكار ٨٢/١ - ٨٣ مع شرحه الفتوحات الربانية .

(٥) أنموذج العلوم للدواني ص ٢ .

(٦) هو : القاضي الحافظ الناقد الشهير محمد بن علي بن محمد بن عبد الله
الشوكاني الخولاني ثم الصنعاني ، صاحب المصنفات الشهيرة النافعة ، منها :
نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، تحفة الذاكرين ، الفوائد المجموعة ، فتح
القدير ، وغيرها ، مات سنة خمسين ومائتين وألف .

انظر : نيل الوطر ٢٩٧/٢ - ٣٠٢ .

لا يحصل معه الظن ، لا يثبت به الحكم ، ولا يجوز الاحتجاج به في اثبات
 شرع عام ، وإنما يثبت الحكم بالصحيح والحسن ، لذاته أو لغيره ، لحصول
 الظن بصدق ذلك وثبوته عن الشارع .^(١)

وقال محقبا على مقالة ابن عبد البر : أهل العلم بجماعتهم يتساهلون
 في الفضائل ، فيروونها عن كل ، وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام .^(٢)
 قال الشوكاني محقبا على هذه المقالة : وأقول : ان الأحكام الشرعية
 متساوية الأقدام ، لا فرق بينها ، فلا يحل اثبات شيء منها إلا بما تقوم به
 الحجة ، والا كان من التقول على الله بما لم يقل ، وفيه من المقومة ما هو
 معروف .^(٣)

وقال في كتابه " نيل الأوطار " : ما وقع التصريح بصحته أو حسنه جاز
 العمل به ، وما وقع التصريح بضعفه لم يجز العمل به ، وما أطلقوه ولم
 يتكلموا عليه ، ولا تكلم عليه غيرهم لم يجز العمل به إلا بعد البحث عن حاله ،
 ان كان الباحث أهلا لذلك .^(٤)

لكن يشكل على هذا قوله : والآيات والأحاديث المذكورة في الباب
 تدل على مشروعية الاستكثار من الصلاة بين المغرب والعشاء ، والأحاديث ،
 وان كان أكثرها ضعيفا ، فهي منتهضة بمجموعها ، لاسيما في فضائل
 الأعمال .^(٥) وهذا يدل على تفرقه بين أحاديث الفضائل وغيرها .

(١) ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول ص ٤٨ .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٢٢/١ .

(٣) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٢٨٣ .

(٤) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ١٥/١ .

(٥) المرجع السابق ٦٧/٣ .

١٦- صديق حسن خان^(١) .

قال في كتابه " نزل الأبرار " : الصواب الذي لا محيص عنه أن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام ، فلا ينبغي العمل بحديث حتى يصح أو يحسن لذاته أو لغيره ، أو انجر ضعفه فترقى الى درجة الحسن لذاته أو لغيره^(٢) .

١٧- أحمد محمد شاكر .

يقول في كتابه " الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث " : والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب على كل حال ، لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح ، خصوصا إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يرجع الى قولهم في ذلك ، وأنه لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة ، بل لا حجة لأحد الا بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث صحيح أو حسن^(٣) .

١٨- محمد ناصر الدين الألباني .

قال في مقدمة كتابيه " صحيح الجامع الصغير " و " ضعيف الجامع الصغير " : والذي أدين الله به ، وأدعو الناس اليه أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقا ، لا في الفضائل والمستحبات ، ولا في غيرهما^(٤) .

(١) هو : أبو الطيب صديق بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي ، نزيل بهوبال ، صاحب المؤلفات الكثيرة ، منها : فتح البيان في تفسير القرآن ، الروضة الندية ، الدين الخاص ، وغيرها ، توفي سنة سبع وثلاثمائة وألف .

انظر : التاج المكلل ص ٥٤١ - ٥٥٠ ، مقدمة الروضة الندية .

(٢) نزل الأبرار ص ٧ - ٨ .

(٣) الباعث الحثيث لأحمد شاكر ص ٧٦ .

(٤) صحيح الجامع الصغير ٤٥/١ ، ضعيف الجامع الصغير ٤٥/١ .

وقال في كتابه " سلسلة الأحاديث الضعيفة " بعد أن ذكر ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : " من بلغه عن الله شيء فيه فضيلة فأخذ به إيماناً به ورجاء ثوابه أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك " (١)

وبعد أن قرر أنه حديث موضوع نقلاً عن ابن الجوزي (٢) ، والسيوطي (٣) ، قال : ثم إن هذا الحديث وما في معناه كأنه عمدة من يقول بجواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، ومع أننا نرى خلاف ذلك ، وأنه لا يجوز العمل بالحديث إلا بعد ثبوته ، كما هو مذهب المحققين من العلماء كابن حزم ، وابن العربي المالكي ، وغيرهم (٤) .

وقال في نهاية مقدمتي الكتابين المشار إليهما آنفاً : وجلة القول أننا ننصح اخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها أن يدعوا العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقاً ، وأن يوجهوا همهم إلى العمل بما ثبت منها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ففيها ما يفني عن الضعيفة ، وفي ذلك منجاة من الوقوع في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأننا نعرف بالتجربة أن الذين يخالفون في هذا قد وقعوا فيما ذكرنا من الكذب ، لأنهم يحطون بكل ما حب ودب من الحديث ، وقد أشار إلى هذا بقوله : " كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع " . رواه مسلم في مقدمة صحيحه (٥) .

وعليه أقول : كفى بالمرء ضلالاً أن يعمل بكل ما سمع . (٦)

-
- (١) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه ٢٩٦/٨ .
 - (٢) انظر: الموضوعات لابن الجوزي ٢٥٨/١ .
 - (٣) انظر: اللآلئ المصنوعة ٢١٤/١ .
 - (٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٤/٥ - ٦٧ .
 - (٥) صحيح مسلم - المقدمة - ٧٢/١ - ٧٣ مع النووي .
 - (٦) مقدمة صحيح الجامع الصغير ٥١/١ ، ومقدمة ضعيف الجامع الصغير ٥١/١ .

١٩- الدكتور صبحي الصالح .

قال في كتابه " علوم الحديث ومصطلحه " : لا نسلم برواية الضعيف في فضائل الأعمال ، ولو توافرت له جميع الشروط التي لاحظها المتساهلون في هذا المجال ، ثم ذكر الشروط ، وقال : لا نسلم برواية الضعيف - رغم هذه الشروط - لأن لنا مندوحة عند ما ثبت لدينا من الأحاديث الصحاح والحسان ، وهي كثيرة جدا في الأحكام الشرعية والفضائل الخلقية ، ولأننا - رغم توافر هذه الشروط - لا نؤنس من أنفسنا الاعتقاد بثبوت الضعيف ، ولولا ذلك لما سميناه ضعيفا ، وإنما يساورنا دائما الشك في أمره ، ولا ينفع في الدين إلا اليقين .^(١)

الرأي الثالث :

إذا كان أصحاب الرأي الأول والثاني على طرفي نقيض في قبول الحديث الضعيف ورده ، فإن الفريق الثالث - وهم جمهور العلماء - يسلكون مسلكا وسطا بين ذينك الرأيين ، فهم لا يحتجون بالضعيف في الأحكام من الحلال والحرام ويحتجون به في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب .

وهذا القول نسبة النووي في الأذكار إلى العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم ، بل جاوز ذلك فنقل الاتفاق على ذلك في مقدمة كتابه " الأربعين " ،^(٢) كما نقل الاتفاق أيضا الملا علي القاري في موضوعاته الكبرى^(٣) .^(٤)

(١) علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٢) انظر : الأذكار ٨٢/١ مع شرحه الفتوحات الربانية .

(٣) الأربعين النووية ص ٣ ، وانظر : المنهل اللطيف لعلوى مالكي ص ١٣ .

(٤) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ص ٣١٥ .

وجهة هذا الرأي :

وجه ابن حجر الهيتمي هذا القول بأن الحديث الضعيف ان كان صحيحا في نفس الأمر فقد أعطي حقه من العمل به ، والا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ، ولا ضياع حق للغير .^(١)

كما استدل له بحديث يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : " من بلغه عني ثواب عمل فعله حصل له أجره وان لم أكن قلته " .^(٢)

شروط العمل بالحديث الضعيف في الفضائل :

اشترط القائلون بهذا القول ستة شروط ، هي :-

الأول : أن يكون الضعف غير شديد ، فيخرج من انفراد من

الكذابين والمتهمين بالكذب ، ومن فحش غلطه .

وقد نقل السخاوي الاتفاق على هذا الشرط .^(٣)

(١) هو : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري الشافعي ، صاحب المصنفات الكثيرة ، منها : تحفة المحتاج في شرح المنهاج ، الزواجر ، الصواعق المحرقة ، شرح الارشاد ، وغيرها ، توفي سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة .

انظر : شذرات الذهب ٨ / ٣٧٠ - ٣٧٢ ، جلاء العينين ص ٢٧ .

(٢) الفتح المبين في شرح الأربعين ص ٣٦ .

(٣) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢٢ / ١ بلفظ : " من أدى الفريضة وعلم الناس الخير كان فضله على المجاهد العابد كفضلي على أدناكم رجلا ، ومن بلغه عن الله فضل فأخذ بذلك الفضل أعطاه الله ما بلغه وان كان الذي حدثه كاذبا " . وهو حديث موضوع . / انظر : تذكرة الموضوعات للفتني ص ٢٨ ، سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني ٦٨ / ٥ - ٦٩ .

(٤) انظر : القول البديع للسخاوي ص ٢٥٨ ، تدريب الراوي

ص ١٩٦ ، الفتوحات الربانية ١ / ٨٣ - ٨٤ .

الثاني : أن يكون الضعيف مندرجا تحت أصل عام فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل معمول به أصلا .

الثالث : أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، لثلا ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم ، بل يعتقد الاحتياط ^(١) .

الرابع : أن يكون موضوع الحديث الضعيف في فضائل الأعمال ^(٢) .

الخامس : أن لا يعارض حديثا صحيحا .

وهذا الشرط اعتبره البعض للايضاح ، وأسقطه الآخرون لظهوره .

السادس : أن لا يعتقد سنية ما يدل عليه . قال الشيخ علوى مالكي : وهذا خلف في القول ، لأنه لا معنى للعمل بالحديث الضعيف في مثل ما نحن فيه الا كونه مطلوبا طلبا غير جازم ، فهو سنة ، واذا كان سننة ^(٣) تعين اعتقاد سنيته .

وقد زاد الحافظ ابن حجر شرطا غير هذه الشروط ، وهو أن لا يشتهر ذلك لثلا يعمل المرء بحديث ضعيف فيشرع ما ليس بشرع ، أو يراه بمض الجاهل فيظن أنه سنة صحيحة ^(٤) .

أمثلة للحديث الضعيف في فضائل الأعمال :

روى ابن ماجه في سننه عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من قام ليلتي العيدين يحاسب الله لم يمته قلبه يوم تموت القلوب " ^(٥) .

- (١) انظر : القول البديع للسخاوي ص ٢٥٨ ، حاشية ابن عابدين ١/ ١٢٨ ،
مفني المحتاج ١/ ٦٢ ، نهاية المحتاج ١/ ١٨١ .
- (٢) يفهم اشتراطه من كلام ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٩٣ ، النسوي في التقريب ص ١٩٦ مع التدريب .
- (٣) المنهل اللطيف لعلوى مالكي ص ٩ - ١٠ .
- (٤) تبين المجيب لما ورد في فضل رجب لابن حجر ص ٣ - ٤ .
- (٥) رواه ابن ماجه رقم ١٧٨٢ .

وهو حديث ضعيف لأن في سنده بقية بن الوليد ، وهو كثير التدليس عن الضعفاء ، وهو هنا لم يصح بما يثبت سماعه للحديث فيكون الحديث ضعيفا .

وهذا الحديث قد انطبقت عليه الشروط ، ان هو ليس بشديد الضعف وله أصل من الشرع ، ان قيام الليل والتمدد فيه قد حض عليه القرآن ، والسنة الصحيحة ، وهو بمعمومه شامل لليلتي العيدين وغيرهما .

ومن أمثله حديث صلاة التسبيح الذى رواه أبو داود عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس بن عبد المطلب : "يا عباس يا عمه ألا أعطيك ؟ ألا أمنحك ؟ ألا أهبوك ؟ ألا أفعل بك ؟ عشر خصال اذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك أوله وآخره قديمه وحديثه خطاه وعمده صغيره وكبيره سره وعلايته ، عشر خصال : أن تصلي أربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ، فاذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ، ثم تركعت فتقولها وأنت رافع عشر ، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشرا ، ثم تهوى ساجدا فتقولها وأنت ساجد عشر ، ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشرا ، ثم تسجد فتقولها عشرا ، ثم ترفع رأسك فتقولها عشرا ، فذلك خمس وسبعون في كل ركعة تفعل ذلك في أربع ركعات ، ان استطعت أن تصلّيها في كل يوم مرة فافعل ، فان لم تفعل ففي كل جمعة مرة ، فان لم تفعل ففي كل شهر مرة ، فان لم تفعل ففي كل سنة مرة ، فان لم تفعل ففي عمرك مرة " (١).

(١) رواه أبو داود رقم ١٢٩٧ ، والترمذى رقم ٤٨١ ، ٤٨٣ ، وابن ماجه رقم ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، والبخارى في جزء القراءة خلف الامام ص ٥٢ .

قال الحافظ ابن حجر : ^(١) والحق أن طرقة كلها ضعيفة .

وقال النووي : جاء فيها حديث حسن في كتاب الترمذى وغيره . ^(٢)

وبالغ ابن الجوزى فأوردها في الموضوعات ، وقال : هذه الطرق كلها ^(٣) لا تثبت .

من روى عنه هذا الرأى :

هذا الرأى مروى عن جمهور العلماء ، وقد تقدم ^(٤) النقل عن النووى والملا علي القارى أن العلماء اتفقوا على العمل بالضعيف في الفضائل ، ومن هؤلاء :
١- سفيان الثورى .

روى الخطيب البغدادي بسنده عن سفيان الثورى قوله : لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان ، فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ . ^(٥)
فواضح من كلامه هذا تفريقه بين أحاديث الأحكام وغيرها .

٢- عبد الله بن المبارك .

قال ابن أبي حاتم حديثي أبي نعيم : يعني : ابن سليمان ^(٦) قال : قيل لابن المبارك وروى عن رجل حديثا فقيلا : هذا رجل ضعيف ؟ فقال :

(١) تلخيص الحبير لابن حجر ٢/٧٠ .

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٤٤ .

(٣) الموضوعات لابن الجوزى ٢/١٤٣ - ١٤٦ ، عون المصبوح ٤/١٧٦ -

١٨٣ . (٤) انظر ص ٢٣٥ من هذه الرسالة .

(٥) الكفاية ص ٢١٢ ، شرح طلل الترمذى لابن رجب ١/٧٣ .

(٦) هو : عبدة بن سليمان الدروزي أبو محمد ، ويقال : أبو عمرو ، نزل المصيصة ، وصاحب ابن المبارك ، وروى عنه ، وثقة الدارقطني ، وقال البخاري : أحاديثه معروفة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين . انظر : تهذيب التهذيب ٦/٤٥٩ - ٤٦٠ .

يحتمل أن يروى عنه هذا القدر ، أو مثل هذه الأشياء ، قلت لعبد : مثل
 أى شيء كان ؟ قال : في أدب ، في موعظة ، في زهد ، أو نحو هذا .^(١)
 وصنيعه في كتابه " الزهد والرقائق " يوهي بذلك ، بل هو أكبر شاهد
 على ذلك ، إذ حشده بكثير من الأحاديث الضعيفة من المراسيل ، والمعضلات
 وغيرها .^(٢)

٣- عبد الرحمن بن مهدي .

أخرج البيهقي في المدخل عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : إذا روينا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام ، والأحكام شددنا في الأسانيد
 وانتقدنا في الرجال ، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب سهلنا في
 الأسانيد وتسامحنا في الرجال .^(٣)

٤- سفيان بن عيينة .

ذكر الخطيب عن سفيان بن عيينة قوله : لا تسمعوا من بقية ما كان
 في سنة ، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره .^(٤)

(١) الجرح والتعديل ٣٠/١/١ - ٣١ .
 (٢) انظر : ما أخرجه في كتابه " الزهد والرقائق " ص ٣٤ عن يزيد
 الرقاشي قال : كان صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم مستوية كأنها موزونة .
 ويزيد الرقاشي ضعيف كما في التقريب ٣٦١/٢ .
 وما أخرجه في ص ٤٠ عن الحسن ، قال : قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم : " الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر " .
 ومراسيل الحسن قال فيها الحافظ ابن حجر في الفتح ٥٤٧/١١ : كانوا
 لا يعتمدون مراسيل الحسن ، لأنه كان يأخذ عن كل أحد .
 (٣) انظر : الأجومية الفاضلة للكنوي ص ٥٠ - ٥١ ، قواعد التحديث
 للقاسمي ص ١١٤ .
 (٤) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٢١٢ ، شرح علل الترمذي لابن رجب
 ٧٤/١ .

٥- يحيى بن معين .

قال ابن معين في موسى بن عبيدة^(١) يكتب من حديثه الرقاق . مع قوله :
موسى بن عبيدة لا يحتاج بحديثه .^(٢)

فهذا يدل على تفرقه بين أحاديث الرقاق وغيرها .

٦- أحمد بن حنبل .

روى الخطيب البغدادي عن الامام أحمد قوله : اذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد ، واذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل الأعمال وما لا يضع حكما ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد .^(٤)

ونذكر أيضا نقلا عن الميموني^(٥) قال : سمعت أبا عبد الله يقول : أحاديث الرقاق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم .^(٦)

وفي تاريخ يحيى بن معين قيل لأحمد : يا أبا عبد الله ما تقول في موسى ابن عبيدة الرندي ، وفي محمد بن اسحاق ؟ فقال : أما محمد بن اسحاق

(١) هو : موسى بن عبيدة بن نشيط المدوي مولا هم أبو محمد الرندي ضعفه ابن المديني والنسائي وابن عدي وجماعة ، وقال ابن سعد : ثقة كثير الحديث وليس بحجة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة .
انظر : خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٦٨/٣ .

(٢) شرح علل الترمذي ٧٣/١ - ٧٤ .

(٣) التاريخ ليحيى بن معين ٢٥٨/٣ .

(٤) الكفاية ص ٢١٣ ، وانظر : المسودة لآل تيمية ص ٢٧٣ ، الآداب

الشرعية ٣٠٩/٢ - ٣١١ .

(٥) هو : عبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران الميموني الرقي أبو الحسن من أصحاب الامام أحمد ، وكان الامام يكرمه ، ويفعل معه ما لا يفعله مع أحد غيره ، دون عن أحمد مسائل في ستة عشر جزءا .

انظر : مختصر طبقات الحنابلة للناقلي ص ١٥٥ - ١٥٧ .

(٦) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٢١٣ .

فهو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث .. كأنه يعني المغازى ونحوها .. وأما موسى ابن عبيدة فلم يكن به بأس ، ولكنه حدث بأحاديث منكر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا وقضى أبو الفضل ^(١) على أصابع يديه الأربع من كل يد ولم يضم اليهام ^(٢) .

تحقيق مذهب الامام أحمد في هذه المسألة :

تقدم في الرأي الأول ^(٣) أن الامام أحمد من القائلين به ، ونراه هنا من القائلين بالتفريق بين أحاديث الفضائل والأحكام ، والقاعدة عند الحنابلة أن الامام أحمد - رحمه الله - إذا نقل عنه في مسألة واحدة أقوال متعارضة ، فإن أمكن الجمع ، ولو بحمل عام على خاص ، ومطلق على مقيد ، فهما مذهبه ، وإن تعذر الجمع وعلم التاريخ فالثاني مذهبه ، وإن جهل التاريخ فمذهبه أقربهما من الأدلة ، أو أقربهما من قواعده ^(٤) .

قلت : فمقتضى هذه القاعدة أن ما نسب اليه موافقا للرأي الأول مطلق

(١) هو : العباس بن محمد بن حاتم الدوري الحافظ البغدادي صاحب يحيى بن معين ، قال الذهبي : كتابه في الرجال عن ابن معين مجلد كبير ينبئ عن بصره بهذا الشأن ، وقال الأصب : لم أر في مشايخي أحسن حديثا منه ، توفي سنة احدى وسبعين ومائتين .
انظر : تذكرة الحفاظ ٥٧٩/٢ .

(٢) التاريخ ليحيى بن معين ٦٠/٣ - ٦١ .

(٣) انظر : ص ٢١٨ - ٢٢١ من هذه الرسالة .

(٤) انظر : الفروع لابن مفلح ٦٤/١ - ٦٥ ، الانصاف في معرفة الراعي من الخلاف للمرداوي ١٠/١ ، قاعدة نافعة جامعة للمرداوي المطبوعة في آخر الانصاف ٢٤١/١٢ - ٢٤٣ ، المدخل الى مذهب الامام أحمد ص ٤٨ .

في الأحكام والفضائل ، وغيرها .

وما نسب اليه موافقا للرأى الثالث مقيد بالفضائل والترغيب والترهيب
فيحمل المطلق على المقيد يكون مذهبه على التحقيق هو الأخير ، وهو التفريق
بين أحاديث الأحكام ، وأحاديث الفضائل والترغيب والترهيب ، فانه يتشدد
في تلك ويتساهل في هذه كما هو منطوق عبارته مما لا يدع للتأويل أى
مجال .

٧- أبو زكريا المنبرى ^(١) .

روى عنه الخطيب البغدادي أنه قال : الخبر اذا ورد لم يحرم
حلالا ولم يحل حراما ولم يوجب حكما وكان في ترغيب أو ترهيب أو تشديد
أو ترخيص وجب الاغماض عنه والتساهل في روايته ^(٢) .

٨- أبو عمرو بن عبد البر .

قال ابن عبد البر : أهل العلم بجماعتهم يتساهلون في الفضائل
فيروونها عن كل ، وانما يتشددون في أحاديث الأحكام ^(٣) .
ونقل عنه السخاوى قوله : أحاديث الفضائل لا نحتاج فيها الى من
يحتج به ^(٤) .

(١) هو : يحيى بن محمد بن عبد الله بن المنبر بن عطاء بن صالح
المنبرى المفسر المحدث العلامة ، قال ابن السمعاني : كان أدبيا فاضلا
عارفا بالتفسير واللفظة ، مات سنة أربع وأربعين وثلاثمائة .

انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ٨٦٥ - ٨٦٦ ، طبقات المفسرين
لداوودى ٢/ ٣٧٥ - ٣٧٦ .

(٢) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٢١٣ .

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ١/ ٢٢٢ .

(٤) فتح المفيض للسخاوى ١/ ٢٦٧ .

٩ - موفق الدين ابن قدامة (١)

قال في المفتي : النوافل والفضائل لا يشترط صحة الحديث لها (٢).
وقال في مسألة الاحتباء والامام يخطب يوم الجمعة : ولا بأس بالاحتباء
والامام يخطب ، روى ذلك عن ابن عمر وجماعة من الصحابة ، ثم قال : والأولى
تركه لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الحبوطة يوم الجمعة
والامام يخطب (٣). فالأولى تركه لأجل الخبر وإن كان ضعيفا (٤).

١- أبو زكريا النووي .

قال في الأذكار بعد أن ذكر حديث : " من أحصى ليلتي العيدين
لم يموت قلبه حين تموت القلوب " (٥) قال : هو حديث ضعيف . . . لكن
أحاديث الفضائل يتسامح فيها (٦).

وقال في شرح المذهب بعد أن ذكر حديث أبي أمامة : " لما وضعت
أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر ، قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : " منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى " (٧).

(١) هو : عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي
الفقيه الزاهد الامام ، أحد الأعلام موفق الدين .
له : المفتي ، الكافي ، المقنع ، المعتمد ، وكلها في الفقه الحنبلي ،
وروضة الناظر في أصول الفقه ، مختصر المحلل ، وغيرها ، توفي سنة عشرين
وستمائة .

انظر : الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ١/٢ - ١٤٩ - ١٤٩ .
(٢) المفتي ١/٧٧٣ ومعه الشرح الكبير .
(٣) رواه أبو داود رقم ١١١٠ ، والترمذي رقم ٥١٤ عن سهل بن معاذ
ابن أنس عن أبيه .

(٤) انظر : المفتي لابن قدامة ١/٢٧١ .
(٥) تقديم تخريجه ص ٢٣٧ من هذه الرسالة .
(٦) الأذكار ٤/٢٣٦ مع الفتوحات الربانية .
(٧) الآية ٥٥ من سورة طه .

رواه أحمد^(١) من رواية عبيد الله بن زهير^(٢) عن علي بن زيد بن جدعان^(٣) ،
عن القاسم^(٤) ، وثلاثتهم ضعفاء ، لكن يستأنس بأحاديث الفضائل وان كانت
ضعيفة الاسناد ، ويعمل به في الترفيب والترهيب ، وهذا منها^(٥) .

١١ - الحافظ اسماعيل بن كثير .

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره بعد أن ذكر الأحاديث والآثار
الواردة في فضل غنى البصر : وروى هذا مرفوعا عن ابن عمر وهذيفة وعائشة
- رضي الله عنهم - ولكن في أسانيد ها ضعف ، الا أنها في الترفيب ، ومثلها
يتسامح فيه^(٦) .

(١) المسند للإمام أحمد بن حنبل ٢٥٤/٥ .
(٢) هو : عبيد الله بن زهر الأموي مولا هم الأفريقي ، ضعفه أحمد ،
وقال أبو زرعة : صدوق ، وقال النسائي : لا بأس به ، وقال ابن عدي : يقع في
أحاديثه ما لا يتابع عليه .
انظر : الخلاصة ١٩١/٢ .
(٣) كذا في المجموع شرح المذهب وهو : علي بن زيد بن عبد الله
ابن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري ، أصله حجازي ، ينسب
أبوه الى جد جده ، ضعيف من الرابعة ، مات سنة احدى وثلاثين ومائة ، وقيل :
قبلها .

انظر : تقريب التهذيب ٣٧/٢ .
والذي في المسند علي بن يزيد ، وهو : الألهاني ، ولعله هو الصواب ،
لأن الحافظ المزي ذكر الألهاني من شيوخ عبيد الله بن زهر ، ولم يذكر علي
ابن زيد بن جدعان ، وهو من أهل الاستقصاء .
انظر : تهذيب الكمال الورقة ٤٣٨ مخطوط .
(٤) هو : القاسم بن ربيعة بن جوشن الغطفاني الجوشني ، وثقه علي
ابن المديني وأبو داود ، وذكر البخاري أن الحسن اذا سئل عن شيء من النسب
قال : سلوا القاسم بن ربيعة ، وذكره ابن حبان في الثقات .
انظر : تهذيب التهذيب ٣١٢/٨ - ٣١٣ .
(٥) المجموع شرح المذهب ٢٩٣/٥ - ٢٩٤ .
(٦) تفسير ابن كثير ٨٦/٥ .

١٢- جلال الدين المحلي^(١).

قال في شرح المنهاج بعد أن ذكر الدعاء الذي يقال عند غسل كل عضو نقلا عن الروضة وشرح المذهب : لا أصل له ، ثم استدرك قائلا : انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان ، وغيره ، وان كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال^(٢).

١٣- جلال الدين السيوطي .

قال في رسالته " طلوع الثريا " : التلقين لم يثبت فيه حديث صحيح ولا حسن ، بل حديثه ضعيف باتفاق المحققين ، ولهذا ذهب جمهور الأمة الى أن التلقين بدعة ، وآخر من أفتى بذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، وانما استحبه ابن الصلاح وتبعه النووي نظرا الى أن الحديث الضعيف يتسامح به في فضائل الأعمال^(٣).

١٤- الخطيب الشربيني^(٤).

قال في شرح المنهاج بعد أن ذكر حديث أنس أن النبي صلى الله

(١) هو : محمد بن أحمد بن ابراهيم بن أحمد بن هاشم الجلال المحلي . له : تفسير لم يكمل ، شرح جمع الجوامع ، شرح الورقات ، شرح المنهاج ، وغيرها ، مات سنة أربع وستين وثمانمائة .

انظر : الضوء اللامع للمسخاوي ٣٩/٧ - ٤١ .

(٢) شرح الجلال المحلي على المنهاج للنووي ٥٦/١ مع هاشمي القليوبي وعميرة .

(٣) طلوع الثريا باظهار ما كان خفيا المطبوع ضمن الحاوي للفتاوى ٣٧٧/٢ .

(٤) هو : شمس الدين محمد بن محمد الشربيني القاهري الشافعي الخطيب ، الامام العلامة ، صاحب المصنفات الشهيرة ، مثل : شرح المنهاج ، شرح التنبيه ، السراج المنير في التفسير ، وغيرها ، توفي سنة سبع وسبعين وتسعمائة . انظر : الكواكب السائرة ٧٩/٣ - ٨٠ ، شذرات الذهب ٣٨٤/٨ .

عليه وسلم ، قال : " من صلى لله أربعين يوما في جماعة يدرك التكبيرة الأولى كتبت له براءتان : براءة من النار ، وبراءة من النفاق " .^(١)

قال : هذا الحديث منقطع ، لكنه من الفضائل فيتسامح فيه .^(٢)

١٥- تقي الدين الفتوحي .^(٣)

قال في مختصر التحرير : ويحمل بالضعيف في الفضائل .^(٤)

١٦- الملا علي القاري .

قال في موضوعاته الكبرى : الضعيف يحمل به في فضائل الأعمال اتفاقا .^(٥)

١٧- محمد عبد الحي اللكنوي .

قال في كتابه " الأجوبة الفاضلة " : وليعلم أن الأحكام وغير الأحكام وإن كانت متساوية الأقدام في الاحتياج إلى السند - وما خلا عن السند فهو غير معتمد - إلا أن بينهما فرقا من حيث أنه يشدد في أخبار الأحكام من الحلال والحرام ، وفي غيرها يقبل الاسناد الضعيف بشروط صرح بها الأعلام .^(٦)

(١) رواه الترمذي رقم ٢٤١ .

(٢) مضي المحتاج شرح المنهاج ٢٣١/١ .

(٣) هو : محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المصري ، الشهير بابن النجار الحنبلي تقي الدين أبو بكر ، ولي قضاء مصر بسؤال جميع أهلها .

له : منتهى الإرادات ، مختصر التحرير وشرحه المسمى شرح الكوكب المنير ، وغيرها ، توفي في حدود سنة ثمانين وتسعمائة .

انظر : مختصر طبقات الحنابلة لجميل الشطي ص ٨٧ .

(٤) مختصر التحرير ص ٤٠ .

(٥) الأسرار المرفوعة ص ٣١٥ .

(٦) الأجوبة الفاضلة للكنوي ص ٣٦ .

١٨- الدكتور نور الدين عتر .

قال في كتابه " منهج النقد في علوم الحديث " : يبدو أن العمل بالضعيف في فضائل الأعمال هو أعدل الأقوال وأقواها ، وذلك أننا إذا تأملنا الشروط التي وضعها العلماء للعمل بالحديث الضعيف فأننا نلاحظ أن الضعيف الذي نبحث فيه لم يحكم بكذبه ، لكن لم يترجح فيه جانب الإصابة ، وإنما بقي محتملاً ، وهذا الاحتمال قد تقوى بعدم وجود محارضي له ، وبانضوائه ضمن أصل شرعي معمول به ، مما يجعل العمل به مستحباً ، ومقبولاً رعاية لذلك (١) .

ومما سبق يتضح أن الرأي الثالث وهو العمل بالضعيف في الفضائل دون الأحكام هو رأي جمهور العلماء ، وفي ذلك يقول العراقي : أما غير الموضوع فجوزوا التساهل في أسناده وروايته من غير بيان لضعفه ، إذا كان في غير الأحكام والمقائد ، بل في الترفيب والترهيب من المواعظ والقصص وفضائل الأعمال ونحوها ، أما إذا كان في الأحكام الشرعية من الحلال والحرام وغيرهما ، أو في المقائد كصفات الله تعالى ، وما يجوز وما يستحيل عليه ، ونحو ذلك فلم يروا التساهل في ذلك (٢) .

(١) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص ٢٩٤ .

(٢) شرح ألفية العراقي له ١/٢٩١ .

المراد بالضعيف عند هؤلاء الأئمة :

يرى شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وابن علان^(١) أن المراد بالضعيف في كلام الامام أحمد وغيره هو الحديث الحسن ، لا الضعيف الذى جرى عليه العلماء المتأخرون .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : قولنا ان الحديث الضعيف خير من الرأى ليس المراد به الضعيف المتروك ، لكن المراد به الحسن ، كحديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ، وحديث ابراهيم الهجرى ، وأمثالهما ممن يحسن الترمذى حديثه أو يصححه^(٢) .

وقال : وأول من عرف أنه قسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذى^(٣) .

وقال : والضعيف عندهم نوعان : ضعيف لا يحتج به ، وهو الضعيف في اصطلاح الترمذى ، والثاني : ضعيف يحتج به وهو الحسن في اصطلاح الترمذى ، كما أن ضعف المروى عند الفقهاء نوعان :

نوع يجعل تبرعات صاحبه من الثلث ، كما اذا صار صاحب فراش .
ونوع يكون تبرعات صاحبه من رأس المال كالمرضى اليسير الذى لا يقطع صاحبه^(٤) .

(١) هو : محمد علي بن محمد بن ابراهيم بن علان البكرى الصديقي الشافعي ، أحد العلماء المفسرين والأئمة المحدثين .
له : ضياء السبيل الى معالم التنزيل ، شرح الأذكار ، شرح رياض الصالحين ، اعلام الاخوان بتحريم الدخان ، وغيرها ، توفي سنة سبع وخمسين وألف . / انظر : خلاصة الأثر للمحبي ١٨٤/٤ - ١٨٩ .
(٢) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ١٩١/٢ .
(٣) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ٢٣/١٨ .
(٤) شرح حديث : " انما الأعمال بالنيات " ص ١١ - ١٢ المطبوع مع المجموعة الكمالية رقم ٢ .

وقال ابن القيم : ليس المراد بالضعيف عنده - يعني الامام أحمد -
الباطل ولا المنكر ، ولا ما في رواته من اتهام بحيث لا يسوغ الذهاب اليه
فالعامل به ، فللحديث الضعيف عنده قسم الصحيح ، وقسم من أقسام
الحسن ، ولم يكن يقسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف ، بل الى
صحيح وضعيف .^(١)

ونحو هذا الكلام لابن عسلا^(٢) :

ولي على هذا الكلام ملاحظتان :-

الأولى : قولهم : المراد بالضعيف الحسن فيه نظر ، لأنه يلزم عليه
أن هؤلاء الأئمة لا يحتجون بالحديث الحسن في الأحكام ، وإنما يشترطون
للأحكام الصحة ، ويكتفون في أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث
الحسن ، وهذا غير المعروف عن جماهير العلماء من الاحتجاج بالحديث
الحسن في الأحكام وغيرها .

الثانية : قولهم : ان تقسيم الحديث الى ثلاثة أقسام صحيح وحسن
ضعيف لم يعرف قبل الامام الترمذي ، وأن الحديث قبله إما صحيح ، وإما
ضعيف ، ففيه نظر أيضا ، فقد ورد لفظ الحسن على لسان عدة من العلماء
السابقين للترمذي من طبقة شيوخه وشيوخ شيوخه ، وأمثلة ذلك كثيرة .
منها : قول علي بن المديني في حديث عمر أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال : " اني ممسك بحجزكم عن النار " .^(٣)

قال : هذا حديث حسن الاسناد .^(٤)

-
- (١) اعلام الموقعين ٣١/١ - ٣٢ .
(٢) انظر : الفتوحات الربانية ٨٦/١ .
(٣) رواه البخاري ٣١٦/١١ مع الفتح ، مسلم ٤٩/١٥ ، ٥٠٠ مع النووي ،
الترمذي رقم ٢٨٢٧ مطولا .
(٤) الملل لعلي بن المديني ص ١٠٢ .

ومنها : قول الامام البخارى في حديث رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من زرع في أرض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته " (١)

قال البخارى : هذا حديث حسن (٢)

ومنها : ما نقله ابن القيم عن الامام أحمد من تحسين حديث ركانة في طلاقه امرأته ثلاثا في مجلس واحد . (٣)

فقال : وقد صحح الامام أحمد هذا الاسناد وحسنه (٤)

ولذلك قال ابن الصلاح : ويوجد - أى التعبير بالحسن في الحكم على الحديث - في متفرقات من كلام بعض مشائخه - يعنى الترمذى - والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخارى وغيرهما . (٥)

ومن انتقد هذا الكلام محمد أنور الكشميرى حيث قال في كتابه " فيض البارى " : قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : ان تقسيم الحديث عند قدمائهم كان الى قسمين فقط صحيح وضعيف ، والحسن لذاته كان عندهم داخلا في الصحيح ، واليه جنح فيروا واحد من الأئمة حتى انه نقل الاجماع على ذلك !!! قلت : دعوى الاجماع غير صحيح لأن البخارى وعلي ابن المدينى ممن يفرقان بينهما ، حتى جاء الترمذى وتبع في ذلك شيخه ،

(١) الحديث رواه أبوداود رقم ٣٤٠٣ ، الترمذى رقم ١٣٦٦ ، وابن ماجه رقم ٢٤٦٦ .

(٢) انظر : مقالة البخارى هذه في سنن الترمذى بعد روايته هذا الحديث .

(٣) رواه أبوداود رقم ٢٢٠٦ ، الترمذى رقم ١١٧٧ ، ابن ماجه رقم ٢٠٥١ .

(٤) اعلام الموقمين ٣ / ٣٩٠ .

(٥) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٢ .

فشهره ونوه بذكره ، وعليه مشى في جميع كتابه ،^(١)

معنى العمل بالحديث الضعيف :

يرى شيخ الاسلام ابن تيمية أن العمل بالضعيف عند هؤلاء الأئمة هو مجرد رجاء الثواب المترتب عليه وخوف العقاب ، لا أنه ملزم لأحد حيث يقول : العمل به بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب وتخاف ذلك العقاب ، كرجل يعلم أن التجارة تربح ، لكن بلغه أنها تربح ربحا كثيرا ، فهذا ان صدق نفعه وان كذب لم يضره ، ومثال ذلك : الترغيب والترهيب بالاسرائيليات ، والمنامات وكلمات السلف والعلما ، ووقائع العالم ونحو ذلك ، مما لا يجوز بمجرد اثبات حكم شرعي لا استحباب ولا غيره ، ولكن يجوز أن يذكر في الترغيب والترهيب والترجئة والتخويف .^(٢)

وعندى أن في هذا الكلام نظرا ؛ ان في كتاب الله وما صح من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم غنية عن هذا كله ، فلا داعي لتضييع الأوقات بمثل هذه الأمور ، والله المستعان .

وأما الشهاب الخفاجي^(٣) فيرى أن معنى ذلك أن يروى حديث ضعيف في ثواب بعض الأمور الثابت استحبابها والترغيب فيه ، أو في فضائل بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - أو الأذكار المأثورة .^(٤)

(١) فيض الباري شرح صحيح البخارى ٥٧/١ .
 (٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٦٦/١٨ .
 (٣) هو : أحمد بن محمد بن عمر المصرى القاضى شهاب الدين المعروف بالخفاجي ، الأديب الحنفى .
 له : حاشية على تفسير البيضاوى ، طراز المجالس ، شفاء الفليل ، شرح الشفاء ، وغيرها ، توفي سنة تسع وستين وألف .
 انظر : طرب الأماثل بتراجم الأفاضل ص ٢٥٥ ، هدية العارفين

معنى التساهل برواية أحاديث الفضائل :

يرى الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المصلي^(١) أن معنى التساهل في عبارات الأئمة هو التساهل بالرواية^(٢) ، فقد كان من الأئمة من إذا سمع الحديث لم يروه حتى يتبين له أنه صحيح أو قريب من الصحيح أو يوشك أن يصح إذا وجد ما يعضده ، فإذا كان دون ذلك لم يروه البتة ، ومنهم من إذا وجد الحديث غير شديد الضعف وليس فيه حكم ولا سنة إنما هو في فضيلة عمل متفق عليه كالمحافظة على الصلوات في جماعة ونحو ذلك لم يمتنع من روايته ، فهذا هو المراد بالتساهل في عباراتهم ، غير أن بعض من جاء بعدهم فهم منها التساهل فيما يروون في فضيلة لأمر خاص قد ثبت شرعه في الجملة ، كقيام ليلة معينة ، فإنها داخلة في جملة ما ثبت من شرع قيام الليل ، فبنى على هذا جواز أو استحباب العمل بالضعيف^(٣) .

وقد بين الشاطبي خطأ هذا الفهم ، فقسم الأعمال الى ثلاثة أقسام :-

- قسم منصوص على أصله جملة وتفصيلا .
- وقسم غير منصوص عليه لا جملة ولا تفصيلا .
- وقسم منصوص عليه جملة لا تفصيلا .

(١) هو : الشيخ العلامة المحقق عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المصلي ، تولى رئاسة القضاة في إمارة الادريسي ، ثم سافر الى الهند فعمل في دائرة المعارف المشيخانية مصححا كتب الحديث والتاريخ زهاء ربع قرن ، ثم عاد الى مكة سنة ١٣٧١ فعين أمينا لمكتبة الحرم المكي الى أن مات سنة ست وثمانين وثلاثمائة وألف .

له : التكميل ، الأنوار الكاشفة ، المباداة ، ديوان شعر ، وغيرها .
انظر : الأعلام للزركلي ٣/ ٣٤٢ ، الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٩ م .
(٢) زعمه أن التساهل إنما هو بالرواية فقط أي دون العمل فيه نظرا ، إذ كثير من الأئمة يرون العمل به فضلا عن روايته ، أما مجرد رواية الحديث الضعيف ونقله في كتب السنة فكثير شائع .

(٣) الأنوار الكاشفة للمصلي ص ٨٧ - ٨٨ .

فالأول : لا اشكال في صحته كالصلوات المفروضة ، والنوافل المرتبة لأسباب وغيرها ، وكالصيام المفروض أو المندوب على الوجه المعروف ، فالنص جاء في هذه الأشياء صحيحا ، فإذا ورد في مثلها أحاديث ترغب فيها أو تحذر من ترك الفرض منها ، وليست بالنسخة مبلغ الصحة ، وليست ضعيفة بحيث لا يقبلها أحد ، أو موضوعة لا يصح الاستشهاد بها ، فلا بأس بذكرها ، والتحذير بها ، والترغيب بمد ثبوت أصلها من طريق صحيح .

والثاني : ظاهر أنه غير صحيح ، وهو عين البدعة ، وذلك كالتمسك بالقيام في الشمس ، أو بالصمت من غير كلام أحد ، والترغيب في مثل هذا لا يصح ، ان لا يوجد في الشرع ، ولا أصل له يرغب في مثله ، أو يحذر من مخالفته ،

والثالث : ربما يتوهم أنه كالأول من جهة أنه اذا ثبت أصل عبادة في الجملة فيسهل في التفصيل نقله من طريق غير مشروط الصحة ، فمثلا : اذا جاء ترغيب في صلاة ليلة النصف من شعبان ، فقد عضده أصل الترغيب في صلاة النافلة ، وما أشبه ذلك ، وليس كما توهموا ، لأن الأصل اذا ثبت في الجملة لا يلزم اثباته في التفصيل ، حتى يثبت التفصيل بدليل صحيح ثم ينظر بمد ذلك في أحاديث الترغيب والترهيب بالنسبة الى ذلك العمل الخاص الثابت بالدليل الصحيح .^(١)

وأما الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة^(٢) ، فقد أثنى على المحدثين

(١) انظر : الاعتصام للشاطبي ١/ ١٨١ - ١٨٢ باختصار .

(٢) هو : الشيخ محمد بن عبد الرزاق حمزة المولود في مصر سنة ١٣١١ ، انتقل الى مكة المكرمة سنة ١٣٤٤ وعين مدرسا في الحرم المكي ، ثم مدرسا في مدرسة دار الحديث بمكة ، ثم مديرا لها مع التدريس في الحرم . له : ظلمات أبي رية أمام السنة المحمدية ، رسالة الصلاة ، المقابلة بين الهدى والضلال ، وغيرها ، توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة وألف . انظر : مشاهير علماء نجد ، وغيرهم ص ٥١٤ - ٥١٦ .

وأشاد بهم لتساهلهم في الفضائل والثواب والعقاب ، ويرى أن ذلك من باب
حفظ العلم ، وعدم التفريط في شيء مما يروى ، وقال : ومن شاء تساهل
تساهلهم ، ومن شاء تعنت ، ورد ما تساهلوا فيه ، وإذا تبين قدر النقل
ووضع كل شيء في المرتبة اللائقة به فأى ضرر منه الا عند من تعنت .^(١)

(١) ظلمات أبي رية أمام السنة المحمدية ص ١٠١ .

المناقشات والترجيح :

بعد عرض الأقوال الثلاثة ومن قال بها ، وما احتج به كل فريق ،
نلاحظ ما يلي :-

أولاً : أن الرأي الأول المروى عن الأئمة الأربعة ليس فيه نصوص
من كلامهم الا مجرد الزامات ، ولازم المذهب ليس بمذهب كما هو مقرر
في علم الأصول ، اللهم الا ما روى عن الامام أحمد وهو - ان صح عنه - كلام
مجتهد يحتمل اجتهاده الخطأ والصواب ، ان ليس له دليل يقطع المذر ،
على أنه قد زوى عنه غيره ، وقد حققت رأيه في المسألة جريا على قواعد
الحنابلة^(٢) ، مع أن شيخ الاسلام ابن تيمية وابن القيم وابن علان حملوا كلامه
على الحسن^(٣) .

ثانياً : ما ذكره الشيخ أحمد بن محمد الصديق أن جميع الأئمة
يحتجون بالحديث الضعيف^(٤) ، فيه نظر ، ان تقدم ذكر من لا يرى الاحتجاج
بالضعيف في الأحكام فقط ، أو مطلقا وهم كثر .

وأما قوله : وان من الأحاديث التي أخذ بها الأئمة فيها الضعيف
والمنكر والساقط ، فحق لا مراة فيه ، ومن طالع كتب الفقه عرف ذلك ، ولم
يسلم من هذا حتى كبار فقهاء الأمة ، فقد وقع للامام الجليل محمد
ابن ادريس الشافعي - رحمه الله - في كتابه " الرسالة " مستدلا محتجاً
بحديث : " أول الوقت رضوان الله ، وآخره عفو الله " .^(٦)

-
- (١) انظر : الاعتصام للشاطبي ١/ ١٧٩ .
(٢) انظر : ص ٢٤٢ - ٢٤٣ من هذه الرسالة .
(٣) انظر ما تقدم ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .
(٤) انظر : ص ٢٢٣ - ٢٢٤ من هذه الرسالة .
(٥) سوف أذكر بعض الأمثلة على اشتغال كتب الفقه على الأحاديث الضعيفة
عند الكلام على مظان الحديث الضعيف في الباب الثالث ان شاء الله .
(٦) انظر : الرسالة للامام الشافعي ص ٢٨٦ ، اختلاف الحديث لله =

قال النووي : أسانيد هذا الحديث ضعيفة ^(١) .

وأما قوله : بأن هذا مذهبيهم ، فجميعهم يأخذ بالحديث الضعيف
فغير صحيح ، لأن مجرد استدلالهم بأحاديث ضعيفة لا يلزم منه أنهم
يحتجون بها ، لأنه يلزم على قوله أنهم يحتجون بالأحاديث الموضوعة لوجودها
في كتب الفقه .

فمثلا : هذا الامام الكمال بن الهمام ذكر في كتابه " شرح فتح القدير " ^(٢)

حديث : " ناكح اليد ملعون " . وقد نص الملا علي القاري بأنه لا أصل له ، ^(٣)
نقلا عن شرف الدين الرهاوي . ^(٤)

ومما يستدل به على أن الفقهاء لا يحتجون بالضعيف وإن أوردوه في
كتبهم - من غير بحث وثبت عن درجته - قولهم حينما يرد بعضهم على بعض
ويغند قوله : هذا حديث ضعيف .

قال اللكنوي : فإن قلت : فما بالهم أوردوا في تصانيفهم الأحاديث
الموضوعة - مع جلالتهم ونباهتهم - ولم لم ينقدوا الأسانيد مع سعة علمهم ؟
قلت : لم يوردوا ما أوردوا مع العلم بكونه موضوعا ، بل ظنوه مرويا ،

= المطبوع مع الأم ٥٢٢/٨ - ٥٢٣ ، والحديث أخرجه الترمذي رقم ١٧٢ ،
الحاكم ١٨٩/١ يلفظ : " خير الأعمال الصلاة في أول وقتها " ، الدارقطني
٢٤٩/١ ، البيهقي ٤٣٥/١ .

(١) المجموع شرح المذهب ٦٢/٣ .

(٢) شرح فتح القدير ٣٣٠/٢ .

(٣) انظر : الأسرار المرفوعة ص ٣٧٦ ، المصنوع ص ١٦٣ .

(٤) هو : الشيخ العلامة شرف الدين يحيى بن قراجا الرهاوي

المصري الحنفي .

له : حاشية على شرح المنار لابن الملك ، قال النجم الفزري : كان نازلا
بدمشق ، وسافر مع الشيخ حسن الضيروطي إلى مصر سنة اثنتين وأربعين وتسعمائة
ولا أدري متى توفي .

انظر : الكواكب السائرة ٢/٢٦٠ ، كشف الظنون ٢/١٨٢٥ .

وأحالوا نقد الأسانيد على نقاد الحديث ، لكونهم أغنوههم عن الكشف الحثيث ،
ان ليس من وظائفهم البحث عن كيفية رواية الأخبار ، انما هو من وظيفة
حملة الآثار ، فلكل مقام مقال ، ولكل فن رجال .^(١)

ثالثا : أن الرأي الثالث المروى عن جمهور العلماء ، وهو التفريق
بين أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب وأحاديث الأحكام فيه التفريق بين
المتماثلات ، ان الكل شرع متساوي الأقدام .

ثم ان الاستدلال بالضعيف في الفضائل ان كان المراد به اثبات
استحبابها ، فالاستحباب حكم شرعي ، كما هو معلوم ، والأحكام الشرعية
لا تثبت الا بدليل صحيح أو حسن ، ولا يجدي فيها الضعيف حتى على
رأى هؤلاء .

وان كان المراد به اثبات ما هو ثابت بدليل صحيح ، أو قاعدة مسن
قواعد الشرع ، فوجود الضعيف وعدمه سياتي .

رابعا : ما ذكره النووي وتبعه ملا علي القاري من الاتفاق على قبول
الضعيف في الفضائل دون الأحكام ، فيه نظر لأمرين :-

- ١- أن غير النووي والقاري نقل الخلاف في المسألة ، كالسخاوي^(٢)
والسيوطي^(٣) وغيرهما ، قال الشبرخيتي^(٤) في شرح الأريسين : في ذكر الاتفاق

(١) الأهمية الفاضلة ص ٣٥ .

(٢) انظر : فتح المغيث للسخاوي ٢٦٧/١ - ٢٦٨ .

(٣) انظر : تدريب الراوي ص ١٩٦ .

(٤) هو : برهان الدين ابراهيم بن مرعي الشبرخيتي المالكي .

له : شرح مختصر خليل ، شرح المشاوية ، شرح ألفية السيرة ، وغيرها ،
مات غريفا بالنيل سنة ست ومائة وألف .

انظر : عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي ١١٧/١ - ١١٨ .

نظر لأن ابن العربي قلل : ان الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً^(١)
 وإذا نقل عالم الأجماع ونقل آخر النزاع ، قدم ناقل للنزاع ، لأنه
 مثبت له ، وناقل الأجماع : ناف للنزاع ، والمثبت مقدم على النافي .
 قال شيخ الاسلام ابن تيمية : وإذا نقل عالم الأجماع ، ونقل آخر
 النزاع ، أما نقلاً سعي قائله ، وأما نقلاً بخلاف مطلقاً ، ولم يسم قائله ،
 فليس لقائل أن يقول نقلاً لخلاف لم يثبت ، فإنه مقابل بأن يقال : ولا يثبت
 نقل الأجماع ، بل ناقل الأجماع ناف للخلاف ، وهذا مثبت له ، والمثبت
 مقدم على النافي .

وإذا قيل : يجوز في ناقل النزاع أن يكون قد غلط فيما أثبتته ممن
 الخلاف ، أما لضعف الاسناد ، أو لعدم الدلالة ، قيل له : ونافي النزاع
 غلطه أجوز ، فإنه قد يكون في المسألة أقوال لم تلغ ، أو بلغته وظن ضعف
 اسنادها ، وكانت صحيحة عند غيره ، أو ظن عدم الدلالة وكانت دالة ،
 فكلما يجوز على المثبت من الغلط يجوز على النافي ، مع زيادة عدم المسلم
 بالخلاف^(٢) .

٢- أن النووي متساهل في نقل الأجماع ، فكثيراً ما ينقل الأجماع
 على مسألة الخلاف فيها مشهور ، بل قد يكون قد نقله بنفسه ، من ذلك ما يلي :-
 أ - نقل الأجماع على عدم وجوب شيء من رفع اليدين في الصلاة^(٣) ،
 ثم لم يلبث أن نقض هذا الأجماع بعد أسطر ، فقال : حكى عن داود
 إيجابه عند تكبيرة الإحرام ، وبهذا قال الامام أبو الحسن

(١) الفتوحات الوهبية للشبرخيتي ص ٤٠ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٢٧١/١٩ .

(٣) انظر : شرح النووي على مسلم ٩٥/٤ ، وانظر : شرح المهذب

أحمد بن سيار السيارى (١) من أصحابنا أصحاب الوجوه (٢).

ب- نقل الاجماع على أن صلاة الجنازة لا تترك في الأوقات الثلاثة - حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب - (٣) وقد نقل الخلاف قبل هذا الكلام بوزقتين فقط (٤) ، كما نقله بهمد ذلك في نفس الكتاب (٥) ، ونقله فسي شرح المذهب عن العبدري في كتاب الجنائز ! أن الثوري والأوزاعي وأبا حنيفة وأحمد وإسحاق يقولون : أن صلاة الجنازة منهي عنها عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند استوائها (٦).

والأمثلة على ذلك كثيرة جدا من كلام النووي وغيره ، وهو ما حمدا بالشوكاني أن يقول : وأما دعوى الاجماع فهي من الدعاوى التي لا يهابها طالب الحق ولا تحول بينه وبين مراده منه (٨).

(١) هو : أحمد بن سيار بن أيوب أبو الحسن المروزي الزاهد الحافظ ، أحد الأعلام ، كان يشبه باين المبارك في الزهد والورع ، توفي سنة ثمان وستين ومائتين .

انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٨٣/٢ .
(٢) انظر : شرح مسلم للنووي ٩٥ / ٤ ، تهذيب الأسماء واللغات له . ١١٣/١/١ .

(٣) شرح مسلم للنووي ١١٤/٦ .

(٤) المصدر السابق ١١٠/٦ .

(٥) المصدر السابق ١١/٧ .

(٦) هو : أبو الحسن علي بن سعيد بن عبد الرحمن البغدادي المعروف بالعبدري ، منسوب إلى عبد الدار ، توفي ببغداد سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة . انظر : طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ١٨٣ .

(٧) انظر : المجموع شرح المذهب ١٧٢/٤ ، وانظر : الخلاف فسي هذه المسألة في كتاب معالم السنن للخطابي ٣٢٧/٤ .

(٨) نيل الأوطار للشوكاني ٢٦٣/١ .

خامسا : الشروط التي اشترطها أصحاب الرأي الثالث لقبول الضعيف

في الفضائل صعبة التطبيق ، لا تكاد تتوافر في مثال واحد ، ولذلك نجد كثيرا من العلماء يخرقها ، ولا يلقي لها بالا ، فمثلا :-

الشرط الأول : وهو أن يكون الضعف غير شديد يدل على وجوب مصرفة حال الحديث الذي يريد أحدهم أن يعمل به ، لكي يتجنب العمل به اذا كان شديد الضعف ، وهذه المعرفة مما يصعب الوقوف عليها من جماهير الناس ، ولذلك نجد الذين يعملون بالأحاديث الضعيفة قد خالفوا هذا الشرط مخالفة صريحة .^(١)

والشرط الثاني : وهو أن يكون الضعف مندرجا تحت أصل عام ، فاشتراط الأصل للعمل بالضعيف يجعل الحديث الضعيف لا قيمة له ، فالعمل في الحقيقة للأصل لا للضعيف .

وأما الشرط الثالث : وهو أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، فكالشرط الأول يتطلب ضرورة معرفة الحديث ومقدار ضعفه لكي لا يعتقد ثبوته .

وأما قولهم : أن لا يعتقد سنية ما يدل عليه ، بل يعتقد الاحتياط^(٢) ، فقد تقدم رده نقلا عن الشيخ علوي مالكي^(٣) ، والاحتياط في الدين ليس بالعمل فيما لم يثبت ، فان ذلك قول على الله بغير علم ، وانما الاحتياط الابتعاد عن العمل به أصلا .

-
- (١) انظر : مقدمة صحيح الجامع الصغير للألباني ٤٨/١ - ٤٩ .
 (٢) انظر : التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية للشيخ حسين ابن محسن الأنصاري اليماني ، المطبوع في آخر المجموع الصغير للطبراني ١٨٧/٢ .
 (٣) انظر : ص ٢٣٧ من هذه الرسالة ، وقارن به حواشي الشرواني على تحفة المحتاج ٢٤٠/١ .

وأما ما اشترطه الحافظ ابن حجر من أنه لا يشتهر ذلك ، لئلا يعمل المرء بحديث ضعيف فيشرع ما ليس بشرع ، أو يراه بعض الجاهل فيظن أنه سنة صحيحة ، فقد قال الشبرايمسي^(١) - وهو ممن يرى الاحتجاج بالضعيف في الفضائل - : يتأكد في حق المقتدى به ليكون فعله سببا لافادة غيره الحكم المستفاد من ذلك الحديث ، ويقصد بذلك اظهار العمل به ليتمكن الراي من الاقتداء .

وبعد هذا كله ، لا يستطيع تطبيق هذه الشروط الا العالم المتمرس المتمكن ، وهل كل الناس كذلك ؟ ؟ .

فهذا القول ضعيف ، ونتائجه سيئة ، ومنها : تساهل جمهور المسلمين علماء وخطباء ومدربين وغيرهم في رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها ، وعدم البحث في رجالها ودرجتها ، محتجين بأنها في فضائل الأعمال ، وهذا أمر خطير جدا ، وفيه مخالفة صريحة للأحاديث الصحيحة التي جاءت تحذر من التحديث الا بعد التثبت من صحة الحديث ، منها : ما رواه مسلم في مقدمة صحيحه : " من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين " .^(٢)

قال ابن الصري : قال العلماء : لا يحدث أحد الا عن ثقة ، فان حدث عن غير ثقة ، فقد حدث بحديث يرى أنه كذب .^(٣)

(١) هو : علي بن علي أبو الضياء نور الدين الشبرايمسي الشافعي القاهري ، قال المحبي : لم يأت مثله في دقة النظر وجودة الفهم ، وسرعة استخراج الأحكام من عبارات العلماء .

له : حاشية على المواهب اللدنية ، وحاشية على شرح الشمائل ، وحاشية على شرح الورقات ، وغيرها ، توفي سنة سبع وثمانين وألف .

انظر : خلاصة الأثر ١٧٤/٣ - ١٧٧ ، الأعلام ١٢٩/٥ - ١٣٠ .

(٢) حاشية الشبرايمسي على نهاية المحتاج ١٨١/١ .

(٣) تقدم تخريجه ص ٢٣١ .

(٤) عارضة الأحوذى لابن الصري ١٢٩/١٠ .

كما أن التحديث من غير بحث وتثبت يوقع الشخص في الكذب ،
ويدل عليه حديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع " (١) .

وقال الامام مالك : اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع ،
ولا يكون اماما أبدا وهو يحدث بكل ما سمع (٢) .

وقال ابن حبان في صحيحه : فصل - ذكر ايجاب دخول النار لمن
نسب الشيء الى المصطفى صلى الله عليه وسلم وهو غير عالم بصحته ، ثم روى
عن أبي هريرة حديثا : " من قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار " (٣) .
وأقوال العلماء في هذا الباب كثيرة جدا ، علاوة على ما جرت به
آراء المتساهلين من ايفال في ايراد الأحاديث الضعيفة ، بل الموضوعية
التي صارت سببا لوجود كثير من الطوائف المبتدعة ، لأن من خلالها يصلون
الى مقاصدهم السيئة ، ان من الطبيعي أن لا يجدوا ما يؤيد بدعهم في كتاب
الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الصحيحة ، مع علمهم بعدم رواج هذه
البدع ما لم تستند الى أدلة منسوبة الى الشرع الشريف .

ومن خلال ما تقدم ، يترجح الرأي الثاني ، وهو عدم الأخذ بالحديث
الضعيف مطلقا ، لا في الأحكام ، ولا في غيرها ، لما يلي :-

- ١- لاتفاق علماء الحديث على تسمية الضعيف بالمردود .
- ٢- لأن الضعيف لا يفيد الا الظن المرجوح ، والظن لا يفني مسن
الحق شيئا .

(١) تقدم تخريجه ص ٢٣٤ .
(٢) مقدمة صحيح مسلم ٧٥/١ مع شرح النووي .
(٣) صحيح ابن حبان ١٢٠/١ - ١٢١ .

٣- لما ترتب على تجويز الاحتجاج به من ترك للنسب عن الأحاديث الصحيحة ، والاكتفاء بالضعيفة .

٤- لما ترتب عليه من نشوء البدع والخرافات ، والبعد عن المنهج الصحيح ، لما تتصف به الأحاديث الضعيفة - غالبا - من أساليب التهويل والتشديد بحيث ضارت مرتعا خصبا للمتصوفة ، فصدتهم عن دين الله الوسط .

وليس معنى هذا رد الحديث الضعيف بالكلية ، بل يمكن أن يحصل به في غير مجال الاحتجاج ، وذلك بترجيح معنى على غيره ، فيما اذا عرض نص يحتمل لفظه معنيين دون ترجيح بينهما ، وورد حديث ضعيف يرجح أحدهما ، فحينئذ نأخذ بالمعنى الذى رجحه هذا الحديث ولو كان ضعيفا .

ومثال ذلك قوله تعالى : (... فان خفتن ألا تمهلوا فواحسدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تمهلوا) (١).

فقوله : تمهلوا يحتمل معنيين :-

أولهما : أن لا تكثروا عيالكم ، وبه قال الشافعي .

ثانيهما : أن لا تجوروا ولا تمهلوا وبه قال جمهور المفسرين .

وروى عن عائشة - رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : (ذلك أدنى ألا تمهلوا) قال : " أن لا تجوروا " . وفي رواية : " أن لا تمهلوا " (٢).

(١) الآية ٣ من سورة النساء .

(٢) رواه ابن أبي حاتم وابن مردويه وابن هبان في صحيحه . / انظر : تفسير ابن كثير ٢ / ٢٠١ .

وهو حديث ضعيف ، قال ابن أبي حاتم : قال أبي : هذا خطأ ،
والصحيح عن عائشة موقوف .^(١)
ومع ضعفه ، فقد قال ابن القيم : انه يصلح للترجيح .^(٢)

(١) انظر : تفسير ابن كثير ٢/ ٢٠١ .
(٢) تحفة المودود في أحكام المولود لابن القيم ص ١٧ .

الفصل الثاني

في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في قراءة شيء من كتاب الله وتفسيره والمجازي

أولاً : حكم اثبات القراءة بالحديث الضعيف :

اتفق جميع من كتب في علوم القرآن على أن القراءة المقبولة لا يسد وأن تكون موافقة لأحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا ، مع موافقتها للعربية ولو بوجه .^(١)

لكنهم اختلفوا في الشرط الثالث ، وهو سند القراءة على قولين :-
الأول : يرى أبو شامة المقدسي وابن الجزري^(٢) أنه يكفي أن يصح سند القراءة الى النبي صلى الله عليه وسلم ، بأن يرويهما عدل تام الضبط عن مثله الى الرسول صلى الله عليه وسلم من غير شذوذ ولا علة قاذفة .

قال أبو شامة : ولا يلزم في ذلك تواتر ، بل تكفي الآحاد الصحيحة ، مع الاستفاضة ، وموافقة خط المصحف ، وعدم المنكرين لها نقلا وتوجيها من حيث اللفظة .^(٣)

(١) انظر : الابانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي ص ٣٩ ، النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٩/١ ، الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢١٠/١ ، وغيرها .

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري أبو الخير العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي ، مقررئ محدث حافظ فقيه مفسر .

له : شرح المصابيح ، نشر القراءات العشر ، مختصره المسمى بالتقريب ، وغيرها . توفي سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة .
 انظر : فاية النهاية في طبقات القراء للمترجم ٢٤٧/٢ - ٢٥١ ، الشقائق النعمانية لطاش كبرى زادة ص ٢٥ - ٣٠ .

(٣) المرشد الوجيز لأبي شامة ص ١٤٥ .

الثاني : يرى جمع من العلماء منهم : السفاقي^(١) أن الآحاد لا يكفي في ثبوت القراءة - وإن صح - بل لابد من التواتر ، وقال بعد أن أورد القول الأول : هذا قول محدث لا يمول عليه ، ويؤدي الى تسوية غير القرآن بالقرآن^(٢) .

ورد ابن الجزرى على أصحاب رأى الثاني بقوله : وقد شرط بعض المتأخرين التواتر ، ولم يكتف فيه بصحة السند ، وزعم أن القرآن لا يثبت الا بالتواتر ، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن ، وهذا مما لا يخفى ما فيه ، فان التواتر اذا ثبت لا يحتاج فيه الى الركبن الأخيرين^(٣) .

ويرى الشيخ أحمد شاكراً أن التواتر شرط في اثبات القرآن ، وأما القراءة فيكفي فيها صحة السند ، مع موافقتها لرسم المصحف ، ولو احتمالا ، وكان لها وجه من الصحة^(٤) .

ولسنا بصدده تقرير الراجح من القولين ، فهذا لا يحتملنا ، أما الذى يهمنى هو أننا لا نجد قائلاً بجواز الاحتجاج بما ضعف سنده في اثبات القراءة .

قال السفاقي في حكم القراءة الشاذة : اعلم أن الذى استقرت عليه

(١) هو : علي بن محمد بن سليم النورى أبو الحسن السفاقي مقرر محدث متكلم .

من آثاره : العقيدة النورية ، تنبيه الخافلين ، محين السائلين ، وغيرها ، توفي سنة سبع عشرة ومائة وألف .

انظر : معجم المؤلفين ٢٠١/٧ .

(٢) غيبت النفع في القراءات السبع ص ١٧ بهامش سراج القارئ المبتدى .

(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزرى ١٣/١ .

(٤) انظر : شرح سنن الترمذى للشيخ أحمد شاكراً ٢١/٢ - ٢٢ .

المذاهب وآراء العلماء أنه ان قرأ بالشواذ غير معتقد أنه قرآن ، ولا موهم أحدا ذلك ، بل لما فيها من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها ، أو الأدبية ، فلا كلام في جواز قراءتها ، وعلى هذا يحمل كل من قرأ بها من المتقدمين ، وكذلك أيضا يجوز تدوينها في الكتب ، والتكلم على ما فيها ، وان قرأها باعتقاد قرآنيته أو بايها قرآنيته حرم ذلك ، ونقل ابن عبد البر في تمهيده اجماع المسلمين على ذلك .^(١)

ومع هذا كله ، نجد القراءات الضعيفة والشاذة تملأ كتب التفسير والحديث ، واليك بعض الأمثلة على ذلك .

١- روى ابن جرير عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ : (. . . ومن عنده علم الكتاب) .^(٢) عند الله علم الكتاب .^(٣)

قال أبو جعفر : وهذا خبر ليس له أصل عند الثقات من أصحاب الزهري .^(٤)

٢- روى ابن جرير أيضا عن الحسن ، قال : رأيت عثمان ابن عفان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه قميص قوهي^(٥) محلول الزر ، وسمعه يأمر بقتل الكلاب ، وينهى عن اللعيب بالحمام ، ثم قال :

(١) في النفع ص ١٨ - ١٩ .

(٢) الآية ٤٣ من سورة الرعد .

(٣) انظر : تفسير الطبري ٥٠٦/١٦ ، تفسير ابن كثير ١٠٥/٤ ، الدر المنثور للسيوطي ٦٩/٤ ، مجمع الزوائد ١٥٥/٢ .

(٤) تفسير الطبري ٥٠٦/١٦ .

(٥) القوهي : ثياب بيض تنسج في قوهستان - كورة بين نيسابور وهراة . انظر : القاموس المحيط مادة " القاه " .

يا أيها الناس اتقوا الله في هذه السرائر ، فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " والذي نفس محمد بيده ما عمل أحد قط سرا ، الا ألبسه الله رداءه علانية ، ان خيرا فخير ، وان شرا فشر ، ثم تلا هذه الآية : (وريشا - ولم يقرأها وريشا - ولباس التقوى ذلك خير (١) ذلك من آيات الله) قال : السمت الحسن ."

قال ابن جرير : في اسناده نظره . (٢)

٣- روى أبو داود والترمذي عن عكرمة عن ابن عباس : (... انه عمل غير صالح ... الآية) . (٣) قال : كان مخالفا له في النية والعمل . (٤)

٤- روى الطبراني عن سلمان الفارسي أنه سئل عن قوله : (... ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا ... الآية) . (٥) قال : الرهبان الذين في الصوامع ، قال سلمان : نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ذلك بأن منهم صديقين ورهبانا) . (٦)

٥- ومن ذلك القراءة المنسوبة الى الامام أبي حنيفة - رحمه الله -

-
- (١) الآية ٢٦ من سورة الأعراف .
 (٢) تفسير الطبري ٣٦٣/١٢ ، ٣٦٨ .
 (٣) الآية ٤٦ من سورة هود .
 (٤) سنن أبي داود رقم ٣٩٨٢ ، ٣٩٨٣ ، الترمذي رقم ٢٩٣٢ ، التاريخ الكبير للبخاري ٢٨٦/١/١ ، ٢٥١/٢/١ ، تفسير الطبري ٣٤٨/١٥-٣٥١ ، مجمع الزوائد ١٥٥/٧ .
 (٥) الآية ٨٢ من سورة المائدة .
 (٦) المعجم الكبير للطبراني ٣٢٦/٦ ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٧/٧ : فيه يحيى الحماني ، ونصير بن زياد وكلاهما ضعيف .

التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي^(١) ، ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي^(٢) ، وغيره ، فانها لا أصل لها ، قال أبو الملاء الواسطي^(٣) : ان الخزاعي وضع كتابا في الحروف نسبة الى أبي حنيفة ، فأخذت خط الدارقطني وجماعة أن الكتاب موضوع لا أصل له^(٤) .

قال ابن الجزرى : وقد رويت الكتاب المذكور منه : (انما يخشى الله من عباده العلماء)^(٥) . برفع الهمزة ونصف الهمزة ، وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ، ونسبها اليه ، وتكلف توجيهها ، وان أبا حنيفة لبرئ منها^(٦) .

(١) هو : أبو الفضل محمد بن جعفر بن بديل الخزاعي ، أحد القراء ، له مصنفات في أسانيد القراءات ، قال ابن حجر : ذكر لي بعض من يمتني بالقراءات أنه كان يخلط ، ولم يكن مأمونا على ما يرويه .
انظر : لسان الميزان لابن حجر ١٠٧/٥ - ١٠٨ .

(٢) هو : أبو القاسم الهذلي يوسف بن علي بن جبارة بن محمد ابن عقيل بن سودة المقرئ البكرى المشهور ، قال الذهبي : له أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات ، وحشد في كتابه أشياء منكرة ، لا تحل القراءة بها ، ولا يصح لها اسناد .

انظر : معرفة القراء للذهبي ٣٤٦/١ - ٣٤٩ ، لسان الميزان لابن حجر ٣٢٥/٦ - ٣٢٦ .

(٣) هو : محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب الواسطي أبو الملاء القاضي ، نزيل بغداد ، امام محقق ، وأستاذ متقن ، انتهت اليه رئاسة الاقراء بالمصراق ، مات سنة احدى وثلاثين وأربعمائة .
انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ١٩٩ / ٢ - ٢٠٠ .

(٤) انظر : النشر في القراءات المشر لابن الجزرى ١٦/١ ، لسان الميزان ١٠٧/٥ .

(٥) الآية ٢٨ من سورة فاطر .

(٦) النشر في القراءات المشر ١٦/١ .

حكم تفسير القرآن الكريم بالحديث الضعيف :

السنة النبوية من أهم المصادر التي يعتد المفسر عليها ، بل هي المصدر الثاني من هذه المصادر ، قال شيخ الاسلام ابن تيمية : فان قال قائل : فما أحسن طرق التفسير ؟ فالجواب : ان أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما أجمل في مكان ، فانه قد فسر في موضع آخر ، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر ، فان أعياك ذلك فعليك بالسنة ، فانها شارحة للقرآن وموضحة له ، بل قد قال الامام أبو عبد الله محمد بن اندريس الشافعي : كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ما فهمه من القرآن ؛^(١)

وقال أبو جعفر الطبري : ان ما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم ما لا يوصل الى علم تأويله الا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم ، وذلك تأويل جميع ما فيه من وجوه أمره - واجبه ونديه وارشاده - وصنوف نهيه ، ووظائف حقوقه وحدوده ، ومبالغ فرائضه ، ومقادير اللازم بحض خلقه لبعض ، وما أشبه ذلك من أحكام آيه التي لم يدرك علمها الا ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته ، وهذا وجه لا يجوز لأحد القول فيه الا ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم له تأويله بنص منه عليه ، أو بدلالة قد نصبها دالة أمته على تأويله .^(٢)

بل قد جعل الزركشي^(٣) السنة هي المأخذ الأول من مأخذ طالب

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص ٩٣ .

(٢) تفسير الطبري ١/ ٧٤ .

(٣) هو : محمد بن بهادر بن عبد الله التركي الأصل ، المصري =

(١) التفسير .

فإذا كان الأمر كذلك ، فهل نفسر القرآن الكريم بكل ما سمعنا
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً ، أو نقتصر
على ما صح من ذلك ؟

الأخير هو ما أوصانا به علماءنا الأجلاء ، قال الزركشي : يجب الحذر
من الضعيف في التفسير ، والموضوع ، فانه كثير ، وان سواد الأوراق سواد
في القلب ، قال الميوني : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ثلاث ليس لها
أصول : المفازي والملاحم والتفسير .^(٢)

قال المحققون من أصحابه : ومراعاة أن الغالب أنها ليس لها
أسانيد صحاح متصلة ، والا فقد صح من ذلك كثير .^(٣)

وحمله على الغالب هو الصحيح ، لأن كتب السنة والتفسير كالصحيحين
والموطأ وسنن الترمذي وسند الإمام أحمد بن حنبل وتفسير الطبري وتفسير
ابن أبي حاتم فيها الكثير من المروى في التفسير بسند صحيح .
وقال ابن علان : تفسير كلام الله تعالى لا يكون الا بحديث صحيح
أو حسن .^(٤)

= بدر الدين الزركشي ، عني بالفقه والأصول والحديث .
له : البحر المحيط في أصول الفقه ، وشرح في شرح البخاري ولم يكمله
وشرح الأريزمين النووية ، وغيرها ، توفي سنة أربع وتسعين وسبعمائة .
انظر : الدرر الكامنة لابن حجر ١٧/٤ - ١٨ ، شذرات الذهب
٣٣٥/٦ .

- (١) البرهان في علوم القرآن ١٥٦/٢ .
- (٢) انظر : مقدمة الكامل لابن عدي ص ١٩١ .
- (٣) البرهان في علوم القرآن ١٥٦/٢ .
- (٤) الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية ٨٦/١ .

وقال الشيخ علوى مالكي : لا يحتج بالضعيف في تفسير كلام الله تعالى ، لأنه يتوقف على اعتقاد أن الله قصد بهذا اللفظ هذا المعنى ، وهذا لا بد فيه من حديث قوى دون الضعيف ؛^(١)

فينبغي للمفسر أن يحذر من إيراد الأحاديث الضعيفة والموضوعة ويقتصر على ما صح عن نبي الله صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام ، وفي هذا يقول الشيخ محمد حسين الذهبي : أما تفسير القرآن بالقرآن ، أو بما ثبت من السنة الصحيحة فذلك مما لا خلاف في قبوله ، لأنه لا يتطرق اليه الضعف ، ولا يجد الشك اليه سبيلا ، وأما ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف في سنده أو متنه ، وذلك مردود غير مقبول لم تصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛^(٢)

وقال الزرقاني^(٣) : التفسير بالمأثور نوعان :-

أحدهما : ما توافرت الأدلة على صحته وقبوله ، وهذا لا يليق بأحد رده ، ولا يجوز إهماله وإغفاله ، ولا يجعل أن نجمله من الصوارف عن هدى القرآن ، بل هو على العكس عامل من أقوى العوامل على الاهتداء بالقرآن .

(١) المنهل اللطيف لعلوى مالكي ص ٧ .

(٢) التفسير والمفسرون ١٥٦/١ .

(٣) هو : محمد عبد العظيم الزرقاني من علماء الأزهر بمصر ، تخرج بكلية أصول الدين ، وعمل بها مدرسا لعلوم القرآن والحديث .

له : مناهل العرفان في علوم القرآن ، بحث في الدعوة والارشاد وغيرها ، توفي سنة سبع وستين وثلاثمائة وألف .

انظر : الأعلام للزركلي ٦/٢١٠ الطبعة الزايدة سنة ١٩٧٩ م .

ثانيهما : ما لم يضح ، وهذا يجب رده ، ولا يجوز قبوله ، ولا الاشتغال به ، اللهم الا لتحصيله والتنبه الى ضلاله وخطئه هــ لا يفتر به أحد .^(١)

ومع هذا كله ، فاننا نجد الكثير مما يروى في التفسير منسوباً الى النبي صلى الله عليه وسلم يفتره الضعف ، واليك بعض الأمثلة على ذلك :-
 ١- روى الترمذى بسنده عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : (... كالمهل ...)^(٢) قال : كمكر الزيت فاذا قريبه الى وجهه سقطت فروة وجهه فيه .^(٣)

٢- روى الطبراني في الأوسط عن سعد - يعني بن أبي وقاص - قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى : (الذين هم عن صلاتهم ساهون)^(٤) قال : هم الذين يؤخرونها عن وقتها .^(٥)

٣- روى البزار عن أبي نذر رافعه : ان الكثر الذي ذكره الله في كتابه لوح من ذهب مصمت مكتوب فيه : عجت لمن أيقن بالقدر

- (١) مناهل المرفان للزرقاني ٤٩٣/١ .
 (٢) في قوله تعالى في سورة الكهف : آية ٢٩ : (كالمهل يشوى الوجوه) . وفي قوله تعالى : (كالمهل يغلي في البطون) الآية رقم ٤٥ من سورة الدخان .
 (٣) رواه أحمد ٧٠/٣ - ٧١ ، الترمذى رقم ٢٥٨٤ ، ٣٣١٩ وقال : هذا حديث لا نعرفه الا من حديث رشدين بن سعد ، ورشدين قد تكلم فيه .
 (٤) الآية ٥ من سورة الماعون .
 (٥) انظر : تفسير ابن كثير ٣٨١/٧ ، مجمع الزوائد ١٤٣/٧ ، قال الهيثمي : فيه عكرمة بن ابراهيم ، وهو ضعيف جدا .

لم نصب ، وعجبت لمن ذكر النار لم ضحك ، وعجبت لمن ذكر الموت لم
فعل ، لا اله الا الله محمد رسول الله .^(١)

٤- روى ابن أبي هاتم عن سمع أبا العالية الرياحي^(٢) يحدث
عن أبي بن كعب قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن^(٣)
قال : " الحسنى : الجنة " .^(٤)

وهو حديث ضعيف للجهل بمن سمع أبا العالية .

٥- أورد القرطبي في تفسيره عن علي - رضي الله عنه - قال : لما
نزلت : (فصل لربك وانحر)^(٥) قال النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل :
" ما هذه النخيرة التي أمرني الله بها ؟ قال : ليست بنخيرة ، ولكنه يأمرك
إذا تحرمت للصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت ، وإذا رفعت رأسك من الركوع ،
وإذا سجدت ، فإنها صلاتنا وصلاة الملائكة الذين هم في السماوات السبع ،
وان لكل شيء زينة ، وان زينة الصلاة رفع اليدين عند كل تكبيرة " .^(٦)

هكذا أورد القرطبي بدون تعليق ، ومن غير بيان لضعفه ، وقد حكم
ابن الجوزي بأنه موضوع ،^(٧) أما السيوطي فقد اكتفى بتضعيفه فقط ، وأنه

(١) انظر : تفسير ابن كثير ٤/٤١٥ ، مجمع الزوائد ٧/٥٣ - ٥٤ ،
وفيه بشر بن المنذر قاضي المصيبة ، قال العقيلي : في حديثه وهم . / انظر :
ترجمته في لسان الميزان لابن حجر ٢/٣٤ .

(٢) هو : رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي البصري ، مخضرم
امام من الأئمة ، مات سنة تسعين على الصحيح .

انظر : خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ١/٣٣٠ - ٣٣١ .

(٣) أى في قوله تعالى : (وصدق بالحسنى) آية ٦ من سورة الليل .

(٤) انظر : تفسير ابن كثير ٧/٣٠٥ .

(٥) الآية ٢ من سورة الكوثر .

(٦) تفسير القرطبي ٢٠/٢١٩ .

(٧) انظر : الموضوعات لابن الجوزي ٢/٩٨ - ٩٩ .

(١) لا يصل الى درجة الموضوع .

ويرى الشيخ الزرقاني أن أسباب ضعف التفسير المأثور يرجع الى الأشياء الآتية :-

١- ما دسه أعداء الاسلام مثل : زنادقة اليهود والفرس ، فقد أرادوا هدم هذا الدين المتين عن طريق الدس والوضع ، حينما أعيتهم الحيل في النيل منه عن طريق الحرب والقوة ، وعن طريق الدليل والحجة .

٢- ما لفته أصحاب المذاهب المتطرفة ترجيحاً لتطرفهم ، كشيعة علي المتطرفين الذين نسبوا اليه ما هو منه برئ ، وكالمتزلفين الذين هطبوا في حيل العباسيين فنسبوا الى ابن عباس ما لم تصح نسبته اليه ، تطلقاً لهم واستداراً لندياهم .

٣- نقل كثير من الأقوال المحزوة الى الرسول صلى الله عليه وسلم أو الصحابة أو التابعين من غير اسناد ولا تحرر ، مما أدى الى التباس الحق بالباطل ، زد على ذلك أن من يرى رأياً صاريتمده دون أن يذكر له سنداً ، ثم يجيء من بعده فينقله على اعتبار أن له أصلاً ، ولا يكلف نفسه البحث عن أصل الرواية ، ولا من يرجع اليه هذا القول .

٤- أن تلك الروايات مليئة بالاسرائ依ليات ، ومنها كثير من الخرافات التي يقوم الدليل على بطلانها ، ومنها ما يتعلق بأموال المقائيد التي لا يجوز الأخذ فيها بالظن ، ولا برواية الآحاد (٢) . بل لابد من دليل قاطع فيها ، كالروايات التي تتحدث عن أشراط الساعة ، وأحوال القيامة ، وأحوال الآخرة ،

(١) انظر : الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٢ / ٢٠ .

(٢) تقدم ذكر الخلاف في الاحتجاج بخبر الآحاد في أمور المقائيد انظر: ص ٢١٣ - ٢١٤ من هذه الرسالة .

تذكر على أنها اعتقادات في الاسلام .^(١)

ولما كان دخول الاسرائيليات في تفسير القرآن سببا في ضعف التفسير المأثور ، فانه يحسن بنا أن نشير اليها اشارة عابرة ، فنقول :
يراد بالاسرائيليات في اصطلاح علماء الاسلام لفظ يطلق على القصص والأساطير التي تنسب الى أصل يهودى أو نصراني .

وقد اختلفت وجهات نظر المفسرين تجاه هذه الاسرائيليات ، وما يروى عن أهل الكتاب ، فتجد البرهان البقاعي^(٢) يرى أهميتها ويدافع عنها حيث يقول :
فان أنكر منكر الاستشهاد بالتوراة أو الانجيل تلوت عليه قول الله تعالى
استشهدوا على كذب اليهود : (. . . قل فأتوا بالتوراة فاتلوها ان كنتم
صادقين) . وقوله تعالى : (وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه
من الكتاب ومهيئنا عليه . . . الآية)^(٣) في آيات من أمثال ذلك كثيرة .
ونذكره باستشهاد النبي صلى الله عليه وسلم بالتوراة في قصة الزانسي^(٥) ،
وروى الشيخان عن أبي سعيد - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) انظر : مناهل العرفان في علوم القرآن ١/٤٩١ - ٤٩٢ .

(٢) هو : ابراهيم بن عمر بن حسن الرباط البخراوى البقاعي برهان الدين أبو الحسن الشافعي ، المحدث الخفسر العلامة المؤرخ .
له : المناسبات القرآنية ، عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران ، تنبيهه
الفبي الى تكفير ابن عربي ، وغيرها ، توفي سنة خمس وثمانين وثمانمائة .
انظر : الضوء اللامع للسخاوى ١/١٠١ - ١١١ ، شذرات الذهب لابن العماد
٣٣٩/٧ - ٣٤٠ .

(٣) الآية ٩٣ من سورة آل عمران .

(٤) الآية ٤٨ من سورة المائدة .

(٥) أخرجه البخارى ١٢/١٦٦ مع الفتح ، ومسلم ١١/٢٠٨ - ٢١٠ مع النووي ، وأبو داود بالأرقام ٤٤٤٦ - ٤٤٥٥ ، والترمذى رقم ١٤٣٦ مختصرا ، وابن ماجه رقم ٢٥٥٨ .

قال : " تكون الأرض يوم القيامة خبزة نزلا لأهل الجنة ، فأتى رجل من اليهود ، فقال : بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة ؟ قال : بلى ، قال : تكون الأرض خبزة واحدة ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ، فنظر النبي صلى الله عليه وسلم إلينا ثم ضحك حتى بدت نواجذه " (١) . إلى آخر كلامه (٢) .

وأما الحافظ ابن كثير فيرى أنه لا داعي لذكر الاسرائيليات ، وان في القرآن غنية عن كل ما عداه من الأخبار المتقدمة ، ويعمل ذلك بأنها لا تخلو من تبديل وتحريف وزيادة ونقصان (٣) ، لكنه - رحمه الله - لم يسلم منها ، فقد أورد في تفسيره وتاريخه منها الشيء الكثير ، الا أنه كثيرا ما يتعقبها بالنقد والتفنيد .

وأما ابن عطية (٤) فقد قلل من ذكر الاسرائيليات ، فلم يذكر منها الا بقدر ما يحتاج اليه ، حيث يقول في مقدمة تفسيره : لا أذكر من القصص الا ما لا تنفك الآية الا به (٥) .

وقد حمل الشيخ أحمد شاكر على رواية الاسرائيليات وبالذات في تفسير

(١) رواه البخارى ٣٧٢/١١ مع الفتح ، ومسلم ١٣٥/١٧ مع النووي بنحوه .

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي ٢٧٢/١ - ٢٧٥ .

(٣) انظر : تفسير ابن كثير ٣٩٧/٤ .

(٤) هو : عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام ابن عطية المحاربي أبو محمد ، فقيه حافظ محدث مشهور ، أديب نحوي شاعر بليغ كاتب صاحب التفسير المشهور وغيره ، توفي سنة احدى وأربعين وخمسمائة ، وقيل : سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة .

انظر : بنية الملتصق للضيبي ص ٣٨٩ - ٣٩١ ، الصلة لابن بشكوال

٣٨٦/٢ - ٣٨٧ .

(٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ٥/١ .

كتاب الله حملة مسمورة ، ويرى أن ذكرها بجانب كلام الله يخالف ذكرها بجانب غيره من الكلام ، حيث يقول : ان اباحة التحدث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه ولا كذبه شيء ، وذكر ذلك في تفسير القرآن وجعله قولا أو رواية في معنى الآيات أو في تعيين ما لم يمين فيها ، أو في تفصيل ما أجمل منها شيء آخر !! لأن في اثبات مثل ذلك بجوار كلام الله يوهم أن هذا الذي لا نحرف صدقه ولا كذبه مبين لمعنى قول الله سبحانه ، ومفصل لما أجمل فيه ، وحاشا لله ولكتابه من ذلك ، وان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أذن بالتحدث عنهم أمرنا أن لا نصدقهم ولا نكذبهم^(١) ، فأى تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نقرنها بكتاب الله ونضعها منه في موضع التفسير أو البيان ؟ ! اللهم غفرا^(٢) .

وهذا الرأي الذي ذهب اليه الشيخ أحمد شاکر رأى له قيمته ، ووجهاته وأخرى بمن يتصدى لتفسير كتاب الله أن يلتزم به ، وأن يحرض عليه .

(١) في قوله عليه الصلاة والسلام : " لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا : آمنا بالله وما أنزل إلينا " . رواه البخاري ٣٣٣/١٣ عن أبي هريرة .
(٢) عمدة التفسير لأحمد شاکر ١٥/١ .

حكم الاحتجاج بالضعيف في المغازي والسير ، وهل يلزم نقد الأخبار التاريخية ؟

تسامح كثير من الأئمة في رواية بعض أخبار السيرة النبوية استنادا لما شاع عن بعض كبار الأئمة كالامام أحمد حيث يقول : ابن اسحاق رجل تكتب عنه هذه الأحاديث - يعني : المغازي ونحوها - وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا ، وقبض أصابع يديه الأربعة ؛^(١)

وعلى ضوء هذا التسامح جاء بعض أخبار السيرة غريبا في أسلوب قد لا يثبت عند التحقيق ، وقد كان بعض الناس يستثيرهم كل غريب وعجيب ، وكانوا يميلون الى المبالغة والتهويل ، مما أدى بكثير منهم الى حشو الأخبار العجيبة والأمور الغريبة ،^(٢) مما جعل كثيرا من العلماء لا يثق بجل ما ينقله المؤرخون ، ومن هنا نادى كثير من المحققين قديما وحديثا بضرورة تنقيح السيرة النبوية والتاريخ الاسلامي بصفة عامة ، واخضاعهما الى معايير النقد ، وموازين الجرح والتعديل عند أهل الحديث ، فثبت ما كان مقبولا لدى المحدثين ، وينفى ما عداه من ضعيف أو موضوع .

قال الكافي^(٣) : ينبغي أن يشترط في المؤرخ ما يشترط في راوي الحديث من العقل وال ضبط والاسلام والعدالة ، ليكون كل واحد منهما

(١) انظر: عيون الأثر لابن سيد الناس ١/٢٠١ .

(٢) من ذلك قصص الأنبياء للشعلبي المسمى عرائس المجالس ، وفتوح الشام للواقدي ، وسيرة البكري التي أفتى ابن حجر الهيتمي وجلال الدين السيوطي بأنه لا تجوز قراءتها لأن غالبها باطل وكذب ، وقد اختلط فحرم الكل حيث لا يتميز . / انظر: الفتاوى الحديثية ص ١٣٨ ، الحاوي للفتاوى ١/٥٧١ .

(٣) هو : محيي الدين محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الكافي الامام المحقق ، علامة وقته ، أستاذ الدنيا في المعقولات ، وصاحب المصنفات ، المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة .

انظر : حسن المحاضرة للسيوطي ١/٥٤٩ ، الضوء اللامع ٧/٢٥٩ .

معتددا في أمر الدين ، وأمينا فيه ، ولتزداد الرغبة في تاريخه ، وللاحتراز عن المجازفة ، فيحصل له الأمن من الوقوع في الضلالة والاضلال ، ولا بد له - يعني : المؤرخ - من مستند في تاريخه ، فان قلت : فما المستند ؟ قلت : هو ما يصح له من أصله أن يروى ما رواه ، وبقي له منه ، فان لم يحصل له ما فيه مستند لم يجوز له شيء من ذلك شرعا ^(١) .

وقال ابن خلدون ^(٢) : وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل المغالط في الحكايات والوقائع ، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثا أو سمينا لم يعرضوها على أصولها ، ولا قاسوها بأشباهاها ، ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار ، فضلوا عن الحق وتاهوا في بيداؤ الوهم والغلط ، سيما في احصاء الأعداد من الأموال والمسائر اذا عرضت في الحكايات ، ان هي مظنة الكذب ، ومطية الهنذر ، ولا بد من ردها الى الأصول وعرضها على القواعد ^(٣) .

وقال التاج السبكي ^(٤) نقلا عن والده ^(٥) : يشترط في المؤرخ الصدق

(١) مختصر علم التاريخ للكافي ص ٣٣٦ .

(٢) هو : عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد الحضرمي الأشبيلي التونسي المالكي المعروف بابن خلدون العلامة المؤرخ ، ولي قضاء المالكية بالقاهرة ، ثم عزل وولي مشيخة البيروية ثم عزل عنها ، صنف تاريخه الكبير في سبعة مجلدات كبار ، مات سنة ثمان وثمانمائة .

انظر : شذرات الذهب ٧/٢٦ - ٧٧ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٧ .

(٤) هو : تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين علي بن عبد الكافي ابن علي السبكي الشافعي الامام البارع المتفنن في سائر العلوم . له : شرح المنهاج ، شرح مختصر ابن الحاجب ، طبقات الشافعية ، وغيرها ، توفي سنة احدى وسبعين وسبعمائة .

انظر : النجوم الزاهرة ١١/١٠٨ - ١٠٩ .

(٥) هو : تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي ، الامام الفقيه المحدث المفسر الأصولي المتكلم ، ولي قضاء دمشق ست عشرة سنة . =

وإذا نقل يعتمد على اللفظ دون المعنى ، وألا يكون ذلك الذى نقله أخذته
في المذاكرة ، وكتبه بعد ذلك ، وأن يسمى المنقول عنه .^(١)

وقال السخاوى : وأما شرط المحتى به - يعنى : التاريخ - فالمعدالة
مع الضبط التام الناشئ عنه مزيد الاتقان والتحري ، سيما فيما يراه في كلام
كثير من جهلة المتمسكين بسير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .^(٢)

وهكذا نجد هؤلاء الأئمة ينادون بكتابة التاريخ العام ، والسيرة النبوية
جزء منه على ضوء القواعد المعروفة عند علماء الحديث ، لكنهم أطلقوا الأمر
فهتموا كتابة جميع ما يتعلق بالتاريخ على ضوء تلك القواعد واخضاعها لقوانين
المحدثين .

والذى أراه أن يفرق بين ما يتعلق به حكم شرعي مثل كيفية تقسيم
الفنمية ، وكيف يوزع الخمس ، وكيف يعامل الأسرى ، وعلى ذمة من ينزل المدو
وبين ما لا يؤخذ منه حكم شرعي ، ولا طائل تحته كمدد من رجع مع عبد الله
ابن أبي يوم أحد ، ونحو ذلك ، فيجب اخضاع النوع الأول لقوانين المحدثين ،
وأما النوع الثاني فلا داعي لوزنه وتحقيقه لأنه تعبد ليس وراءه أرب .

وبهذا القدر ينتهي الفصل الثاني ، وبانتهائه ينتهي الباب الثاني ،
ويليه الباب الثالث ، نسأل الله الاعانة على اتمامه .

له : الدر النظيم في تفسير القرآن العظيم ، الابتهاج شرح المنهاج ،
تكملة شرح المذهب ، وغيرها ، توفي سنة ست وخمسين وسبعمائة .
انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٤٧/٣ - ٥٣ ، شذرات
الذهب ١٨٠/٦ - ١٨١ .

- (١) طبقات الشافعية الكبرى ٢٣/٢ .
(٢) الاعلان بالتوسيع للسخاوى ص ٦٣ .

الباب الثالث

زمرتان من متعلقات الحديث الضعيف

ويشكون من فصلين :-

الفصل الأول : في الزمرة الأولى ، ويشتمل على المباحث الآتية :-

١- عناية المحدثين بالسند والمتن .

٢- حكم الرواية عن الضعفاء .

٣- أضعف الأسانيد .

الفصل الثاني : في الزمرة الثانية ، ويشتمل على المباحث الآتية :-

١- مظان الحديث الضعيف .

٢- الكتب المصنفة في الضعفاء .

٣- الكتب المصنفة في أنواع خاصة من الضعيف .

الفصل الأول

في الزمرة الأولى من متعلقات الحديث الضعيف

تشتمل هذه الزمرة على ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول : عناية المحدثين بالسند والمتن معا .

المبحث الثاني : حكم الرواية عن الضعفاء .

المبحث الثالث : أضعف الأسانيد .

.....

المبحث الأول : عناية المحدثين بالسند والمتن معا :

دراسة سند الحديث مهمة جدا لتبيين حاله صحة وضعفا ، فهني
الوسيلة الأولى التي عن طريقها يتم الحكم على أى حديث ما بأنه صحيح
أو ضعيف ،

ولا غرو فالاسناد من أبرز خصائص هذه الأمة التي لم يؤتها أحد
من الأمم قبلها ،^(١) وهو من الدين بموقع عظيم ، قال عبد الله بن المبارك :

الاسناد من الدين ، ولولا الاسناد لقال من شاء : ما شاء .

وقال أيضا : بئنا وبين القوم القوائم .^(٢) يعني : الاسناد .

وقال الامام مالك في تفسير قوله تعالى : (وانه لذكر لك ولقومك ...)

الآية) : هو قول الرجل : حدثني أبي عن جدى .^(٣)

-
- (١) انظر : منهاج السنة لابن تيمية ١١/٤ ، شرح شرح النخبة ص ١٩٤ .
(٢) مقدمة صحيح مسلم ٨٧/١ - ٨٨ بشرح النووي ، علل الترمذى في آخر
سننه ٤٣٨/٩ ، الجرح والتعديل ١٦/١/١ .
(٣) الآية ٤٤ من سورة الزخرف .
(٤) تفسير القرطبي ٩٣/١٦ .

وكلام العلماء في الاهتمام بالسند كثير لا يحصره مثل هذه العجالة .
ومع ذلك كله قرر العلماء أن هذه الدراسة في السند لا تكفي وحدها
للحكم النهائي على الحديث ، ان لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن ،
فقد ي ضعف السند ويصح المتن لوروده من طريق آخر ، أو طرق أخرى .
ومثال ذلك : اذا وقف شخص على حديث جابر بن عبد الله الذي رواه
ابن ماجه : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يطف هو وأصحابه لعمرتهم
وهجتهم حين قدموا الا طوافا واحدا " (١) .

فانما درس اسناد هذا الحديث وجد فيه ليث بن أبي سليم ، وهو
ضعيف ، فانه لا يسوغ له الحكم على هذا الحديث بأنه ضعيف ، ويقصد مقصده ،
بل يقول : ضعيف بهذا الاسناد ، والا فمتمنه صحيح عن جابر من غير هذه
الطريق بطرق صحيحة ، رواها مسلم في صحيحه وأبو داود والنسائي وغيرهم .
(٢) كما أن الواجب على الباحث اذا وجد حديثا بلفظ ما بسند ضعيف ،
أو نص على تضعيفه ، فليقل بمباراة دقيقة ، وليتجاش المجازفة في الحكم ، كأن
يقول : ضعيف بهذا اللفظ ، ان المجازفة في الألفاظ تنافي ما عليه المحدثون
من دقة في التعبير .

ومثال ذلك حديث : " اذا حضر العشاء والعشاء - بكسر الميم

(١) سنن ابن ماجه رقم ٢٩٧٢ .

(٢) هو : ليث بن أبي سليم الكوفي اللبني ، أحد العلماء ، ضعفه يحيى والنسائي ، وقال أحمد : مضطرب الحديث ، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة .
انظر : الضعفاء للنسائي ص ٩٠ ، ميزان الاعتدال للذهبي ٣/٤٢٠ -

٤٢٣ . (٣) انظر : صحيح مسلم ١٦٢/٨ مع النووي ، وأبا داود رقم ١٨٩٥ ،
والنسائي ١٧٩/٥ .

وفتحها - فابدأوا بالعشاء - بالفتح - . (١)

فالحديث بهذا اللفظ لا أصل له ، لكنه صحيح متفق عليه بلفظ :
" اذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء " . (٢)

وانا عرفنا قيمة السند عند المحدثين ، فان للمتن قيمة لا تنقص
عن قيمة السند ، فكما يحكم بضعف الحديث لضعف سنده لوجود انقطاع فيه
أو كذب أو فسق أو بدعة في أحد رواته أو غيرها ، فانه يحكم بضعف
الحديث أو وضعه لركاكة في لفظه وفساد معناه ، أو مخالفته للدليل القطعي ،
أو مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، أو
غير ذلك من الملاحظات التي جعلها العلماء علامات في متن الحديث للدلالة
على وضعه أو ضعفه . (٣)

وكما يحكم بضعف الحديث لوجود علة أو شذوذ أو ادراج أو قلب
أو اضطراب أو تصحيف أو تحريف في سنده ، فكذلك يحكم بضعفه لوجود
هذه الأشياء في متنه كما تقدم .

ولم يكتف المحدثون بما ذكر ، بل جعلوا للذوق الفني مجالا فسي
نقد الأحاديث وردها أو قبولها ، فكثيرا ما يقولون : هذا الحديث عليه
ظلمة ، أو متنه مظلم ، أو ينكره القلب ، أو لا تطمئن اليه النفس ، وليس
ذلك بمجيب ، فقد قال الربيع بن خثيم (٤) : ان للحديث ضوءا كضوء

(١) انظر : فتح الباري ١٦٢/٢ ، تذكرة الموضوعات ص ١٤٢ ، المقاصد
الحسنة ص ٣٨ .

(٢) رواه البخاري ٥٨٤/٩ مع الفتح ، ومسلم ٤٥/٥ مع النووي .

(٣) انظر : ص ١٢٠ - ١٢٣ من هذه الرسالة .

(٤) هو : الربيع بن خثيم بن عائد ، الامام القدوة الحبيب ، أبو يزيد
الكوفي ، أحد الأعلام ، أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأرسل عنه ، قال له
ابن مسعود : يا أبا يزيد لو آك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحبك ، وما =

النهار تعرفه ، وظلمة كظلمة الليل تنكره^(١) .

وقال ابن كثير : من الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة ، ومنها ما وقع فيه تفسير لفظ ، أو زيادة باطلة ، أو مجازفة أو نحو ذلك يدركها البصير من أهل هذه الصناعة^(٢) .

كل ما ذكر وغيره يبين غاية البيان أن المحدثين مع عنايتهم بالسند واهتمامهم به لم يقصروا جهدهم عليه ، أو يوجهوا جل عنايتهم اليه دون المتن ، بل جعلوا نقدهم منصبا على السند والتمن على السواء . ومع هذا الاعتناء الشديد بالمتن نجد بعض أعداء الاسلام يحاول التشكيك في السنة النبوية ، مثل : المستشرق غاستون ويت الذي يقول : وقد درس رجال الحديث السنة باثقان ، إلا أن تلك الدراسة كانت موجهة الى السند ومعرفة الرجال والتقاءهم وسماع بعضهم من بعض . . . الى أن قال : لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة ثم جمعه الحفاظ ودونوه ، إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن ، ولذلك لسنا متأكدين من أن الحديث قد وصلنا كما هو عن رسول الله من غير أن يضيف اليه الرواة شيئا عن حسن نيّة في أثناء روايتهم للحديث^(٣) .

وليس غريبا أن يصدر هذا من عدو يريد التشكيك في ديننا ، والدعوة الى دينه ، واخراج المسلمين عن دينهم ، وانسلاخهم عن عقيدتهم ، وطرحهم لسنة نبيهم ، لكن الغريب والمؤسف أن يصدر هذا ممن ينتسب الى الاسلام

= رأيتك الا ذكرت المخبتين ، وقال ابن شاهين : كان من معادن الصدق ، ومناقبه كثيرة جدا ، توفي قبل سنة خمس وستين .

انظر : الثقات لابن شاهين ص ١٣٠ ، سير أعلام النبلاء ٢٥٨/٤ - ٢٦٢ .

(١) تدريب الراوى ص ١٧٩ .

(٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٥٣ .

(٣) انظر : السنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب ص ٢٥٤

نقلا عن التاريخ العام للديانات " الاسلام " ص ٣٦٦ .

مثل : أحمد أمين^(١) الذى يقول في كتابه " فجر الاسلام " : ولقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها ، ولكنهم - والحق يقال - عنوا بنقد الاسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن ، فقل أن تظهر بنقد من ناحية أن ما نسب الى النبي صلى الله عليه وسلم لا يتفق والظروف التي قيلت فيه ، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه ، أو أن عبارة الحديث نوع من التفسير الفلسفي يخالف المؤلف في تمثيل النبي ، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه ، وهكذا . ولم تظهر منهم في هذا الباب بمشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم حتى نرى البخارى نفسه على جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والملاحظة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاده على نقد الرجال ، كحديث : " لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منقوسة " . وحديث : " من اصطبح كل يوم سبع تمرات من عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم الى الليل " .^(٢)

وقال أيضا كلاما نحو هذا في كتابه " ضحى الاسلام " ومثل له بحديث : " الكأمة من المن ، وماؤها شفاء للعين ، والمجوة من الجنة ، وهي شفاء من السم " . ثم قال : فهل اتجهوا في نقد الحديث الى امتحان الكأمة ؟ وهل فيها مادة تشفي العين ؟ أو المجوة وهل فيها ترياق ؟ نعم . انهم روى أن أبا هريرة قال : أخذت ثلاث أكف أو خمسا أو سبعا فمصرتهن فسي قارورة ، وكحلت به جارية لي عشاء فبرأت ، ولكن هذا لا يكفي لصحة الحكم ،

(١) هو : أحمد أمين عضو المجامع اللغوية بالقاهرة ودمشق وبغداد ، تولى القضاء بمصر ، ودرس بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، ثم انتخب عميدا لها ، ثم شغل منصب مدير الادارة الثقافية بالجامعة المصرية . من مؤلفاته : فجر الاسلام ، ضحى الاسلام ، ظهرا الاسلام ، فيض الخاطر ، وغيرها ، توفي سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة وألف .

انظر : معجم المؤلفين ١/ ١٦٨ .

(٢) فجر الاسلام لأحمد أمين ص ٢١٧-٢١٨ .

فتجربة جزئية نفع فيها شيء مرة لا تكفي منطقيا لاثبات الشيء في ثبتت الأدوية ، انما الطريقة أن تجرب مرارا ، وخير من ذلك أن تحلل لتعصف عناصرها ، فاذا لم يكن التحليل في ذلك العصر ممكنا ، فلتكن التجربة مع الاستقراء ، فكان مثل هذا طريقا لمصرفة صحة الحديث أو وضعه ... الخ .^(١)

تفنيد هذه الافتراءات :

هذه الافتراءات لا تتمدى الافك المحض ، ولا ترتقي حتى الى حد الشبهة ، فلا تستحق التفنيد والرد ، ولو كان الجدل مع الكافر المنبسط فاستون وبت لم يتمرنى أحد من علماء المسلمين الى الرد عليه ، لولا أن بعض الكتاب المعاصرين المنتسبين الى الاسلام قاموا بترديد هذا الزعم والباسه زورا وسهتا لباس البحث العلمي والموضوعية ، ولولا خشية وقوع كثير من شبابنا في شرك هذا الزعم الذى يثير الشبه عندهم حول صيانة السنة النبوية وعناية المحدثين بها ، لما أقدم أحد من العلماء على الرد على هذه المزاعم .^(٢)

واليك الرد موجزا :-

أولا : أما قولهم : ان المحدثين اهتموا بدراسة السند ، ولم يلتفتوا الى المتن ، فمجرد افك لا حقيقة له ، وقد قدمت قريبا ما يدحض هذا الافتراء .^(٣)

-
- (١) انظر : ضحى الاسلام لأحمد أمين ١٣٠/٢ - ١٣١ .
 (٢) تصدى للرد عليها كل من : الدكتور مصطفى السباعي - رحمه الله - في كتابه القيم " السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي " ، والدكتور محمد عجاج الخطيب في كتابه " السنة قبل التدوين " ، والدكتور محمود الطحان في مقال له نشر في العدد الأول من مجلة كلية أصول الدين بعنوان " عناية المحدثين بمتن الحديث كمنايتهم باسنادهم " ، وغيرهم .
 (٣) انظر : ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ من هذه الرسالة ، وانظر : الأنوار الكاشفة للمعلمي ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

ثانياً : وأما زعم المستشرق بأن الراوى قد يضيف شيئاً عن حسن نية في أثناء روايته ، مما يجعلنا لا نتأكد من وصول الحديث إلينا كما هو عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فأوهى من بيت المنكوت ، فلم يقصر العلماء ولم يألوا جهداً في بيان هذا النوع وإيضاحه ، وهو ما يسمى بالمدرج في متن الحديث ، وصنفوا فيه المصنفات .^(١)

ثالثاً : وأما القواعد التي وضمها أحمد أمين للمحدثين لنقد مستن الحديث ، فأقول : انه قد سبق إليها وطبقت فعلاً ، وقد سبقت الإشارة إليها مع التمثيل .^(٢)

رابعاً : وأما التمثيل لعدم نقد الأحاديث عبر متونها بأحاديث يسميها بعض العلماء بالأحاديث المشككة ، فنعم ، هذه الأحاديث وأمثالها قد أشكل فهمها على بعض العلماء ، لكنها لم تشكل على جهابذة النقاد وفطاحلة المحدثين الذين تولوا الإجابة عنها ، وألفوا في أمثالها المؤلفات الكثيرة ، منها : -

١- اختلاف الحديث للإمام الشافعي .

٢- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة .^(٣)

٣- مشكل الآثار للطحاوى .^(٤)

(١) سوف أذكر شيئاً منها في آخر هذا الباب عند ذكر الكتب المصنفة في أنواع خاصة من الضعيف .

(٢) انظر : ص ١٢٠ - ١٢٣ من هذه الرسالة .

(٣) هو : عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الكاتب المروزي ، وقيل : الدينوري ، كان عالماً ثقة دينا فاضلاً .

له : غريب القرآن ، مشكل القرآن ، مشكل الحديث ، وغيرها ، توفي سنة ست وسبعين ومائتين .

انظر : المنتظم ١٠٢/٥ ، تاريخ بغداد ١٧٠/١٠ - ١٧١ .

(٤) هو : أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوى الأزدي ، امام =

ووضعوا لذلك الضوابط والقواعد لمعرفة التوفيق بين تلك النصوص وكيفية فهمها وتطبيقها ، لاسيما المتعارض منها .

وبيان ذلك أن الحديث المقبول اذا عارضه حديث ضعيف طرح الحديث الضعيف وحكم عليه بالانكار كما تقدم (١) .

وأما اذا عارضه حديث من رواية الثقات ، فاننا ننظر في طبيعة النصين وفي مدلوليهما ، فان وجد وجه للتوفيق والجمع بينهما عمل بسبه ، وتبين زوال التعارض ، وانه نشأ عن قلة التمعن .

وكذلك اذا دل البحث على أن أحد النصين جاء بعد الآخر وحل محله ، فلا تعارض هنا ، لأن الشارع نسخ الحكم المتقدم بالحكم المتأخر ، أما اذا لم يظهر هذا ولا ذاك ، فاننا نأخذ بالراجح والأقوى ، ويكون هو الصحيح ويسمى أيضا المحفوظ ، ويكون المرجوح شاذاً أو محلاً وهو مردود . وقد عني العلماء ببيان أوجه الترجيح وأنواعها ، وتقصوها بجزئياتها وكلياتها ، حتى ذكر الحازمي في مقدمة كتابه " الاعتبار في معرفة الناسخ والمنسوخ من الآثار " خمسين وجهاً من أوجه الترجيح (٢) .

واليك الكلام على الأحاديث التي زعموا أن الحوادث الزمنية ، والملاحظة التجريبية دلت على أنها غير صحيحة .

الحديث الأول :

" لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منقوسة " .

= جليل القدر ، مشهور في الآفاق ذكره الجليل ، صاحب المصنفات ، منها : أحكام القرآن ، معاني الآثار ، مشكل الآثار ، وغيرها ، توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة .

انظر : الفوائد البهية ص ٣١ - ٣٤ .

(١) انظر : ص ١٦٠ من هذه الرسالة .

(٢) انظر : الاعتبار للحازمي ص ٦ - ١٥ .

هذا حديث صحيح رواه البخارى ، لكن بغير هذا اللفظ ، فقد أخرج عن ابن عمر في ثلاثة مواضع :-

- ١- في كتاب العلم بلفظ : " أرايتكم ليلتكم هذه ، فان رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد " ^(١).
- ٢- في باب ذكر العشاء والمستمى ، ومن رآه واسمعا ، باللفظ السابق ، الا أن فيه " أرايتم " بدل " أرايتكم " ^(٢).
- ٣- في كتاب مواقيت الصلاة باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء بلفظ : " أرايتكم ليلتكم هذه ، فان رأس مائة لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد " فوهل الناس في مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة ، وانما قال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض " يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن ^(٣).
- كما أخرج الحديث أيضا مسلم والامام أحمد عن جابر بن عبد الله بلفظ : " تسألوني عن الساعة وانما علمها عند الله ، أقسم بالله ما على الأرض نفس منفوسة اليوم يأتي عليها مائة سنة " ^(٤).
- ورواه الامام أحمد عن علي بلفظ : " لا يأتي على الناس مائة سنة وعلى الأرض عين تطرف ممن هو حي اليوم ، والله ان رجاء هذه الأمانة بعد مائة عام " ^(٥).

(١) صحيح البخارى ٢١١/١ مع الفتح .
 (٢) البخارى ٤٥/٢ مع الفتح .
 (٣) البخارى ٧٣/٢ - ٧٤ مع الفتح ، مسلم ٨٩/١٦ مع النسوى ، الترمذى رقم ٢٢٥٢ .
 (٤) صحيح مسلم ٩٠/١٦ - ٩١ ، مسند الامام أحمد ٣٤٥/٣ .
 (٥) المسند ٩٣/١ .

وهكذا نرى من خلال الروايات السابقة أن اللفظ الذي ساقه أحمد أمين ليس مما رواه البخارى ولا غيره ، ثم ان أكثر الروايات في البخارى وغيره فيها التقييد بلفظ اليوم ، وهو قيد مهم ، يوضح مراد النبي صلى الله عليه وسلم ، قال النووي : المراد أن كل نفس منقوسة كانت تلك الليلة على الأرض لا تميش بعدها أكثر من مائة سنة ، سواء قل أمرها قبل ذلك أم لا ، وليس فيه نفي عيش أحد يوجد بعد تلك الليلة فوق مائة سنة .^(١)

وقال الحافظ ابن حجر : وكذلك وقع بالاستقراء ، فكان آخر من ضبط أمره ممن كان موجودا حينئذ أبو الطفيل عامر بن واثلة^(٢) ، وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتا ، وغاية ما قيل فيه أنه بقي الى سنة عشر ومائة ، وهي رأس مائة سنة من مقالة النبي صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم .^(٣)

وقال ابن بطلال^(٤) : انما أراد الرسول صلى الله عليه وسلم أن هذه المدة تختتم الجيل الذى هم فيه ، فوعظهم بقصر أعمارهم ، وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من تقدم من الأمم ، ليجتهدوا في العبادة .^(٥)

- (١) شرح النووي على مسلم ٩٠/١٦ .
 (٢) هو : عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمرو بن جحش الليثي أبو الطفيل ، رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو شاب ، وحفظ عنه أحاديث ، مات سنة مائة ، وقيل : سنة اثنتين ومائة ، وقيل : سنة سبع ومائة ، وقيل : سنة عشر ومائة .
 انظر : الاصابة لابن حجر ٢٣٠/٧ - ٢٣١ .
 (٣) فتح البارى ٧٥/٢ .
 (٤) هو : علي بن خلف بن بطلال البكرى أبو الحسن القرطبي المالكي ، يعرف بابن اللجام ، كان من أهل العلم والمصرفة والفهم ، مليح الخط ، حسن الضبط ، عني بالحديث عناية تامة .
 له : شرح البخارى في عدة أسفار ، وغيره . توفي سنة تسع وأربعين وأربعمائة .
 انظر : الديباج المذهب لابن فرحون ١٠٥/٢ - ١٠٦ ، الصلوة لابن بشكوال ٤١٤/٢ .
 (٥) انظر : شرح الكرماني على البخارى ١٣١/٢ - ١٣٢ ، فتح البارى ٢١٢/١ .

وقال الزركشي محقبا على قولهم في أمارات الوضع : ومنها مخالفته لمقتضى العقل بحيث لا يقبل التأويل ، قال : هذا ان لم يحتمل أن يكون سقط من المروى على بعض رواته ما تزول به المناقاة كحديث : " لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منقوسة " ، فانه سقط على رايه لفظة "منكم" ^(١) . فليس في الحديث - اذا - مخالفة للواقع كما ادعوا ، ولو كانوا ممن يريدون الحق لاستقصوا طرق الحديث ، وظفروا بما يمينهم على الفهم الصحيح ، وعدم التجني على السنة ورجالها .

الحديث الثاني :

" من اصطبج كل يوم سبع تمرات من عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم الى الليل " .

هذا حديث صحيح أخرجه البخاري في كتاب الطب بلفظ : " مسن اصطبج كل يوم سبع تمرات عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم الى الليل " ^(٢) . وفي كتاب الأطعمة بلفظ : " من تصبج كل يوم سبع تمرات عجوة لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر " ^(٣) .

وأحمد أمين في طعنه في هذا الحديث مسبوق ، فقد قال المازري : ^(٤)

-
- (١) انظر : تنزيه الشريعة لابن عراق ٦/١ ، تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٩٩ ، المختصر من المختصر ٢/٢٦٠ - ٢٦١ .
 (٢) صحيح البخاري ٢٣٨/١٠ مع الفتح .
 (٣) المصدر السابق ٥٦٩/٩ ، صحيح مسلم ٢/١٤ مع النووي .
 (٤) هو : محمد بن علي بن عمر بن محمد أبو عبد الله التميمي المازري الفقيه المالكي المحدث ، أحد الأئمة الأعلام .
 له : المعلم بفوائد صحيح مسلم ، ايضاح المحصول في الأصول ، وغيرهما ، توفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة .
 انظر : الوافي بالوفيات للصفدي ١٥١/٤ .

نفع التمر من السم لا يعقل معناه في حكم الطب ، ولو قدر على أن يخرج له وجه من الطب لم يقدر على وجه تخصيص ذلك بالعجوة ، ولا بمدد السبع ، ولعل هذا كان لأهل زمانه أو لأكثرهم ، إذ لم يثبت عندى استمرار وقوع الشفاء بذلك غالبا في زماننا ، وإن وجد ذلك في زماننا في أكثر الناس حمل على أنه أراد وصف غالب الحال (١) .

وقد وجه القاضي عياض تخصيص العدد بالسبع قائلا : وأما التخصيص بهذا العدد فجاء في الشرع منه كثير ، فجاء في هذا ، وفي قوله : " صبوا عليه من سبع قرب " (٢) ، وفي غسل الأتاء من ولوغ الكلب سبعا ، (٣) وفي قوله : (... أنهت سبع سنابل ... الآية) (٤) . وهو مبالغة في كثرة عدد الأوتار والأشفاق لأنه زاد على نصف العشرة ، وفيه ثلاثة أشفاق ، وأوتار أربعة ، فجمع الوتر والشفع ، كما أن السبعين مبالغة في كثرة العشرات في قوله تعالى : (... ان تستغفر لهم سبعين مرة ... الآية) (٥) . كما أن السبعمئة مبالغة في كثرة المؤمنين في قوله : " الى سبعمئة ضعف " (٦) ، وقد توضع السبع

-
- (١) انظر : شرح الأبي على مسلم ٣٥٣/٥ .
 (٢) رواه البخارى ٣٠٢/١ مع الفتح بلفظ : " أهريقوا " ، وأحمد ١٥١/٦ .
 (٣) أخرجه البخارى ٢٧٤/١ مع الفتح ، ومسلم ١٨٢/٣ - ١٨٣ ، مع النووي ، وأبو داود رقم ٧١ - ٧٤ ، والترمذى رقم ٩١ ، والنسائي ٥٤/١ ، وابن ماجه رقم ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، وابن خزيمة ٥٠/١ - ٥١ .
 (٤) الآية ٢٦١ من سورة البقرة .
 (٥) الآية ٨٠ من سورة التوبة .
 (٦) في قوله صلى الله عليه وسلم : " الحسنه بعشر أمثالها الى سبعمئة ضعف " الحديث رواه البخارى ٩٨/١ مع الفتح ، والنسائي ١٠٥/٨ - ١٠٦ ، وابن ماجه رقم ١٦٣٨ ، والامام مالك في الموطأ ٣١٠/١ .

موضع التكثير ، ولا يراد بها السبع حقيقة^(١) .

أما الامام النووى فقد رد هذين القولين - قول المازى والقاضى عياض - وأبطلهما ، وأوصى بعدم الالتفات اليهما أو التصريح عليهما ، وقال : ان تخصيص عدد السبع من الأمور التي علمها الشارع ، ولا نعلم نحن حكمتها ، فيجب الايمان بها واعتقاد فضلها والحكمة فيها ، وهذا كأعداد الصلوات ، ونصيب الزكاة وغيرها^(٢) .

ومن استشكل هذا الحديث من المعاصرين محمود أبوريه^(٣) ، لكن رد عليه الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة حيث يقول : لم يذكر لنا فيلسوفنا وجه استنكاره ، لأجل أن في المعجزة شفاء من السم ؟ وليته علم أن من عفن الخبز استخرج البنسلين الذى هو خير علاج للجروح ، ومن تراب المقابر استخرج السلفانا ميدومشتقاتها خير علاج للتعفنات أيضا ... الخ^(٤) .
وللعلماء في هذا الحديث مسالك :-

فمنهم من جعل هذا الحديث خاصا بتمر المدينة عملا برواية مسلم : " من أكل سبع تمرات مما بين لابتيها " ، قالوا : ولا مانع أن يخص الله بلدا بميزة لا تكون في غيرها ، لتأثير يكون في تلك الأرض ، أو ذلك الهواء ببركة النبي صلى الله عليه وسلم ، وهجرة يده الكريمة ، لأنه روى أنه صلى الله عليه وسلم غرس المعجزة بيده ، وهذا مثل وضعه الجريدتين على قبره المصدين في قبورهما^(٥) ، وكان ببركة وضعه لهما تخفيف العذاب عنهما

-
- (١) انظر : الأبي على مسلم ٣٥٤/٥ ، فتح البارى ٢٤٠/١٠ .
(٢) شرح النووى على مسلم ٣/١٤ .
(٣) انظر : أضواء على السنة ص ٢٢٣ ، ٢٢٦ .
(٤) ظلمات أبي رية ص ٢٢٥ .
(٥) مسلم ٢/١٤ بشرح النووى .
(٦) رواه البخارى ٣١٧/١ مع الفتح ، ومسلم ٢٠٠/٣ - ٢٠١ مع النووى ، وأبو داود رقم ٢٠ ، والنسائي ٢٨/١ - ٣٠ ، والترمذى رقم ٧٠ ، وابن ماجه رقم ٣٤٧ .

(١) ما لم يبيِّن

ومنهم من قال : هذا عام في كل عجوة ، لأن السموم انما تقتل
لافراط برودتها ، فان دأوم على التصبح بالعجوة تحكمت فيه الحرارة ، وأعانتها
الحرارة الفريزية ، فقاوم ذلك برودة السم ما لم يستحكم . (٢)

هذا وقد نشرت بعض البحوث العلمية التي تدل على أن البلح ، ومنه
العجوة فيه شفاء لكثير من الأمراض ، ومن هذه الأبحاث ما نشرته جريدة
الأهرام تحت عنوان " البلح علاج لأمراض الميرون والجلد والأنيميا والنزيف
ولين العظام والبواسير ، ويساعد على الولادة بسهولة " ، ثم قالت ما يلي :
أثبتت الأبحاث العلمية التي أجريت أخيرا في المركز القومي للبحوث أن البلح
غذاء كامل ، ويفيد في وقاية الجسم وعلاجه من أمراض الميرون وضعف البصر ،
وعلاج الأمراض الجلدية كالبلاجرا وأمراض الأنيميا وحالات النزيف وولين العظام
والبواسير ويساعد المرأة الحامل على الولادة بسهولة . (٣)

فاذا ثبتت هذه الخواص للتمر ، فهل جرب الأستاذ أحمد أمين
أسمع من جرب بأن شخصا دأوم على تناول سبع تمرات من العجوة كل يوم
على الريق ثم دس له سم فأثر عليه ذلك السم ؟ اذا كان هو لم يجرب ولم يرو
لنا أن غيره جرب ، فمن أين وصل الى هذه النتيجة ، وهي قوله : دللت
المشاهدة التجريبية على أنه غير صحيح ؟ سبحان الله أى مشاهدة تجريبية
هذه التي دلته على ذلك ، وهو لم يبين لنا متى كانت ، ومع من كانت ،
وانما ادعاها دعوى . (٤)

-
- (١) الطب النبوى للذهبي ص ٤٩ - ٥٠ بهامش تسهيل المنافع .
 - (٢) السنة ومكانتها في التشريع للدكتور مصطفى السباعي ص ٢٨٣ .
 - (٣) جريدة الأهرام العدد ٢٧٩٠٥ لسنة ٨٩ بتاريخ ١٢/١٢/١٣٨٢ هـ الموافق ٦ مايو سنة ١٩٦٣ م ص ٤ .
 - (٤) غناية المحدثين بمتن الحديث مقال للدكتور محمود الطحان نشر في مجلة كلية أصول الدين العدد الأول سنة ١٣٩٧ هـ ص ١٤٧ - ١٤٨ .

الحديث الثالث :

"الكأمة من المن ، وماؤها شفاء للعين ، والعجسوة

من الجنة ، وهي شفاء من السم " .

هذا حديث صحيح أخرجه الترمذى ^(١) ، وأخرج جزأه الأول البخارى ومسلم

وأحمد والترمذى ^(٢) .

ومع صحة سند هذا الحديث وجوده حيث لا يوجد فيه راو متهم ولا مجروح ، فان الكأمة مع ذلك جرئت لأوجاع العين فوجدت نافعة لكثير من أمراضها ، فهذا أبو هريرة يقول : أخذت ثلاثة أكؤ أو خمساً أو سبعة فمصرتهن فجعلت ماءهن في قارورة فكملت به جارية لي فماتت ^(٣) .

وها هو النووى يرى أن بعض علماء زمانه كان قد عمي وذهب ببصره ، فاکتحل بماء الكأمة مجرداً فشفى ، وهو شيخ له صلاح ورواية للحديث ، وهو الشيخ العدل الأيمن الكمال بن عبد - ضد الحر - الدمشقى ^(٤) . (٥)

وقد بحثه الأطباء فاعترفوا بصحته ، وقد نقل الذهبى إجماعهم على أن ماء الكأمة يجلو البصر ^(٦) .

(١) سنن الترمذى رقم ٢٠٦٩ .

(٢) البخارى ١٦٣/٨ ، ٣٠٣ مع الفتح ، مسلم ٣/١٤ مع النووى ،

الترمذى رقم ٢٠٦٨ ، المسند ١٨٨/١ .

(٣) انظر : سنن الترمذى رقم ٢٠٧٠ ، وصحح الحافظ إسناده . /

انظر : فتح البارى ١٦٥/١٠ .

(٤) هو : كمال الدين بن عبد العزيز بن عبد المنعم بن الخضر يعرف بابن عبد - بغير اضافة - العارضى الدمشقى ، من أصحاب أبى طاهر الخشوعى ، مات سنة اثنتين وسبعين وستمائة .

انظر : فتح البارى ١٦٥/١٠ .

(٥) انظر : شرح النووى على مسلم ٥/١٤ ، والكرمانى على البخارى

٨/١٢ .

(٦) انظر : الطب النبوى للذهبي ص ٩١ بهامش تسهيل المنافع .

ونقل ابن القيم عن فضلاء الأطباء أن ماءها يجلو العين (١).

وقال داود (٢) في تذكرته : أن ماء الكمأة يجلو البياض كحلا (٣).

قال الدكتور مصطفى السباعي (٤) : فيها أنت ترى أن العلماء لم يقصروا في التجربة ، وأن الأطباء لم يقصروا في البحث ، ومع ذلك فلم يرض مؤلف "فجر الاسلام" إلا أن يأتي كل مسلم الى كمية من الكمأة ثم يمصرها ويقتطرها عينه بمائها ، فان أصابهم العمى جميعا كان الحديث مكذوبا ، وإلا كان صحيحا . . ونحن نسأله ؟ ان أبا هريرة والنووي والأطباء قديما جربوا الكمأة فوجدوها نافعة للعين ، فهل قام هو بمثل هذه التجربة فأصابه مكروه ؟ أم هل سمع أن أحدا فعل ذلك فأصابه مكروه ؟ وهل استقرأ جميع جزئيات الكمأة على اختلاف أنواعها فوجدها تخالف الحديث ؟ ولو سلمنا أنه قام بمثل هذه التجربة فلم تنجح أليس لنا أن نسأله : هل تحققت أن الكمأة التي حللتها وقمت بتجربتها هي عين الكمأة التي تبعت في أرض الحجاز في عهد الرسول

(١) انظر : زاد المعاد لابن القيم ٣٦١/٤ .

(٢) هو : الرئيس داود بن عمر الأنطاكي الأصل ، رحل الى الأناضول

ثم الى دمشق ، فالقاهرة ، الضير .

له : تذكرة أولي الأبواب ، النزهة المبهجة في تشخيص الأذهان وتعديل

الأمزجة ، تزيين الأسواق بتفصيل أشواق المشاق ، شرح قصيدة ابن سينا في

الروح ، وغيرها ، توفي سنة ثمان وألف .

انظر : ربحانة الألباء للخفاجي ١١٧/٢ - ١١٩ ، تاريخ آداب اللغة

٣٣٨/٣ - ٣٣٩ .

(٣) تذكرة داود الأنطاكي في الطب ٢٥٢/١ .

(٤) هو : مصطفى بن حسني السباعي ، ولد في حمص سنة ١٣٣٣ ، وفيها

نشأ وترعرع وتلقى تعليمه حتى ما قبل الجامعة ، وأتم دراسته الجامعية في كلية

الشريعة بالأزهر ، ونال شهادة الدكتوراه في التشريع الاسلامي عام ١٣٦٨ هـ ،

درس في كلية الحقوق ، وأسندت اليه عمادة كلية الشريعة بجامعة دمشق ،

وقاد العديد من الحركات الاسلامية في سوريا .

له : السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ، اشتراكية الاسلام ، المرأة

بين الفقه والقانون ، هكذا علمتني الحياة ، وغيرها ، توفي سنة ١٩٦٤ م .

انظر : علماء ومفكرون عرفتهم للمجدوب ص ٣٥٧ - ٣٨٩ .

صلى الله عليه وسلم ، والتي أخبر الحديث عن خاصيتها ؟ وهل بلغ الطيب اليوم نهايته حتى اذا خالف الحديث جاز لكم أن تحكموا بكذب الحديث ووضعه ؟ (١)

وأخيرا ليس بغريب أن تعرض سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمصدر الثاني من مصادر التشريع الاسلامي لهذه الحطة المسعورة والهجوم العنيف من أعداء الاسلام ، فقد وجد هذا في عصر الرسالة المحمدية ، والرسول صلى الله عليه وسلم حي ، فهذه قرينة تنهى عبد الله بن عمرو بن الماص عن الكتابة معللة بأن الرسول صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا ، فأمسك عن الكتابة ، وقد تولى الرسول صلى الله عليه وسلم الاجابة بنفسه عن هذه الشبهة قائلا لعبد الله بن عمرو : " أكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه الا حق " (٢) . يعني : فمه .

وهذا الامام الشافعي يذكر أن بعض من ينتسب الى العلم ناقشه في مسألة السنة والاحتجاج بها زاعما أن القرآن يكفي مستدلا بقوله تعالى : (... تبياناً لكل شيء ... الآية) (٣) . على أن القرآن قد حوى كل شيء فلنا حاجة الى غيره .

وقد أجاب الامام الشافعي عن هذه الشبهة : بأن الله تعالى قد نص على السنة في كتابه الكريم في قوله : (هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ... الآية) (٤)

-
- (١) السنة ومكانتها في التشريع ص ٢٨٦ .
 (٢) رواه أحمد ١٩٢/٢ ، وأبو داود رقم ٣٦٤٦ ، والدارمي ١٠٣/١ ، والخطيب البغدادي في تقييد العلم ص ٧٤ - ٨٣ ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٧١/١ .
 (٣) الآية ٨٩ من سورة النحل .
 (٤) الآية ٢ من سورة الجمعة .

والحكمة هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى هذا فالقرآن الكريم قد احتوى على سنته عليه الصلاة والسلام حين نص على أنها جزء من التبليغ للرسالة .

فإذا كان القرآن قد اشتمل على السنة ؛ وجب علينا أن نأخذ بها ، ولا نكون كمن آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعضه : (... أفؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم الا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون الى أشد العذاب ... الآية)^(١) الخ . (٢)

وما زالت الاتهامات تتابع على السنة ، والأقواس تسدد في نحرها على مر العصور حتى تسلم زمام حلبة هذا الصراع الملاحدة المتأخرون ، ومن يسمون بالمستشرقين ، ولا عجب أن يصدر منهم هذا ، لأن قصدهم النيل من الاسلام وتشكيك أهله فيه ، لكن الأمر المستغرب أن ينتج في هذه الحلبة ثلة ممن يدعون الاسلام فيقلدون أولئك المفرضين بلا بصيرة ولا تدبر ، ومن غير فهم لمراد أولئك .

(١) الآية ٨٥ من سورة البقرة .

(٢) جماع العلم للشافعي المطبوع مع الأم له ٢٧٣/٧ - ٢٧٤ .

المبحث الثاني

حكم الرواية عن الضعفاء

يجد المطالع لكتب السنة النبوية أن بعض هذه الكتب يورد أحاديث ضعيفة من غير بيان لضعفها غالباً ، ويندر أن يذكر البعض درجة الحديث ، لكن الكثير من العلماء يذكرونها بأسانيد ممتددين على فهم القارئ ، ومقدرته على معرفة الصحيح من الضعيف ، وتمييزه بين ما يحتاج به وما لا يحتاج به ، وهم وإن كانوا مذكورين بالنسبة لوقتهم ، ومصرفتهم بأهل زمانهم وثقتهم بهم ، إلا أن المسلمين في الأوقات المتأخرة جلهم وفالبيهم لا يحسن التصرف والبحث ليتوصل إلى الحكم على حديث ما بأنه صحيح أو ضعيف ، حتى كثير ممن ينتسب إلى العلم منهم ، وقد تنبه لذلك الإمام مسلم - رحمه الله - وشنّع على رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة الذين يقذفون بها إلى الصوام ، وأوجب رواية ما عرفت صحته ، حيث يقول - رحمه الله - في مقدمة صحيحه : اعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين لها من المتهمين ، أن لا يروى منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة^(١) في ناقله ، وأن يتقي منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع ، والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه قول الله جل ذكره : (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين)^(٢) وقال جل ثناؤه : (... ممن ترضون من الشهداء ... الآية)^(٣) وقال عز وجل : (... وأشهدوا

(١) الستارة : بكسر السين هي ما يستتر به ، وكذلك السترة ، وهي هنا :
إشارة إلى الصيانة . / انظر : شرح النووي على مسلم ٦٠ / ١ .

(٢) الآية ٦ من سورة الحجرات .

(٣) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

نوى عدل منكم ... الآية)^(١) . فدل بما ذكرنا من هذه الآي أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول ، وأن شهادة غير العدل مردودة ، والخبر وان فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه^(٢) فقد يجتمعان في أعظم ممانيهما إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم ، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم ، ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار كحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق ، وهو الأثر المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين " ^(٣) .^(٤)

ولئن كان هذا ما يراه الامام مسلم فان جمهور العلماء من المحدثين وغيرهم أجازوا رواية ما سوى الموضوع ، وما يقاربه من غير بيان ضعفه ، وذلك شريطة أن تكون في غير العقائد من أسماء الله وصفاته ، وأحكام الحرام والحلال كأن تروى في الترفيب والترهيب والقصص والمواعظ ونحو ذلك .^(٥)

قال ابن عبد البر : أهل العلم بجماعتهم يتساهلون في الفضائل فيروونها عن كل أحد ، وانما يتشددون في أحاديث الأحكام .^(٦)

وقد تقدم ترجيح ما يراه الامام مسلم وغيره من التسوية بين الأحكام والفضائل ، وأنه لا يقبل فيها الضعيف .^(٧)

-
- (١) الآية ٢ من سورة الطلاق .
 - (٢) انظر : بعض الفروق بين الشهادة والرواية في كتاب " الرسالة " للامام الشافعي ص ٣٧٢ - ٣٩٣ .
 - (٣) تقدم تخريجه ص ٢٣١ من هذه الرسالة .
 - (٤) مقدمة صحيح مسلم ٦٠ / ١ - ٦٢ بشرح النووي .
 - (٥) انظر : علوم الحديث ص ٩٣ ، فتح المغيث ٢٦٧ / ١ .
 - (٦) جامع بيان العلم وفضله ٢٢ / ١ .
 - (٧) انظر : ص ٢٦٣ من هذه الرسالة .

الجواب عن رواية كبار الأئمة عن الضعفاء :

لمل قائل يقول بعد أن قرأ تشنيع الامام مسلم على الرواة عن الضعفاء ومخرجي الأحاديث الضعيفة : ما الفائدة التي تمود على الأمة الاسلامية من رواية هذه الأحاديث الضعيفة وتخريجها في أمهات كتب الحديث باستثناء الصحيحين ؟

فالجواب : أن رواية الضعيف مع بيان ضعفه له فوائد عديدة ، منها :-
 ١- أن أولئك الأئمة رووها ليحرفوها ، وليبينوا ضعفها لئلا يلتبس عليهم في وقت آخر ، أو على غيرهم ، أو لئلا يتشكك أحد في صحتها .
 قال سفيان الثوري : اني أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه : حديث أكتبه أريد أن أشخذه دينا ، وحديث رجل أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدِين به ، وحديث رجل ضعيف أحب أن أعرفه ولا أعابأ به .^(١)

٢- أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد ، كما في المتابعات ، وان لم يحتج به على انفراده ، قال أحمد : قد أكتب حديث الرجل لأعتبره ، ومثل هذا بمبداء الله بن لهيعة قاضي مصر .^(٢)

٣- أن روايات الراوى الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل ، فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والاتقان بعض ذلك من بعض ، وذلك سهل عليهم معروف عندهم ، وبهذا احتج سفيان الثوري حين نهى عن الرواية عن الكسبي ، فقل له : أنت تروى عنه ؟ فقال : أنا أعرف صدقه من كذبه .

٤- أنهم قد يروون عن الضعفاء أحاديث الترفيب والترهيب ، وقضايا

(١) جامع بيان العلم وفضله ٧٦/١ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٣٥٢/١٣ .

الأعمال والقصص وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام ، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ، ورواية ما سوى الموضوع منه والعمل به .^(١)

وقد تقدم أن الزاجح هو التسوية بين أحاديث الأحكام والقضاء^(٢) . قال الحاكم : ولعل قائلًا يقول : وما الغرض في تخريج ما لا يصح سنده ويعدل روايته ؟

الجواب في ذلك من أوجه ، وهي : أن الجرح والتعديل يختلف فيهما ، وربما عدل إمام وجرح غيره ، وكذلك الأرسال يختلف فيه ، فمن الأئمة الماضين كانوا يحدثون عن الثقات وغيرهم ، فإذا سئلوا عنهم ببئسوا أحوالهم . . . ثم قال : وللأئمة في ذلك غرض ظاهر ، وهو أن يعرفوا الحديث من أين مخرجه ، والمنفرد به عدل أو مجروح . . . الخ .^(٣)

وليعلم أن هذا التساهل من بعضهم مع ذكر السند ، أما إذا حذف السند فيجب على كل مسلم أن يراعي الدقة في رواية الحديث الضعيف ، فلا يرويه بصيغة الجزم كقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل بصيغة التمرّيش والتضعيف كروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، أو بلغنا عنه كذا وكذا ، أو ورد عنه ، أو جاء عنه ، أو روى بعضهم ، وما أشبه ذلك ، وهكذا الحكم فيما يشك في صحته وضعفه ، وإنما يقال بصيغة الجزم فيما ظهرت صحته .^(٤)

(١) شرح النووي على مسلم ١/١٢٥ - ١٢٦ ، قواعد التحديث للقاسمي ص ١١٤ - ١١٦ .

(٢) انظر : ص ٢٦٣ من هذه الرسالة .

(٣) انظر : المدخل في أصول الحديث للحاكم ص ٨٥ مع المجموعة الكمالية رقم ٢ .

(٤) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٤ ، شرح النووي على مسلم ١/٧١ .

ومراعاة الدقة في التعبير هي سمة المحدثين وصحيح البخارى خير شاهد لذلك ، فنراه حينما يروى حديثا بغير سند وهو صحيح يجزم بنسبته للرسول صلى الله عليه وسلم .

مثال ذلك : حديث : " كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله في كل أحيائه " .^(١)

هكذا جزم البخارى بنسبة هذا العمل الى الرسول صلى الله عليه وسلم لصحة الحديث ، فقد رواه مسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه موصولا^(٢) .

واذا علق حديثا وكان في نظره ضعيفا صدره بصيغة التمريض .
ومثال ذلك : قول الامام البخارى في باب مكث الامام في مصلاه بعد السلام : ويذكر عن أبي هريرة رفعه : " لا يتطوع الامام في مكانه " ، ولم يصح^(٣) .

ومن شدة تحري الامام البخارى الدقة في هذا المجال وخوفه من نسبة ما لم يقله الرسول صلى الله عليه وسلم اليه تجده يسوق بعض الأحاديث الصحيحة مصدرة بصيغة التضعيف .

ومثال ذلك : قوله : ويذكر عن عبد الله بن السائب^(٤) : " قرأ النبي صلى الله عليه وسلم (المؤمنون) في الصبح حتى اذا جاء ذكر موسى وهارون ، أو ذكر

- (١) صحيح البخارى ٤٠٧/١ مع الفتح .
(٢) صحيح مسلم ٦٨/٤ مع النووي ، سنن أبي داود رقم ١٨ ، الترمذى رقم ٣٣٨١ ، ابن ماجه رقم ٣٠٢ .
(٣) تقدم تخريجه ص ٥٧ من هذه الرسالة .
(٤) هو : عبد الله بن السائب بن أبي السائب صيفي بن عابد القرشي المخزومي القارئ المكي ، توفي قبل اماره ابن الزبير بيسير ، وصلى عليه ابن عباس ، له رؤية وصحبه كأبيه .
انظر : تجريد أسماء الصحابة للذهبي ٣١٣/١ ، الاصابة لابن حجر ١٠٢/٤ - ١٠٣ .

عيسى أخذته سملة فركع ^(١) .

وهو حديث صحيح وصله مسلم في صحيحه ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ^(٢) .

فينبغي على طالب العلم الاقتداء بهؤلاء الأئمة في دقة التعبير والخوف من القول على الله ورسوله بخير علم ، والله المستعان .

تزييف ورع الموسوسين في المتفق على ضعفه :

ليس من الورع اجتناب بعض الأفعال أو المأكولات أو غيرها خشية أن تكون محرمة أو مكروهة لسبب ورود حديث متفق على ضعفه فيها ، فإن هذا ليس من الورع أبداً ، إنما هو وسواس مذموم قد يفضي بصاحبه إلى التزميت والتضييق على نفسه ومشادة الدين الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه يسر ، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه ^(٣) .

ومثال ذلك : ترك الطيبات من الأطعمة لورود حديث : " احرسوا أنفسكم طيب الطعام ، فإنما قوى الشيطان أن يجرى في المروق به " . وهو حديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ^(٤) ، ولو لم يكن فيه إلا مخالفة قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون) ^(٥) . لكان كافياً في رده .

- (١) البخاري ٢٥٥/٢ مع الفتح .
- (٢) صحيح مسلم ١٧٧/٤ مع النووي ، سنن أبي داود رقم ٦٤٩ ، النسائي ١٣٧/٢ ، ابن ماجه رقم ٨٢٠ .
- (٣) رواه البخاري ٩٣/١ مع الفتح ، النسائي ١٠٦/٨ .
- (٤) انظر : الموضوعات لابن الجوزي ٣/٣٠ ، وقال : هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمتهم به بزيع ، قال أحمد : أحاديثه منكبر لا يتابعه عليها أحد ، وقال الدارقطني : هو متروك . وانظر : اللآلئ المصنوعة ٢٤٧/٢ ، تنزيه الشريعة ٢٤٠/٢ .
- (٥) الآية ١٧٢ من سورة البقرة .

وقد ترجم الامام البخارى في صحيحه : [باب من لم ير الوسوس ونحوها من الشبهات] (١) .

قال الحافظ ابن حجر في شرحه : غرض المصنف هنا بيان ورع الموسوسين ، كمن يمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كان لانسان ، ثم أفلت منه ، وكمن يترك شراء ما يحتاج اليه من مجهول لا يدري أمانته حلال أم حرام ، وليس هناك علامة تدل على الثاني ، وكمن يترك تناول الشيء لخبر ورد فيه متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به ، ويكون دليل ابحاثه قويا ، وتأويله ممتنع أو مستبعد (٢) .

وقد قسم الخزالي الورع الى أقسام :-

- ١- ورع الصديقين : وهو ترك ما لا يتناول بخير نية القوة على العبادة .
- ٢- ورع المتقين : وهو ترك ما لا شبهة فيه ، ولكن يخشى أن يجزألى الحرام .
- ٣- ورع الصالحين : وهو ترك ما يتطرق اليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع ، فان لم يكن فهو ورع الموسوسين (٣) .

* * *

(١) صحيح البخارى ٢٩٤/٤ مع الفتح .

(٢) فتح البارى ٢٩٥/٤ .

(٣) انظر : احياء علوم الدين ٩٦/٢ - ٩٩ .

المبحث الثالث

أضعف الأسانيد

عرفنا - فيما سبق - في الباب الأول أن ضعف الحديث ينشأ من وجود أحد شيئين :-

١- سقط في اسناده ،

٢- أو طعن في أحد رواته .

وأن ضمن هذين السببين أنواعا متفاوتة قوة وضعفا في توهين الحديث .
لذا فإن مراتب الحديث الضعيف تتفاوت بحسب ذلك ، فمنه الضعيف
أيسر الضعف حتى يكاد يحكم بحسنه ، ومنه الضعيف أشد الضعف حتى
يقارب الموضوع ، شأنه في ذلك شأن الحديث الصحيح الذي منه ما هو صحيح
ومنه ما هو أصح .

ونظرا لهذا التفاوت ، فقد بحث العلماء ما يسمى بأضعف الأسانيد ،
ويراد منها : أضعف الأسانيد التي عن طريقها رويت أحاديث عن شخص ممين
مجتمعة ، أو لاشتمال الترجمة على اثنين فأزيد من الضعفاء ، لا أن كل فرد
منها أضعف من غيره ممن روى عن ذلك الشخص ، ولا ففهم من وثق ،
وفهم من ضعفه محتمل ، وفهم الضعيف الهالك ، كما سيتبين ذلك من خلال
تراجهمهم ، واليك تمدادها نقلا عن معرفة علوم الحديث للحاكم^(١) ، وتدريب
الراوي للسيوطي^(٢) :-

(١) انظر : معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٧١ - ٧٣ .

(٢) انظر : تدريب الراوي ص ١٠٦ - ١٠٧ .

١- أوهي أسانيد أهل البيت :

عمرو بن شمر^(١) عن جابر الجعفي^(٢) عن الحارث الأعور عن علي - رضي الله عنه - .^(٣)

٢- أوهي أسانيد الصديق :

صدقة بن موسى الدقيقي^(٤) عن فرقد السبخي^(٥) عن مرة الطيب عن^(٦)

(١) هو : عمرو بن شمر الجعفي أبو عبد الله الكوفي ، قال ابن هبان : كان رافضياً يشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان ممن يروى الموضوعات عن الثقات في فضائل أهل البيت ، لا يحل كتابة حديثه الا على جهة التعجب . وقال الذهبي : رافضي متروك ، مات سنة سبع وخمسين ومائة .

انظر : المجروحين ٢/ ٧٥ ، ديوان الضعفاء والمتروكين ص ٢٣٥ .

(٢) هو : جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي أحد علماء الشيعة ، وثقه الثوري ووكيع ، وقال النسائي : متروك ، وقال جرير بن عبد الحميد : كان يؤمن بالرجعة ، مات سنة ثمان وعشرين ومائة .

انظر : ميزان الاعتدال ١/ ٣٧٩ - ٣٨٤ ، الخلاصة ١/ ١٥٧ .

(٣) قال الشيخ أحمد شاکر في شرحه على ألفية السيوطي ص ٢٠

بعد أن ساق هذا السند : وأشد هم ضعفا عمرو بن شمر ، فانه رافضي كذاب ، يشتم الصحابة ، وأما جابر والحارث ففقيهما خلاف قديم معروف ، وللشيعة أسانيد أوهي من هذا جدا ، يراها من يقرأ في كتبهم ويعجب منها .

(٤) هو : صدقة بن موسى الدقيقي السلمي البصري أبو المغيرة ، قال أبو حاتم : لين الحديث ، يكتب حديثه ولا يحتج به ، وليس بقوى ، وقيل ابن حجر : صدوق له أوهام من السابعة .

انظر : الجرح والتعديل ٢/ ٤٣٢ ، تقريب التهذيب ١/ ٣٦٦ .

(٥) هو : أبو يعقوب فرقد بن يعقوب السبخي البصري الحائك

المصالح الزاهد ، قال أحمد : ليس بقوى في الحديث ليس بذاك ، مات سنة احدى وثلاثين ومائة .

انظر : العلل ومعرفة الرجال للامام أحمد بن حنبل ١/ ١٢٣ ، الكاشف

للذهبي ٢/ ٣٧٩ .

(٦) هو : مرة بن شراحيل الهمداني البجلي أبو اسماعيل الكوفي ، لقب

بالطبيب لصابده ، وثقه ابن معين والحجلي ، وقال البزار : روايته عن أبي بكر مرسله ولم يدركه ، مات سنة ست وسبعين .

انظر : الجرح والتعديل ٤/ ٣٦٦ ، تهذيب التهذيب ١٠/ ٨٨ - ٨٩ ،

وفيه : السكسكي ، وهو خطأ ، والتصويب : من الجرح والتعديل .

أبي بكر الصديق (١).

٣- أوهي أسانيد المصريين :

محمد بن القاسم^(٢) بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر
عن أبيه عن جده^(٤) ، فان محمداً والقاسم وعبد الله لم يحتج بهم .

٤- أوهي أسانيد أبي هريرة :

السري بن اسماعيل^(٥) عن داود بن يزيد الأودي^(٦) عن أبيه^(٧) عن أبي هريرة .

(١) ومثاله ما روى الترمذي في سننه رقم ١٩٦٤ قال : حدثنا أحمد بن منيع حدثنا يزيد بن هارون حدثنا صدقة بن موسى عن فرقد السخسي عن مرة الطيب عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا يدخل الجنة خب ولا منان ولا بخيل " . والخب : الخداع .

قال الشيخ أحمد شاكر في شرح ألفية السيوطي ص ٢٠ : وضعف الاسناد من أجل الكلام علي صدقة وفرقد ، ولم يحسن المؤلف - يعني : السيوطي - في هذا ، ان يوهم أن الاسناد من أوهي الأسانيد مع أن ضعفهما محتمل ، بل قد وثقهما بعض الأئمة .

(٢) لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من الكتب .

(٣) هو : القاسم بن عبد الله بن عمر العمري المدني ، قال أحمد : ليس بشيء ، كان يكذب ويضع الحديث ، وقال ابن حبان : كان رديء الحفظ كثير الوهم من يقلب الأسانيد حتى يأتي بالشيء الذي يشبه المعمول .

انظر : المجروحين ٢/٢١٢ ، ميزان الاعتدال ٣/٣٧١-٣٧٢ .

(٤) هو : عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاطب أبو عبد الرحمن العمري المدني ، ضعيف عابد ، مات سنة احدى وسبعين ومائة . انظر : تقريب التهذيب ١/٤٣٤-٤٣٥ .

(٥) هو : السري بن اسماعيل الكوفي صاحب الشعبي ، قال يحيى القطان : استبان لي كذبه في مجلس واحد ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال أحمد : ترك الناس حديثه .

انظر : الضعفاء للنسائي ص ٥٢ ، الميزان للذهبي ٢/١١٧ ، وفي منهج ذوي النظر ص ٤١ سماه السري بن سليمان ، وهو خطأ .

(٦) هو : هو داود بن يزيد الأودي الكوفي أبو يزيد الأعرج ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وضعفه أحمد وأبو داود ، مات سنة احدى وخمسين ومائة . انظر : الملل لأحمد ١/١٩١ ، التاريخ لابن معين ٣/٢٧٧ ، والكاشف

١/٢٩٢ .

(٧) هو : يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود الزعافري أبو داود الأودي ، =

٥- أوهى أسانيد عائشة :

نسخة عند البصريين عن الحارث بن شبل^(١) عن أم النعمان الكندية^(٢)
عن عائشة - رضي الله عنها^(٣) .

٦- أوهى أسانيد عبد الله بن مسعود :

شريك عن أبي فزارة^(٤) عن أبي زيد^(٥) عن عبد الله^(٦) ، إلا أن أبا فزارة
راشد بن كيسان كوفي ثقة .

= ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحافظ ابن حجر : مقبول من الثالثة .
انظر : الثقات ٥/٥٤٢ ، التقريب ٢/٣٦٨ .

(١) هو : الحارث بن شبل البصري ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال
البخاري : ليس بمصروف ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث ، وقال الساجي : عنده
مناكير ، وقال العقيلي : ضعيف ، وذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : الجرح والتمديد ١/٢٧٧ ، لسان الميزان ٢/١٥٢ .

(٢) لم أقف على ترجمتها فيما بين يدي من كتب الجرح والتمديد .

(٣) ومثاله ما رواه ابن عدي بسنده عن الحارث بن شبل عن أم النعمان
الكندية عن عائشة : كنت أفتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من أناء
واحد كأننا طيران . ثم ساق ابن عدي بعده ثلاثة أحاديث بهذا السند ثم
قال : وهذه الأحاديث غير محفوظة . / انظر : الكامل لابن عدي ١/٢٣٠-٢٣١
مخطوط في مكتبة الحرم المكي الشريف .

(٤) هو : راشد بن كيسان العبسي أبو فزارة الكوفي ، وثقه ابن معين ،
وقال أبو حاتم : صالح ، وقال ابن حبان : مستقيم الحديث إذا كان فوقه ودونه
ثقة ، فأما مثل أبي زيد الذي لا يصرفه أهل العلم ، فلا .

انظر : الجرح والتمديد ١/٢٨٥ ، تهذيب التهذيب ٣/٢٢٧ .

(٥) هو : أبو زيد المخزومي مولى عمرو بن حريث ، لا يصرف ، ذكره
البخاري في الضعفاء ، وقال أبو أحمد الحاكم : هو رجل مجهول ، وقال الذهبي :
لا يصح حديثه ، من الثالثة .

انظر : الميزان للذهبي ٤/٥٢٦ ، التقريب ٢/٤٢٥ .

(٦) من أمثله ما روى أبو داود رقم ٨٤ ، والترمذي رقم ٨٨ عن شريك
عن أبي فزارة عن أبي زيد عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
له ليلة الجن : " ما في أدواتك ؟ " . قال : نبيذ ، قال : " ثمرة طيبة وماء
طهور " .

٧- أوهي أسانيد أنس بن مالك :

داود بن المحبر بن قحذم ^(١) عن أبيه ^(٢) عن أبان بن أبي عياش ^(٣) عن

أنس بن مالك .

٨- أوهي أسانيد المكيين :

عبد الله بن ميمون القداح ^(٤) عن شهاب بن خراش ^(٥) عن إبراهيم بن يزيد

(١) هو : داود بن المحبر بن قحذم بن سليمان بن ذكوان أيوسليمان الطائي البصري واضع العقل ، قال أبو حاتم : ناهب الحديث فير ثقة ، وقال الدارقطني : متروك الحديث ، توفي سنة ست ومائتين .
انظر : الجرح والتمديد ٤٢٤/٢/١ ، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣٥٩/٨ - ٣٦٢ .

(٢) هو : محبر بن قحذم والد داود ، قال الذهبي : هالك ، وقال ابن حجر : ضعيف ، وقال العقيلي : روى عن أبيه ، وفي حديثهما وهم وقلط .
انظر : المغني في الضعفاء للذهبي ٥٤٣/٢ ، لسان الميزان لابن حجر ١٧/٥ .

(٣) هو : أبان بن أبي عياش فيروز أو دينار العبدي ولاء أبو اسماعيل البصري ، قال البخاري : كان شعبة سيء الرأي فيه ، وقال أحمد والفلاس وابن معين : متروك الحديث ، مات في حدود الأربعين ومائة .
انظر : التاريخ الكبير للبخاري ٤٥٤/١/١ ، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٣٩/١ .

(٤) هو : عبد الله بن ميمون القداح المكي ، قال البخاري : ناهب الحديث ، وقال أبو حاتم : متروك ، وقال ابن حبان : لا يجوز أن يحتج بما انفرد به ، وقال أبو زرعة : واهي الحديث ، وقال ابن حجر : منكر الحديث متروك من الثامنة .

انظر : ميزان الاعتدال للذهبي ٥١٢/٢ ، التقريب ٤٥٥/١ .
(٥) هو : شهاب بن خراش الحوشبي الشيباني أبو الصلت الواسطي ابن أخي الصوام بن حوشب ، قال ابن عمار والدائني : ثقة ، وقال أحمد وأبو زرعة وابن معين والنسائي وابن شاهين : لا بأس به .
انظر : الثقات لابن شاهين ص ٩٣ المطبوع على الاستنسل ، تهذيب التهذيب ٣٦٦/٤ - ٣٦٧ .

(١) الخوزي عن عكرمة عن ابن عباس (٢) .

٩- أوهي أسانيد اليمانيين :

حفص بن عمر المدني (٣) عن الحكم بن أبان (٤) عن عكرمة عن ابن عباس (٥) .

١٠- أوهي أسانيد المصريين :

أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشد بن سعد (٦) —————

(١) هو : إبراهيم بن يزيد الخوزي أبو اسماعيل المكي ، قال ابن سعد : سمي الخوزي لأنه نزل شعب الخوز بمكة ، وهو ضعيف ، وقال ابن حبان : يروى مناكير كثيرة ، وأوهاما غليظة حتى يسبق الى القلب أنه المتعمد لها ، وكان أحمد بن حنبل - رحمه الله - سيء الرأي فيه ، مات بمكة سنة احدى وخمسين ومائة .
انظر : طبقات ابن سعد ٤٩٥/٥ ، المجروحين ١/١٠٠ .

(٢) قال السراج البلقيني في معائن الاصطلاح ص ٨٨ محقبا على كلام الحاكم : لعله أراد عن أبي الخوزي ، فالبخاري يحتج بعكرمة . قال السيوطي في التدريب ص ١٠٦ : لا شك في ذلك .

(٣) هو : حفص بن عمر بن ميمون المدني ، وهو الفرخ ، قال النسائي : ليس بثقة ، وقال أبو حاتم : لين الحديث ، وقال ابن عدي : أهاديته كلها اما منكر المتن أو منكر الاسناد ، وهو الى الضعف أقرب .

انظر : الجرح والتعديل ١/٢/١٨٢ ، الضعفاء للنسائي ص ٣٢ ، الكامل في الضعفاء لابن عدي ٢٧٩/١ مخطوط .

(٤) هو : الحكم بن أبان المدني أبو عيسى وثقه ابن معين والمجلي ، وقال أبو زرعة : صالح ، وقال ابن عيينة : سألت يوسف بن يعقوب عنه فقال : ذاك سيد أهل اليمن كان يصلي بالليل فاذا غلبه النوم نزل في البحر فقام في الماء فقال : نسبح الآن مع دواب البحر ، مات سنة أربع وخمسين ومائة .

انظر : التاريخ لابن معين ٣/٢٦١-٢٧٢ ، الجرح والتعديل ١/٢/١١٢ ، الميزان للذهبي ٥٦٩/١ - ٥٧٠ .

(٥) مثاله : ما رواه ابن ماجه رقم ٢٥٣٩ بسنده قال : حدثنا حفص ابن عمر ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من جهد آية من القرآن فقد حل ضرب عنقه ، ومن قال : لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله فلا سبيل لأحد عليه الا أن يصيب حدا فيقام عليه " .

(٦) هو : أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشد بن سعد أبو جعفر المصري ، قال ابن عدي : كذبوه وأنكرت عليه أشياء مما رواه ، وهو ممن يكتب حد يثبه مع ضعفه .

انظر : الكامل لابن عدي ١/٦٤ ، المفني في الضعفاء ١/٥٤ .

أبيه^(١) عن جده^(٢) عن قرّة بن عبد الرحمن بن حيويل^(٣) عن كل من روى عنه ،
فانها نسخة كبيرة .

١١- أوهى أسانيد الشاميين :

محمد بن قيس المصلوب عن عبيد الله بن زهر عن علي بن يزيد عن القاسم^(٥)
عن أبي أمانة^(٦) .

(١) هو : محمد بن الحجاج بن رشد بن سعد المهزوي ، قال
الحقيلي : في أحاديثه نظر ، وقال ابن عدي : كان بيت رشد بن خصصوا
بالضعف رشد بن ضعيف وابنه حجاج ضعيف وللحجاج ابن يقال له محمد ضعيف ،
مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

انظر : الميزان ٣/ ٥١٠ ، لسان الميزان ٥/ ١١٨ .

(٢) هو : الحجاج بن رشد بن سعد المصري ضعفه ابن عدي ،
وقال أبو زرعة : لا علم لي به لم أكتب عن أحد عنه ، وقال الخليلي : هو أمثل
من أبيه ، مات سنة إحدى عشرة ومائتين .

انظر : الجرح والتعديل ١/ ٢/ ١٦٠ ، لسان الميزان ٢/ ١٧٦ .

(٣) هو : قرّة بن عبد الرحمن بن حيويل ، قال أحمد : منكر الحديث ،
وقال يحيى : ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بقوى ، وقال ابن عدي :
أرجو أنه لا بأس به . مات سنة سبع وأربعين ومائة .

انظر : الكامل لابن عدي ٣/ ٧٤٠ ، الميزان ٣/ ٣٨٨ .

(٤) هو : علي بن يزيد الألهماني الشامي ، قال البخاري : منكر الحديث ،
وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، وقال أبو زرعة :
ليس بقوى ، مات سنة بضع عشرة ومائة .

انظر : الجرح والتعديل ٣/ ١/ ٢٠٨ - ٢٠٩ ، الميزان ٣/ ١٦١ - ١٦٢ ،
التقريب ٢/ ٤٦ .

(٥) هو : القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي أبو عبد الرحمن صاحب
أبي أمانة ، وثقه ابن معين ، وقال أحمد : روى عنه علي بن يزيد أعاجيب وما أراها
الا من قبل القاسم ، وقال ابن حبان : كان يروى عن الصحابة المحضات ، مات
سنة اثني عشرة ومائة .

انظر : التاريخ ليحيى ٤/ ٤٢٨ ، المجروحين ٢/ ٢١١ - ٢١٢ ، التقريب

٢/ ١١٨ .

(٦) ومثاله : ما روى الجزار بسنده عن عبيد الله بن زهر عن علي بن يزيد
عن القاسم عن أبي أمانة عن أبي عبيدة بن الجراح عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : " ان أفضل الصلوات صلاة الصبح يوم الجمعة في جماعة ، وما أحسب من
شهد ها منكم الا مغفورا له " . انظر : كشف الأستار ١/ ٢٩٨ .

١٢- أوهى أسانيد الخراسانيين :

عبد الله بن عبد الرحمن بن مليحة^(١) عن نهشل بن سعيد^(٢) عن الضحاك^(٣)
عن ابن عباس^(٤) .

١٣- أوهى أسانيد ابن عباس مطلقا :

السدي الصغير محمد بن مروان^(٥) عن الكلبي عن أبي صالح عنه^(٦) . (٧) قال

(١) هو : عبد الله بن عبد الرحمن بن مليحة النيسابوري ، قال الحاكم أبو عبد الله : الغالب على رواياته الضحاك ، واجتمع بميد الرحمن بن مهدي فخطأه في حديثين .

انظر : المغني في الضعفاء ٣٤٥/١ ، لسان الميزان ٣٠٨/٣ .

(٢) هو : نهشل بن سعيد بن وردان الخراساني من أهل نيسابور أبو عبد الله ، كذبه اسحاق بن راهويه ، وقال البخاري : أحاديثه منكورة ، وقال ابن حبان : كان ممن يروى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يحل كتابة حديثه الا على جهة التعجب .

انظر : التاريخ الكبير ١١٥/٢/٤ ، المجروحين ٥٢/٣ .

(٣) هو : الضحاك بن مزاحم الهلالي مولى لهم الخراساني ، يكنى أبا القاسم ، وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة ، قال أبو نعيم : مات سنة خمس ومائة .

انظر : العلل ومعرفة الرجال ٣٤٧/١ ، الجرح والتعديل ٤٥٨/١/٢-٤٥٩ ، الخلاصة ٥/٢ .

(٤) انظر : معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٧١-٧٢ ، الاقتراح لابن دقيق العيد الورقة ٥-٦ مخطوط .

(٥) هو : محمد بن مروان بن عبد الله بن اسماعيل السدي الأصغر ، قال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : كان ممن يروى الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل كتابة حديثه الا على جهة الاعتبار ، ولا يحتج به بحال من الأحوال .

انظر : الضعفاء للنسائي ص ٩٤ ، المجروحين ٢٨٦/٢ .

(٦) هو : باذام ويقال : باذان مولى أم هانئ بنت أبي طالب ، ضعفه البخاري وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال ابن حجر : ضعيف مدلس من الثالثة .

انظر : الميزان ٢٩٦/١ ، التقريب ٩٣/١ .

(٧) ويمثل له بما رواه القرطبي عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أن قوم موسى سألوا موسى أن يسأل ربه أن يسمعهم كلامه ، فسمعوا صوتا كصوت الشبور ، اني أنا الله لا اله الا أنا الحي القيوم أخرجكم من مصر بيد رفيعة وذراع شديدة . ثم قال القرطبي : هذا حديث باطل لا يصح . / انظر : تفسير القرطبي ٢/٢ ، والشبور على وزن تنور الحرق كما في القاموس مادة " شبر " .

ابن حجر : هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب . (١)
(٢)

(١) انظر : تدريب الراوى ص ١٠٦ ، أما سلسلة الذهب حقيقة ، فهي كما قال السيوطي في التدريب ص ٣٣ : الامام أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر .

(٢) قال الحافظ ابن حجر بعد أن نقل أوهى الأسانيد عن الحاكم : هذا الذى ذكره الحاكم ومن تبعه غالبه لا ينتهي نسخته الى الوصف بالوضع وانما هو بالنسبة الى اشتغال الترجمة على اثنين فأزيد من الضعفاء ، ووراء هذه التراجم نسخ كثيرة موضوعة هي أولى باطلاق أوهى الأسانيد .
كنسخ أبي هدية ابراهيم بن هدية ، ونعيم بن سالم بن قنبر ، ودينار أبي مكيس ، وسلمان ، وغير هؤلاء من الشيوخ المتهمين بالوضع كلهم عن أنس - رضي الله عنه - .

ونسخة يروونها بقية عن مبشر بن عبيد عن حجاج بن أرطاة عن الشيوخ ومبشر متهم بالكذب والوضع .

ونسخة رواها ابراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي عن أبيه عن عبد العزيز ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - وابراهيم متهم بالوضع وأبوه متروك الحديث .

ونسخة رواها أبو سعيد أبان بن جعفر البصرى ، أوردها كلها من حديث أبي حنيفة ، وهي نحو ثلاثمائة حديث ما حدث أبو حنيفة منها بحديث وفي سردها كثرة ، ومن أراد استيفاءها فليطالع كتابي " لسان الميزان " الذى اختصرت فيه كتاب الذهبى في أحوال الرواة المتكلم فيهم ، وزدت عليه تحريرا وتراجعا على شرطه . والله الموفق .

انظر : النكت للحافظ ابن حجر على ابن الصلاح الورقة ٦٤ ب / ٦٥ أ ، ص ٢٩٥ - ٢٩٦ من النسخة المطبوعة على الاستئصال بتحقيق الدكتور ربيع ابن هادى ، وفيها نقص .

ما ذكره الحافظ ابن حجر من استيفائه الأحاديث التى رواها أبان ابن جعفر البصرى عن أبي حنيفة ، لم يذكر من هذه الأحاديث الا حديثا واحدا باسناد أبان هذا الى أبي حنيفة عن عبد الله بن دينار عن عمر مرفوعا : " الوتر في أول الليل سخط للشيطان ، وأكل السحور مرضاة للرحمن " . ثم قال : وقد أكثر أبو الحارث عنه في مسند أبي حنيفة . / انظر : لسان الميزان للحافظ ابن حجر ٢٧ / ١ .

وقوله : أبان بن جعفر البصرى كذا في النسخة المخطوطة المحفوظة بجامعة الرياض ، والصواب : أسا بالتشديد والقصر . / انظر : الاكمال لابن ماكولا ٨ / ١ .

فائدة معرفة أضعف الأسانيد :

قد يقول قائل : ما فائدة معرفة أضعف الأسانيد ؟
والجواب على ذلك : ما ذكره الحافظ ابن حجر في نكتته على ابن الصلاح
بقوله : ليس هو عربيا عن الفائدة ، بل يستفاد من معرفته ترجيح بعض
الأسانيد على بعض ، وتمييز ما يصلح للاعتبار^(١) مما لا يصلح^(٢) .
وبيان ذلك اذا جاء حديث ضعيف مروي عن أبي بكر الصديق
مثلا معارض لحديث مروي بسند وصف بأنه أضعف الأسانيد الى أبي بكر
الصديق ، فاننا نرجح عليه الحديث الآخر ، وان كان ضعيفا لأن سنده
لم يوصف بكونه أضعف الأسانيد ، لما تقتضيه صيغة أفعل من التثنية .

~~*

(١) تقدم تعريف الاعتبار ص ١٢٨ من هذه الرسالة .
(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر الورقة ٦٤/ب من مخطوطة
جامعة الرياض .

الفصل الثاني

الزمرة الثانية من متعلقات الحديث الضعيف

تشتمل هذه الزمرة على ثلاثة مباحث :-

- المبحث الأول : مظان الحديث الضعيف .
 - المبحث الثاني : الكتب المصنفة في الضعفاء .
 - المبحث الثالث : الكتب المصنفة في أنواع خاصة من الضعيف .
-

المبحث الأول : مظان الحديث الضعيف .

اعتنى العلماء - رحمهم الله ببيان مظان الحديث الضعيف وأماكن وجوده ، فقد نبه العلامة علاء الدين المتقي الهندي ^(١) في مقدمة كتابه "كنز العمال" على أن مجرد عزو الحديث للعقيلي ^(٢) في الضعفاء ، أو لابن عدى في الكامل ، أو للخطيب البغدادي في تاريخه ، أو لابن عساكر ، أو للحكيم الترمذي ^(٣) في نوار الأصول ، أو للحاكم في تاريخه ،

(١) هو : الشيخ الكبير المحدث علي بن حسام الدين بن عبد الملك ابن قاضيخان المتقي البرهانبوري .
له : كنز العمال في ستن الأقوال والأفعال ، البرهان في علامات المهدي ، النهج الأتم في ترتيب الحكم ، وغيرها ، توفي سنة خمس وسبعين وتسعمائة .

انظر : شذرات الذهب ٣٧٩/٨ ، نزهة الخواطر ٢٣٤/٤ - ٢٤٤ .
(٢) هو : الحافظ الامام أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى ابن حماد العقيلي ، صاحب التصانيف الكثيرة ، منها : الضعفاء الكبير ، وغيرها ، توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة .

انظر : تذكرة الحفاظ ٨٣٣/٣ - ٨٣٤ .
(٣) هو : محمد بن علي بن الحسن المؤذن أبو عبد الله الترمذي المعروف بالحكيم ، كان اماماً من أئمة المسلمين .
له : نوار الأصول ، وغيرها ، توفي سنة عشرين وثلاثمائة .
انظر : طبقات الصوفية ص ٢١٧ - ٢٢٠ ، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص ٢٦ .

أو لابن الجارود في تاريخه ^(١) ، أو للديلي ^(٢) في مسند الفردوس ، كاف عن بيان ضعفه ^(٣) .

وقال الدهلوى : ومظنة هذه الأحاديث - يعني الضعيفة - كتاب الضعفاء لابن حبان ، وكامل ابن عدى ، وكتب الخطيب ، وأبي نعيم ^(٤) والجوزقاني ^(٥) ، وابن عساكر ، وابن النجار ^(٦) ، والديلي ، وكاد مسند الخوارزمي ^(٧)

(١) هو : الحافظ الامام الناقد أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابورى ، فقيه محدث .
من تصانيفه : المنتقى في أحاديث الأحكام ، وغيره ، مات بمكة سنة سبع وثلاثمائة .

انظر : تذكرة الحفاظ ٣/٧٩٤ - ٧٩٥ .
(٢) هو : شهردار بن شعرويه الديلمي المحدث الشافعي أبو منصور الحافظ الأديب ، خرج أسانيد كتاب والده المسمى " الفردوس " وسماه " مسند الفردوس " ، توفي سنة ثمان وخمسين وخمسمائة .
انظر : شذرات الذهب ٤/١٨٢ ، الرسالة المستطرفة ص ٥٦ .
(٣) انظر : كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ١/١٠٠ .
(٤) هو : الامام الحافظ الشيخ العارف أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني .

له : حلية الأولياء ، دلائل النبوة ، تاريخ أصبهان ، وغيرها ، توفي سنة ثلاثين وأربعمائة .

انظر : المنتظم ٨/١٠٠ ، مرآة الجنان ٣/٥٢ - ٥٣ .
(٥) هو : الحافظ الامام أبو عبد الله الحسين بن ابراهيم بن حسين ابن جعفر الهمداني .

له : كتاب الأباطيل ، وغيره ، توفي سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة .

انظر : تذكرة الحفاظ ٤/١٣٠٨ .

(٦) هو : محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن الحافظ محب الدين ابن النجار البغدادي .

له : القمر المنير في المسند الكبير ، تاريخ بغداد ذيل على تاريخ الخطيب ، وغيرها . توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة .

انظر : فوات الوفيات ٤/٣٦ - ٣٧ ، طبقات الحفاظ ص ٤٩٩ .

(٧) مسند الخوارزمي للحافظ الكبير أبي بكر أحمد بن محمد الخوارزمي البرقاني ، المتوفى سنة ٤٢٥ ، ضمنه ما يشتمل عليه الصحيحان . / انظر : كشف الظنون ٢/١٦٨٢ ، ويبدو أن يكون مراد الدهلوى هذا ، ولعل مراده أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي المتوفى سنة ٦٥٥ ، الذى رتب مسند الامام أبي حنيفة في كتاب سماه " جامع المسانيد " وهو مطبوع متداول .

يكون من هذه الطيقة (١)

وفي هذه الكتب يقول الشيخ عبد الله بن ابراهيم العلوى : (٢)

وما نعي لعمق وعد وخط وكبر ومسد الفردوس ضعفه شهر
كذا نواذر الأصـول وزد للحاكم التاريخ ولتجتهـد (٣)
فهذه الكتب نص العلماء على أن وجود الحديث فيها دليل على ضعفه .
ومثلها جميع الكتب التي صنفها العلماء في الضعفاء من الرواة ، فانهم يوردون
لمناسبة الكلام على الراوى أحاديث من مروياته تنبيهها على ضعفها أو استدلالا
بها على ضعفه . (٤)

كما أن من مظان الضعيف الكتب التي ألفها العلماء في أنواع خاصة
من الضعيف مثل : كتب المراسيل والعلل والدرج وغيرها . (٥)

كما أن الأحاديث الضعيفة توجد في غير كتب الحديث ك بعض التفاسير ،
كتفسير النقاش (٦) الذي قال عنه البرقاني (٧) : انه ليس فيه حديث

(١) حجة الله البالغة ١ / ٢٨٤ .

(٢) هو الشيخ عبد الله بن ابراهيم بن محض العلوى ، علامة نحير ،
طار ذكره واشتهر علمه .

له : مراقي السمود وشرحه نشر البنود ، نور الألقاح في علم البيان ، طلعة
الأنوار في مصطلح الحديث ، وغيرها ، توفي سنة ثلاثين ومائتين وألف .
انظر : الوسيط في تراجم أدباء شنقيط ص ٣٧ - ٤٠ ، معجم المؤلفين

١٨ / ٦ . (٣) طلعة الأنوار ص ٦٨ - ٦٩ مع شرحه رفع الأستار .

(٤) سوف أذكر شيئا منها - ان شاء الله - في المبحث الثاني من هذا

الفصل . (٥) سوف أذكر شيئا منها في المبحث الثالث من هذا الفصل - ان شاء الله .

(٦) هو : أبوبكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد المقرئ المعروف
بالنقاش الموصلي البغدادي .

له : التفسير المسمى " شفاء الصدور ، الاشارة في غريب القرآن ، وغيرها ،
توفي سنة احدى وخمسين وثلاثمائة .

انظر : الفهرست لابن النديم ص ٥٦ ، وفيات الأعيان ٤ / ٢٩٨ .

(٧) هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب أبو بكر الخوارزمي المعروف
بالبرقاني الحافظ الفقيه ، قال الخطيب : كان ثقة وعاء متقنا متثبتا فهمما =

(١) صحيح .

وقال هبة الله اللالكائي^(٢) : تفسير النقاش اشفاء الصدور ، ليس شفاء

(٣) الصدور .

وتفسير الثعلبي^(٤) الذي قال فيه العلماء : انه حاطب ليل .^(٥)

وتفسير الواحدى^(٦) ، قال شيخ الاسلام ابن تيمية : أجمع أهل المسلم

بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجروح خبر يرويه الواحد من جنس الثعلبي

= لم نر في شيوعنا أثبت منه .

له : المسند الذى ضمنه ما اشتمل عليه الصحيحان ، قال الشيرازى : مات سنة خمس وعشرين وأربعمائة .

انظر : طبقات الفقهاء ص ١٢٧ ، تهذيب تاريخ دمشق ١/٤٤٧-٤٤٩ .

(١) انظر : تاريخ بغداد ٢/٢٠٥ ، وفیات الأعيان ٤/٢٩٨ ، الواقعي بالوفيات ٢/٣٤٥ .

(٢) هو : الحافظ أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الأصل المعروف باللالكائي .

له : كتاب السنة ، رجال الصحيحين ، كتاب في السنن ، وغيرها ، توفي سنة ثمان عشرة وأربعمائة .

انظر : المنتظم ٨/٣٤ ، مرآة الجنان ٣/٣٣ .

(٣) انظر : تاريخ بغداد ٢/٢٠٥ ، الوافي بالوفيات ٢/٣٤٥ ، والفرق بين الشفاء والاشفاء : أن الشفاء هو المعافاة من المرض ، والاشفاء : هو اشراف المريض على الموت . / انظر : المصباح المنير مادة " شفى " .

(٤) هو : أحمد بن محمد بن ابراهيم النيسابورى أبو اسحاق الثعلبي المفسر الواعظ الأديب .

له : التفسير المسمى " الكشف والبيان " ، العرائس في قصص الأنبياء ، وغيرها ، توفي سنة سبع وعشرين وأربعمائة .

انظر : انباء الرواة ١/١١٩ - ١٢٠ ، طبقات المفسرين للداودى ١/٦٥ -

٦٦ . (٥) انظر : منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٤/٤ .

(٦) هو : علي بن أحمد بن محمد أبو الحسن الواحدى النيسابورى

المفسر . له : الوجيز ، الوسيط ، البسيط ، وكلها في التفسير ، توفي سنة ثمان وستين وأربعمائة .

انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ١/٥٢٣ ، بغية الوعاة

٢/١٤٥ .

والنقاش والواحدى وأمثال هؤلاء لكثرة ما يرويه من الحديث ويكون ضعيفاً بل موضوعاً^(١).

وكذلك الزمخشري^(٢) والبيضاوى^(٣) وأبو السمود^(٤) فانهم يذكرون في تفاسيرهم في نهاية كل سورة ما ورد في فضلها ، وما لقارئها من الثواب والأجر عند الله ، وهي أحاديث موضوعة باتفاق أهل العلم^(٥) .
أما اسماعيل حقي^(٦) فقد ذكر هذه الموضوعات في تفسيره "روح البيان"

(١) منهاج السنة النبوية ٤/٤ .

(٢) هو : محمود بن عمر بن محمد بن عمر أبو القاسم الزمخشري الحنفي الممتزلي .

له : الكشف في تفسير القرآن ، الفائق في غريب الحديث ، أساس البلاغة ، وغيرها ، توفي سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة .

انظر : تاج التراجم ص ٧١ - ٧٢ ، الفوائد البهية ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٣) هو : عبد الله بن عمر بن محمد بن علي أبو الخير القاضي ناصر الدين البيضاوى الامام النظار .

له : التفسير المسمى "أنوار التنزيل" ، منهاج الأصول ، وغيرها ، توفي سنة خمس وثمانين وستمائة .

انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٨/١٥٧ - ١٥٨ ، الفتح المبين

٢/٨٨ . (٤) هو : محمد بن محمد أبو السمود الحمادى الحنفي الامام العلامة الفهامة مفتي التخت السلطاني .

له : التفسير المسمى "ارشاد العقل السليم" وغيره ، توفي سنة اثنتين وثمانين وتسعمائة .

انظر : الكواكب السائرة ٣/٣٥ - ٣٧ ، العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم ص ٤٣٩ - ٤٤٠ المطبوع مع الشقائق النعمانية .

(٥) نص على ذلك ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٩٠ - ٩١ ، والنووى في التقريب ص ١٨٨ مع التدريب ، والقرطبي في تفسيره ١/٧٨ والتذكار فسي أفضل الأذكار ص ٢٠٩ - ٢١١ .

(٦) هو : اسماعيل حقي بن مصطفى الاستانبولي أصلاً والآيد وسي مولداً البروسوى عالم مشارك في أنواع من العلوم .

من تصانيفه : روح البيان في تفسير القرآن ، تسهيل طريق الأصول في التصوف ، وغيرها ، توفي سنة سبع وثلاثين ومائة وألف .

انظر : معجم المؤلفين ٢/٢٦٦ - ٢٦٧ .

مبررا لروايته لها قائلًا : ان تلك الأحاديث لا تخلو اما أن تكون صحيحة قوية أو ضعيفة أو مكدومة موضوعة . . . الى أن قال : وان كانت موضوعة فقد ذكر الحاكم وغيره أن رجلا من الزهاد انتدب في وضع الأحاديث في فضائل القرآن وسوره ، فقيّل له : فلم فعلت هذا ؟ فقال : رأيت الناس زهدوا في القرآن فأحببت أن أرغبهم فيه ، فقيّل له : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " ^(١) فقال : أنا ما كذبت عليه انما كذبت له . . . أراد أن الكذب عليه يؤدي الى هدم قواعد الاسلام وافساد الشريعة والأحكام ، وليس كذلك الكذب له ، فانه للحث على اتباع شريعته واقتفاء أثره في طريقته ^(٢) .

وهذا غلط جسيم جدا ، واستدلال باطل نعوذ بالله منه ، فالقرآن الكريم غني كل الغنى عن الكذب في فضله وفضل تلاوته وتاليه .

فقلوه : ان المحرم الكذب عليه قد نقضه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله : " من قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار " ^(٤) فهو شامل للكذب عليه وله ، ويشهد لذلك قوله تعالى : (. . . واجتنبوا قول الزور) ^(٥) فانه يشمل باطلاقه تحريم الكذب له وعليه ، وقول الزور مقرون في القرآن

(١) انظر : المدخل في أصول الحديث للحاكم ص ١٠٠ .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٤ من هذه الرسالة .

(٣) انظر : روح البيان في تفسير القرآن ٥٤٧/٣ - ٥٤٨ .

(٤) رواه أحمد ٢٩٧/٥ عن أبي قتادة بلفظ : " اياكم وكثرة الحديث عني من قال علي ، فلا يقولن الا حقا أو صدقا ، فمن قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار " ، والدارمي ٦٧/١ ، وابن ماجه رقم ٣٥ وفيه : " ومن تقول علي ما لم أقل . . . الحديث " .

(٥) الآية ٣٠ من سورة الحج .

بالشرك حيث قال تعالى : (... فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا
(١)
قول الزور) .

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة مفنداً هذا الزعم : والمؤمن لا يتصور منه
الكذب على أقل الناس شأنًا ، فكيف اذا كذب على رسول الله صلى الله عليه
وسلم المبلغ عن الله تعالى ؟ !! ثم زعم ذلك نصرة منه للشريعة المطهرة
وتأييداً لصاحبها !! ولو أبيع مثل هذا المبدأ الضال المضل - الكذب له
صلى الله عليه وسلم - بدعوى الفاية المستحسنة منه لارتفع الأمان عن السنة
المطهرة لاحتمال أن يكون كل حديث منها من ذلك السبيل . (٢)

وقد تقدم الرد على ابن كرام الذى يرى هذا الرأى الباطل . (٣)
وقد توجد الأحاديث الضعيفة في تفاسير الأئمة الكبار كأبي جعفر
ابن جرير وبقي بن مخلد (٤) وابن أبي حاتم ، لكنها قليلة بجانب ما يذكرونه
من الأحاديث الصحيحة والحسنة ، ومع ذلك فانهم يذكرونها بأسانيد هـا ،
فخرجوا من عهدتها .

وقد اعتذر عنهم الطوفي (٥) بأنهم انما أوردوها خشية الضياع ، ولم يلزموا

- (١) الآية ٣٠ من سورة الحج .
(٢) التعليقات الحافلة على الأجمة الفاضلة ص ١٣٤ - ١٣٥ .
(٣) انظر ص ١٠٨ - ١١٠ من هذه الرسالة .
(٤) هو : بقي بن مخلد أبو عبد الرحمن الأندلسي الحافظ ، أحد
الأئمة الأعلام ، الفقيه المجتهد ، الثبت ، المديم النظر .
له : المسند الكبير ، التفسير الكبير الذى قال فيه ابن حزم : أقطع
أنه لم يؤلف في الاسلام مثله ، مات سنة ست وسبعين ومائتين .
انظر : مرآة الجنان ١٩٠/٢ ، شذرات الذهب ١٦٨/٢ - ١٦٩ .
(٥) هو : سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم الطوفي الصرصرى
ثم البغدادي الفقيه الأصولي الحنبلي نجم الدين .
له : مختصر الروضة في أصول الفقه ، الاكسير في علم التفسير ، القواعد
الكبرى والصغرى ، وغيرها ، وله شعراء ، وقد نسب الى التشيع ، مات
سنة ست عشرة وسبعمائة .
انظر : الذيل على طبقات الحنابلة ٣٦٦/٢ - ٣٧٠ ، الدرر الكامنة
٢٤٩/٢ - ٢٥٢ .

من بعدهم بقبولها ، بل تركوا أمر نقدها وتمحيصها الى من بعدهم ، وضرب
لذلك مثلا بصنيع رواة الحديث حيث علّوا في أول الأمر بجمع الروايات كلها
بأسانيدها تاركين أمر التمييز بين صاحبها وضعافها لمن بعدهم من النقاد^(١).

وهذا اعتذار وجيه .

كما توجد الأحاديث الضعيفة بكثرة في كتب الفقه على اختلاف مذاهبها
وقد وعدت سابقا بأن أذكر نماذج من الأحاديث الضعيفة في كتب الفقه^(٢)
واليك شيئا منها :-

أولا : من كتب الحنفية .

- ١- جاء في كتاب " بدائع الصنائع " و " الهداية " ، وغيرهما حديث :
" خللوا أصابعكم كي لا تخللها نار جهنم " .^(٣)
- قال الزيلعي^(٤) : غريب بهذا اللفظ ، وأخرج الدارقطني في سننه
عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خللوا أصابعكم
لا يخللها الله عز وجل يوم القيامة في النار " .^(٥) وفيه يحيى بن ميمون^(٦)

- (١) انظر : الاكسير في علم التفسير للطوفي ص ١٥ - ١٦ .
- (٢) انظر ص ٢٥٦ من هذه الرسالة .
- (٣) انظر : بدائع الصنائع للكاساني ١/١٣١ ، الهداية للمرفياني ٤/١ ، البحر الرائق ١/٢٣ ، غنية المتولي شرح منية المصلي ص ٢٥ .
- (٤) هو : الامام الفاضل المحدث المفيد جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الحنفي .
- له : تخريج أحاديث الهداية ، تخريج أحاديث الكشاف ، وغيرهما ،
مات سنة اثنتين وستين وسبعمائة .
- انظر : لحظ الألفاظ بذييل طبقات الحفاظ لابن فهد المكي
ص ٣٦٢ - ٣٦٣ ، الدر الطالع ١/٤٠٢ .
- (٥) نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي ١/٢٦ .
- (٦) سنن الدارقطني ١/٩٥ .

التصار ، وهو متروك ^(١) .

٢- وجاء في " فتح باب المناية " حديث : " من مسح قفاه مع رأسه وقي من الغل " ^(٢) .

وهو حديث رواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس بلفظ : " مسح الرقبة أمان من الغل " . ذكر ذلك الزبيدي ^(٣) في شرح الاحياء ^(٤) . وأخرجه أبو نعيم عن ابن عمر أنه كان اذا توضأ مسح عنقه ، ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من توضأ ومسح عنقه لم يغفل بالأغلال يوم القيامة " ^(٥) .

وقال النووي : هو حديث موضوع ^(٦) .

٣- وجاء في " شرح فتح القدير " و " تبين الحقائق " حديث عبد الله ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ليلة الجن : " ما في ادوتك؟ قال : نبيذ ، قال : تمر طيبة وما " طهور ^(٧) .

(١) هو : يحيى بن ميمون بن عطاء القرشي أبو أيوب التمار البصري ، نزيل بغداد ، متروك من الثامنة ، مات في حدود التسعين ومائة .

انظر : التقريب ٣٥٩/٢ ، التحليق المغني على سنن الدارقطني ١/٩٥ .

(٢) فتح باب المناية ١/٤٩ .

(٣) هو : الشيخ أبو الفيز محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الشهير بمرتضى الزبيدي الحسيني الحنفي .

له : شرح القاموس ، شرح الاحياء ، الجواهر المنيفة في أدلة مذهب أبي حنيفة ، وغيرها ، توفي سنة خمس ومائتين والفر .

انظر : عجائب الآثار للجبرتي ٢/١٠٣ - ١١٤ .

(٤) انظر : اتحاف السادة المتقين ٢/٣٦٥ ، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار ٢/٤٦ .

(٥) أخبار أصبهان لأبي نعيم ٢/١١٥ .

(٦) المجموع شرح المذهب ١/٤٦٥ .

(٧) انظر : شرح فتح القدير ١/١١٨ ، تبين الحقائق ١/٣٥ ، بدائع

الصنائع ١/١١٥ ، وقد تقدم الحديث مخرجا ص ٣١٢ (حاشية رقم ٦) .

وهو حديث ضعيف لثلاث علل :-

الأولى : جهالة أبي زيد ^(١) .

الثانية : التردد في أبي نزار هل هو راشد بن كيسان أو غيره ^(٢) .

الثالثة : أن ابن مسعود لم يشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن

كما في صحيح مسلم عن علقمة قال : قلت لعبد الله بن مسعود : من كان منكم

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ؟ قال : ما كان معه منا أحد ^(٣) .

ولذلك قال النووي : انه ضعيف باتفاق المحدثين ^(٤) .

٤- وجاء في " كشف الحقائق " و " الاختيار " و " الدر المختار " وغيرها

حديث : " لا مهر أقل من عشرة دراهم " ^(٥) .

وهو حديث رواه الدارقطني عن جابر بن عبد الله بلفظ : " لا تتكحوا

النساء الا الأكفاء ، ولا يزوجهن الا الأولياء ، ولا مهر دون عشرة دراهم " ^(٦) .

وأخرجه البيهقي ، وقال : هذا حديث ضعيف بمرة ^(٧) .

٥- وجاء في " المبسوط " و " حاشية ابن عابدين " حديث ابن البيلماني ^(٨)

(١) انظر : سنن الترمذي بعد حديث رقم ٨٨ .

(٢) مختصر سنن أبي داود للمنذرى ٨٢/١ - ٨٣ .

(٣) رواه مسلم ١٦٩/٤ مع النووي مطولا ، وأبو داود رقم ٨٥ ، والترمذي

بعد حديث ٣٢٥٤ .

(٤) شرح النووي على مسلم ١٦٩/٤ .

(٥) انظر : كشف الحقائق ١٧٣/١ ، الاختيار لتعليل المختار ٣/١٠١ ،

الدر المختار بهامش حاشية الطحطاوى ٤٨/٢ .

(٦) سنن الدارقطني ٢٤٥/٣ .

(٧) سنن البيهقي ١٣٣/٧ .

(٨) هو : عبد الرحمن بن البيلماني مولى عمر ، مدني نزل حران ،

ضعيف من الثالثة .

انظر : تقريب التهذيب ٤٧٤/١ .

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قد قتل معاهداً من أهل الذمة فأمر به ، فضرب عنقه ، وقال : " أنا أولى من وفى بذمته " .^(١)
رواه عبد الرزاق والدارقطني وقال : ابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة
إذا وصل الحديث ، فكيف بما أرسله ، والبيهقي وقال : هذا خطأ من وجهين
ثم ذكرهما .^(٢)

ثانياً : من كتب المالكية .

١- جاء في " المدونة " عن أبي أمانة الباهلي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " في التيمم ضربة للوجه وأخرى للذراعين " .^(٣) رواه الطبراني وفيه : " وضربة لليدين إلى المرفقين " .^(٤)
قال ابن حجر : والحديث مروى من طرق كثيرة ، وكلها ضعيفة .^(٥)
٢- وجاء في " مواهب الجليل على مختصر خليل " حديث عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وقد سخت ماءً في الشمس ، فقال : " لا تفعلين هذا يا حميرا فإنه يورث البرص " .^(٦) وهو حديث رواه الدارقطني والبيهقي ونقل عن ابن عدي : أن خالد بن اسماعيل أبو الوليد المخزومي يضع الحديث على ثقات المسلمين .^(٧)^(٨)

-
- (١) انظر : المبسوط ١٣٢/٢٦ ، حاشية ابن عابدين ٥٣٤/٦ .
(٢) انظر : مصنف عبد الرزاق ١٠١/١٠ ، سنن الدارقطني ١٣٤/٣ - ١٣٥ ، سنن البيهقي ٣٠/٨ - ٣١ .
(٣) المدونة ٤٢/١ .
(٤) مجمع الزوائد للمهيشي ٢٦٢/١ ، وقال : فيه جعفر بن الزبير ، قال فيه شعبة : وضع أربع مائة حديث .
(٥) تلخيص الحبير ١٥١/١ - ١٥٣ .
(٦) مواهب الجليل للحطاب ٧٨/١ .
(٧) هو : خالد بن اسماعيل المخزومي المدني أبو الوليد ، قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به بحال .
انظر : المجروحين ٢٨١/١ ، الميزان ٦٢٧/١ .
(٨) سنن الدارقطني ٣٨/١ ، سنن البيهقي ٦/١ - ٧ .

وقال النووي : ضعيف باتفاق المحدثين ^(١) . وأورده ابن الجوزي في
" الموضوعات " ^(٢) .

٣- جاء في " الشرح الصغير على أقرب المسالك " حديث : أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يقول حال الوضوء : " اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في
داري ، وبارك لي في رزقي ، وقنعني بما رزقتني ، ولا تفتني بما رزيت عني " ^(٣) . وهو
حديث أخرجه ابن السني عن أبي مسعود قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم
وتوضأ فسمعتة يقول : " اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي داري ، وبارك لي في
رزقي " قال : قلت : يا نبي الله لقد سمعتك تدعو بكذا وكذا ، فقال : " وهل
تركن من شيء ؟ " ^(٤) .

وهو حديث ضعيف لانقطاع اسناده ^(٥) ، ولذلك قال ابن القيم : ولم يحفظ
عنه أنه كان يقول على وضوئه شيئاً غير التسمية ، وكل حديث في أذكار الوضوء
الذي يقال عليه فكذب مخلق ، لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً منه ،
ولا علمه لأمنه ، ولا ثبت عنه غير التسمية ^(٦) في أوله ، وقوله : " أشهد أن لا اله
إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين
واجعلني من المتطهرين " ^(٧) في آخره . (٨) وقال ابن العربي : وقد رويت في
الوضوء أذكار تنال في أثناءه ولم تصح ^(٩) .

(١) المجموع شرح المذهب ٨٧/١ ، وانظر : الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي
١٠/١ .

(٢) انظر : الموضوعات لابن الجوزي ٧٨/٢ - ٨٠ .

(٣) الشرح الصغير على أقرب المسالك ١٩٣/١ .

(٤) عمل اليوم والليلة لابن السني ص ٢١ .

(٥) انظر : الفتوحات الربانية لابن علان ٣٣/٢ .

(٦) حديث التسمية أخرجه أحمد ٤١٨/٢ ، أبوداود رقم ١٠١ ، ابن ماجه

رقم ٣٩٩ ، الحاكم ١٤٦/١ ، البيهقي ٤٣/١ .

(٧) رواه بهذا اللفظ الترمذي رقم ٥٥ ، وأصله عند مسلم ١١٨/٣ مع النووي .

(٨) زاد المعاد لابن القيم ١٩٥/١ - ١٩٦ .

(٩) عارضة الأهودي شرح الترمذي ٧٤/١ .

٤- وجاء في كتاب " فتح الرحيم " حديث أبي بن عمار^(١) أنه قال :
يا رسول الله أ مسح على الخفين ؟ قال : " نعم . قال : يوما ، قال : ويومين ،
قال : ويومين ، حتى بلغ سبعا ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وما بدا
لك " .^(٢)
وهو حديث رواه أبو داود وفيه " قال : يوما ، قال : يوما ، قال : ويومين ؟
قال : ويومين ، قال : وثلاثة ، قال : نعم وما شئت " .^(٣) والدارقطني وزاد حتى
بلغ سبعا ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " وما بدا لك " .^(٤)
وهو حديث ضعيف ، قال ابن عبد البر : حديث أبي بن عمار لا يثبت ،
وليس له اسناد قائم .^(٥)
وقال ابن رشد :^(٦) حديث أبي بن عمار نص في ترك التوقيت ، لكن
حديث أبي لم يثبت بعد .^(٧)

(١) هو : أبي بن عمار الأنصاري ، روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم
صلى في بيت أبيه عمارة القبلتين ، ولم يذكره البخاري في تاريخه الكبير ، لأنهم
يقولون : أنه خطأ ، وإنما هو أبو أبي بن أم حرام ، وعمار مختلف فيه .
انظر : الاستيعاب لابن عبد البر ١ / ٧٠ ، تجريد أسماء الصحابة
للذهبي ١ / ٤٠ .
(٢) فتح الرحيم على فقه الامام مالك بالأدلة لمحمد بن أحمد الشنقيطي
٤٩ / ١ - ٥٠ .
(٣) رواه أبو داود رقم ١٥٨ ، وابن ماجه رقم ٥٥٧ .
(٤) سنن الدارقطني ١ / ١٩٨ .
(٥) الاستذكار لابن عبد البر ١ / ٢٧٧ .
(٦) هو : محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي
أبو الوليد الحفيد ، كان متقدما في علوم الفلسفة والطب منسوبا الى البراعة
فيها ، وإدامة الفكر وتدقيق النظر في معانيها .
له : المسائل الطبية ، مناهج الأدلة ، مختصر المستقصى ، وغيرها ،
توفي سنة خمس وتسعين وخمسمائة .
انظر : الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٦ / ٢١ - ٣١ وفيه التشكيك
في نسبة بداية المجتهد له ، المحجب في تلخيص أخبار المغرب ص ٣١٤ - ٣١٦ .
(٧) بداية المجتهد لابن رشد ١ / ٢٥ ، وانظر : المجموع للنووي ١ / ٤٨٤ ،
الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ١ / ٢٦ .

ثالثا : من كتب الشافعية .

١- جاء في " المذهب " حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 " الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء " .^(١)
 رواه الدارقطني مرفوعا ، والبخارى موقوفا على جابر ، قال البيهقي :
 الصحيح أنه موقوف على جابر .^(٢)

٢- وجاء في " فتح العزيز شرح الوجيز " للرافعي حديث ابن عمر
 أنه قال : " صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وكانوا لا يجهرون
 بالتسمية " .^(٣)

رواه الدارقطني^(٤) ، وهو حديث ضعيف .^(٥)

٣- وجاء في " نهاية المحتاج " حديث جابر : " مضت السنة أن في كل

- (١) المذهب للشيرازي ٨٤/١ .
 (٢) سنن الدارقطني ١٧٣/١ ، وفي سنده عبد الباقي بن قانع ضعفه
 البرقاني ، وقال ابن حزم : منكر الحديث تركه أصحاب الحديث جملة . / انظر :
 لسان الميزان لابن حجر ٣٨٣/٣ - ٣٨٤ .
 (٣) صحيح البخارى ٢٨٠/١ مع الفتح بلفظ : " اذا ضحك في الصلاة
 أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء " . وانظر : سنن الدارقطني ١٧٢/١ ، والبيهقي
 ١٤٤/١ ، ومجمع الزوائد ٨٢/٢ .
 (٤) سنن البيهقي ١٤٥/١ ، وقال النووي في المجموع ٦٠/٢ : رفعه
 ضعيف ، وقال ابن حجر في الفتح ٢٨٠/١ : هو صحيح من قول جابر .
 (٥) فتح العزيز شرح الوجيز ٣٢٢/٣ مع المجموع .
 (٦) سنن الدارقطني ٣٠٥/١ .
 (٧) قال الشيخ شمس الحق العظيم آبادي في التعليل المفني على
 سنن الدارقطني ٣٠٥/١ : فيه راويان ضعيفان : جعفر بن محمد بن مروان
 قال الدارقطني : لا يحتج بحديثه ، وأبو الطاهر أحمد بن عيسى قال فيه
 الدارقطني أيضا : كذاب ، كذبه أبو حاتم وغيره .
 وقال ابن حجر في التلخيص ٢٣٤/١ : ومن دون أبي الطاهر
 ضعيف ومجهول .

ثلاثة اماما ، وفي كل أربعين جمعة " .^(١)

رواه الدارقطني والبيهقي وفيهما : " وفي كل أربعين فما فوق ذلك جمعة وأضحى وفطر وذلك أنهم جماعة " .^(٢)

قال البيهقي : هذا الحديث لا يحتج بمثله .^(٣)

٤- وجاء في " فتح الوهاب شرح منهج الطلاب " حديث : " ألا ان صيد وج وعضاهه حرام محرم " .^(٤)

قال النووي : اسناده ضعيف .^(٥)

٥- وجاء في " شرح الجلال المحلي على المنهاج " حديث : " انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت في السمن ، فقال : ان كان جامدا فألقوها وما حولها ، وان كان مائعا فلا تقربوه " .^(٦)

(١) نهاية المحتاج شرح المنهاج ٢/٢٩٣ ، وانظر : حواشي الشرواني على تحفة المحتاج ٢/٤٣٣ .

(٢) الدارقطني ٢/٣-٤ ، البيهقي ٣/١٧٧ .

(٣) سنن البيهقي ٣/١٧٧ ، التلخيص الحبير ٢/٥٥ ، التمليق المغني على سنن الدارقطني ٢/٤ ، وذلك لأن في سننه عبد الميز القرشي ، قال ابن حجر في التلخيص : عبد الميز قال أحمد : اضرب على حديثه ، فانها كذب أو موضوعة ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال الدارقطني : منكر الحديث ، وقال ابن حبان : لا يجوز أن يحتج به .

(٤) انظر : فتح الوهاب لشيخ الاسلام زكريا الأنصاري ١/١٥٤ ، المذهب ١/٢٢٠ ، فتح الميز ٧/٥١٨ - ٥٢٠ ، والحديث تقدم تخريجه ص ٢١٧ - ٢١٨ من هذه الرسالة .

(٥) المجموع شرح المذهب ٧/٤٨٠ .

(٦) شرح الجلال المحلي على المنهاج للنووي ١/٧٦ مع حاشيتي القليوبي وعميرة .

والحديث تقدم تخريجه والكلام عليه ص ٢٠٠ - ٢٠١ من هذه الرسالة .

والحديث ضعيف لأنه محل وعلة في متنه كما تقدم .

قال الترمذی : هو حديث شير محفوظ ، وقال : سمعت محمد بن اسماعيل يقول : هذا خطأ أخطأ فيه معمر .^(١)

رابعاً : من كتب الحنابلة .

١- جاء في " المغني " و " المبدع " حديث علي - رضي الله عنه - :
" السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة " .^(٢)
قال النووي في شرح مسلم : وأما حديث علي - رضي الله عنه - أنه قال :
" من السنة في الصلاة وضع الأكف على الأكف تحت السرة " فضعيف متفق
على تضعيفه .^(٣)

٢- وجاء في " الروض المربع " و " شرح منتهى الارادات " حديث
عبد الله بن أبي أوفى أن النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك - يعني القيام
عند قول المؤذن : قد قامت الصلاة - .^(٤)
رواه البيهقي^(٥) وهو حديث ضعيف لأن في سنده الحجاج بن فروخ ،^(٦)

- (١) انظر : كلام الترمذی في سننه بعد حديث رقم ١٧٩٩ .
(٢) المغني لابن قدامة ٥١٩/١ ، والمبدع لابن خلع ٤٣٢/١ ، والحديث
رواه أبو داود رقم ٧٥٦ ، وأحمد ١١٠/١ ، والدارقطني ٢٨٦/١ ، والبيهقي
٣١/٢ - ٣٢ .
(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ١١٥/٤ .
(٤) الروض المربع شرح زاد المستقنع ٦/٢ ، شرح المنتهى ١٧٢/١ .
(٥) سنن البيهقي ٢٢/٢ .
(٦) هو : حجاج بن فروخ الواسطي ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وضعفه
النسائي ، وقال الذهبي : حدث عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم بأحد يث
مناكير .
انظر : التاريخ ليحيى بن معين ٨٧/٤ ، ميزان الاعتدال ٤٦٤/١ .

وللانقطاع في سنده بين عبد الله بن أبي أوفى - رضي الله عنه - والعوام بن حوشب ،
لأن العوام من الطبقة السادسة^(١) الذين لم يثبت لأحد منهم لقاء أحد من
المصاحبة^(٢) .

٣- وجاء في " هداية الراغب " و " الروض الندي " حديث : " من استجى
من الريح فليس منا " .^(٣)

وقد عزاه الشيخ عثمان بن أحمد النجدي^(٤) في هداية الراغب تيمم
لابن قدامة في المغني^(٥) الى معجم الطبراني الصغير^(٦) وعزاه السيوطي في الجامع
الصغير الى ابن عساكر ، ورمزه بالضعف .^(٧)

- (١) كما في تقريب التهذيب ٨٩/٢ .
(٢) انظر : مقدمة تقريب التهذيب ٦/١ .
(٣) هداية الراغب شرح عمدة الطالب ص ٣٥ ، الروض الندي
شرح كافي المبتدى ص ٢٧ .
(٤) هو الشيخ عثمان بن أحمد بن سعيد بن قائد النجدي ، ولد في
المدينة ونشأ بها ، وقرأ على علماءها ، ثم ارتحل الى دمشق ثم الى مصر .
له : هداية الراغب شرح عمدة الطالب ، حاشية على المنتهى ، مختصر
درة الفواص ، وغيرها ، توفي سنة سبع وتسعين وألف .
انظر : علماء نجد خلال ستة قرون لابن بسام ٦٨٣/٣ - ٦٨٦ .
(٥) انظر : المغني ١٤١/١ - ١٤٢ .
(٦) لم أجده في المطبوع ، كما أنني لم أجده في مجمع الزوائد ، وقد
رواه السهمي في تاريخ جرجان ص ٣٤٦ .
(٧) انظر : الجامع الصغير ٦٠/٦ مع شرحه فيض القدير للمناوي ،
قال المناوي : فيه شرقي بن قطامي ، قال في الميزان : له نحو عشرة أحاديث
فيها مناكير ، وساق هذا منها ، وقال الساجي : شرقي ضعيف ، وفي اللسان
عن النديم كان كذابا .
انظر : فيض القدير ٦٠/٦ ، ميزان الاعتدال ٢٦٨/٢ ، ولسان
الميزان ١٤٢/٣ - ١٤٣ ، والفهرست لابن النديم ص ١٣٨ - ١٣٩ .

فهرس الأعلام

<u>الملم :</u>	<u>رقم الصفحة :</u>
١- أبان بن أبي عياش البصرى	٣١٣
٢- ابراهيم بن عثمان العبسي (أبوشيبة)	١٢٧
٣- ابراهيم بن عمر البقاعي (برهان الدين)	٢٧٧
٣- ابراهيم بن محمد الاسفرائيني	٦٣
٤- ابراهيم بن محمد الحلبي (برهان الدين)	٣٥٦
٥- ابراهيم بن مسلم الهجرى	٢١٩
٦- ابراهيم بن موسى الشاطبي	١٥
٧- ابراهيم بن يزيد الخوزى	٣١٤-٣١٣
٨- ابراهيم بن يزيد النخعي	٨٤
٩- ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني	٣٤٠
١٠- أبي بن عمارة الأنصارى	٣٣١
١١- أحمد بن ادريس القراني	٦٥
١٢- أحمد أمين	٢٨٨
١٣- أحمد بن الحسين البيهقي	١٢٣
١٤- أحمد بن الحسين بن رسلان	١٧٦
١٥- أحمد بن سيار السيارى	٢٦٠
١٦- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (شيخ الاسلام) ...	٤
١٧- أحمد بن عبد الرحيم الدهلوى	٩
١٨- أحمد بن عبد الرحيم العراقي (أبوزرعة)	٣٥٥
١٩- أحمد بن عبد الله الأصبهاني (أبو نعيم)	٣٢٠
٢٠- أحمد بن عبد الله المعجلي	٣٣٩

العلم :	رقم الصفحة :
٢١- أحمد بن علي البغدادي (الخطيب)	٥٩
٢٢- أحمد بن علي الرازي (الجصاص)	١٨
٢٣- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني	٤
٢٤- أحمد بن عمرو البزار	٩١
٢٥- أحمد بن محمد البرقاني	٣٢١
٢٦- أحمد بن محمد الثملي	٣٢٢
٢٧- أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشد بن	٣١٤
٢٨- أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي	٢٣٦
٢٩- أحمد بن محمد الخفاجي (الشهاب)	٢٥٢
٣٠- أحمد محمد شاكر	١٤٠
٣١- أحمد بن محمد الصديق المغربي	٢٢٣
٣٢- أحمد بن محمد الطحاوي	٢٩٠
٣٣- أحمد بن محمد بن عبد ربه	٣٣٨
٣٤- أحمد بن محمد بن هارون الخلال	٢١٩
٣٥- أحمد بن محمد بن هاني الأثرم	٢١٩
٣٦- أحمد بن هارون البرديجي	٣٥٤
٣٧- اسحاق بن عبد الله بن أبي فروة	٨٢
٣٨- اسماعيل بن ابراهيم بن عليقة	٢٣
٣٩- اسماعيل حقي اليروسوي	٣٢٣
٤٠- اسماعيل بن حماد الجوهري	٢
٤١- اسماعيل بن عمر بن كثير	٢٨
٤٢- اسماعيل بن عياش الحمصي	١١٦

العلم :	رقم الصفحة :
٤٣- بركات بن أحمد بن الذهبي (ابن الكيال)	٣٥٧
٤٤- بسر بن عبيد الله الحضرمي	١٨٠
٤٥- بسرة بنت صفوان	١٧٠
٤٦- بقي بن مخلد الأندلسي	٣٢٥
٤٧- بقيقة بن الوليد	٨١
٤٨- ثابت بن موسى الزاهد	١٦٨
٤٩- جابر بن يزيد الجعفي	٣١٠
٥٠- جرير بن حازم الأزدي	١٦٥
٥١- جرير بن عبد الحميد الضبي	٢٠٧
٥٢- جمال الدين بن محمد القاسي	٣٣
٥٣- الحارث بن أسد المحاسبي	٢٢٨
٥٤- الحارث بن شبل البصري	٣١٢
٥٥- الحارث بن عبد الله الأعور	١٦٥
٥٦- حبيب بن حبيب الزيات	١٦١-١٦٠
٥٧- الحجاج بن أرطاة الكوفي	٧٦
٥٨- الحجاج بن رشدين بن سعد	٣١٥
٥٩- الحسن بن أحمد الهمداني (أبو العلاء)	١٠٦
٦٠- الحسن بن دينار التميمي	١٢٨
٦١- الحسن بن ذكوان البصري	٨٩
٦٢- الحسن بن عبد الله العسكري	٣٥٨
٦٣- الحسن بن علي الاسكافي	٩٥
٦٤- الحسن بن محمد الخلال	٨٥

الملم:	رقم الصفحة:
٦٥- الحسن بن محمد الزجاجي	٣٤٨
٦٦- الحسن بن محمد الصاغاني	٣٤٤
٦٧- الحسن بن يسار البصري	٩٢
٦٨- الحسين بن ابراهيم الجوزقاني	٣٢٠
٦٩- الحسين بن علي النيسابوري	٣٤٨
٧٠- الحسين بن محمد الطيبي	٥
٧١- حصين بن عبد الرحمن السلمي	٨٤
٧٢- حفص بن عمر المدني	٣١٤
٧٣- الحكم بن أبان المدني	٣١٤
٧٤- الحكم بن عتيبة الكوفي	٢٢٠
٧٥- حماد بن زيد بن درهم	١٩٢
٧٦- حماد بن سلمة البصري	١٤٤
٧٧- حماد بن عمر النصيبي	١٧٥
٧٨- حماد بن محمد الخطابي	٢٧
٧٩- حمزة بن حبيب الزيات	١٦١
٨٠- حميد الطويل	٥٢
٨١- خالد بن اسماعيل المخزومي	٣٢٩
٨٢- الخليل بن عبد الله الخليلي (أبو يعلى)	١٩٠
٨٣- خليل بن كيكلى الملائي (صلاح الدين)	٧٠
٨٤- داود بن علي الظاهري	٢٩
٨٥- داود بن عمر الأنطاكي	٢٩٩
٨٦- داود بن المحبر بن قحذم	٣١٣

رقم الصفحة :العلم :

٣١١ داود بن يزيد الأودي	٨٧-
١٧٥ ذكوان السمان (أبو صالح)	٨٨-
٣١٢ راشد بن كيسان العبسي	٨٩-
٢٨٦ الربيع بن خثيم	٩٠-
١٤٢ ربيعة بن كعب الأسلمي	٩١-
٢٧٥ رفيع بن مهران الرياحي (أبو العالية)	٩٢-
١٥٥ رؤية بن الفجاج (الشاعر)	٩٣-
١٦٦ زائدة بن قدامة الثقفي	٩٤-
٣٤١ زكريا بن يحيى الساجي	٩٥-
١٧٤ سالم بن عبد الله بن عمر	٩٦-
٣١١ السري بن اسماعيل الكوفي	٩٧-
١١٩ سعد بن طريف الاسكاف	٩٨-
٣٤٢ سعيد بن عثمان بن السكن	٩٩-
٢٣ سعيد بن أبي عروسة	١٠٠-
٣٤١ سعيد بن عمرو البرزعي (أبو عثمان)	١٠١-
١٦٧ سعيد بن أبي مريم	١٠٢-
٦٦ سعيد بن المسيب	١٠٣-
٨ سفيان بن سعيد الثوري	١٠٤-
٨٠ سفيان بن عيينة	١٠٥-
٣٢٥ سليمان بن عبد القوى الطوفي	١٠٦-
٧٣ سليمان بن مهران (الأعمش)	١٠٧-
١٧٥ سهيل بن أبي صالح	١٠٨-

العلم :	رقم الصفحة :
١٠٩- سيف بن عمر التميمي	١١٩
١١٠- شبير أحمد العثماني	٢٢
١١١- شرحبيل بن السمط	١٧٦
١١٢- شريك القاضي	١٦٨
١١٣- شعبة بن الحجاج	٢٣
١١٤- شهاب بن خراش	٣١٣
١١٥- شهردار بن شيرويه الديلمي	٣٢٠
١١٦- صدقة بن خالد الأموي	٥٣
١١٧- صدقة بن موسى الدقيقي	٣١٠
١١٨- صديق حسن خان	٢٣٣
١١٩- الضحاك بن مخلد (أبو عاصم النبيل)	١١٦
١٢٠- الضحاك بن مزاحم	٣١٦
١٢١- طاهر الجزائري	١٥٢
١٢٢- طلحة بن نافع الواسطي	١٦٨
١٢٣- ظفر بن أحمد التهانوي	٨٩
١٢٤- عاصم بن سليمان الأحمول	١٨٧
١٢٥- عاصم بن ضمرة السلولي	١٦٥
١٢٦- عاصم بن عبيد الله العمري	٢٠٧
١٢٧- عاصم بن كليب الجرمي	١٦٦
١٢٨- عامر بن ربيعة المنزى	٢٠٨
١٢٩- عامر بن شراحيل الشعبي	٧٣
١٣٠- عامر بن وائلة (أبو الطفيل)	٢٩٣

العلم :	رقم الصفحة :
١٣١- عائذ الله بن عبد الله الخولاني (أبوادريس) . . .	١٨٠
١٣٢- المباس بن محمد الدوري (أبو الفضل)	٢٤٢
١٣٣- عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج	٨٨
١٣٤- عبد الجبار بن وائل بن حجر	٧٧
١٣٥- عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي	٣٤٩
١٣٦- عبد الحق بن عطية الأشبيلي	٢٧٨
١٣٧- عبد الحي بن عبد الحلیم اللكوى	(ب)
١٣٨- عبد الرحمن بن أحمد بن رجب	٢٢٥
١٣٩- عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي (أبو شامة)	٢٣٠
١٤٠- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي	٥
١٤١- عبد الرحمن بن البيلمانسي	٣٢٨
١٤٢- عبد الرحمن بن علي بن الجوزي	٣٢
١٤٣- عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي	٨
١٤٤- عبد الرحمن بن غنم الأشعري	٥٤ - ٥٣
١٤٥- عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي	٦٧
١٤٦- عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن	٢٨١
١٤٧- عبد الرحمن بن مهدي العنبري	٧
١٤٨- عبد الرحمن بن هرمز (الأعرج)	١٦٧
١٤٩- عبد الرحمن بن يحيى المحلي	٢٥٣
١٥٠- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر	٥٣
١٥١- عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي	٦٢
١٥٢- عبد الرحيم بن الحسين الصراقي	٤٠

رقم الصفحة :العلم :

٨٠	١٥٣- عبد الرزاق بن همام الصنعائي
٢٢٢	١٥٤- عبد العزيز بن أبي رواد
٢٢	١٥٥- عبد العزيز بن صهيب البثاني
١٣٤	١٥٦- عبد العزيز بن عبد السلام (عز الدين)
٩٧	١٥٧- عبد الملي بن محمد اللكوى
١١٣	١٥٨- عبد الكريم بن أبي العوجاء
١٤٩	١٥٩- عبد الكريم بن محمد الرافعي
٣٢١	١٦٠- عبد الله بن ابراهيم الصلوى
٢١٨	١٦١- عبد الله بن أحمد بن حنبل
٢٤٤	١٦٢- عبد الله بن أحمد بن قدامة (موفق الدين)
٦٣- ٦٢	١٦٣- عبد الله بن أحمد النسفي
٩٠	١٦٤- عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي
٣٥	١٦٥- عبد الله بن بريدة بن الحصيب
١٤٣	١٦٦- عبد الله بن أبي حبيبة المدني
١٧٥	١٦٧- عبد الله بن دينار العدوى
١٦٧	١٦٨- عبد الله بن ذكوان (أبو الزناد)
١١٠	١٦٩- عبد الله بن الزبير الحميدى
٣٠٦	١٧٠- عبد الله بن السائب المخزومي
٢٠٨	١٧١- عبد الله بن عامر بن ربيعة
٣١٦	١٧٢- عبد الله بن عبد الرحمن بن طيحة
١٠٣	١٧٣- عبد الله بن عدى الجرجاني
١٨٣	١٧٤- عبد الله بن عكيم الجهني

المعلم :	رقم الصفحة :
١٧٥- عبد الله بن علي بن الجارود	٣٢٠
١٧٦- عبد الله بن عمر البيضاوي	٣٢٣
١٧٧- عبد الله بن عمر المصري	٣١١
١٧٨- عبد الله بن لهيعة	١١٦
١٧٩- عبد الله بن المبارك	١٧٩
١٨٠- عبد الله بن محمد البطلاني	٣٤٩
١٨١- عبد الله بن مسلم بن قتيبة	٢٩٠
١٨٢- عبد الله بن المواز المقرئ	١٠٣
١٨٣- عبد الله بن ميمون القداح	٣١٣
١٨٤- عبد الله بن هاني الأشعري (أبو عامر)	٥٤
١٨٥- عبد الله بن يوسف الجويني	١٠٧
١٨٦- عبد الملك بن عبد الحميد الميموني	٢٤١
١٨٧- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج	٨٩
١٨٨- عبد الملك بن عبد الله الجويني (امام الحرمين)	١٠٧
١٨٩- عبد الملك بن محمد الاستراباذي (أبو نعيم)	٣٤٢
١٩٠- عبد الواحد بن زياد البعدي	١٩٢
١٩١- عبد الوارث بن سعيد المنبري	٢٣
١٩٢- عبد الوهاب بن علي السبكي	٢٨١
١٩٣- عبدة بن سليمان المروزي	٢٣٩
١٩٤- عبيد الله بن زهر الافريقي	٢٤٥
١٩٥- عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (أبو زرعة)	٦٧
١٩٦- عبيد الله بن عدى بن الخيار	٦٠

رقم الصفحة :العلم :

٨٢-٨١ ١٩٧- عبيد الله بن عمرو الرقي
٣٣٥ ١٩٨- عثمان بن أحمد النجدي
٩٩ ١٩٩- عثمان بن جني (النحوي)
٨ ٢٠٠- عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح
٣٠ ٢٠١- عثمان بن عمرو بن الحاجب
٧٢ ٢٠٢- عجلان مولى فاطمة بنت عتبة
١٧٠ ٢٠٣- عروة بن الزبير بن الموام
٢٠٦ ٢٠٤- عطاء بن السائب الثقفي
٥٣ ٢٠٥- عطية بن قيس الكلبي
١١٩ ٢٠٦- عكرمة البربري (مولى ابن عباس)
٢٤ ٢٠٧- علقمة بن وقاص الليثي
(ب) ٢٠٨- علوى بن عباس المالكي
٢٩ ٢٠٩- علي بن أحمد بن حزم
٣٢٢ ٢١٠- علي بن أحمد الواحدى
٣١٩ ٢١١- علي بن حسام الدين المهندي (المتقي)
٢٣٠ ٢١٢- علي بن الحسن بن عساكر
٣٣٧ ٢١٣- علي بن الحسين الأصفهاني (أبو الفرج)
٩٤ ٢١٤- علي بن حمزة الكسائي
٨٠ ٢١٥- علي بن خشرم المروزي
٢٩٣ ٢١٦- علي بن خلف بن بطلال
٢٤٥ ٢١٧- علي بن زيد بن جدعان
٢٦٠ ٢١٨- علي بن سميد العبدي

المعلم :	رقم الصفحة :
٢١٩- علي بن عبد الكافي السبكي	٢٨١
٢٢٠- علي بن عبد الله بن المديني	١٩٧
٢٢١- علي بن عثمان المارديني (ابن التركماني)	٣٤٥
٢٢٢- علي بن أبي علي الآمدي (سيف الدين)	٦٤
٢٢٣- علي بن علي الشجرافلسي	٢٦٢
٢٢٤- علي بن محمد بن سلطان القاري	٤٩
٢٢٥- علي بن محمد بن عراق الكثاني	٣٥١
٢٢٦- علي بن محمد بن القطان الفاسي	١٤٧
٢٢٧- علي بن يزيد الألهماني	٣١٥
٢٢٨- عمرو بن أحمد بن شاهين	٣٣٩
٢٢٩- عمرو بن بدر الموصلي	٣٥٠
٢٣٠- عمرو بن حسن بن دحية الكلبي	١١٢
٢٣١- عمرو بن رسلان البلقيني	٥٠
٢٣٢- عمرو بن صباح بن عمران التميمي	١١٨
٢٣٣- عمرو بن علي المقدسي	٨٣
٢٣٤- عمرو بن فتوح البيهقي	٤٠
٢٣٥- عمرو بن دينار الأثري	١٩٢
٢٣٦- عمرو بن شعيب بن محمد	٢١٩
٢٣٧- عمرو بن شمر الجعفي	٣١٠
٢٣٨- عمرو بن عبد الله السبيعي (أبو اسحاق)	١٦١
٢٤٩- عمرو بن علي الفلاس	٣٤٠
٢٤٠- عمرو بن محمد كرب	١٤٧

رقم الصفحة :المعلم :

١٣٨	٢٤١- عمران بن حطان السدوسي
٩٠	٢٤٢- المصوام بن جوشب الشيباني
١٩٢	٢٤٣- عوسجة المكي مولى ابن عباس
٢٠٠	٢٤٤- عون بن عبد الله بن عتبة
١٥٣	٢٤٥- عياض بن موسى اليحصبي
١٦١	٢٤٦- العيزار بن حريث العبدى
٢١	٢٤٧- عيسى بن أبان (الفقيه)
٣٥٢	٢٤٨- غرس الدين بن محمد الخليلي
١١٤	٢٤٩- غياث بن ابراهيم النخعي
٣١٠	٢٥٠- فرقد بن يعقوب السبخي
٢٤٥	٢٥١- القاسم بن ربيعة الغطفاني
٣١٥	٢٥٢- القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي
٣١١	٢٥٣- القاسم بن عبد الله المصري
١٩٦	٢٥٤- القاسم بن علي الحريري
٢٢	٢٥٥- قتادة بن دعامة السدوسي
٣١٥	٢٥٦- قرة بن عبد الرحمن بن حيويل
١٤٢	٢٥٧- قيس بن أبي حازم البجلي
١٧٦	٢٥٨- كعب بن مرة البهزي
١٦٦	٢٥٩- كليب بن شهاب الجرمي
٢٩٨	٢٦٠- الكمال بن عبد الدمشقي
١٧٩	٢٦١- كناز بن حصين الغنوي (أبو مرثد)
١٨٥	٢٦٢- ليث بن أبي سليم

رقم الصفحة :العلم :

١٤٧ ٢٦٣- مالك بن دينار البصري
٦٠ ٢٦٤- المبارك بن محمد بن الأثير
٣١٣ ٢٦٥- المحبر بن قحذم
١٩١ ٢٦٦- محمد بن ابراهيم التيمي
٣٥٣ ٢٦٧- محمد بن ابراهيم القاوقجي
٤٢ ٢٦٨- محمد بن ابراهيم بن الوزير اليماني
٣٨ ٢٦٩- محمد بن أحمد الأزهرى
٣٤١ ٢٧٠- محمد بن أحمد الدولاىي
٩٦ ٢٧١- محمد بن أحمد الذهبي
٣٣١ ٢٧٢- محمد بن أحمد بن رشد
٦٢ ٢٧٣- محمد بن أحمد السرخسي
٣٥٤ ٢٧٤- محمد بن أحمد بن عبد الهادى
٢٤٧ ٢٧٥- محمد بن أحمد الفتوحي
٣٨ ٢٧٦- محمد بن أحمد القرطبي
٣٤٢ ٢٧٧- محمد بن أحمد القيرواني (أبوالمرب)
٢٤٦ ٢٧٨- محمد بن أحمد المحلي (جلال الدين)
٦٧ ٢٧٩- محمد بن ادريس الحنظلي (أبو حاتم الرازى)
٢٢٥ ٢٨٠- محمد بن اسحاق بن يسار المطلبي
٢٣١ ٢٨١- محمد بن أسعد الدواني (جلال الدين)
١٢٢ ٢٨٢- محمد بن اسماعيل الصنعاني (الأمير)
١٣٠ ٢٨٣- محمد الأمين الشنقيطي
١٤ ٢٨٤- محمد أنور الكشميري

رقم الصفحة :العلم :

١٤٠ محمد بخيت المطيعي
٣٥٣ محمد البشير ظافر الأزهرى
١١٧ محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية
٢٧١ محمد بن بهادر عبد الله الزركشي
٦٥ محمد بن جرير الطبري
٢٧٠ محمد بن جعفر الخزاعي
٥٣ محمد بن جعفر (غندر)
٤٦ محمد بن جماعة الكنائسي
٤٣ محمد بن حبان البستي
٣١٥ محمد بن الحجاج بن رشد بن
٣٢١ محمد بن الحسن النقاش
٢٢٠ محمد بن الحسين (القاضي أبو يعلى)
٣٤٣ محمد بن الحسين الأزدي (أبو الفتح)
١٥٤ محمد بن داود الصيدلاني
١٤٤ محمد بن السائب الكلبي
٨٣ محمد بن سعد (كاتب الواقدي)
١١٣ محمد بن سعيد المصلوب
٢٨٠ محمد بن سليمان الكافيجي
١٢٨ محمد بن سيرين (الامام)
٣٤٥ محمد طاهر الفتني الهندي
٣٥٠ محمد بن طاهر المقدسي (أبو الفضل)
١٣٦ محمد بن الطيب الباقلاني

رقم الصفحة :المعلم :

٤	٣٠٧- محمد بن عبد الرحمن السخاوى
٣٣٧	٣٠٨- محمد بن عبد الرحمن القشيري
١٣٩	٣٠٩- محمد بن عبد الرحمن بن أبي الهادي
٢٥٤	٣١٠- محمد عبد الرزاق حمزة
٢٧٣	٣١١- محمد عبد العظيم الزرقاني
٣٤٠	٣١٢- محمد بن عبد الله بن الهرقى
١٦٠	٣١٣- محمد بن عبد الله الصيرفي
٣٢	٣١٤- محمد بن عبد الله بن العربي
٦٦	٣١٥- محمد بن عبد الله للنيسابوري (الحكيم)
٢١٧	٣١٦- محمد بن عبد الهادي السندی
٢٢٣	٣١٧- محمد بن عبد الواحد السيواسي (ابن المہام)
٧٢	٣١٨- محمد بن عجلان القرشي
٦٠	٣١٩- محمد بن علي البصري (أبو الحسين)
٣١٩	٣٢٠- محمد بن علي الترمذی (الحكيم)
٢٣١	٣٢١- محمد بن علي الشوكاني
٢٤٩	٣٢٢- محمد علي بن علان الصديقي
٤١	٣٢٣- محمد بن علي القشيري (ابن دقيق العيد)
٢٩٤	٣٢٤- محمد بن علي المازري
٢٧٠	٣٢٥- محمد بن علي الواسطي (أبو العلاء)
١٢٣	٣٢٦- محمد بن عمر الرازي (فخر الدين)
٣١٩	٣٢٧- محمد بن عمرو الحقبلي
٣٤	٣٢٨- محمد بن عمرو بن علقمة

رقم الصفحة :المعلم :

١٠٨ محمد بن كرام السجستاني
٢٦٦ محمد بن محمد بن الجزري
٣٢٧ محمد بن محمد الزبيدي
٣٥٢ محمد بن محمد السندروس
٢٢٥ محمد بن محمد بن سيد الناس
٢٤٦ محمد بن محمد الشريفي (الخطيب)
٣٢٣ محمد بن محمد العمادي (أبو السمود)
٦٥ محمد بن محمد الفزالي (أبو حامد)
٣٤٣ محمد بن محمد النيسابوري (الحاكم الكبير)
٣٢٠ محمد بن محمود بن الحسن النجار
٣١٦ محمد بن مروان السدي الصغير
٢٥ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري
٢٢٣ محمد معين بن محمد أمين الهندي
١٠٠ محمد بن موسى الحازمي
١٤٣ محمد بن يحيى بن الحذاق
٣٤٦ محمد بن يحيى الذهلي
١٣٨ محمد بن يزيد السبرك
١٥٧ محمد بن يعقوب الفيروز آبادي
٣٥١ محمد بن يوسف الشامي (شمس الدين)
٣ محمد بن يوسف الكرمانى
٣٢٣ محمود بن عمر الزمخشري
١٤١ مرداس بن مالك الأسلمي

العلم :	رقم الصفحة :
٣٥١- مرة بن شراحيل الهمداني	٣١٠
٣٥٢- مصطفى بن حسني السباعي	٢٩٩
٣٥٣- مظاهر بن أسلم المخزومي	٢٢٠
٣٥٤- المحتضر بن سليمان التيمي	٢٠٦
٣٥٥- محمر بن راشد الأزدي	٨٠
٣٥٦- مغيرة بن مقسم الضبي	٨٤
٣٥٧- مقسم بن بجرة (أو ابن نجدة)	٢٢
٣٥٨- المهدي بن المنصور العباسي (الخليفة)	١١٤
٣٥٩- مهنا بن يحيى الشامي	٢٢٠
٣٦٠- موسى بن طريف الأسد	٨٨
٣٦١- موسى بن عبيدة الرضدي	٢٤١
٣٦٢- موسى بن عقبة الأسد	١٩٩
٣٦٣- ميسرة بن عبد ربه الفارسي	١١٨
٣٦٤- نافع المدني (مولى ابن عمر)	٨٢
٣٦٥- نعيم بن عبد الله المجرم	١٧١
٣٦٦- نهشل بن سعيد الورداني	٣١٦
٣٦٧- نوح بن أبي مريم (أبوعصمة)	١١٣
٣٦٨- هبة الله بن الحسن اللالكائي	٣٢٢
٣٦٩- هشام بن عروة بن الزبير	٨٣
٣٧٠- هشام بن عمار السلمي	٥٣
٣٧١- هشيم بن بشير الواسطي	٨٤
٣٧٢- الوضاح بن عبد الله اليشكري (أبوعوانة)	٢٠٧

رقم الصفحة :المعلم :

٢٠٠ ٣٧٣- وهيب بن خالد بن عجلان
١٩١ ٣٧٤- يحيى بن سعيد الأنصاري
١٤٦ ٣٧٥- يحيى بن سعيد القطان
٢٩ ٣٧٦- يحيى بن شرف النسوي
٢٥٧ ٣٧٧- يحيى بن قراجا الرهاوي (شرف الدين)
٢٢٦ ٣٧٨- يحيى بن محمد الذهلي
٢٤٣ ٣٧٩- يحيى بن محمد المنصوري (أبو زكريا)
١٤٣ ٣٨٠- يحيى بن معين
٣٢٧ ٣٨١- يحيى بن ميمون التمار
٣١١ ٣٨٢- يزيد بن عبد الرحمن الأودي
١٣٩ ٣٨٣- يعقوب بن ابراهيم القاضي (أبو يوسف)
١٩٧ ٣٨٤- يعقوب بن شيبانة
٥٠ ٣٨٥- يوسف بن عبد الرحمن المزني (أبو الحجاج)
٢٩ ٣٨٦- يوسف بن عبد الله بن عبد البر (أبو عمر)
٢٧٠ ٣٨٧- يوسف بن علي الهذلي (أبو القاسم)
٢٠١ ٣٨٨- يونس بن يزيد الأيلي

الكـنـى

٢٠٨ ٣٨٩- أبو حذر الأسلمي
١٦٠ ٣٩٠- أبو زكير يحيى بن محمد
٣١٢ ٣٩١- أبو زيد المخزومي
١١٤ ٣٩٢- أبو سعيد المدائني
٣٤ ٣٩٣- أبو سلمة بن عبد الرحمن

رقم الصفحة :

العلم :

٣١٦ ٣٩٤- أبو صالح باذان أو باندام
٩٢ ٣٩٥- أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود
١٤٥ ٣٩٦- أبو المشراء الداربي
٥٤ ٣٩٧- أبو مالك الأشمري

فهرس الفرق

<u>رقم الصفحة :</u>	<u>الفرقة :</u>
١٣٤	١- الجبرية
١١٣	٢- الخطابية
١٣٥	٣- الخوارج
١٣٦	٤- الرافضة
١٤٦	٥- الزيدية
١١٤	٦- السالمية
١٦	٧- السمنية
١٣٨	٨- الصفرية
١٢٣	٩- الطرقية
١٣٤	١٠- القدرية
١٣٨	١١- القمدية
١٣٤	١٢- المجسمة
١٣٤	١٣- المرجئة
١٤٦	١٤- المعتزلة

فهرس المراجع

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الابانة عن معاني القراءات - لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، الطبعة الأولى ، دار المأمون للتراث سنة ١٣٩٩ ، بتحقيق : الدكتور محيي الدين رمضان .
- ٣- الابداع في مضار الابداع - للشيخ علي محفوظ ، الطبعة الخامسة ، مطابع دار الكتاب العربي بمصر .
- ٤- ابن حنبل حياته وعصره وفقهه - للشيخ محمد أبوزهرة ، مطبعة دار الحماي بمصر .
- ٥- اتحاف السادة المتقين بشرح أسرار احياء علوم الدين - لمحمد ابن محمد الحسيني الزبيدي ، الطبعة الأولى ، المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١١ .
- ٦- الاتقان في علوم القرآن - للحافظ جلال الدين السيوطي ، الطبعة الأولى ، مطبعة المشهد الحسيني ، سنة ١٣٨٧ ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم .
- ٧- اتمام الدراية لقراء النقاية - لجلال الدين السيوطي ، مطبوع بهامش مفتاح العلوم للسكاكي ، بالمطبعة الميمنية ، لمصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣١٨ .
- ٨- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة - للامام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي ، نشر : مكتب المطبوعات الاسلامية بحلب ، سنة ١٣٨٤ ، بتحقيق : الشيخ عبد الفتاح أبو غدة .
- ٩- الاحكام في أصول الأحكام - لسيف الدين الآمدي ، الطبعة الأولى ، مطبعة النور بالرياض ، سنة ١٣٨٧ .

- ١٠- الاحكام في أصول الأحكام - لأبي محمد علي بن حزم الظاهري،
مطبعة العاصمة بالقاهرة ، الناشر : زكريا علي يوسف .
- ١١- أحكام القرآن - لأبي بكر محمد بن عبد الله بن الصري المالكي ،
الطبعة الثانية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، بمصر ، سنة ١٣٨٢ ،
تحقيق : علي محمد البجاوي .
- ١٢- احياء علوم الدين - لأبي حامد محمد بن محمد الفزالي ، مطبعة
دار احياء الكتب العربية بمصر .
- ١٣- أخبار أبي حنيفة وأصحابه - للقاضي أبي عبد الله حسين بن علي
الصيمري ، طبع بمطبعة المعارف الشرقية ، بحيدآباد ، الهند ،
سنة ١٣٩٤ .
- ١٤- أخبار القضاة - لوكيع محمد بن خلف بن حيان ، مطبعة عالم الكتب ،
بيروت .
- ١٥- اختصار علوم الحديث - للحافظ اسماعيل بن كثير ، الطبعة الثالثة ،
دار التراث ، القاهرة سنة ١٣٩٩ ، مع الباحث الحديث .
- ١٦- اختلاف الحديث - للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، طبع ضمن
المجلد الثامن من كتاب الأم ، الطبعة الأولى ، شركة الطباعة
الفنية المتحدة سنة ١٣٨١ ، تصحيح : الشيخ محمد زهري النجار .
- ١٧- الاختيار لتعليل المختار - لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي ،
الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، بمصر ، سنة
١٣٧٠ .
- ١٨- أدباء ما وجب من بيان وضع الوضعين في رجب - لأبي الخطّاب
عمر بن حسن بن دحية الكلبي ، مخطوط في مكتبة الشيخ
سليمان بن صالح البسام ، عنيزة رقم ١٠١ .

- ١٩- آداب الشافعي ومناقبه - للامام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ،
تحقيق : الشيخ عبد الفتحي عبد الخالق ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٠- أدب الاملاء والاستملاء - للامام أبي سعد السمعاني ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة ١٤٠١ .
- ٢١- الأدب المفرد - لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري ، مطبوع مع شرحه فضل الله الصمد ، بمطابع الارشاد الحديثة ، حمص ، سنة ١٣٨٨ .
- ٢٢- الأذكار - لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، مطبوع مع شرحه الفتوحات الربانية ، مطبعة السعادة ، القاهرة سنة ١٣٤٧ .
- ٢٣- الأربعين النووية - للامام النووي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر .
- ٢٤- ارشاد الساري شرح صحيح البخاري - لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني ، الطبعة السادسة ، المطبعة الكبرى الأميرية ، بيولاقي ، سنة ١٣٠٤ .
- ٢٥- ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول - لمحمد بن علي الشوكاني ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ، سنة ١٣٥٦ .
- ٢٦- ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الأولى . المكتب الاسلامي ، بيروت ، سنة ١٣٩٩ .
- ٢٧- أساس البلاغة - لمحمود بن عمر الزمخشري ، مطبعة دار الكتب المصرية ، سنة ١٣٤١ .
- ٢٨- الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار - لأبي عمر يوسف بن عبد البر ،

- تحقيق : الأستاذ علي النجدي ناصف ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ،
سنة ١٣٩١ .
- ٢٩- الاستيعاب في معرفة الأصحاب - لابن عبد البر ، تحقيق : علي محمد
البجاوي ، مطبعة نهضة مصر .
- ٣٠- أسد الغابة في معرفة الصحابة - لأبي الحسن علي بن محمد بن الأثير ،
مطبعة الشعب .
- ٣١- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة - لملي القاري ، تحقيق : الشيخ
محمد الصباغ ، مطابع دار القلم . بيروت ، سنة ١٣٩١ .
- ٣٢- الاشتقاق - لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، مطبعة السنة
المحمدية سنة ١٣٧٨ .
- ٣٣- الاصابة في تمييز الصحابة - للحافظ أحمد بن علي بن حجر ،
تحقيق : علي محمد البجاوي ، مطبعة نهضة مصر .
- ٣٤- اصلاح المساجد من البدع والموائد - للشيخ جمال الدين القاسمي ،
المطبعة السلفية بمصر . سنة ١٣٤١ .
- ٣٥- اصلاح المنطق - لأبي يوسف يعقوب بن اسحاق بن السكيت ، تحقيق :
أحمد شاکر ، عبد السلام هارون ، مطبعة دار المعارف ، مصر .
- ٣٦- أصول البزدي - لفخر الاسلام البزدي ، مطبوع بهامش شرحه
كشف الأسرار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، سنة ١٣٩٤ .
- ٣٧- أصول السرخسي - لمحمد بن أحمد السرخسي ، حققه : أبو الوفاء
الأفغاني ، مطابع دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٢ .
- ٣٨- أضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن - لمحمد الأمين الشنقيطي ،
مطبعة المدني بمصر ، سنة ١٣٨٢ .

- ٣٩- أضواء على السنة المحمدية - تأليف : محمود أبو رية ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر .
- ٤٠- الاعتصام - لابراهيم بن موسى الشاطبي ، مطبعة محمد بمصر .
- ٤١- الاعلام - لخير الدين الزركلي ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٣٨٩ .
- ٤٢- اعلام الموقعين عن رب العالمين - لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، تحقيق : عبد الرحمن الوكيل ، مطبعة المدني . القاهرة ، سنة ١٩٦٩ .
- ٤٣- الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ - لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، سنة ١٣٩٩ .
- ٤٤- اظافة اللهفان من مصاديد الشيطان - لابن القيم ، تحقيق : الشيخ محمد حامد الفقي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، سنة ١٣٥٧ .
- ٤٥- الأغاني - لأبي الفرج الأصبهاني ، مطبعة التقدم ، مصر ، تصحيح : الشيخ أحمد الشنقيطي .
- ٤٦- الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط - لبرهان الدين ابراهيم بن محمد الحلبي سبط ابن المصمعي ، مطبوع ضمن المجموعة الكمالية رقم (٢) ، الناشر : مكتبة المعارف - الطائف .
- ٤٧- الاقتراح في فن الاصطلاح - لتقي الدين محمد بن علي بن دقيق العيد ، مخطوط ، مكتبة برلين ، ألمانيا .
- ٤٨- الاكسير في علم التفسير - لسليمان بن عبد القوي الطوفي ، تحقيق : الدكتور عبد القادر حسين ، المطبعة النموذجية ، الناشر : مكتبة الآداب بالقاهرة .
- ٤٩- اكمال اكمال المعلم شرح صحيح مسلم - لمحمد بن خلفه الوشتاني الأبي ، دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان .

- ٥٠- الاكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكسنى والأنساب - للأمير أبي نصر علي بن هبة الله بن مأكولا ، تصحيح : الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المحلي ، الطبعة الأولى ، بمطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد - الدكن ، الهند ، سنة ١٣٨١ .
- ٥١- ألفية السيوطي في مصطلح الحديث - لجلال الدين السيوطي ، بشرح الشيخ : أحمد شاکر ، الناشر : دارالمعرفة ، بيروت .
- ٥٢- اللامع الى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع - للقاضي عیاض ابن موسى اليحصبي ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، الطبعة الأولى ، مطبعة السنة المحمدية ، عابدين ، سنة ١٣٨٩ .
- ٥٣- الأم - للإمام محمد بن ادريس الشافعي ، تصحيح الشيخ محمد زهري النجار ، الطبعة الأولى ، شركة الطباعة الفنية - القاهرة ، سنة ١٣٨١ .
- ٥٤- انباء الخمر بأبناء العمر - للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، الطبعة الأولى ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد ، الهند ، سنة ١٣٨٧ .
- ٥٥- انباء الرواة على أنباء النحاة - لأبي الحسن بن علي القطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة دارالكتب المصرية ، سنة ١٣٦٩ .
- ٥٦- الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل - لأبي اليمن مجير الدين الحنبلي ، الناشر : مكتبة المجتنب ، عمان ، سنة ١٩٧٣ .
- ٥٧- الأنساب - لأبي سمد عبد الكريم بن محمد السمعاني ، الطبعة الأولى ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد ، الهند . سنة ١٣٨٢ .
- ٥٨- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف - لملي بن سليمان المرادوى ،

تحقيق : محمد حامد الفقي ، الطبعة الأولى ، مطبعة السنة المحمدية ،
سنة ١٣٧٤ .

٥٩- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل
والمجازفة - للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المملي ، المطبعة السلفية
بالقاهرة ، سنة ١٣٧٨ .

٦٠- ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون - للمؤرخ اسماعيل باشا
ابن محمد أمين ، الناشر : مكتبة المشنى ، بغداد .

٦١- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث - للشيخ أحمد محمد شاكر ،
الطبعة الثالثة ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، سنة ١٣٩٩ .

٦٢- الباعث على انكار البدع والحوادث - لأبي عبد الرحمن المعروف بأبي شامة
الشافعي ، تصحيح : محمد فؤاد مقارة ، مطابع دار الأصفهاني وشركاه ،
جدة .

٦٣- بانث سعاد - قصيدة كعب بن زهير ، مطبوعة مع شرحها مصدق
الفضل لشهاب الدين الهندي ، الطبعة الأولى ، مطبعة دائرة
المعارف النظامية ، حيدرآباد ، الهند .

٦٤- البحر الرائق شرح كنز الدقائق - لزين الدين بن نجيم الحنفى ،
الطبعة الثانية بالأوفست ، دار المعارف ، بيروت .

٦٥- بحوث في تاريخ السنة المشرفة - للدكتور أكرم ضياء العمرى ، الطبعة
الثالثة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، سنة ١٣٩٥ .

٦٦- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - لعلاء الدين الكاساني الحنفى ،
مطبعة العاصمة بالقاهرة .

٦٧- بداية المجتهد ونهاية المقتصد - لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد .

تحقيق : محمد سالم محيسن - شعبان محمد اسماعيل ، مطبعة الفجالة
الجديدة ، القاهرة ، سنة ١٣٩٤ .

- ٦٨- البداية والنهاية في التاريخ - المحافظ عماد الدين بن كثير ، تحقيق : محمد عبد العزيز النجار ، مطبعة الفجالة الجديدة .
- ٦٩- البدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع - للقاضي محمد بن علي الشوكاني ، الطبعة الأولى ، مطبعة السمادة ، القاهرة ، سنة ١٣٤٨ .
- ٧٠- بذل المجهود في حل سنن أبي داود - للمحدث خليل أحمد السهارنفوري ، مطبعة ندوة العلماء ، لكهنؤ ، الهند سنة ١٣٩٢ .
- ٧١- البرهان في أصول الفقه - لامام الحرمين أبي المحالي الجوهني ، الطبعة الأولى ، مطابع الدوحة الحديثة ، سنة ١٣٩٩ ، تحقيق : الدكتور عبد المظيم الديب .
- ٧٢- البرهان في علوم القرآن - لبدر الدين الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الأولى ، دار احياء التراث العربية ، سنة ١٣٧٦ .
- ٧٣- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز - لمجد الدين الفيروزآبادي ، تحقيق : محمد علي النجار ، نشر : المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بمصر ، سنة ١٣٨٣ .
- ٧٤- بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس - لأحمد بن يحيى الضبي ، دارالكتاب العربي ، سنة ١٩٦٧ .
- ٧٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الأولى . مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ، سنة ١٣٨٤ .
- ٧٦- البلغة في تاريخ أئمة اللغة - لمجد الدين الفيروزآبادي ، تحقيق : محمد المصري ، نشر : وزارة الثقافة ، دمشق ، سنة ١٣٩٢ .
- ٧٧- بلوغ المرام من أدلة الأحكام - لابن حجر العسقلاني ، مطبوع مع شرحه سبل السلام بمطابع جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .

- ٧٨- تاج التراجم في طبقات الحنفية - للشيخ زين الدين قاسم بن قطلوبغا،
مطبعة الماني ، بغداد ، سنة ١٩٦٢ .
- ٧٩- تاج العروس من جواهر القاموس - لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي ،
الطبعة الأولى ، المطبعة الخيرية ، مصر ، سنة ١٣٠٦ .
- ٨٠- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول - لصديق
ابن حسن خان ، الطبعة الثانية . المطبعة الهندية العربية ،
سنة ١٣٨٣ .
- ٨١- التاريخ - للإمام يحيى بن معين ، تحقيق : الدكتور أحمد محمد
نور سيف ، الطبعة الأولى ، جامعة الملك عبد العزيز ، سنة ١٣٩٩ .
- ٨٢- تاريخ آداب اللغة العربية - لجورجي زيدان ، مطبعة الهلال ،
سنة ١٩٣١ .
- ٨٣- تاريخ الأدب العربي - لكارل بروكلمان ، نقله الى العربية : عبد الحليم
النجار ، الطبعة الرابعة ، مطابع دار المعارف بمصر .
- ٨٤- تاريخ الاسلام وطبقات المشاهير والأعلام - للحافظ شمس الدين
الذهبي ، عني بتحقيقه : حسام الدين القدسي ، مطبعة القدسي .
- ٨٥- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم - لأبي حفص عمر
ابن شاهين ، تحقيق : صالح بن عبد الله المحطوب ، مطبوع على
الاستئصال ، رسالة ماجستير .
- ٨٦- تاريخ أصبهان - لأبي نعيم الأصبهاني ، طبع بمدينة ليدن بمطبعة
بريل سنة ١٩٣٤ .
- ٨٧- تاريخ بغداد - للخطيب أحمد بن علي البغدادي ، تصوير : المكتبة
السلفية بالمدينة المنورة .
- ٨٨- تاريخ التراث العربي - للدكتور فؤاد سزكين ، نقله الى العربية

- محفوظ فهدى حجازى ، وفيه أبو الفضل ، مطابع الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، سنة ١٩٧٧ .
- ٨٩- تاريخ جرجان - لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي ، الطبعة الثانية ،
مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيد رآباد ، الهند ، سنة ١٣٨٧ .
- ٩٠- تاريخ الخلفاء - لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد محي الدين
عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، سنة ١٣٧٨ .
- ٩١- تاريخ خليفة بن خياط المصفرى ، تحقيق : أكرم ضياء الممرى ، الطبعة
الثانية ، مطبعة محمد هاشم الكتبي ، سنة ١٣٩٧ .
- ٩٢- التاريخ الصغير - للإمام محمد بن اسماعيل البخارى ، تحقيق : محمود
ابراهيم زايد ، الطبعة الأولى ، دار الوعي بحلب ، سنة ١٣٩٧ .
- ٩٣- تاريخ قضاة الأندلس - لأبي الحسن النهايى الأندلسي ، نشر:
المكتب التجارى ، بيروت .
- ٩٤- التاريخ الكبير - للإمام محمد بن اسماعيل البخارى ، طبع بالهند
تحت مراقبة الدكتور عبد الحميد خان .
- ٩٥- تاريخ المذاهب الاسلامية - للشيخ محمد أبو زهرة ، دار الثقافة
العربية للطباعة ، بمصر .
- ٩٦- تأويل مختلف الحديث - لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ،
تصحيح الشيخ : محمد زهرى النجار ، دار القومية العربية للطباعة
والنشر ، سنة ١٣٨٦ .
- ٩٧- التبيين لأسماء المدلسين - لبرهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي ،
مطبوع ضمن المجموعة الكمالية رقم ٢ ، الناشر : مكتبة المعارف ، الطائف .
- ٩٨- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق - لعثمان بن علي الزيلعي الحنفي ،
الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية الكبرى ، بولاق ، سنة ١٣١٣ .

- ٩٩- تبين المعجب بما ورد في فضل رجب - للحافظ ابن حجر العسقلاني ،
الطبعة الأولى ، مطبعة السنة المحمدية سنة ١٩٧١ .
- ١٠٠- تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري - لأبي القاسم
ابن عساكر ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ١٠١- تنمة المختصر في أخبار البشر - لعمر بن الوردى ، الطبعة الأولى ،
دار المعرفة ، بيروت ، سنة ١٣٨٩ .
- ١٠٢- تجريد أسماء الصحابة - لشمس الدين الذهبي ، الناشر : دار المعرفة
للطباعة والنشر ، بيروت .
- ١٠٣- تحذير الخواص من أكاذيب القصص - لجلال الدين السيوطي ، تحقيق :
الشيخ محمد الصباغ ، الطبعة الثانية ، المكتب الاسلامي ، سنة ١٣٩٤ .
- ١٠٤- التحرير في أصول الفقه - لكمال الدين ابن الهمام الحنفي ، مطبعة
مصطفى البابي الحلبي ، بمصر ، سنة ١٣٥١ .
- ١٠٥- تحفة الأهودى بشرح جامع الترمذى - لأبي العلى محمد المباركسورى ،
الطبعة الثانية ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، سنة ١٣٨٥ .
- ١٠٦- تحفة الأشراف بمصرفة الأطراف - لجمال الدين أبي الحجاج المزى ،
صححه وعلق عليه : عبد الصمد شرف الدين ، الطبعة الأولى ، نشرته :
الدار القيمة ، بهوندى ، بمباى ، الهند ، سنة ١٣٨٤ .
- ١٠٧- التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثة - للقاضي حسين
ابن محسن الأنصارى ، مطبوع في آخر المعجم الصغير للطبراني ، دار
النصر للطباعة ، سنة ١٣٨٨ .
- ١٠٨- تحفة المودود بأحكام المولود - لشمس الدين ابن القيم ، تحقيق :
عبد القادر الأرناؤوط ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار البيان ، سنة ١٣٩١ .

١٠٩- تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى - لجلال الدين السيوطي ،

تحقيق : الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ، الطبعة الأولى ، مكتبة

القاهرة ، سنة ١٣٧٩ .

١١٠- التذكار في أفضل الأذكار - لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ،

تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ، ابراهيم الأرناؤوط ، مكتبة دارالبيان ،

دمشق .

١١١- تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجيب في الطب - لسدادود

الأططائي ، الطبعة الأولى ، المطبعة العثمانية المصرية ، سنة ١٣٥٦ .

١١٢- تذكرة الحفاظ - لشمس الدين الذهبي ، الطبعة الرابعة ، مطبعة

دائرة المعارف العثمانية ، خيدرآباد ، الهند ، سنة ١٣٨٨ .

١١٣- تذكرة الموضوعات - لمحمد طاهر الفتني الهندي ، نسخة مصورة

بدون تاريخ ولم يذكر اسم المطبعة ، ولا الناشر .

١١٤- تراجم الأعيان من رجال شرح معاني الآثار - للشيخ محمد أيوب

المظاهري ، مكتبة اشاعة العلوم ، سهارنפור ، الهند .

١١٥- ترتيب المدارك وتقريب المسالك - للقاضي عياض بن موسى اليحصبي ،

تحقيق : أحمد بوكير محمود ، نشر : مكتبة الحياة ، بيروت ، سنة ١٣٨٧ .

١١٦- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة - للحافظ ابن حجر ،

تحقيق : الشيخ عبد الله هاشم اليماني ، دارالمحاسن للطباعة ،

مصر ، سنة ١٣٨٦ .

١١٧- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس - لابن حجر ،

تحقيق : أحمد بن علي سير المباركي ، طبع ضمن العدد الثالث

من مجلة كلية أصول الدين ، عام ١٤٠٠ - ١٤٠١ .

- ١١٨- التحقيقات - لأبي الحسن علي بن محمد الشريف الجرجاني ، المطبعة
الرسدية بالجمهورية التونسية .
- ١١٩- التخليق السعفي على سنن الدارقطني - لأبي الطيب محمد شمس الحق
العظيم آبادي ، مطبوع مع سنن الدارقطني ، تصحيح : السيد
عبد الله هاشم النيماني ، مطابع دار المحاسن ، القاهرة ، سنة ١٣٨٦ .
- ١٢٠- التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة - للشيخ عبد الفتاح أبو غدة ،
مطبوع مع الأجوبة الفاضلة ، الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية ،
حلب ، سنة ١٣٨٤ .
- ١٢١- تفسير الطبري - لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق وتعليق :
الشيخ مخلد شاكر ، مطبعة دار المعارف ، مصر ،
- ١٢٢- تفسير القرآن العظيم - لعماد الدين اسماعيل بن كثير ، الطبعة
الأولى ، دار الأندلس للطباعة ، بيروت . سنة ١٣٨٥ .
- ١٢٣- تفسير القرطبي - لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، الطبعة
الأولى ، مطبعة دار الكتب المصرية ، سنة ١٣٥٣ .
- ١٢٤- التفسير الكبير - لفخر الدين الرازي ، الطبعة الثانية ، الناشر : دار
الكتب العلمية ، طهران .
- ١٢٥- التفسير والمفسرون - للشيخ محمد حسين الذهبي ، الطبعة الأولى ،
مطبعة دار الكتب الحديثة ، سنة ١٣٨١ .
- ١٢٦- التقريب - للإمام النووي ، مطبوع مع شرحه تدريب الراوي ، الطبعة
الأولى سنة ١٣٧٩ .
- ١٢٧- تقريب التهذيب - لأحمد بن علي بن حجر ، الطبعة الثانية ،
تحقيق : الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار المعرفة ، بيروت ،
سنة ١٣٩٥ .

- ١٢٨- تقييد العلم ، للخطيب أحمد بن علي الهفلاوى ، تحقيق : يوسف المشى ، الطبعة الثانية ، دار أحياء السنة النبوية ، سنة ١٩٧٤ .
- ١٢٩- التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح - لزين الدين عبد الرحيم المراقي ، الطبعة الأولى ، نشر : المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، سنة ١٣٨٩ .
- ١٣٠- التكملة لوفيات النقلة - لزكي الدين عبد العظيم المنذرى ، تحقيق : الدكتور بشار عواد معروف ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت . سنة ١٤٠١ .
- ١٣١- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية - للحسن ابن محمد الصفاني ، تحقيق : عبد الحليم الطحاوى ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة . سنة ١٩٧٠ .
- ١٣٢- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - لأحمد بن علي ابن حجرالمستقلاني ، تصحيح الشيخ عبد الله هاشم اليماني ، شركة الطباعة الفنية ، القاهرة ، سنة ١٣٨٤ .
- ١٣٣- تلخيص المستدرك - للحافظ شمس الدين الذهبي ، مطبوع بذييل المستدرك ، الناشر : مكتبة ومطابع النصر الحديثة ، الرياض .
- ١٣٤- التلخيص في علوم البلاغة - لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني ، ضبط وشرح : الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر .
- ١٣٥- تلخيص فهم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير - لأبي الفرج ابن الجوزي ، المطبعة النموذجية ، نشر : مكتبة الآداب ، القاهرة .
- ١٣٦- التمهيد لما في الموطأ من المحاني والأسانيد - لأبي عمير ابن عبد البر ، تحقيق : مصطفى العلوى ومحمد البكرى ، مطبعة فضالة المحمدية ، المغرب .

- ١٣٧- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة - لعلي
ابن محمد بن عراق الكفائي ، تصحيح عبد الله بن الصديق الغماري
و عبد الوهاب عبد اللطيف ، مطبعة عاطف ، القاهرة .
- ١٣٨- تنقيح الأنظار - لمحمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني ، مطبوع
مع شرحه توضيح الأفكار بمطبعة السعادة ، مصر . سنة ١٣٦٦ .
- ١٣٩- تهذيب الأسماء واللغات - لأبي زكريا النووي ، إدارة الطباعة
المطبعة بمصر .
- ١٤٠- تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر - هذبه الشيخ عبد القادر بدران ،
الطبعة الثانية ، دار المسيرة ، سنة ١٣٩٩ .
- ١٤١- تهذيب التهذيب - لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، الطبعة
الأولى بمطبعة دائرة المعارف النظامية ، حيدرآباد . الهند ، سنة
١٣٢٥ .
- ١٤٢- تهذيب سنن أبي داود - لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ،
تحقيق : أحمد شاکر و محمد حامد الفقي ، مطبوع مع مختصر
المندري وشرح الخطابي ، مطبعة أنصار السنة المحمدية ، سنة ١٣٦٧ .
- ١٤٣- تهذيب الفروق والقواعد الستية - للشيخ محمد علي بن حسين المالكي ،
مطبوع بهامش الفروق للقرافي ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار احياء
الكتب العربية ، سنة ١٣٤٤ .
- ١٤٤- تهذيب الكمال - للشيخ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المسري ،
مخطوط .
- ١٤٥- تهذيب اللغة - لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، تحقيق : عبد السلام
هارون ، دار القومية العربية للطباعة ، سنة ١٣٨٤ .
- ١٤٦- توجيه النظر الى أصول الأثر - للشيخ طاهر بن صالح الجزائري ، نشر:
المكتبة العلمية ، المدينة المنورة .

- ١٤٧- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار - لمحمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني ، تحقيق : الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، مصر ، سنة ١٣٦٦ .
- ١٤٨- تيسير التحرير شرح التحرير لابن الهمام - لمحمد أمين المصروف بأمير بادشاه الحنفي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، سنة ١٣٥٠ .
- ١٤٩- تيسير مصطلح الحديث - للدكتور محمود الطحان ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدينة ، الرياض ، سنة ١٣٩٦ .
- ١٥٠- الثقات - لمحمد بن حبان البستي ، الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد ، الهند ، سنة ١٣٩٣ .
- ١٥١- جامع الأصول في أحاديث الرسول - لمجد الدين المبارك بن الأثير ، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ، نشر : الحلواني ، الملاح ، دارالبيان ، سنة ١٣٨٩ .
- ١٥٢- جامع بيان العلم وفضله - لأبي عمر يوسف بن عبد البر ، الطبعة الأولى ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر .
- ١٥٣- جامع التحصيل في أحكام المراسيل - لصلاح الدين خليل العلاسي ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، الطبعة الأولى ، السدار المصرية للطباعة ، بغداد ، سنة ١٣٩٨ .
- ١٥٤- الجرح والتعديل - لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم السرازي ، الطبعة الأولى ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد ، الهند ، سنة ١٣٧١ .
- ١٥٥- جزء رفع اليدين في الصلاة - للإمام محمد بن اسماعيل البخاري ، نشره الشيخ محمد مخدم ، باسم : قرة العيينين ، مطبعة الامام .

- ١٥٦- جزء القراءة خلف الامام - للامام البخارى ، نشر : جمعيت محمدى
بمبى .
- ١٥٧- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين - للشيخ نعمان الآلوسى ، مطبعة
المدني ، مصر ، سنة ١٣٨١ .
- ١٥٨- جماع العلم - للامام محمد بن ادريس الشافعي ، مطبوع ضمن المجلد
السابع من كتاب الأم ، تصحيح : الشيخ محمد زهري النجار ، الطبعة
الأولى ، شركة الطباعة الفنية ، سنة ١٣٨١ .
- ١٥٩- جمع الوسائل في شرح الشرائع - لعلي بن سلطان القارى ، الطبعة
الأولى ، المطبعة الأدبية ، مصر ، سنة ١٣١٧ .
- ١٦٠- جمهرة الأولياء وأعلام أهل التصوف - لمحمود المنوفي الحسيني ، الطبعة
الأولى ، مطبعة المدني ، سنة ١٣٨٧ .
- ١٦١- جمهرة اللغة - لأبي بكر محمد بن دريد الأزدي ، الطبعة الأولى ،
مطبعة دائرة المعارف ، هيدراآباد ، الهند ، سنة ١٣٤٤ .
- ١٦٢- الجواهر المضية في طبقات الحنفية - لعبد القادر بن محمد القرشي ،
تحقيق : عبد الفتاح الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر ،
سنة ١٣٩٨ .
- ١٦٣- حاشية الأجهوري على شرح البيهقونية - للشيخ عطية الأجهوري ،
الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، سنة ١٣٦٨ .
- ١٦٤- حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج - لأبي الضياء نور الدين
الشيرازي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، سنة ١٣٥٧ .
- ١٦٥- حاشية الشرواني على تحفة المحتاج - لعبد الحميد الشرواني ، تصوير
دار الفكر ، بيروت .

- ١٦٦- حاشية ابن عابدين على الدر المختار - للشيخ محمد أمين بن عابدين ،
الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ، سنة ١٣٨٦ .
- ١٦٧- حاشية لقط الدرر على شرح نخبة الفكر - لمبد الله بن حسين
السمين العدوي ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى الحلبي ، سنة
١٣٥٦ ، مصر .
- ١٦٨- حاشية المقنع في فقه الامام أحمد بن حنبل - للشيخ سليمان
ابن عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، المطبعة السلفية .
- ١٦٩- الحاوي الكبير في الطب - لأبي بكر محمد بن زكريا الرازي ، الطبعة
الثانية ، مطبعة دائرة المعارف ، حيدرآباد ، الهند ، سنة ١٣٩٤ .
- ١٧٠- الحاوي للفتاوى - لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : الشيخ محمد
محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة ، مطبعة السعادة ، مصر
سنة ١٣٧٨ .
- ١٧١- حجة الله البالغة - لولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي ، تحقيق : السيد
سابق ، مطابع الاستقلال الكبرى ، القاهرة .
- ١٧٢- الحديث المرسل حجته وأثره في الفقه الاسلامي - لمحمد حسن
هيتو ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت .
- ١٧٣- الحديث والمحدثون - للدكتور محمد أبو زهو ، الطبعة الأولى ،
مطبعة مصر ، سنة ١٣٧٨ .
- ١٧٤- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة - لجلال الدين السيوطي ، تحقيق :
محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الأولى ، دار احياء الكتب العربية ،
سنة ١٣٨٧ .
- ١٧٥- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - للحافظ أبي نعيم الأصفهاني ، الطبعة
الأولى ، مطبعة السعادة ، مصر ، سنة ١٣٥١ .

- ١٧٦- الحوادث والبدع - لأبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي ، تحقيق :
محمد الطالبي ، مطابع دار الأصفهاني وشركاه ، جدة .
- ١٧٧- خزنة الأدب ولبلباب لسان العرب - لعبد القادر بن عمر البغدادي ،
المطبعة السلفية ، القاهرة ، سنة ١٣٤٧ .
- ١٧٨- خصائص المسند - لأبي موسى المدني ، مطبوع في أوائل المجلد الأول
من مسند الامام أحمد ، تحقيق : الشيخ أحمد شاکر ، دار المعارف ،
سنة ١٣٦٥ .
- ١٧٩- الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث - للدكتور محمود الطحان ،
الطبعة الأولى ، دار القرآن الكريم ، بيروت . سنة ١٤٠١ .
- ١٨٠- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر - لمحمد أمين بن فضل الله
المحبي ، مكتبة خياط ، بيروت .
- ١٨١- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال - لصفي الدين أحمد الخزرجي ، تحقيق :
محمود عبد الوهاب فايد ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة .
- ١٨٢- الخلاصة في أصول الحديث - للحسين بن عبد الله الطيبي ، تحقيق :
صبيح السامرائي ، مطبعة الارشاد ، بغداد . سنة ١٣٩١ .
- ١٨٣- دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبیب - لمحمد المعين بن محمد
الأمين ، طبع : لاهور ، سنة ١٢٨٤ .
- ١٨٤- الدراية في تخريج أحاديث الهداية - لأحمد بن علي بن حجر ،
تصحيح الشيخ عبد الله هاشم اليماني ، مطبعة الفجالة الجديدة ،
القاهرة ، سنة ١٣٨٤ .
- ١٨٥- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - لابن حجر ، تحقيق : محمد
سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة ، مصر .

- ١٨٦- الدر المختار - لملاء الدين محمد بن علي الحصكفي الحنفي ، مطبوع
مع حاشية الطحطاوى ، أعيد طبعة بالأوفست ، دار المصرفة ، بيروت ،
سنة ١٣٩٥ .
- ١٨٧- الدر المنثور في التفسير بالمأثور - لجلال الدين السيوطي ، نشر :
محمد أمين دمج ، بيروت .
- ١٨٨- الدر النشير تلخيص نهاية ابن الأثير - لجلال الدين السيوطي ،
مطبوع بهامش النهاية لابن الأثير .
- ١٨٩- درة الحجال في أسماء الرجال - لأبي العباس أحمد بن محمد
المكناسي ، تحقيق : محمد الأحمدى أبو النور ، نشر : المكتبة العتيقة
بتونس ، ودار التراث بالقاهرة .
- ١٩٠- درة الخواص في أوهام الخواص - للقاسم بن علي الحريري ، تحقيق :
محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة .
- ١٩١- دول الاسلام - لشمس الدين الذهبي ، تحقيق : فهمي محمد شلتوت
و محمد مصطفى ابراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٧٤ .
- ١٩٢- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب - لابن فرحون المالكي ،
تحقيق : محمد الأحمدى أبو النور ، دار التراث ، القاهرة .
- ١٩٣- ديوان رؤية بن العجاج - تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي ،
الطبعة الثانية ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، سنة ١٤٠٠ .
- ١٩٤- ديوان الضمفاء والمتروكين - لشمس الدين الذهبي ، تحقيق : الشيخ
حامد الأنصاري ، مطبعة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، سنة ١٣٨٧ .
- ١٩٥- ذيل الروضتين في تراجم رجال القرنين - لشهاب الدين عبد الرحمن
ابن اسماعيل المعروف بأبي شامة ، الطبعة الثانية ، دار الجيل ،
بيروت ، سنة ١٩٧٤ .

- ١٩٦- الذيل على طبقات الحنابلة - لزين الدين عبد الرحمن بن رجب
الحنبلي ، تصحيح : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، سنة
١٣٧٢ .
- ١٩٧- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة - لأبي عبد الله محمد المراكشي ،
تحقيق : احسان عباس ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، بيروت ، سنة
١٩٧٣ .
- ١٩٨- الرحلة في طلب الحديث - للخطيب أحمد بن علي البغدادي ، تحقيق :
نور الدين عسّار ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة
١٣٩٥ .
- ١٩٩- الرسالة - للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق : أحمد محمد
شاكر ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، سنة ١٣٥٨ .
- ٢٠٠- رسالة أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سنه - تحقيق :
الشيخ محمد الصباغ ، الطبعة الثالثة ، المكتب الاسلامي ، بيروت ،
سنة ١٤٠١ .
- ٢٠١- رسالة في بيان أقسام الضعيف - للشيخ محمد بن خليفة المرحومسي
الشوبري ، مخطوط ، مكتبة الأوقاف العامة ، بغداد . رقم ١١٢٩/٤
مجاميع .
- ٢٠٢- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة - لمحمد
ابن جعفر الكتاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة ١٤٠٠ .
- ٢٠٣- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل - لعبد الحي اللكوي ، تحقيق :
الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، الطبعة الثانية ، مكتب المطبوعات
الاسلامية ، حلب ، سنة ١٣٨٨ .
- ٢٠٤- روح البيان تفسیر القرآن - لاسماعيل حقي البروسوي ، مطبعة عثمان بك
استانبول ، سنة ١٣٢٨ .

- ٢٠٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - لشهاب الدين محمود الآلوسي ، ادارة الطباعة المصطفائية ، ديوبند .
- ٢٠٦- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم - لمحمد بن ابراهيم ابن الوزير اليماني ، ادارة الطباعة المنيرية ، مصر .
- ٢٠٧- الروض المربع شرح زاد المستقنع - للشيخ منصور بن يونس البهوتي ، مطبوع مع حاشية ابن قاسم ، الطبعة الأولى ، المطابع الأهلية للأوفست ، الرياض . سنة ١٣٩٧ .
- ٢٠٨- الروض الندي شرح كافي المبتدى - للشيخ أحمد بن عبد الله البجلي ، المطبعة السلفية ، مصر .
- ٢٠٩- روضة الطالبين - لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ، دمشق .
- ٢١٠- روضة الناظر وجنة المناظر - لموفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، سنة ١٤٠١ .
- ٢١١- الروضتين في أخبار الدولتين - لشهاب الدين عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي ، دار الجيل ، بيروت ، سنة ١٩٧٤ .
- ٢١٢- رياض الصالحين - لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، تحقيق : عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق ، دار المأمون ، دمشق .
- ٢١٣- ريحانة الألباء وزهرة الحياة الدنيا - لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي ، تحقيق : عبد الفتاح الحلو ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر ، سنة ١٣٨٦ .
- ٢١٤- زاد المسير في علم التفسير - لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، الطبعة الأولى ، المكتب الاسلامي ، بيروت .
- ٢١٥- زاد المعاد في هدى خير العباد - لمحمد بن أبي بكر بن القيم ،

- تحقيق : شبيب الأرناؤوط و عبد القادر الأرناؤوط ، الطبعة الأولى ،
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، سنة ١٣٩٩ .
- ٢١٦- الزهد - للإمام أحمد بن حنبل ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٢١٧- الزهد والرقائق - لعبد الله بن المبارك ، تحقيق : هبيب الرحمن
الأعظمي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ٢١٨- الزواجر عن اقتراف الكبائر - لأحمد بن محمد بن حجر الهيتمي ، الطبعة
الثانية ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، سنة ١٣٩٠ .
- ٢١٩- سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيئ في الأمة - لمحمد ناصر الدين
الألباني ، المكتب الاسلامي ، بيروت .
- ٢٢٠- سلم الوصول لشرح نهاية السؤل - للشيخ محمد بخيت المطيعي ،
المطبعة السلفية ، القاهرة ، سنة ١٣٤٥ .
- ٢٢١- سنن أبي داود - لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ،
تعليق : الشيخ عزت عبيد الدعاس ، الطبعة الأولى ، نشر : محمد
علي السيد ، حمص ، سنة ١٣٨٨ .
- ٢٢٢- سنن الترمذي - لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، تعليق : عزت
عبيد الدعاس ، الطبعة الأولى ، مطابع الفجر الحديثة ، حمص ،
سنة ١٣٨٧ .
- ٢٢٣- سنن الدارقطني - للحافظ علي بن عمر الدارقطني ، تصحيح :
عبد الله هاشم اليماني ، دار المحاسن ، القاهرة ، سنة ١٣٨٦ .
- ٢٢٤- سنن الدارمي - لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، تحقيق : عبد الله
هاشم اليماني ، دار المحاسن ، القاهرة ، سنة ١٣٨٦ .
- ٢٢٥- السنن الكبرى - لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، الطبعة الأولى ،
مطبعة دائرة المعارف النظامية ، حيدرآباد ، الهند . سنة ١٣٤٤ .

- ٢٢٦- سنن ابن ماجه - لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء الكتب العربية ، سنة ١٣٧٢ .
- ٢٢٧- سنن النسائي - للإمام أبي عبد الرحمن النسائي ، الطبعة الأولى ، المطبعة المصرية ، سنة ١٣٤٨ .
- ٢٢٨- السنن والمبتدعات - لمحمد عبد السلام خضر الشقيري ، نشر : مكتبة الجمهورية المصرية ، مصر .
- ٢٢٩- السنة - لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم ، الطبعة الأولى ، المكتتب الاسلامي ، بيروت ، سنة ١٤٠٠ .
- ٢٣٠- السنة قبل التدوين - للدكتور محمد عجاج الخطيب ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٠ .
- ٢٣١- سير أعلام النبلاء - لشمس الدين الذهبي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، سنة ١٤٠١ .
- ٢٣٢- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية - للشيخ محمد بن محمد مخلوف ، طبعة جديدة بالأوفست ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٢٣٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب - لعبد الحي بن العماد الحنبلي ، دار المسيرة ، بيروت .
- ٢٣٤- شرح ألفية العراقي - لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، المطبعة الجديدة ، فاس ، سنة ١٣٥٤ .
- ٢٣٥- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول - لشهاب الدين القرافي ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٩٣ .
- ٢٣٦- شرح حديث انما الأعمال بالنيات - لشيخ الاسلام ابن تيمية ، مطبوع ضمن مجموعة الرسائل الكمالية ، رقم ٢ ، نشر : مكتبة المعارف بالطائف .

- ٢٣٧- شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث - للشيخ محمد المشتهر
بمئلا هنفي ، مطبعة محمد علي صبيح ، مصر .
- ٢٣٨- شرح رسالة الصفائر والكبائر - لزين الدين بن نجيم ، تحقيق : خليل
الميس ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، سنة ١٤٠١ .
- ٢٣٩- شرح الزرقاني على الموطأ - لمحمد الزرقاني ، مطبعة عبد الحميد
أحمد هنفي ، مصر .
- ٢٤٠- شرح شرح نخبة الفكر - لملي القارى ، مطبعة اخوت ، استانبول ،
سنة ١٣٢٧ .
- ٢٤١- الشرح الصغير على أقرب المسالك - لأحمد بن محمد الدريـر ،
تعليق الشيخ محمد بن ابراهيم المبارك ، مطبعة عيسى الحلبي ،
مصر .
- ٢٤٢- شرح علل الترمذى - لعبد الرحمن بن رجب الحنبلي ، تحقيق :
صبيح جاسم الحميد ، مطبعة العاني ، بغداد .
- وتحقيق : نور الدين عتر ، الطبعة الأولى ، دار الملاح ، سنة ١٣٩٨ .
- ٢٤٣- شرح فتح القدير - لكمال الدين بن الهمام الحنفي ، الطبعة الأولى ،
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، سنة ١٣٨٩ .
- ٢٤٤- شرح الكرمانى على صحيح البخارى - لمحمد بن يوسف الكرمانى ،
الطبعة الأولى ، المطبعة المصرية ، سنة ١٣٥١ .
- ٢٤٥- شرح الكوكب المنير في أصول الفقه - لتقي الدين محمد بن أحمد
الفتوحي الحنبلي ، الطبعة الأولى ، مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٢ .
- ٢٤٦- شرح المحلى على المنهاج - لجلال الدين المحلي الشافعي ، بهامش
حاشيتي القليوبي وعميرة عليه ، مطبعة دار احياء الكتب العربية .
- ٢٤٧- شرح منتهى الارادات - للشيخ منصور بن يونس البهوتي ، نشر:
المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .

- ٢٤٨- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر - لأحمد بن علي بن حجر،
تعليق الشيخ محمد غياث الصباغ ، مكتبة الفزالي ، دمشق .
- ٢٤٩- شرح النووى على البخارى - مطبوع ضمن مجموعة شروح البخارى
بإدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة ، سنة ١٣٤٧ .
- ٢٥٠- شرح النووى على مسلم - الطبعة الأولى ، المطبعة المصرية بالأزهر،
سنة ١٣٤٧ .
- ٢٥١- شرف أصحاب الحديث - للخطيب البغدادي ، تحقيق : محمد
سميد أوغلي ، نشر : دار احياء السنة النبوية .
- ٢٥٢- شروط الأئمة الخمسة - لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي ، مطبوع
مع شروط الأئمة الستة لابن طاهر ، مكتبة القدسي ، سنة ١٣٥٧ .
- ٢٥٣- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية - لطاهر كبرى زادة ،
نشر : دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٢٥٤- الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية - لاسماعيل بن حماد الجوهري ،
تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، مطابع دار الكتاب العربي ، مصر .
- ٢٥٥- صحيح البخارى - للإمام محمد بن اسماعيل البخارى ، مطبوع مع شرحه
فتح البارى بالمطبعة السلفية ، مصر ، ١٣٨٠ .
- ٢٥٦- صحيح مسلم - للإمام مسلم بن الحجاج النيسابورى ، مطبوع مع شرح
النووى بالمطبعة المصرية سنة ١٣٤٧ ، الطبعة الأولى .
- ٢٥٧- صحيح ابن حبان - ترتيب علاء الدين الفارسي ، الطبعة الأولى ،
المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، ١٣٩٠ .
- ٢٥٨- صحيح ابن خزيمة - لمحمد بن اسحاق بن خزيمة ، تحقيق : محمد
مصطفى الأعظمي ، الطبعة الأولى ، المكتب الاسلامي ، سنة ١٣٩٩ .

- ٢٥٩- صحيح الجامع الصغير للسيوطي - تحقيق : الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الأولى ، المكتب الاسلامي ، سنة ١٣٨٨ .
- ٢٦٠- صفة الصفوة - لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، الطبعة الأولى ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، هيد رآباد ، الهند ، سنة ١٣٥٥ .
- ٢٦١- الصلة - لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال ، مطابع سجل العرب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، سنة ١٩٦٦ .
- ٢٦٢- الضعفاء الصغير - للإمام محمد بن اسماعيل البخاري ، تحقيق : محمود ابراهيم زايد ، الطبعة الأولى ، دار الوحي ، حلب ، سنة ١٣٩٦ .
- ٢٦٣- الضعفاء والمتروكون - للإمام أبي عبد الرحمن النسائي ، تحقيق : محمود ابراهيم زايد ، مطبوع مع سابقه .
- ٢٦٤- ضعيف الجامع الصغير وزيادته للسيوطي - تحقيق : الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الثانية ، المكتب الاسلامي ، سنة ١٣٩٩ .
- ٢٦٥- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع - للمؤرخ شمس الدين السخاوي ، نشر : مكتبة الحياة ، بيروت .
- ٢٦٦- طبقات الحفاظ - لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : علي محمد عمر ، الطبعة الأولى ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، سنة ١٣٩٣ .
- ٢٦٧- طبقات الحنابلة - للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الحنبلي ، صححه : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، سنة ١٣٧١ .
- ٢٦٨- الطبقات السنية في تراجم الحنفية - لتقي الدين الفزى الحنفسي ، تحقيق : عيد الفتاح الحلو ، نشر : المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، سنة ١٣٩٠ .
- ٢٦٩- طبقات الشافعية الكبرى - لتاج الدين عبد الوهاب السبكي ، تحقيق : محمود الطناحي و عيد الفتاح الحلو ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر ، سنة ١٣٨٣ .

- ٢٧٠- طبقات الشافعية - لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوى ، تحقيق :
عبد الله الجبوري ، دارالمعلوم ، الرياض ، سنة ١٤٠١ .
- ٢٧١- طبقات الشافعية - لأبي بكر بن قاضي شهبة الدمشقي ، تصحيح :
عبد العليم خان ، الطبعة الأولى ، مطبعة مجلس دائرة المعارف
العثمانية ، حيدرآباد ، الهند ، سنة ١٣٩٨ .
- ٢٧٢- طبقات الشافعية - لأبي بكر بن هداية الله الحسيني ، تحقيق :
عادل نويهض ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٧١ .
- ٢٧٣- طبقات الصوفية - لأبي عبد الرحمن السلمي ، تحقيق : نور الدين
شريعة ، الطبعة الأولى ، دارالكتاب العربي ، مصر ، سنة ١٣٧٢ .
- ٢٧٤- طبقات الفقهاء - لأبي اسحاق الشيرازي ، تحقيق : احسان عباس ،
دارالرائد العربي ، بيروت ، سنة ١٩٧٨ .
- ٢٧٥- الطبقات الكبرى - لابن سعد ، دار صادر ، بيروت ، سنة ١٣٨٠ .
- ٢٧٦- الطبقات الكبرى - لعبد الوهاب الشعراني ، مطبعة عبد الحميد
أحمد حنفي ، مصر .
- ٢٧٧- طبقات المعتزلة - لأبي السعد الجشي ، مطبوع مع فضل الاعتزال ،
تحقيق : فؤاد سيد ، شركة العمل للنشر ، تونس ، سنة ١٩٧٢ .
- ٢٧٨- طبقات المفسرين - لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : علي محمد عمر ،
الطبعة الأولى ، مطبعة الحضارة العربية ، سنة ١٣٩٦ .
- ٢٧٩- طبقات المفسرين - لشمس الدين محمد بن علي الداودي ، تحقيق :
علي محمد عمر ، الطبعة الأولى ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، سنة ١٣٩٢ .
- ٢٨٠- طرب الأماثل بتراجم الأفاضل - لأبي الحسنات اللكوي ، مطبوع
في آخر الفوائد البهية في تراجم الحنفية .
- ٢٨١- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية - لمحمد بن أبي بكر بن القيم ،

تحقيق : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ،

سنة ١٣٧٢ .

٢٨٢- طلعة الأنوار في مصطلح الحديث - للشيخ عبد الله بن إبراهيم

العلوي ، مطبوع مع شرحه رفع الأستار ، الطبعة الخامسة ، مكتبة

النهضة العربية ، مكة المكرمة ، سنة ١٣٨٧ .

٢٨٣- طلوع الشربا باظهار ما كان خفيا - لجلال الدين السيوطي ، مطبوع ضمن

المجلد الثاني من كتاب الحاوي للفتاوى ، بمطبعة السعادة ، سنة ١٣٧٨ .

٢٨٤- ظفر الأمانى بشرح مختصر الجرجاني - لأبي الحسنات المكتوى ، طبع :

جشمة فيض في لكنو بالهند ، سنة ١٣٠٤ .

٢٨٥- ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية - لمحمد عبد الرزاق حمزة ،

المطبعة السلفية ، القاهرة ، سنة ١٣٧٨ .

٢٨٦- عارضة الأخوان بشرح صحيح الترمذى - لأبي بكر بن العربي ، مكتبة

المعارف ، بيروت .

٢٨٧- العبر في خبر من فسر - لمؤرخ الاسلام الذهبي ، تحقيق : فؤاد سيد ،

دائرة المطبوعات والنشر ، الكويت ، سنة ١٩٦١ .

٢٨٨- عجائب الآثار في التراجم والأخبار - للشيخ عبد الرحمن الجبرتي ،

دار الفارس للطباعة والنشر ، بيروت .

٢٨٩- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين - لتقي الدين الفاسي ، تحقيق :

فؤاد سيد ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، سنة ١٣٨١ .

٢٩٠- العقد الفريد - لأحمد بن محمد بن عبد ربه ، الطبعة الثالثة ، مطبعة

لجنة التأليف والنشر ، سنة ١٣٨٤ .

٢٩١- العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم - لعلي بن بابي المعروف بمنق ،

مطبوع في آخر الشقائق النعمانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

- ٢٩٢ - علل الترمذى المسمى علل الجامع - لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذى ، مطبوع في آخر سننه بمطابع الفجر الحديثة ، حمص .
- ٢٩٣ - علل الحديث - لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازى ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، سنة ١٣٤٣ .
- ٢٩٤ - الحلل المتناهية في الأحاديث الواهية - لأبي الفرج ابن الجوزى ، الطبعة الأولى ، دار نشر الكتب الاسلامية ، لاهور ، سنة ١٣٩٩ .
- ٢٩٥ - الحلل ومعرفة الرجال - للإمام أحمد بن حنبل ، نشر : الدكتور طلعت قسج بيكيت و اسماعيل جراح أوغلي ، أنقرة ، سنة ١٩٦٣ .
- ٢٩٦ - علماء نجد خلال ستة قرون - لعبد الله بن عبد الرحمن البسام ، الطبعة الأولى ، مطبعة النهضة ، مكة المكرمة ، سنة ١٣٩٨ .
- ١٣٩٧ - علماء ومفكرون عرفتهم - لمحمد المجذوب ، الطبعة الأولى ، دار النقائس ، سنة ١٣٩٧ .
- ٢٩٨ - علوم الحديث - لأبي عمرو عثمان بن الصلاح ، تحقيق : نور الدين عتر ، مطبعة الأصيل ، حلب ، سنة ١٣٨٦ .
- ٢٩٩ - علوم الحديث ومصطلحه - للدكتور صبحي الصالح ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، سنة ١٣٨٥ .
- ٣٠٠ - عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير - اختصار وتحقيق : أحمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ، سنة ١٣٧٦ .
- ٣٠١ - عمدة القارى شرح صحيح البخارى - لعبد الدين العيني الحنفى ، ادارة الطباعة المنيرية ، القاهرة .
- ٣٠٢ - عمل اليوم والليلة - لأبي بكر بن السني ، تحقيق : عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، دار الطباعة الحمدية ، القاهرة ، سنة ١٣٨٩ .
- ٣٠٣ - عون المعبود شرح سنن أبي داود - لمحمد شمس الحق آبادى ، الطبعة الثانية ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، سنة ١٣٨٩ .

- ٣٠٤- عيون الأنباء في طبقات الأطباء - لابن أبي أصيبعة ، تحقيق : نزار رضا ، مكتبة الحياة ، بيروت ، سنة ١٩٦٥ .
- ٣٠٥- غاية النهاية في طبقات القراء - لشمس الدين محمد بن الجزري ، نشر : ج . برجستراسر ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة ١٤٠٠ .
- ٣٠٦- الفماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة - لأبي الحسن السموهوى ، تحقيق : محمد اسحاق السلفي ، الطبعة الأولى ، دار اللواء ، الرياض ، سنة ١٤٠١ .
- ٣٠٧- غنية المتلي في شرح منية الصلي - للشيخ ابراهيم الحلبي الحنفي ، درسمعات عارف افندى سنة ١٣٢٥ .
- ٣٠٨- فيث المستفيث في مصطلح الحديث - للدكتور محمد محمد السماحي ، الطبعة الثانية ، دار المعهد الجديد للطباعة .
- ٣٠٩- فيث النفع في القراءات السبع - لحلي النورى السفاقي ، مطبوع بهامش سراج القارئ المبتدئ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، سنة ١٣٧٣ .
- ٣١٠- فتاوى ابن الصلاح - لأبي عمرو عثمان بن الصلاح ، مطبوع ضمن المجلد الثاني من مجموعة الرسائل المنيرية ، الطبعة الأولى ، ادارة الطباعة المنيرية ، سنة ١٣٤٨ .
- ٣١١- الفتاوى الحديثية - لأحمد بن حجر الهيتمي ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، بمصر ، سنة ١٣٥٦ .
- ٣١٢- فتح باب المعناية بشرح النقاية - لعلي القارى الهروى ، تحقيق : الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، نشر : مكتب المطبوعات الاسلاميصة ، حلب .

- ٣١٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري - للمحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تصحيح : الشيخ عبد العزيز بن باز ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، سنة ١٣٨٠ .
- ٣١٤- فتح الباقي شرح ألفية العراقي - لزكريا بن محمد الأنصاري ، مطبوع بذييل شرح العراقي بالمطبعة الجديدة ، فاس ، سنة ١٣٥٤ .
- ٣١٥- فتح الرحيم على فقه الامام مالك بالأدلة ، تأليف : محمد بن أحمد الشنقيطي ، الطبعة الأولى ، دار القومية المصرية ، سنة ١٣٨٩ .
- ٣١٦- فتح العزيز شرح الوجيز - لأبي القاسم الرافعي ، مطبوع مع المجموع ادارة الطباعة المنيرية ، مصر .
- ٣١٧- فتح اللطيف على قسم الضعيف - لمحمد بن علي المجدولي المالكي ، مخطوط بمكتبة الأوقاف العامة بهنداء ، رقم ١٣٨٤٩/٣ مجاميع .
- ٣١٨- فتح المبين شرح الأربعين - لأحمد بن حجر الهيتمي ، دار احياء الكتب المصرية ، مصر .
- ٣١٩- الفتح المبين في طبقات الأصوليين - لعبد الله مصطفى المراغسي ، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي ، مصر .
- ٣٢٠- فتح المفتي شرح ألفية الحديث لشمس الدين السخاوي ، مطبعة العاصمة بالقاهرة ، نشر: المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .
- ٣٢١- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب - لزكريا الأنصاري ، مطبعة دار احياء الكتب المصرية ، مصر .
- ٣٢٢- الفتوحات الربانية على الأذكار النووية - لمحمد بن علان الصديقي ، مطبعة السعادة ، مصر ، سنة ١٣٤٧ .
- ٣٢٣- الفتوحات الوهبية شرح الأربعين النووية - لابراهيم بن مرعي الشبرخيتي ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى الحلبي ، سنة ١٣٧٤ .

- ٣٢٤- الفرق بين الفرق - لعبد القاهر بن طاهر البغدادي ، تحقيق :
محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة .
- ٣٢٥- الفروسية - لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، مطبعة الأنسوار،
سنة ١٣٦٠ .
- ٣٢٦- الفروع - لأبي عبد الله محمد بن مفلح الحنبلي ، الطبعة الثانية ،
دار مصر للطباعة ، سنة ١٣٧٩ .
- ٣٢٧- الفروق - لشهاب الدين القرافي ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار
أحياء الكتب العربية ، سنة ١٣٤٤ .
- ٣٢٨- الفصل في المثل والأهواء والنحل - لأبي محمد علي بن حمزم ،
مطبعة محمد علي صبيح ، القاهرة .
- ٣٢٩- الفقيه والمتفقه - لأحمد بن علي البغدادي ، تصحيح : اسماعيل
الأنصاري ، الطبعة الأولى ، مطابع القصيم ، سنة ١٣٨٩ .
- ٣٣٠- الفهرست - لأبي الفرج محمد بن اسحاق النديم ، مطبعة الاستقامة ،
القاهرة .
- ٣٣١- فهرست ما رواه عن شيوخه أبو بكر محمد بن خير الأموي الأشبيلي ،
الطبعة الثانية عن الأصل المطبوع في مطبعة قوش يسرقسطة سنة
١٣٨٢ .
- ٣٣٢- فوات الوفيات - لمحمد بن شاكر الكتبي ، تحقيق : احسان عباس ،
دار صادر ، بيروت .
- ٣٣٣- فوات الرحمت بشرح مسلم الثبوت - لمحمد عبد العلي الهندى ،
مطبوع بهامش المستصفى ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية ،
بولااق ، سنة ١٣٢٢ .
- ٣٣٤- الفوائد البهية في تراجم الحنفية - لأبي الحسنات اللكنوى ، تصحيح :
محمد بدر الدين النحساني ، الناشر : نور محمد ، سنة ١٣٩٣ .

- ٣٣٥- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة - لمحمد بن علي الشوكاني ،
تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى المحلي ، الطبعة الأولى ، مطبعة
السنة المحمدية ، القاهرة ، سنة ١٣٨٠ .
- ٣٣٦- فيض الباري على صحيح البخاري - لمحمد أنور الكشميري ، الطبعة
الأولى ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، سنة ١٣٥٧ .
- ٣٣٧- فيض القدير شرح الجامع الصغير - لمحمد عبد الرؤوف المناوي ،
الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى محمد ، سنة ١٣٥٦ .
- ٣٣٨- القاموس المحيط - لمجد الدين الفيروزآبادي ، الطبعة الرابعة ،
مطبعة دار المأمون ، سنة ١٣٥٧ .
- ٣٣٩- قواعد الأحكام في مصالح الأنام - للعز بن عبد السلام ، مطبعة
الاستقامة ، القاهرة .
- ٣٤٠- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث - لجمال الدين القاسمي ،
الطبعة الثانية ، دار احياء الكتب العربية ، سنة ١٣٨٠ .
- ٣٤١- قواعد في علوم الحديث - لظفر أحمد التهانوي ، تحقيق : الشيخ
عبد الفتاح أبو غدة ، الطبعة الثالثة ، دار القلم ، بيروت ، سنة
١٣٩٢ .
- ٣٤٢- القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع - لشمس الدين السخاوي ،
دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٣٤٣- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لشمس الدين الذهبي ،
الطبعة الأولى ، دار الفجر للطباعة ، سنة ١٣٩٢ .
- ٣٤٤- الكامل في ضعفاء الرجال - لأبي أحمد عبد الله بن عدي - مخطوط ،
مكتبة الحرم المكي الشريف ، وقد طبعت مقدمته بتحقيق : صبيحي
اليدري السامرائي ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، سنة ١٩٧٧ .

- ٣٤٥- كشف القناع عن متن الاقناع - لمنصور بن يونس البهوتي ، تعليق :
هلال مصيلحي ، نشر : مكتبة النصر الحديثة ، الرياض ،
- ٣٤٦- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة - لنور الدين الهيثمي ،
تحقيق : هبيب الرحمن الأعظمي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت ، سنة ١٣٩٩ .
- ٣٤٧- كشف الأسرار عن أصول البزدي - لعلاء الدين عبد العزيز البخاري ،
دار الكتاب العربي ، بيروت ، سنة ١٣٩٤ .
- ٣٤٨- كشف الحقائق شرح كنز الدقائق - للشيخ عبد الحكيم الأفغانسي ،
الطبعة الأولى ، المطبعة الأدبية ، مصر ، سنة ١٣١٨ .
- ٣٤٩- كشف الخفاء ومزيل الالباس - لاسماعيل بن محمد العجلوني ، تصحيح :
أحمد القلاش ، مطبعة الفنون ، حلب .
- ٣٥٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - لمصطفى بن عبد الله الشهير
بحاجي خليفة ، مكتبة المثنى ، بغداد .
- ٣٥١- الكفاية في علم الرواية - للخطيب أحمد بن علي البغدادي ، الطبعة
الأولى ، مطبعة السعادة ، القاهرة .
- ٣٥٢- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال - لعلاء الدين علي المتقي
الهندي ، مكتبة التراث الاسلامي ، حلب .
- ٣٥٣- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة - لنجم الدين الفزى ، تحقيق :
جبرائيل سليمان جبور ، دار الفكر ، بيروت .
- ٣٥٤- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات - لمحمد
ابن أحمد الذهبي الشهير بابن الكيال ، تحقيق : حمدي عبد المجيد
السلفي ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، سنة ١٤٠١ .
- ٣٥٥- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة - لجلال الدين السيوطي ،
المكتبة التجارية الكبرى ، مصر .

- ٣٥٦- لحظ الألفاظ بذييل طبقات الحفاظ - لتقي الدين محمد بن فهد
المكي ، مطبوع مع ذيل تذكرة الحفاظ لأبي المحاسن الحسيني
وذيلها للسيوطي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ،
- ٣٥٧- لسان العرب - لجمال الدين محمد بن منظور الافريقي ، الطبعة
الأولى ، المطبعة الأميرية ببولاق ، سنة ١٣٠٠ - ١٣٠٨ .
- ٣٥٨- لمحات في أصول الحديث - للدكتور محمد أديب الصالح ، الطبعة
الثانية ، المكتب الاسلامي ، سنة ١٣٩٣ هـ .
- ٣٥٩- اللمع في أصول الفقه - لأبي اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي ، الطبعة
الثالثة ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ، سنة ١٣٧٧ .
- ٣٦٠- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية - لمحمد بن أحمد السفاريني ،
مطابع دار الأصفهاني وشركاه ، جدة ، سنة ١٣٨٠ .
- ٣٦١- المبدع في شرح المقنع - لأبي اسحاق ابراهيم بن مفلح الحنبلي ،
المكتب الاسلامي ، دمشق ، سنة ١٣٩٤ .
- ٣٦٢- المسوط - لشمس الدين السرخسي ، الطبعة الأولى ، مطبعة
السعادة ، مصر ، سنة ١٣٢٤ .
- ٣٦٣- المثنوي والبتار في نحر العنيد المعثار الطاعن فيما صح من السنن
والآثار - لأحمد بن محمد بن الصديق المغربي ، المطبعة الاسلامية
بالأزهر ، سنة ١٣٥٢ .
- ٣٦٤- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين - لمحمد بن حسان
البستي ، الطبعة الأولى ، دار الوحي ، حلب ، سنة ١٣٩٦ .
- ٣٦٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - لنور الدين الهيثمي ، مكتبة القدسي ،
القاهرة ، سنة ١٣٥٢ .
- ٣٦٦- المجموع شرح المذهب - ليحيى بن شرف النووي ، ادارة الطباعة
المنيرية ، المطبعة المصرية ، مصر .

- ٣٦٧- مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية - جمع و ترتيب : عبد الرحمن
ابن محمد بن قاسم ، الطبعة الأولى ، مطابع الرياض ، سنة ١٣٨٢ .
- ٣٦٨- محاسن الاصطلاح على مقدمة ابن الصلاح - لسراج الدين البلقيني ،
تحقيق : عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي ، الطبعة الأولى ، مطبعة
دار الكتب ، سنة ١٩٧٤ .
- ٣٦٩- المحدث الفاصل بين الراوى والواعي - للقاضي الحسن بن عبد الرحمن
الرامهرمزي ، تحقيق : محمد هاج الخطيب ، الطبعة الأولى ، دار
الفكر ، بيروت ، سنة ١٣٩١ .
- ٣٧٠- المنهر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - لعبد الحق بن عطية
الأندلسي ، تحقيق : المجلس العلمي بفاس ، مطبعة فضالة ، المغرب ،
سنة ١٣٩٥ .
- ٣٧١- المحصول في علم أصول الفقه - لفخر الدين الرازي ، تحقيق : طه
جابر العلواني ، الطبعة الأولى ، مطابع الفرزدق ، الرياض ، سنة
١٣٩٩ .
- ٣٧٢- المحكم والمحيط الأعظم - لعلي بن اسماعيل بن سيده ، تحقيق :
مصطفى السقا و حسين نصار ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى
البابي الحلبي ، مصر ، سنة ١٣٧٧ .
- ٣٧٣- مختصر التحرير في أصول الفقه - لمحمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي ،
الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ، سنة ١٣٦٧ .
- ٣٧٤- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة - لابن قيم الجوزية ،
اختصار : محمد بن الموصلي ، مطبعة الامام ، مصر .
- ٣٧٥- المختصر في أخبار البشر لعماد الدين اسماعيل أبي الفداء ، صاحب
حياة ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

- ٣٧٦- مختصر المزنّي - اختصره ابراهيم بن اسماعيل المزنّي من علم الامام الشافعي ، مطبوع ضمن المجلد الثامن من كتاب الأم ، الطبعة الأولى ، شركة الطباعة الفنية ، سنة ١٣٨١ .
- ٣٧٧- مختصر المنتهى - لابن الحاجب المالكي ، مطبوع مع شرح العضد وحواشي الثقفازاني والجرجاني بتصحيح شعبان محمد اسماعيل ، مطبعة الفجالة الجديدة ، سنة ١٣٩٣ ،
- ٣٧٨- المدخل في أصول الحديث .. للحاكم أبي عبد الله النيسابوري ، مطبوع ضمن المجموعة الكمالية رقم ٢ ، نشر : مكتبة المعارف ، الطائف .
- ٣٧٩- المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل - لعبد القادر بن بدران ، ادارة الطباعة المنيرية ، مصر .
- ٣٨٠- المدونة الكبرى - للامام مالك بن أنس ، رواية سحنون بن سعيد التتوخي ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، مصر .
- ٣٨١- مرآة الجنان وعبرة اليقظان .. لأبي محمد عبد الله الياقبي اليمني ، الطبعة الأولى ، مطبعة دائرة المعارف ، حيدرآباد ، سنة ١٣٣٧ .
- ٣٨٢- المراسيل - لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، تحقيق : شكر الله بن نعمة الله ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، سنة ١٣٩٧ .
- ٣٨٣- المرشد الوجيز الى علوم تتعلق بالكتاب المزيّر - لشهاب الدين أبي شامة المقدسي ، تحقيق : طيارآتي قولاج ، دار صادر ، بيروت ، سنة ١٣٩٥ .
- ٣٨٤- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح - لعلي بن سلطان القساري ، المكتبة الامدادية ، ملتان ، باكستان .
- ٣٨٥- مسائل الامام أحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله ، تحقيق : زهير الشاويش ، الطبعة الأولى ، المكتب الاسلامي ، سنة ١٤٠١ .

- ٣٨٦- المستدرك على الصحيحين - للحاكم أبي عبد الله النيسابوري ، مطابع
النصر الحديثة ، الرياض .
- ٣٨٧- المستقصى من علم الأصول - لأبي حامد الغزالي ، تحقيق : مصطفى
أبو العلا ، شركة الطباعة الفنية ، مصر ، سنة ١٣٩١ .
- ٣٨٨- المسند - للإمام أحمد بن حنبل ، المكتب الاسلامي ، دار صادر ،
- ٣٨٩- المسند - لأبي داود الطيالسي ، الطبعة الأولى ، مطبعة دائرة
المعارف النظامية ، حيدرآباد ، الهند ، سنة ١٣٢١ .
- ٣٩٠- المسند - لأبي عوانة يعقوب بن اسحاق الاسفرائيني ، مطبعة جمعية
دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد ، الهند ، سنة ١٣٦٢ .
- ٣٩١- المسوى من أحاديث الموطأ - للشيخ ولي الله الدهلوي ، المطبعة
السلفية ، مكة المكرمة ، سنة ١٣٥١ .
- ٣٩٢- المسودة في أصول الفقه - لعبد السلام وعبد الحليم وأحمد آل تيمية ،
تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة .
- ٣٩٣- مشارق الأنوار على صحاح الآثار - لميائى بن موسى اليحصبي ، المكتبة
العتيقة بتونس ، دار التراث ، القاهرة .
- ٣٩٤- المصباح في أصول الحديث - لقاسم الأندجاني ، مطبعة المدني ،
مصر ، سنة ١٣٧٩ .
- ٣٩٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير - لأحمد بن محمد الفيومسي ،
الطبعة الثانية ، المطبعة الأميرية ، مصر ، سنة ١٩٠٩ .
- ٣٩٦- المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق : حبيب الرحمن
الأعظمي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، بيروت ، سنة ١٣٩٠ .
- ٣٩٧- المصنف - لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، تحقيق : عبد الخالق
الأفغاني ، الطبعة الثانية ، الدار السلفية ، الهند ، سنة ١٣٩٩ .

٣٩٨- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع - لملي القارى المهرى ، تحقيق :
عبد الفتاح أبو غدة ، الطبعة الأولى ، مطابع دار لبنان ، بيروت ،
سنة ١٣٨٩ .

٣٩٩- مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى - لمصطفى السيوطي الرحبياني ،
الطبعة الأولى ، المكتب الاسلامي ، دمشق ، سنة ١٣٨١ .

٤٠٠- المعارف - لأبي محمد عبد الله بن قتيبة ، تحقيق : ثروت عكاشة ،
الطبعة الثانية ، دار المعارف ، مصر .

٤٠١- معالم الايمان في معرفة أهل القيروان - لأبي زيد عبد الرحمن الدباغ ،
تصحيح : ابراهيم شيوخ ، الطبعة الثانية ، مطبعة السنة المحمدية ،
سنة ١٣٨٨ .

٤٠٢- معالم السنن - لأبي سليمان الخطابي ، تحقيق : أحمد شاكسر ،
ومحمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، سنة ١٣٦٦ .

٤٠٣- المحتمد في أصول الفقه - لأبي الحسين البصرى المعتزلي ، تحقيق :
محمد حميد الله ، طبع دمشق ، سنة ١٣٨٤ .

٤٠٤- معجم الأدباء - لياقوت بن عبد الله الرومي ، الطبعة الأخيرة ،
مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر .

٤٠٥- المعجم الكبير - لأبي القاسم الطبراني ، تحقيق : حمدي عبد المجيد
السلفي ، الطبعة الأولى ، الدار العربية ، بغداد ، سنة ١٣٩٨ .

٤٠٦- معجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة ، مطبعة الترقى ، دمشق ،
سنة ١٣٧٦ .

٤٠٧- معجم مقاييس اللغة - لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق :
عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى الحلبي ،

مصر ، سنة ١٣٨٩ .

- ٤٠٨- معرفة علوم الحديث - للحاكم أبي عبد الله النيسابوري ، تصحيح :
معلم حسين ، الطبعة الثانية ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ،
حيدرآباد ، الهند ، سنة ١٣٨٥ .
- ٤٠٩- المعرفة والتاريخ - لأبي يوسف يعقوب بن سفيان القسوي ، تحقيق :
أكرم ضياء العمرى ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، سنة ١٤٠١ .
- ٤١٠- المغرب في ترتيب المغرب - لأبي الفتح ناصر المطرزي ، دار الكتاب
العربي ، بيروت .
- ٤١١- المغني - لموفق الدين عبد الله بن قدامة الحنبلي ، الطبعة الأولى ،
مطبعة المنار ، مصر ، سنة ١٣٤١ ، ومعه الشرح الكبير .
- ٤١٢- المغني في الضعفاء - لشمس الدين الذهبي ، تحقيق : نور الدين
عتر ، الطبعة الأولى ، مطبعة البلاغة ، حلب ، سنة ١٣٩١ .
- ٤١٣- مغني المحتاج شرح المنهاج - لمحمد الشربيني الخطيب ، مطبعة
مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، سنة ١٣٧٧ .
- ٤١٤- مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة - لجلال الدين السيوطي ، مطبوع
ضمن المجلد الثاني من مجموعة الرسائل المنيرية ، المطبعة المنيرية .
- ٤١٥- مفتاح السعادة ومصباح السيادة - لطاش كبرى زادة ، تحقيق :
كامل بكري و عبد الوهاب أبو النور ، مطبعة الاستقلال ، القاهرة .
- ٤١٦- المفردات في غريب القرآن - للراغب الأصفهاني ، تحقيق : محمد
سيد كيلاني ، الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ،
سنة ١٣٨١ .
- ٤١٧- المقاصد الحسنة - لشمس الدين السخاوي ، تصحيح : عبد الله
محمد الصديق و عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الأدب العربي ،
مصر ، سنة ١٣٧٥ .

- ٤١٨- مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين - لأبي الحسن الأشعري ،
تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، مكتبة
النهضة المصرية ، سنة ١٣٦٩ هـ .
- ٤١٩- مقدمة ابن خلدون - للمؤرخ عبد الرحمن بن خلدون التونسي ،
مطبعة عبد الرحمن محمد ، القاهرة .
- ٤٢٠- مقدمة فتح المقيم بشرح صحيح مسلم - لشهير أحمد العشائسي ،
مطبعة دار التصنيف ، باكستان ، سنة ١٣٩٣ هـ .
- ٤٢١- الملل والنحل - لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق : محمد
سيد كيلاني ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ، سنة ١٣٨٧ هـ .
- ٤٢٢- منار الأنوار في أصول الفقه - لأبي المبركات عبد الله بن أحمد النسفي ،
مطبوع مع شرحه لابن الملك ، دار سماعات ، مطبعة عثمانية ، سنة ١٣١٤ هـ .
- ٤٢٣- منار السهيل شرح الدليل - لأبراهيم بن محمد بن ضويان ، المطبعة
الأولى ، دار السلام ، دمشق ، سنة ١٣٧٨ هـ .
- ٤٢٤- المنار المنيف في الصحيح والضعيف - لمحمد بن أبي بكر ابن القيم ،
تحقيق : الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، دار القلم ، بيروت .
- ٤٢٥- مناقب الشافعي - لأحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : السيد
أحمد صقر ، الطبعة الأولى ، دار النصر للطباعة ، سنة ١٣٩٠ هـ .
- ٤٢٦- مناهل العرفان في علوم القرآن - للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني ،
الطبعة الثالثة ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي .
- ٤٢٧- منتخبات التواريخ بدمشق - لمحمد أديب الحصني ، الطبعة الأولى ،
دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، سنة ١٣٩٩ هـ .
- ٤٢٨- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم - لأبي الفرج ابن الجوزي ، الطبعة
الأولى ، دائرة المعارف العشائية ، حيدرآباد ، الهند ، سنة ١٣٥٩ هـ .

- ٤٢٩- منتهى السؤل في علم الأصول - لسيف الدين الآمدي ، مطبعة محمد علي صبيح ، مصر .
- ٤٣٠- المنقول من تعليقات الأصول - لأبي حامد الغزالي - تحقيق : محمد حسن هيتو ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت .
- ٤٣١- المنظومة البيقونية - لعمر البيقوني مطبوعة مع شرحها للزرقانسي وحاشية الأجهوري ، الطبعة الأخيرة ، مصطفى الحلبي ، سنة ١٣٦٨ .
- ٤٣٢- المنقولات والوحدان - للإمام مسلم بن الحجاج القشيري ، مطبوع مع كتاب الضعفاء الصغير للبخاري بمطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد ، الدكن .
- ٤٣٣- منهاج السنة النبوية - لشيخ الاسلام ابن تيمية ، الطبعة الأولى ، المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق ، سنة ١٣٢١ .
- ٤٣٤- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الامام أحمد - لعبد الرحمن ابن محمد الحلبي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ، سنة ١٣٨٣ .
- ٤٣٥- منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر - لمحمد محفوظ الترمسي ، الطبعة الثالثة ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ، سنة ١٣٧٤ .
- ٤٣٦- منهج النقد في علوم الحديث - للدكتور نور الدين عتر ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، دمشق ، سنة ١٣٩٩ .
- ٤٣٧- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي - لجمال الدين يوسف بن تفرى بردى ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب ، سنة ١٣٧٥ .
- ٤٣٨- المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف - للشيخ علوي بن عباس المالكي ، الطبعة الأولى ، مصر .
- ٤٣٩- المذهب - لأبي اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر .

- ٤٤٠- موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد - للدكتور أكرم ضياء
العمري ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، سنة ١٣٩٥ .
- ٤٤١- الموافقات - لأبي اسحاق الشاطبي ، تعليق : الشيخ عبدالله دراز ،
دار المعرفة ، بيروت .
- ٤٤٢- مواهب الجليل شرح مختصر خليل - لأبي عبدالله محمد الخطاب ،
مكتبة النجاح ، ليبيا ، ومكتبة دار الكتاب اللبناني ، بيروت .
- ٤٤٣- الموسوعة الطبية - لنبذة من العلماء ، الطبعة الثانية بإشراف
الإدارة العامة للثقافة ، سنة ١٩٧٠ .
- ٤٤٤- الموضوعات - لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، الطبعة الأولى ،
مطبعة المجد ، سنة ١٣٨٦ ، نشر : المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .
- ٤٤٥- الموطأ - للإمام مالك بن أنس ، تصحيح : محمد فؤاد عبد الباقي ،
دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- ٤٤٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال - لشمس الدين الذهبي ، تحقيق :
علي محمد البخاري ، الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية ،
سنة ١٣٨٢ .
- ٤٤٧- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - ليوسف بن تفرج بردي
الأتابكي ، صورة عن طبعة دار الكتب المصرية .
- ٤٤٨- نزل الأبرار بالعلم المأثور من الأدعية والأذكار - لمحمد صديق حسن
خان ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٤٤٩- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر - لعبد الحي الحسيني ،
الطبعة الثانية ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد ، سنة ١٣٩٣ .
- ٤٥٠- نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض - لشهاب الدين الخفاجي ،
الطبعة الأولى ، المطبعة الأزهرية ، مصر ، سنة ١٣٢٥ .

- ٤٥١- النشر في القراءات العشر، لمحمد الجزري، تصحيح، علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى محمد.
- ٤٥٢- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقري، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مطبعة السمادة، مصر، سنة ١٣٦٧.
- ٤٥٣- نهاية السؤل شرح منهاج الأصول، لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، مطبوع مع شرح البدخشي، مطبعة محمد علي صبيح، مصر.
- ٤٥٤- النهاية في غريب الحديث والأثر - لأبي السمادات المبارك بن الأثير، المطبعة العثمانية، مصر، سنة ١٣١١.
- ٤٥٥- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - لشمس الدين الرطبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، سنة ١٣٥٧.
- ٤٥٦- نيل الابتهاج بتطريز الديباج - لأحمد بن أحمد التبهكي، مطبوع بهامش الديباج المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٥٧- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار - لمحمد بن علي الشوكاني، الطبعة الثانية، المطبعة المنيرية، مصر، سنة ١٣٤٤.
- ٤٥٨- نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر - لمحمد ابن محمد بن يحيى زيار، المطبعة السلفية، القاهرة، سنة ١٣٤٨.
- ٤٥٩- هداية الراغب شرح عمدة الطالب - لعثمان بن أحمد النجدي، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، مطبعة المدني، مصر.
- ٤٦٠- الهداية شرح بداية المبتدي - لأبي الحسن علي المرغيناني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، سنة ١٣٥٥.
- ٤٦١- هدى السارى مقدمة فتح الباري - لأحمد بن علي بن حجر المسقلاني، المطبعة السلفية، القاهرة.

٤٦٢- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين - لاسماعيل باشا

البغدادي ، مكتبة المثنى ، بغداد .

٤٦٣- الوافي بالوفيات - لصالح الدين خليل بن أبيك الصفدي ، طبع

باعتناء : هلموت ريتروفاقه ، دار النشر فرانزشتاينر بفيشيادن ، سنة

١٩٦٢ - ١٩٨٠ .

٤٦٤- الوسيط في تراجم أدباء شنقيط - لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، الطبعة

الثالثة ، مطبعة السنة المحمدية ، سنة ١٣٨٠ .

٤٦٥- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لأبي المباس أحمد بن محمد

ابن خلكان ، تحقيق : احسان عباس ، دار صادر ، بيروت .

فهرس الموضوعات

<u>الموضوع :</u>	<u>رقم الصفحة :</u>
تقديم	(أ)
التمهيد	١
تعريف الحديث النبوى الشريف	٢
تعريف الخبر ، الأثر ، السنة	٦
الحديث القدسي	٩
أقسام الحديث باعتبار وصوله اليها	١٢
المتواتر	١٢
الآحاد	١٧
أنواع الآحاد .. المشهور	١٧
المميز	٢١
القريب	٢٣
أقسام الحديث من حيث القبول والرد	٢٦
الصحيح لذاته	٢٦
الحسن لذاته	٣٠
الصحيح لغيره	٣٤
الحسن لغيره	٣٥

الباب الأولالحديث الضعيف ومسالك الضعف الى الحديث

تقدمة في تعريف الحديث الضعيف	٣٨
الفصل الأول : في المسلك الأول من مسالك الضعف الى الحديث	٤٦
السقط من السند	٤٦
أنواع السقط	٤٧

الموضوع :	رقم الصفحة :
السقط الظاهر	٤٧
أنواع السقط الظاهر	٤٨
النوع الأول : المعلق	٤٩
النوع الثاني : المرسل	٥٨
النوع الثالث : المعضل	٧١
النوع الرابع : المنقطع	٧٥
السقط الخفي	٧٨
أنواع السقط الخفي	٧٨
النوع الأول : المدلس	٧٨
النوع الثاني : المرسل الخفي	٩٠
الفصل الثاني : في المسلك الثاني من مسالك الضعف إلى الحديث	٩٤
الطمع في الراوى	٩٤
حكم الكلام في الرواة	٩٥
الجرح المقبول	٩٧
العدالة	٩٨
شروط العدالة	١٠٠
ثبوت العدالة	١٠١
أوجه الطمع المتعلقة بانتفاء العدالة	١٠٤
الوجه الأول : الكذب	١٠٥
حكم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . .	١٠٧
حكم رواية من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم	
إذا تاب	١١٠

الموضوع :	رقم الصفحة :
الحديث الموضوع	١١١
أسباب الوضع	١١٢
ما يعرف به الحديث الموضوع	١١٧
حكم رواية الحديث الموضوع	١٢٤
الوجه الثاني من أوجه الطعن المتعلقة بالعدالة : تهمة	
الراوى بالكذب	١٢٥
أسباب اتهام الراوى بالكذب	١٢٥
الحديث المتروك	١٢٦
الوجه الثالث من أوجه الطعن في الراوى المتعلقة	
بالعدالة : الفسق	١٢٩
حكم رواية الفاسق	١٣٠
الوجه الرابع من أوجه الطعن في الراوى المتعلقة	
بالعدالة : البدعة	١٣٢
أقسام البدعة	١٣٣
حكم رواية المبتدع	١٣٥
الوجه الخامس من أوجه الطعن في الراوى المتعلقة	
بالعدالة : الجهالة	١٤١
أقسام المجهول	١٤٤
القسم الأول : مجهول الذات	١٤٤
القسم الثاني : مجهول العين	١٤٥
القسم الثالث : مجهول الحال	١٤٨

الموضوع :	رقم الصفحة :
الضبط	١٥٢
أقسام الضبط	١٥٣
أوجه الطعن في الراوى المتمثلة بالضبط	١٥٤
الوجه الأول : فحش الخلط	١٥٥
الوجه الثاني : كثرة الغفلة	١٥٧
الحديث المنكر	١٥٩
الوجه الثالث : مخالفة الثقات	١٦٢
المدرج	١٦٣
المقلوب	١٧٤
المزيد في متصل الأسانيد	١٧٩
المضطرب	١٨١
المصحف	١٨٥
المحرف	١٨٨
الشان	١٩٠
الوجه الرابع : الوهم	١٩٤
الحديث المعطل	١٩٥
الوجه الخامس : سوء الحفظ	٢٠٤
أقسام سوء الحفظ	٢٠٥
حكم رواية سيء الحفظ	٢٠٦

الباب الثاني

حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف

تقدمة في الاحتجاج بالسنة النبوية ٢١١

رقم الصفحة :الموضوع :

٣٥٠ أهم الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعية
٣٥٤ أهم الكتب المؤلفة في المراسيل
٣٥٥ أهم الكتب المؤلفة في المدرج
٣٥٦ أهم الكتب المصنفة في التذليل والتدليس
٣٥٧ أهم الكتب المصنفة في الاختلاط والمختلطين
٣٥٧ أهم ما ألف في المضطرب
٣٥٨ أهم الكتب المؤلفة في المقلوب
٣٥٨ أهم الكتب المؤلفة في المصحف
٣٦٠ خاتمة
٣٦٣ الفهارس
٣٦٤ فهرس الآيات القرآنية
٣٦٩ فهرس الأحاديث النبوية
٣٨١ فهرس الأعلام
٤٠٠ فهرس الفرق
٤٠١ فهرس المراجع
٤٤٧ فهرس الموضوعات